وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة -باتنة1 – الحاج لخضر

كلية الحقوق والعلوم السياسية **قسم العلوم السياسية**

آفاق تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التكامل بين دول المغرب العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: التنظيم السياسي والإداري

إعداد الطالبة: سلاف سالمي **إشراف الأستاذ الدكتور:** صالح زياني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د مراد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	رئيسا
أ.د صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	مشرفا ومقررا
أ.د مسعود البلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	عضوا ممتحنا
أ.د عمراني كربوسة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
أ.د مبروك ساحلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	عضوا ممتحنا
أ.د عبد الحكيم مرابط	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"

صدق الله العظيم

سورة آل عمران أية 103

الإهداء

إلى كل من له هدف نبيل في هذه الحياة

إلى من يحمل أحلاما ويسعى لتحقيقها

إلى كل من يؤكد بأن النجاح عمل وإجتهاد

إلى الحلم الذي راودني طوال حياتي

أهدي لكم جميعا عملي هذا

"سلاف"

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل على أن وفقنا في إتمام هذه الأطروحة حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وعظيم سلطانه، وإني يا رب أقف بين يديك معترفة بأنه لولاك ما خطت يدي حرفا واحدا فالحمد لله رب العالمين.

و أتوجه بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور" صالح زياني" وأخصه بكل صنوف التقدير والشكر ، الذي ذلل أمامي قسطا معتبرا من الصعوبات، واختصر بعد المسافة بروحه العلمية المتواضعة، ولم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته والذي كان لي خير عون في إنجاز هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة بحثي هذا ، وسداد النصح والتوجيه، فجزاهم الله كل خير.

أقدم شكري وتقديري أيضا إلى كل مسيري كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة: قسنطينة، باتنة، بسكرة، تيزي وزو، أم البواقي، الجزائر العاصمة، القاهرة، تونس. للجهود المضنية التي بذلوها من أجلي.

و أخيرا إني لا أجد من واجب أؤديه، –بحق– لهؤلاء سوى الشكر والدعاء بأن يجعل الله تعالى

ذلك في ميزان حسناتهم.

"سلاف"

خطة موضوع البحث

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لموضوع البحث

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول: المجتمع المدني في الفكر الغربي

المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للمجتمع المدني في الفكر الغربي

المطلب الثالث: المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الحديث

المبحث الثاني: خصائص المجتمع المدني ووظائفه

المطلب الأول: خصائص المجتمع المدني

المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني

المبحث الثالث: المقاربة المفاهيمية للعملية التكاملية

المطلب الأول: مفهوم التكامل

المطلب الثاني: علاقة التكامل ببعض المفاهيم الأخرى

المطلب الثالث: دوافع وشروط التكامل

المبحث الرابع: مجالات التكامل وأهدافه

المطلب الأول: مجالات التكامل

المطلب الثاني: أهداف التكامل

المبحث الخامس: المقاربات النظرية المفسرة للعملية التكاملية

المطلب الأول: المنهج الدستوري والفيدرالي

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة

المطلب الرابع: المقاربة المؤسسية الليبرالية الجديدة

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: التكامل المغاربي: المقومات والمراحل

المبحث الأول: مفهوم المغرب العربي ومقوماته

المطلب الأول: مفهوم المغرب العربي

المطلب الثاني: الموقع الجيو استراتيجي للمغرب العربي

المطلب الثالث: مقومات ومرتكزات الوحدة المغاربية

المبحث الثاني: التطور التاريخي لفكرة إنشاء الإتحاد المغاربي

المطلب الأول: المحاولات الوحدوية قبل قيام الإتحاد المغاربي

المطلب الثاني: مؤتمر طنجة وفكرة الإتحاد المغاربي1958

المطلب الثالث: مشروع زرالدة 1988 وقيام الإتحاد المغاربي 17 فبراير 1989

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي وطبيعة أهدافه

المطلب الأول: الأجهزة الرئيسية

المطلب الثاني: الأجهزة الفرعية

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: معوقات الوحدة بين دول المغرب العربي

المبحث الأول: أسباب تعثر الوحدة المغاربية

المطلب الأول: المعوقات المؤسساتية القانونية

المطلب الثاني: المعوقات السياسية

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية

المبحث الثاني: أثر العامل الخارجي على مسار الوحدة المغاربية

المطلب الأول: لمحة تاريخية للعلاقات الاوروبية المتوسطية

المطلب الثاني: السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: تبيعات الشراكات الأورو مغاربية على الإتحاد المغاربي

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: المجتمع المدني المغاربي كآلية في تجسيد الوحدة

تمهيد

المبحث الأول: العوامل المساعدة على بروز مفهوم المجتمع المدني في المغرب العربي

المطلب الأول: العوامل الداخلية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني في المغرب العربي

المطلب الأول: المجتمع المدني المغاربي

المطلب الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع المدني المغاربي

المطلب الثالث: أسباب ضعف المجتمع المدني في دول المغرب العربي

المبحث الثالث: : تشكيلات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الوحدة المغاربية

المطلب الأول: المجال الإقتصادي والتجاري(الإتحاد المغاربي لرجال الأعمال، الإتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، الإتحاد المغاربي للفلاحيين، المصارف المغاربية).

المطلب الثاني: دور المنتديات والأجيال الجديدة من الشباب(منتدى الجاحظ للباحثين الأكاديمين، منتدى تمكين المرأة والشباب، منتدى الشباب المغاربي، الجمعيات: "المواطنة" و"أوراش" المغربية، AJIR" الجزائرية، "نحن نحب سوسة" التونسية،" الجمعيات المؤازرة للامازيغية").

المطلب الثالث: المنظمة النسوية المغاربية " مغاربيات بلا حدود"

المطلب الرابع: الصحة كعامل للتعاون بين دول المغرب العربي(الجمعية الموريتانية لطب النساء والتوليد"، الحماية المدنية المغاربية).

المطلب الخامس: الزوايا والموروث الصوفي المشترك ودورهما في تقوية الاندماج المغاربي

المطلب السادس: دور الإعلام المغاربي في توحيد الجهود المغاربية (الإعلام المرئي: قناة "تسمة"، الإعلام المكتوب "مجلة المغرب الموحد"، شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في حلحلة المشاكل المغاربية العالقة).
المطلب السابع: آليات تعزيز عمل المجتمع المدني في دول المغرب العربي
خلاصة الفصل الرابع
الخاتمة
الملاحق
قائمة المراجع
فهرس المحتويات
فهرس الموضوعات
الملخص بالعربية
الملخص بالإنجليزية

مقدمة

إن ما يعيشه العالم من متغيرات عديدة، يوجب على الدول النظر مرات عديدة في مساراتها، فوجود الدول فرادى في ظل متغيرات تمليها مستجدات مسألة لا تؤمن عواقبها، حيث التهديدات الجديدة أكبر من أن تتحمل عواقبها دولة واحدة، لذا نجد التسارع نحو تشكيل تكتلات واتحادات ، انتشرت في كل مناطق العالم، المتقدمة والنامية على حد سواء. وفي هذا السياق برز إلى الوجود اتحاد المغرب العربي في فبراير 1989 الذي تتمحور أهدافه في العمل على تنسيق وتوحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي، لمواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة القائمة. ولهذا رأت الدول المغاربية ضرورة العمل على توفير الآليات الممكنة في تحقيق قضية التكامل بين دول المغرب العربي، وتكون حلقة وصل منيعة ونهجا قويما في تفعيل ذلك، فكانت المؤسسات المدنية المغاربية هي الوسيلة المعول عليها في تجسيد الوحدة بين دول الإقليم ، نظرا للدور الكبير الذي حظى به المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، لإجابته على الكثيرْ من الأسئلة وحله لأصعب المشكلات إذ بات أحد أدوات التغيير الفعلية والناشطة، فدوره لم يعد يقتصر على تقديم الخدمات التنموية فحسب، بل أصبح ناشطا أساسيا في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال المراقبة وتنظيم حملات المدافعة والمناصرة والدعوة للمشاركة في صنع الخيارات التي تؤثر في حياة المواطنين.

كما يعتبر المجتمع المدني اليوم أيضا المنقذ الأساسي لبعث الروح في الجمود الذي تعرفه الوحدة المغاربية وتحقيق اتحاد مغاربي مندمج وبلا حدود، من خلال تعزيز الروابط بين بلدان الفضاء المغاربي تنخرط فيه كل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وسيركز موضوع البحث على الفترة الزمنية من 1989 الى 2019 لمعالجة هذا الموضوع أي ثلاثين سنة على ميلاد الاتحاد المغاربي من جهة ونمو مؤسسات المجتمع المدني المغاربي بمختلف أطيافها وأنشطتها ويرجع ذلك للطابع القانوني التنظيمي المحفز للعمل الجمعوي من جهة أخرى كذلك زمن الديمقراطية التي تعيشه دول المغرب العربي في بعض دوله جعل ضرورة إشراك المجتمع المدني واعتباره كفاعل أساسي في قضايا تهم الإقليم المغرب العربي وفي مقدمتها مسألة الوحدة.

أهمية موضوع البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يسعى لطرح موضوع لم يحفر عميقا في الوطن العربي عامة والدول المغاربية خاصة ويعود ذلك إلى حساسيته. حيث يعد الاتحاد المغاربي تنظيما إقليميا وحدويا، يجمع دول المغرب العربي في إطار العمل الوحدوي، تماشيا مع متطلبات وتطلعات الشعوب المغاربية، من أجل تقدمها وتأكيد مشاركتها وحضورها على المستوى الإقليمي والدولي، ونضالها

التاريخي للتحرر من الاستعمار وضمان استقلالها، وحقوق شعوب دول المغرب العربي في التنمية والتقدم والوحدة. وللبحث أهمية كبيرة في دعم دور المجتمع المدني المغاربي بكافة فئاته في أنشطة الاتحاد المغاربي.

تكمن أهمية موضوع البحث أيضا في تناوله لأحد أهم الموضوعات التي يجري الحديث عنها – الوحدة المغاربية– سيكون هذا البحث محاولة لمواكبة ما يجري حاليا على المستوى الفكري بشأن المجتمع المدني ودوره في تعزيز التكامل المغاربي. بالإضافة إلى النسق العام للعلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين الذي تميز بطابع التكتلات الجهوية والعالمية وليس على الإمبراطوريات الاستعمارية كما كان من قبل. وبالتالي اعتبار المجتمع المدني أحد السبل لتطوير المنطقة وتمكينها من محاكاة تجارب في العلاقات الدولية، هو البحث عن المقاربات الممكنة والقابلة للتطبيق من أجل دفع قاطرة تكامل منطقة المغرب العربي نحو الانطلاق.

ومن الناحية العملية، أصبحت إقامة اتحاد المغرب العربي وتحقيق الوحدة بين أطرافه أكثر من ضرورة، إذ تأخر الاندماج يشكل معضلة حقيقية على اعتبار أنه يرتبط بانشغالات المغاربة حول العديد من القضايا التي ترهن حاضرهم ومستقبلهم. إذ على الرغم من كون إتحاد المغرب العربي قد نشأ بحوالي 30 سنة من الزمن، ورغم أن أهدافه قد صاغها الزعماء الخمسة، من أجل تحقيق رغبات الشعوب المغاربية إلا أن الإتحاد لم يراوح مكانه منذ الإعلان عن تأسيسه فلا هو قام بالدور الذي أنشأ من أجله ولا هو حاول التقريب بين الشعوب وتحقيق الوحدة. لذلك فإن من الضروري أولا البحث عن أسباب هذا الإخفاق وبعدها العمل على إيجاد الآليات المناسبة لتحقيق التكامل ثانيا.

أسباب اختيار موضوع البحث:

يعود سبب اختيار موضوع البحث إلى مبررات **موضوعية** وأخرى **ذاتية** هي:

المبررات الموضوعية:

- لقد فرضت مفاهيم المجتمع المدني ومؤسساته نفسها بقوة وفعالية على مستوى البناء التنظيمي للمجتمعات المعاصرة، فأصبحت حركيتها ودورها يشكل أحد الإشكاليات التي تستوجب التحليل والمناقشة إلا أن أغلب إهتمامات الأكاديميين حول الموضوع، إنصب على البناء القانوني والمعرفي للمجتمع المدني ومؤسساته وتنظيماته، أما عن فعاليته ووظيفته فإنها عادة ما تكون مبهمة أو مجرد أراء بعيدة عن الواقع.

– أهمية معرفة أبرز المعوقات التي تقف أمام تواجد "مجتمع مدني " حيوي ونشيط داخل الدول المغاربية،

والعمل على إيجاد السبل والوسائل الناجعة لتعزيز دوره وزيادة فاعليته. وبهذا الشكل تستطيع دول المغرب العربي الوصول إلى تحقيق من الطموحات والأهداف ما تريده بدءا بالديمقراطية مرورا التنمية المستدامة بالحكم الراشد وصولا إلى قضية التكامل المغاربي التي هي محل البحث.

– لقد أصبح تجسيد الوحدة بين دول المغرب العربي ودون استثناء خيارا استراتيجيا لمستقبل هذه المنطقة، أمام تنامي التكتلات الاقتصادية والسياسية مثل: الاتحاد الأوروبي، إتحاد جنوب شرق أسيا، إتحاد شمال أمريكا بالإضافة إلى هذا فلا بد إعطاء للمقاربة المدنية الفرصة للمشاركة في ذلك فلا شيء يحل محل "المجتمع المدني" الطبيعي الذي يتحرك ويعمل فيه المواطن، بإرادته الحرة وضميره الواعي الإنساني دون موانع أو أوامر.

المبررات الذاتية

– كان الفضول العلمي وراء إختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى حساسيته التي تطرح نفسها علينا بإلحاح هذا كله لأجل المساهمة ولو بجزء يسير في معرفة الحقيقة والواقع الذي يكمن وراءه المجتمع المدني في دول المغرب العربي والتوصل إلى نوعية نشاطه وحيويته وهذا للإنطلاق به نحو مرحلة جديدة لتحقيق التكامل.

– إن تجارب التكامل في المنطقة المغاربية هو من أضعف التجارب في العالم إلا أن هذا الوضع ليس هو محبط لعزيمتنا وإنما يشكل حافزا للبحث والدراسة لحدود التجربة وتشخيص مواطن الخلل، والبحث عن البدائل وتطوير المقاربات المناسبة التي تساعد على إنطلاق التكامل في منطقتنا. إذ نجد دول المغرب العربي ذات الجغرافيا المتصلة والمنبسطة، ما زالت غير قادرة على تشكيل هيكل تكاملي واحد. في حين المتأمل لمنطقة مثل جنوب شرق أسيا والتي تتكون من جزر مبعثرة في المحيط حققت خطوات ذات نوعية بإتجاه التكامل .

– إن الروابط التاريخية والثقافية والدينية التي تجمع دول المغرب العربي، كما يشهد التاريخ فشعوب المنطقة آزرت بعضها البعض، في شتى المجالات السياسية والثقافية، فاشتركت جنبا إلى جنب في النضال الوطني بإنتمائها إلى الجمعيات بشتى أنواعها السياسية والإصلاحية والطلابية والأندية الثقافية، التي أسستها خلال مرحلة الاستعمار، وكانوا الأفراد يلتقون على المستوى العلمي والفكري، معبرين عن نفس الطموحات والآمال بقيم حضارية عربية إسلامية، محاولين التنسيق فيما بينهم، وعبر هيئاتهم، ويمكن تحقيق ذلك في الوقت الراهن بالعمل معا على تجسيد الوحدة المغاربية.

– إن تحقيق تكامل مغاربي هو حلم شعوب المنطقة منذ بداية نشاط الحركة الوطنية في بداية القرن العشرين، كما هو جزء من الحل للكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعكر صفو حياة المواطن المغاربي.

– الإيمان بأهمية موضوع البحث من جانب شخصي، نظرا لأهمية الوحدة المغاربية بين الشعوب، وفي تعزيز الوحدة العربية ككل.

إشكالية موضوع البحث:

غدى المجتمع المدني من أبرز المواضيع تداولا، على أجندات وطاولات صناع القرار، وعلى ألسنة الباحثين والمفكرين، إذ اكتسى الموضوع رواجا خلال العقدين الماضيين. ويرجع هذا في قدرته على معالجة الكثير من القضايا وحله للعديد من المشاكل، وتوصله كذلك للإجابة عن العديد من التساؤلات. كل هذا جعل دول المغرب العربي تولي إهتماما متزايدا به خلال السنوات الأخيرة التي شهدت زمن تميز بالانفتاح الديمقراطي وما يحمله في طياته من مبادئ الرامية إلى تعزيز حقوق الانسان وفي مقدمتها التركيز على مؤسسات المجتمع المدني لما تؤديه من دور بارز في المجتمع في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، ولعل قضية التكامل والاندماج من أبرز القضايا والمسائل التي تطمح مؤسسات المجتمع المدني تفعيلها ومراد ذلك أن هذا الزمن عرف بانتشار التكتلات والاتحادات ولم تعد الدولة وحدها قادرة على حل مشاكلها وتحقيق طموحات شعوبها. ومنه **فالإشكالية الرئيسية** لموضوع البحث تتمثل في:

ما الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تفعيل الوحدة بين دول المغرب العربي؟ بمعنى آخر هل يمكن المراهنة على مؤسسات المجتمع المدني المغاربي في ترقية مستوى الوحدة المغاربية؟

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيسي **الأسئلة الفرعية** التالية:

1- ما هي أبرز المقومات والدعائم الأساسية المشكلة لفكرة الإتحاد المغاربي؟

2- هل يشكل المجتمع المدني قوة دفع لعملية التكامل بين دول المغرب العربي؟

3-ما طبيعة العلاقة التي تجمع الدولة في الاقليم المغاربي بمؤسساتها المدنية؟

4- ماهي حدود فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني؟

5- هل يمكن الحديث عن آليات تعزز من دور المجتمع المدني المغاربي في تحريك علاقات التعاون بين دول الاقليم؟

الفرضيات:

تعد الفرضيات عنصرا هاما في عملية البحث، فهي الأساس الذي يقوم عليها ، ولذلك فإنه من المهم صياغة الفروض بشكل ملائم ودقيق.

وكمحاولة للإجابة عن التساؤلات السالفة سعى موضوع البحث لاختبار الفرضيات التالية:

1- إن المقومات التاريخية والحضارية التي يزخر بها الإقليم المغاربي تعد اللبنة الأولى في بناء الوحدة بين دوله.

2- إن تفعيل المقاربة التشاركية وتعبئتها لتبادل الافكار وإثراء النقاش بين دول المغرب العربي كفيلة بتجسيد التكامل المغاربي المنشود في ظل الظروف التي تعيشها دوله.

3- إن دور مؤسسات المجتمع المدني المغاربي ومساهمتها في تفعيل الاندماج بين دولها مرتبط بالأساس بدرجة فاعليتها ومستوى الاستقلالية التي تتمتع بها.

4- إن أية محاولة جادة لإنجاح عملية التكامل في المنطقة المغاربية تمر حتما عبر التسوية النهائية لبعض النزاعات المثارة بين بعض دولها.

مناهج موضوع البحث:

إن طبيعة موضوع البحث يتطلب منه أكثر من منهج وإقتراب واحد، لذا ستوظف المنهجية التالية وهذا بغية الوصول للأهداف المرجوة منه والإلمام بها في شتى النواحي:

أولا: المنهج التاريخي: إن فهم الحاضر لا يمكن أن يكون دون فهم الماضي، أي لا يمكن دراسة الظاهرة بعزلها عن ماضيها، إذ يساعد المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في البحث أي الخاصة بالمجتمع المدني عامة وبالمغاربي على وجه الخصوص وكذلك التكامل وكل المقاربات النظرية المفسرة له. كما أن المنهج التاريخي هو منهج يمكننا من وضع الظاهرة الاندماجية في سياقها التاريخي، فمن خلال التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها عملية البناء المغاربي ومن خلاله أيضا سنتمكن من فهم وتفسير العلاقات الترابطية بين مختلف الفواعل والمتغيرات المؤثرة في الظاهرة التكاملية للوصول إلى تحديد النتائج المتعلقة بإشكالية البناء الإقليمي في منطقة المغرب العربي.

ثانيا: المنهج الوصفي: لدراسة ظاهرة ما فإن الباحث يقوم في الخطوة الأولى بوصف الظاهرة محل البحث، ويقوم بجمع المعلومات الدقيقة عنها، وهذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا. كما يمكن استخدامه في وصف طبيعة العلاقات بين الفواعل المختلفة. وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة في موضوع البحث، واستخدامه ضرورة يقتضيها، حيث سيساهم في فهم موضوع البحث وفك كل العناصر المرتبطة به.

ثالثا: منهج دراسة الحالة: هو تلك الطريقة العلمية التي يعتمد الباحث فيها على جمع البيانات العلمية الخاصة بالحالة لدراستها وتحليلها، ومسايرة المراحل والخطوات التي مرت بها الحالة أو النموذج من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة بشأن الحالة المدروسة حتى يمكن تعميمها على بقية الحالات المشابهة. وسيتم هنا استخدامه في دراسة المجتمع المدني المغاربي من جهة وكذا في المراحل التي مر بها الاتحاد المغاربي التي من خلالها يمكن التوصل الى نتائج موضوعية بالاستعانة بالوثائق ومختلف القوانين على

سبيل المثال قوانين عمل المجتمع المدني المغاربي والتي سيتم الاشارة اليها أحيانا وكذا للمعاهدة المنشئة للاتحاد المغرب العربي التي تعتبر بطاقة تعريف له.

رابعا: المنهج الإحصائي: يعمل على جمع المعطيات الإحصائية في شكل نسب من أجل تحليلها، والظاهرة محل البحث تبين ذلك من خلال مجموعة من الأمثلة التي إستعمل فيها هذا المنهج إذ يمتلك المغرب العربي لإمكانيات جسيمة تمكنه من تشكيل تكتل إقليمي هذا ما تم رصده وفق أرقام ونسب ليتسنى تحليله بالإضافة إلى تبيان حجم المبادلات التجارية البينية بين دول الاقليم والسعي إلى تفسيرها.

الإقترابات:

أولا: الاقتراب النسقي والبيئي: وذلك من خلال التعامل مع النظام السياسي كنسق، له بيئتين داخلية وخارجية، يتفاعل معها، يتلقى مدخلاتها، يصدر قرارات ومواقف في شكل مخرجات، تؤثر في موضوع البحث، لتفرز مدخلات أخرى تعود إليه عن طريق التغذية الاسترجاعية. فالتغيرات الداخلية في نظام دول المغرب العربي يؤدي إلى تطور في مواقفها من مشروع التكامل، يقابله توتر جديد في العلاقات، يفرز مشكلات جديدة تعود إليها عبر التغذية الاسترجاعية. كما يركز هذا الاقتراب على تأثير البيئة الداخلية والخارجية في عملية فاعلية المجتمع المدني ومنه إنعكاسه على قضية التكامل المغاربي، بالإضافة على تأثير البيئة الخارجية والتحولات الدولية والاقتصادية على مسار الوحدة بين أقطار المغرب العربي.

ثانيا: الاقتراب المؤسساتي القانوني: ومن باب دراستنا للعملية الاتحادية لدول المغرب العربي فإن استعمال المنهج المؤسساتي القانوني لدراسة مؤسسات وهياكل الاتحاد المغاربي في إطار هذا الاقتراب الذي يحدد مدى تنظيم المؤسساتي والقانوني الذي بنيت عليه المؤسسات المدنية المغاربية هذا من جهة ومن جهة أخرى تحليل النظام القانوني المسير للأجهزة الخاصة بالاتحاد المغاربي.

ثالثا: منهج تحليل الدور: والذي يعد أحد أهم المفاهيم المهمة بالنسبة لموضوع بحثنا من خلال رصد ودراسة لحركية وسلوك المؤسسات المدنية المغاربية وكذلك تقديمه الوسائل التي توضح الكيفية التي يتم من خلالها مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الاقليم المغاربي وكيف تساهم في دفع التكامل والاندماج بين دول المنطقة المغاربية. كما يحلل بعمق هذا المنهج طبيعة العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والنظام السياسي.

المجال الزمني والمكاني لموضوع البحث:

حدود الموضوع الزمنية ستكون منذ عام 1989 إلى غاية عام 2019. أي ثلاثون عام من ميلاد الاتحاد المغاربي كما يرجع إختيار هذه الفترة الزمنية أيضا إلى النمو المتصاعد لمؤسسات المجتمع المدني المغاربي وبروز دورها في كافة الميادين ما أهلها أن تعمل بجد واجتهاد وتثبت دورها في دفع العديد من القضايا المهمة. ومن أبرز هذه المسائل التكامل بين دول المغرب العربي .أما الاطار المكاني فهو مرتبط بالفضاء الجغرافي لمنطقة المغرب العربي والتي تتكون من خمس دول هي: الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب.

أدبيات موضوع البحث:

ولفهم أوضح للموضوع تم توظيف عدة دارسات سابقة منها ما تعلق بالمقالات العلمية المحكمة ومنها ما تعلق بالكتب:

<u>– المقالات العلمية:</u>

– المقالة العلمية الاولى للأستاذ قوي بوحنية والمعنونة ب" **المجتمع المدني المغاربي بين ايديولوجيا السلطة ورياح التغيير السياسي**" والتي تم نشرها في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية العدد الثالث عام 2013. والذي تناول فيها للتنظيرات السياسية التي أجمعت بأن المجتمع المدني عبارة عن : "الجماعات المهنية، الاتحادات العمالية، المنظمات غير حكومية، الحركات الاجتماعية... بمعنى كل التنظيمات الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة" . كما تناول في مقالته للحركة الجمعوية بإعتبارها المجال الاكثر وضوحا وتنظيما من الناحية القانونية والدستورية في الدول المغاربية مع عدم التركيز على فعاليتها بمعنى آخر نضجها ويرجع ذلك لضعف مخرجات أداء هذه الجمعيات في الحياة الاجتماعية وكذا السياسية.

– كما تناولنا للمقال العلمي الثاني للأستاذ صالح زياني والأستاذ مراد بن سعيد والمعنون ب "**دور شبكات المجتمع المدني في الاندماج المغاربي**" والذي تم نشره في المجلة الجزائرية للأمن والتنمية العدد الاول عام 2014. والذي تناولا فيه حركية المجتمع المدني نحو المشروع المغاربي من خلال تتبع للأدوار التاريخية التي قامت بها كل مؤسسات المدنية المغاربية في دعمها للنضال ضد الاحتلال وصولا لتحقيق الاستقلال الوطني.

– أما فيما يخص المقال العلمي الثالث فهو للأستاذ بن غربي ميلود والمعنون ب " **أهمية ودور المجتمع المدني في تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي**" والمنشور في مجلة الحكمة للدراسات التاريخية العدد الاول عام 2016. ففي مقاله أكد على ضرورة أخذ المبادرة من قبل كل مكونات المجتمع المدني المغاربي لتجسيد الاتحاد المغاربي ولا يتأتى ذلك إلا من خلال بعث برامج مغاربية في نطاق شراكة متواصلة بين هذه

المؤسسات المتنوعة. لأن تكاثف عمل هذه الفعاليات مع إزدياد نشاطها يصبح من الممكن بعث الروح في مؤسسات الاتحاد المغاربي المعطلة ومنه تحقيق الاندماج المغاربي.

– والمقالة العلمية الرابعة المعتمدة أيضا وهي للأستاذة غنو أمال والتي جاءت بعنوان: "**تعزيز دور المجتمع المدني المغاربي كآلية لتجسيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم**" والتي نشرت في مجلة أكاديمية العدد الخامس عام 2016. والتي تناولت فيها للحدود التي تقف أمام فاعلية المجتمع المدني المغاربي ذاكرة للمحطات التاريخية التي مر بها المجتمع المدني في دول المغرب العربي وتحليل للمنتظم السياسي وعلاقته بهذه المؤسسات المدنية. مدعمة مقالها العلمي بآليات تفعل من دور مؤسسات المجتمع المدني المغاربي ليتمكن من تحقيق أهدافه.

– أما المقالة العلمية الخامسة فهي للأستاذ ريميلاوي سفيان والمعنونة ب: " **دور المجتمع المدني في تفعيل التكامل المغاربي.....الواقع المغاربي والادوار المحتملة**" والتي نشرت في مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 03 لعام 2019. كون هذه المقالة أدت على المجتمع المدني في جعله أداة من أدوات قياس الرأي لعام لبعض قضايا السياسة الخارجية ومن بين أهم هذه القضايا السياسات التكاملية والاندماجية والتي تسعى مجملها في تثمين فوائد ومصالح الدول وفق ما تراه جل المقاربات النظرية التكاملية المتمثلة في الوظيفية والوظيفية الجديدة كما ركزت هذه المقالة في رصد لدور فعاليات المجتمع المدني المغاربي للعملية التكاملية المغاربية عبر التاريخ.

– كما اعتمدنا على المقال العلمي السادس والذي يخص كل من الأستاذ صافي منير وكذلك الأستاذ بقنيش عثمان والذي عنون ب: "**تطور المجتمع المدني في المغرب العربي ودوره في عملية التحول الديمقراطي**" والذي نشر في مجلة المعيار العدد التاسع لعام 2021. إذ أكدا في المقال على الأدوار المهمة للمجتمع المدني المغاربي والتي إستطاع من خلالها أن يثبت وجوده وتأثيره. ولعل ما حصل في الدول المغاربية في ظل ما عرف ب"الحراك العربي". حيث تمكن من الضغط على أنظمة الحكم مما جعلها تسرع في الاستجابة لمطالبه وتقوم بعدة إصلاحات.

– أما كآخر مقال تم اعتماده هو للأستاذة عيشون أم الخير والمعنون ب: " **المجتمع المدني أداة للوحدة والتكامل المغاربي في ظل تعثر المسار السياسي**" والذي نشر في مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الثاني لعام 2023. إذ تعالج فيه لواقع المجتمع المدني المغاربي مع توضيح للتحديات التي تعترضه في غياب الديمقراطية. وعليه فقد هدفت من خلال مقالتها للوقوف أمام الدور الذي يلعبه المجتمع المدني كشريك هام وفعال إلى جانب الفواعل الأخرى الرسمية وغير الرسمية في تحريك ودعم

مشروع التكامل المغاربي. الذي إقتصر شأنه على النخب الحاكمة التي أخفقت في كل مرة على إنجاحه. ما جعل حقيقة تجسيد الوحدة بين الدول المغاربية بمثابة حلم.

- الكتب:

- يعد موضوع التكامل المغاربي موضوع قديم قدم التجربة المغاربية والتي تعتبر أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي، لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكتاب، ولعل أبرز مؤلف يشترك مع موضوعنا في مؤلف: **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل** للباحث الدكتور مصطفى الفيلالي والذي صدر عام 1989 م والملاحظ أن ظهور هذا الكتاب رافق بدايات إنشاء تجربة إتحاد المغرب العربي وعليه فقد ركز البحث على تجربة التعاون الاقتصادي الأولى تجربة اللجنة الاستشارية من خلال رصد أهم مراحلها وإنجازاتها وجوانب قصورها لكي يتم تجاوزها في المرحلة القادمة، أي في تجربة اتحاد المغرب العربي.

- العنوان الثاني الذي كان مساعدا لموضوع البحث هو: **الكتاب الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في عام1996** يمكن أن تصنف هذه الدراسة في صف الدراسات الاقتصادية، إلا أن الباحث عبد الحميد براهيمي لم يهمل الأبعاد الأخرى التي تتضمنها العملية التكاملية في المنطقة المغاربية، حيث تعرض إلى مختلف الفترات التاريخية التي مرت بها المنطقة المغاربية ودور التاريخ والثقافة والحضارة في تحقيق الاندماج في المنطقة، كما أنه لم يهمل البعد السياسي لهذه الظاهرة. فالدراسة تحليلية نقدية للوضعية الاقتصادية والسياسية في منطقة المغرب العربي، شكلت في بعض المرات مصدرا أساسيا لموضوع بحثنا لما تضمنته من معطيات ملموسة.

- والعنوان الثالث هو: **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي في مؤلف التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية** الصادر عام 2005 م بقلم الباحثين بوكساني رشيد، وبيش أحمد، حيث تم التركيز على أهم المعوقات التي تواجه التكامل المغاربي والمقومات التي تتمتع بها المنطقة لأجل إرساء تكامل فعلي ناجح في مواجهة التحديات الخارجية.

- والكتاب الرابع هو: للأستاذ الدكتور حسين بوقارة بعنوان :**إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** الصادر 2010 م، وقد تمحور كتابه حول الإشكاليات الحقيقية التي واجهتها التجربة التكاملية في المغرب العربي بالتركيز على أهم المحطات التاريخية لتبلور مشروع التكامل خلال الفترة الإستعمارية من خلال نشاط وبرامج الحركات التحررية المغاربية وبعدها تم التطرق لأهم المراحل والخطوات التي مرت بها التجربة

التكاملية بعد الاستقلال بالتركيز على أهم المشاكل التي اعترضت التجربة، وقد تم توظيف المقاربة الوظيفية الجديدة كإطار نظري للتجربة.

– والعنوان الخامس هو: في الكتابات حول إفريقيا فإن الدكتور حمدي عبد الرحمن يعد رائدا في الكتابة عن المجتمع المدني في إفريقيا وهذا ما حرره في كتابه الموسوم ب: **المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي،** هذا الكتاب يعتبر ندوة فكرية جامعة حول المجتمع المدني الإفريقي ودوره في تحقيق التكامل، فقد كتب فيه العديد من المفكرين والباحثين الأفارقة في شكل مقالات.

– والكتاب السادس والأخير هو للأستاذة صبيحة بخوش والتي بدورها تحدثت عن **التكامل بين دول المغرب العربي في الجانب الاقتصادي** وتطرقت الاستاذة إلى المقاربات النظرية للعملية التكاملية ثم تناولت بعدها المنطقة المغاربية وما تزخر به من ثروات في كل المجالات ثم توصلت إلى مداخل التي يعتمد عليها لتفعيل الاتحاد المغاربي جاعلة المجتمع المدني أحد الأدوات لتحقيق ذلك.

وبعد الاشارة إلى الدراسات السابقة المعتمدة في البحث كان لا بد من توضيح الإضافة التي أضافها موضوع البحث مقارنة بما ذكر سابقا. فلقد ركز على المجتمع المدني ودوره في تنشيط الوحدة المغاربية وهذا من خلال عرض للمجتمع المدني المغاربي وللعوامل المساعدة على ظهوره هذا من جهة وكذا رصد وتبيان الدور الكبير الذي يلعبه المجتمع المدني في حلحلة الأوضاع في الدول المغاربية من خلال مشاركته في تفعيل الوحدة التي تعتبر بمثابة الحل الوحيد لشعوب المنطقة وهذا من خلال دراسة مسحية للعديد من تشكيلاته المتنوعة –المجتمع المدني المغاربي– والتي تنشط في دفع وتحريك ذلك من خلال لقاءاتها المستمرة ذات الأهداف الصادقة.

أهداف موضوع البحث:

– يأتي هذا البحث في إطار إهتمام أكبر من قبل مجموعة من الباحثين وعلماء السياسة المهتمين بدراسة وتحليل دور المجتمع المدني في تفعيله للعديد من المسائل والقضايا التي عجزت الدول على تحقيقها.

– كما يطمح موضوع البحث أيضا إلى الوصول لبعض الإقتراحات وكذا التصورات المؤدية إلى تنشيط وتفعيل دور "المجتمع المدني" باعتبارها من الأعمال الرئيسية والنشاطات الفاعلة في بناء وتحقيق التطور الديمقراطي ومنه القدرة على تفعيل الوحدة المغاربية.

– يهدف البحث في المساهمة بثمرات هذا العمل في لفت أنظار الباحثين والمهتمين والمقررين لاسيما في الدول المغاربية، من أجل طرح تصورات ووضع استراتيجيات، لأجل تفعيل التكامل المغاربي لتجاوز معضلات الحاضر والإستعداد للتحديات المستقبلية من خلال إنشاء ورشات بحث أكاديمية علمية تعمل على

تجسيد حلم الشعوب المغاربية في تحقيق التكامل المغاربي والوحدة.

هيكلة موضوع البحث:

يتكون البحث من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة

إهتم **الفصل الأول** بالتأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني وكذا التكامل بذكر المقاربات النظرية لذلك. من أجل أن يتيسر على الطالب إيصال الفكرة التي يريدها، لا بد من تحديد المفاهيم الأساسية، إذ ارتىء البحث أن يستهل الموضوع بتحديد أهم مفاهيم المجتمع المدني وكذا التكامل والتركيز على جملة المصطلحات التي تقترب منه. كما أن البحث تناول في **الفصل الأول** أبرز المقاربات النظرية للمجتمع المدني والتكامل مركزا على أبرز الخصائص والسمات التي يتسم بها المجتمع المدني دون أن ننسى ذكر جملة الشروط الأساسية لعملية التكامل وكذا للأهداف التي يصبو إليها هذا الاخير. أما **الفصل الثاني** جاء حاملا في طياته لأهم المقومات والدعائم الأساسية للوحدة المغاربية بدءا بالإعتبارات الاجتماعية من دين ولغة ورغبة في العيش المشترك مرورا بالاعتبارات الجغرافية والتاريخية وصولا إلى العوامل الاقتصادية والتي تتوفر عليها الدول المغاربية والتي تعتبر ركائز إستراتيجية. ليركز موضوع البحث في هذا الفصل أيضا على إبراز للمراحل التاريخية التي مر بها التكامل المغاربي وهذا من خلال عرض لمرحلة الحركات الوطنية وكذا لمؤتمر طنجة وما لها من إيجابيات لفكرة التكامل الفعلي والحقيقي أثناء الاستعمار هذا من جهة، وتناولنا فترة الاستقلال والمحطات التاريخية التي مر بها المشروع من الشراكات الثنائية إلى زيرالدة، وصولا إلى تجسيد الفكرة في فبراير 1989 بالإضافة إلى المحطات التي تلي هذه الفكرة التي جسدت إتحاد المغرب العربي لنجعل **الفصل الثالث** فصلا يركز على أبرز المعوقات والمشاكل التي تعترض هذا الحلم وهذا المشروع وتبقى حجر عثرة أمام تفعيله، ومنه القيام بتحليل هذه العقبات والمشاكل ووضع كل واحدة في مجالها وإنقسمت المعوقات إلى معوقات داخلية تخص دول المغرب العربي وأخرى خارجية تخص المتغيرات الدولية المتسببة في شل العمل المغاربي الموحد. وبعدها الوصول إلى **الفصل الرابع:** الذي وقف أمام إبراز الآليات الكفيلة لحل هذه المعوقات وجعل المجتمع المدني بكل مؤسساته وتشكيلاته المتغير الأساسي في تفعيل الوحدة المغاربية ومنه العمل على تحقيق حلم الشعوب المنطقة الذي طال، متناولا الموضوع العوامل الداخلية والخارجية المساعدة على ظهور المجتمع المدني المغاربي. كما حلل موضوع البحث لواقع مؤسسات المجتمع المدني في إقليم المغرب العربي من خلال رصد لمراحل تشكلها وللأدوار والمساهمة التي تقوم بها مع التركيز على نوعية العلاقة التي تجمع الدولة في المغرب الغربي بهذه المؤسسات المدنية والتي نتج عنها ضعف لعملها لعدة أسباب هذا ما تناوله موضوع البحث ليقف بعدها الموضوع على الآليات التي تعزز من عمل المجتمع

المدني المغاربي وتدفعها إلى الأمام في تجسيد حلم التكامل متخذ جملة من الأمثلة في شتى المجالات المتنوعة التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع المدني المغاربي وتبذل جهدها المتواصل في سبيل دفع قاطرة الوحدة . والخاتمة كانت عبارة عن جملة من الاستنتاجات التي توصل اليها موضوع البحث بالإضافة الى مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لموضوع البحث

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول: المجتمع المدني في الفكر الغربي

المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للمجتمع المدني في الفكر الغربي

المطلب الثالث: المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الحديث

المبحث الثاني: خصائص المجتمع المدني ووظائفه

المطلب الأول: خصائص المجتمع المدني

المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني

المبحث الثالث: المقاربة المفاهيمية للعملية التكاملية

المطلب الأول: مفهوم التكامل

المطلب الثاني: علاقة التكامل ببعض المفاهيم الأخرى

المطلب الثالث: دوافع وشروط التكامل

المبحث الرابع: مجالات التكامل وأهدافه

المطلب الأول: مجالات التكامل

المطلب الثاني: أهداف التكامل

المبحث الخامس: المقاربات النظرية المفسرة للعملية التكاملية

المطلب الأول: المنهج الدستوري والفيدرالي

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية الجديدة

المطلب الرابع: المقاربة المؤسسية الليبرالية الجديدة

خلاصة الفصل

تمهيد:

هذا الفصل هو إطار نظري مفاهيمي يتناول البحث فيه مفهومي المجتمع المدني والتكامل. ففي بحثنا للمجتمع المدني سنقف بداية على مفهوم المجتمع المدني لتعرض فيه لتعريف المجتمع المدني في الفكر الغربي بشقيه القديم والحديث يعقبه الفكر العربي، ثم نعرج بعد ذلك إلى تبيان خصائص المجتمع المدني مع وظائفه، وهذا حتى يتسنى لنا معرفة التطورات التي لحقت بالمفهوم. لينتقل موضوع البحث إلى شقه الثاني ألا وهو التكامل الذي أصبح من بين المصطلحات رواج من قبل البحوث الأكاديمية وهذا راجع لأهمية المفهوم في بلورة الكثير من المسائل ففي البداية تم تعريف التكامل مع تسليط الضوء على بعض المصطلحات التي لها علاقة معه ليبدأ بعدها في دراسة المقاربات النظرية المفسرة للتكامل والمتمثلة في الفيدرالية ووالوظيفية والوظيفية الجديدة مع ذكر النظرية الليبرالية الجديدة كما تطرق موضوع البحث أيضا إلى تحليل وشرح الشروط والمجالات المتعلقة بالعملية التكاملية دون أن ينسى البحث التركيز على الأهداف التي تسعى العملية التكاملية إلى تحقيقها.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

يعد مفهوم المجتمع المدني Civil Society من المصطلحات التي شهدت إنتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي دوليا ومحليا.

وقد إهتمت الأدبيات التي إتخذت من مفهوم المجتمع المدني مدخلا لتحليل النظم السياسية العربية بمسألة مدلوله، وتتبع جذوره، وتطوره في الفكريين السياسي والفلسفي، الذين عبرت عنهما مدارس كبرى[1]

ومن الجدير بالذكر أن ثمة صلة وثيقة بين مفهوم المجتمع المدني والحضارة الغربية، إذ يضرب هذا المفهوم بجذوره في أصول تلك الحضارة آخذا في الاعتبار تعدد وتنوع المدارس الفكرية الغربية التي تناولت هذا المفهوم أو عرضت تفسيرات بشأنه[2]. وبعدها أخذ – المفهوم المجتمع المدني–العودة إلى الظهور والتداول بين علماء السياسة والاجتماع، منذ أواخر الثمانينيات بعد أن كان قد سقط من لغة الخطاب الأكاديمي منذ خمسة عقود على الأقل بعد وفاة المفكر الايطالي الشهير "أنطونيو غرامشي"

---

[1]– حسين توفيق إبراهيم،**النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005)، ص.159.

[2]– مصطفى كامل السيد، **مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية** (بيروت: مركز البحوث والدراسات جامعة القاهرة،1995)، ص.3.

Antonio Gramscie، وقد تبادل علماء السياسة والاجتماع الآراء حول أسباب تلك العودة إلى إستخدام ذلك المفهوم بالحجج حول قيمته العلمية[1].

ومن بين الأسباب التي عجلت بعودته مرة أخرى ونذكر أهمها على الإطلاق تلك المرحلة التي أطلق عليها عالم السياسة الأمريكي "صامويل هنتنجتون" Samuel Huntington (الموجة الثالثة للديمقراطية)، ويقتصد بها تلك الحركة المتتابعة من الإنتقال من نظم حكم سلطوية إلى نظم حكم تقوم على التعددية الحزبية والتي أخذت تنتقل من جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات إلى أمريكا اللاتينية في الثمانينيات ثم جنوب أسيا وأخيرا شرق أوروبا، وكذلك بعض المجتمعات الإفريقية في أواخر الثمانينيات[2].

وقد رأى المفكر الأمريكي أن هذه الموجة الثالثة أعقبت تاريخيا موجتين سابقتين، كانت أولاهما في أعقاب الثورة الفرنسية مباشرة وشملت وسط وغرب أوروبا، وكانت الثانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقد تركزت في وسط وغرب أوروبا أيضا، وإن كان لها امتدادها في الشرق الأقصى[3].

وبالتالي فالظروف التي عاد فيها مفهوم المجتمع المدني إلى التداول هي في حد ذاتها نفس الظروف التي ساهمت في تشكيل الوضع العالمي الجديد، فصحوة المجتمع المدني في شرق أوروبا هي التي أسفرت عن سقوط نظم الحكم الشيوعية في كل تلك الدول تقريبا، وهزت مصداقية الاشتراكية كنموذج للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهيأت لأنصار الليبرالية الفرصة الذهبية للقول بأن الصراع ما بين الليبرالية وغيرها من المذاهب الفكرية قد انتهى وإلى الأبد بانتصار الليبرالية[4] .

تلك هي أهم الأسباب والظروف التي أدت إلى عودة مفهوم المجتمع المدني إلى الظهور والتداول مرة أخرى .

---

[1]– محمد رستم حسين رستم، "مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحياة السياسية المصرية"،(رسالة دكتوراء في الحقوق، قسم القانون العام، جامعة القاهرة، 2012)ص ص.21–22.

[2]-Samuel Huntington **: «** Democracy's, Third Wave**"**, **Journal of Democracy**, Spring 1999,p.p12-34.

[3]– المكان نفسه.

[4]– مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص.3.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي القديم

إستعملت عبارة المجتمع المدني في الفكر الغربي، منذ عصر النهضة إلى القرن الثامن عشر، للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة الفطرية، والتي تأسست على ما يسمى "العقد الاجتماعي" والتي كانت على يد الفيلسوف "توماس هوبز "Thomas Hobbes"، مرورا "بجون لوك" John Lock " و"روسو" Rousseau وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين[1] الذي وحد الأفراد وأفرز الدولة، أي أن المجتمع المدني، وفقا لصياغته الأولى، "هو كل تجمع بشري خارج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة اجتماعية مدنية قائمة على إتفاق تعاقدي"[2]، وفيما يلي سنعرض لرؤية هؤلاء الفلاسفة ورؤيتهم حول المجتمع المدني.

1-المجتمع المدني عند "توماس هوبز" Thomas Hobbes (1588-1679)

المجتمع المدني عند "هوبز" هو المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ شكل الحكم المطلق ويرى أن الجماعات السياسية تظهر إلى العالم عن طريق عقد إجتماعي يعتمد على رغبة الأفراد في الأمن والسلام[3]، ولما كانت الرغبة في المحافظة على النفس هي الدافع الأساسي وراء التصرفات الإنسانية فإن الأفراد يتنازلون عما لديهم من حقوق وواجبات تحت ظروف الحالة الطبيعية ليكونوا الدولة، وبالتالي كان المجتمع المدني وفقا لتصور "هوبز" مرادفا للمجتمع السياسي وبناءا على تحليله فإن الوجود الممكن الوحيد للمجتمع في رأيه هو المجتمع المدني ويعني المجتمع السياسي"Political Society المتمثل في الدولة، وعندما يتعاقد الأفراد متنازلين عن كامل حرياتهم تنشأ الدولة ويمثلها حاكم أو هيئة لها سلطة مطلقة تمثل كافة الحريات التي تم التنازل عنها مجتمعة، متمثلة في إرادة أفراد مؤسسة على قانون العقل من ناحية وعلى إحترام التعاقد من ناحية أخرى، أي الانتقال من مبدأ السيادة من السماء(الحكم بالحق الإلهي) إلى الأرض (الحكم على أساس العقد الاجتماعي)، وإن كان تصور الحكم الذي رافقه دكتاتوريا مطلقا[4].

---

[1]- محمد رستم حسين رستم، مرجع سابق، ص.24.

[2]- أحمد شكر صبحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2000)، ص.20.

[3]- ثروت بدوي، **أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011)، ص.152.

[4]- المكان نفسه.

2- المجتمع المدني عند "جون لوك" John Loke (1632-174)

يأتي الفيلسوف والمفكر الانجليزي "جون لوك"، الذي كان من أكثر مفكري مدرسة العقد الإجتماعي إهتماما بمفهوم المجتمع المدني، والذي إستخدمه كمرادف للمجتمع السياسي أيضا على عكس "هوبز" الذي ربط العقد الاجتماعي بالخضوع المطلق للحاكم، كما إعتبر "لوك" أن المجتمع المدني هو تلك الحالة التي يتمتع فيها الأفراد بالحرية والمساواة ويسودها السلام وليست حالة حرب الدائمة يشنها كل منهم على الأخر كما يعتقد "هوبز"[1]، وبذلك يكون أعضاء المجتمع المدني متفقون بإرادتهم الحرة وبرضائهم على إنشائه رغبة منهم في ممارسة حقوقهم الطبيعية، بمزيد من الفاعلية والكفاءة، ويتنازل الأفراد في هذا المجتمع عن حق فرض القانون الطبيعي لسلطة جديدة تكون مهمتها صيانة الحقوق الأساسية للأفراد في الحياة والحرية والتملك، ويلتزم أفراد ذلك المجتمع بطاعة السلطة طالما هي ملتزمة بشروط الاتفاق معهم، وهنا يبرز فكر "لوك" في أن الغالبية من إتحاد الناس في المجتمع المدني إضافة إلى تحقيق الأمن والسلام، المحافظة على أملاك الأفراد[2] . وطبقا لما طرحه عقد "لوك" الإجتماعي يمكن عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد الذي وقعته بتجاوزها واعتدائها على حقوق المواطنين، وحرياتهم وحياتهم دون وجه حق، وبهذا جعل "لوك" المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبة السلطة بها وعزلها.[3]

3- المجتمع المدني عند "جون جاك روسو"Jean Jacques Rousseau (1712-1778)

يرى روسو أن الدخول في المجتمع المدني يأتي نتيجة عقد إجتماعي يتنازل فيه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره ولما كان كل فرد يتنازل عن جميع حقوقه الطبيعية فإن الشروط واحدة بالنسبة للجميع الذين تتحقق بينهم المساواة، والتنازل عن الحقوق الطبيعية يجب أن يكون كاملا وشاملا بلا قيود لأن السيادة التي تنشأ في ظل المجتمع المدني نتيجة العقد الاجتماعي يكون لكل فرد فيها نصيب يساوى نصيب الفرد الأخر، ولهذا دعا "روسو" إلى فكرة الإرادة العامة أي إرادة الأفراد في المجتمع، ليعبر بذلك عن مفهوم سيادة الشعب، والإرادة كما يقول هنا أنها قد تكون عامة أو قد لا تكون كذلك، ولكنها على إستقامة دائمة وتتجه إلى النفع العام لجميع أفراد المجتمع[4].

---

[1]- محمد رستم حسين رستم، مرجع سابق، ص.25.

[2]- عزمي بشارة ،**المجتمع المدني**، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998)، ص.12.

[3]- فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك** (القاهرة: مكتبة مدبولي،2005)، ص.59.

[4]- محمد رستم حسين رستم، مرجع سابق، ص.26.

فعلى خلاف "هوبز" الذي أكد على أن العقد الإجتماعي ما هو إلا اتفاق الأفراد فيما بينهم على إقامة السلطة، أي أن كل فرد يلتزم في مواجهة الآخرين وعلى عكس لوك الذي يجعل العقد بين الأفراد والحاكم(فردا أو أكثر) يرى روسو أن الأفراد إنما يبرمون العقد مع أنفسهم على أساس أن لهم وجهين أو صفتين من حيث أفرادا طبيعيين كلا منهم في عزلة عن الأخر، ومن حيث كونهم أعضاء في الجماعة السياسية المزمع قيامها[1].

غير أن أفكار روسو عن المجتمع المدني قد جاءت بعد تراجعه عن أفكاره الأولى، إذ كان في بداية الأمر متخذا لموقف سلبي من المجتمع المدني نتيجة إيمانه العميق بالحرية الفردية إلا أنه قد طور كثيرا من أفكاره بعدما كتب مؤلفه "العقد الإجتماعي"Le Contrat Social" حيث يقول فيه "لا بد لنا أن نضيف أن الإنسان يكتسب من المجتمع المدني الحرية الأخلاقية وهي وحدها التي تجعل الإنسان سيد نفسه، ذلك لأن سلوك الإنسان لو حكمته الشهوة وحدها فهذه هي العبودية، في حين أن الحرية هي طاعة القانون الذي نلزم به أنفسنا"[2].

4-المجتمع المدني عند "آدم فيرجسون" Adam Ferguson (1723-1817)

يرجع الفضل بشكل مباشر في إنتشار إصطلاح "المجتمع المدني" إلى الكتاب المشهور عن هذا المفهوم وعنوانه "مقال في تاريخ المجتمع المدني"An Essay on The History of Civil Society" الذي ظهر في سنة(1768) للفيلسوف الاسكتلندي التنويري "آدم فيرجسون". وقدم فيرجسون في هذا الكتاب نظرية تشرح مراحل تطور الإنسانية من الناحية الإجتماعية الثقافية، حيث قال بوجود ثلاث مراحل للتطور الثقافي الإجتماعي على النحو التالي:

***المرحلة الأولى:** هي المرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الإنسان وفق منطق الغريزة الحيوانية الخالصة.

***المرحلة الثانية:** هي المرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة، حيث ظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة.

---

[1]- ثروت بدوي، مرجع سابق، ص ص.178-179.

[2]- إمام عبد الفتاح إمام، **الديمقراطية والوعي السياسي**، ط.1 (مصر: مكتبة نهضة، 2006)، ص.49.

***المرحلة الثالثة:** هي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت فيه الروابط الاجتماعية الراقية وتحكمه الأخلاق، وتسود فيه نظم سياسية حرة وغير مستبدة، ويسيطر على النزعات البربرية والفردية الأنانية، ولذا تمثل هذه المرحلة الحضارية في جانبها المتمدين.[1]

ويرى فيرجسون أن المجتمع المدني يمثل خطوة متقدمة في مقابل الأوضاع البربرية لدى الشعوب البدائية، وينادي بعدم الإنغماس في المصالح الشخصية والإحتفاظ بالروح العامة، وأن تأخذ الطبقة الأرستقراطية بأيدي من دونهم من طبقات ليكون ذلك حماية للمجتمع من الإستبدادية[2].

5-المجتمع المدني عند "هيجل" Hegel"(1770-1831):

على خلاف فكر العقد الاجتماعي الذي ساوى بين المجتمع المدني والدولة، خطأ الفكر الغربي خطوة إلى الأمام مع أفكار الفيلسوف الألماني الشهير "هيجل" الذي سعى إلى التمييز بين المجتمع المدني والدولة. ويعد هيجل صاحب فضل كبير في بلورة مفهوم المجتمع المدني فلسفيا، ولم يسبقه مفكر آخر ميز بين المجتمع المدني والدولة بمثل هذا الوضوح ، فتعبير "هوبز" المجتمع المدني أو السياسي، وعبارة "لوك" المجتمع المدني والسياسي، تشير إلى الدولة السياسية"Political State"، ولا تضع تفرقة أو تمييزا بين كلمتي السياسي والمدني[3].

وقد ذهب "هيجل" إلى أن المجتمع المدني هو حلقة وسيطة ما بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى فهو الأرضية التي تتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والمجتمعية بقصد الإنتقال من المجتمع التقليدي القائم على القرابة وروابط الدم إلى مجتمع المواطنة "Citizenship " والولاء للدولة والخضوع لنظامها وأجهزتها الإدارية والاقتصادية أي المجتمع الحديث، ولهذا فالمجتمع المدني يختلف عن العائلة في كونه ينفي العناصر التقليدية واضعا المصالح الخاصة أساسا للتبادل وإشباع الحاجات، وتختلف الدولة عن المجتمع المدني في كونها تعيد إنتاج العناصر التقليدية ولكن ليس كما هي وإنما كجماعة أخلاقية استوعبت في داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم[4].

---

[1]- محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني والدولة، **الموسوعة السياسية للشباب** (18)،(مصر: مكتبة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2007)، ص.65.

[2]- عبد السلام حيدر، مترجما، **المجتمع المدني، النظرية والتطبيق السياسي**، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2008)، ص.28.

[3]- محمد رستم حسين رستم، مرجع سابق، ص.28.

[4]- علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية**،(الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007)،ص ص.29-30.

6-المجتمع المدني عند "غرامشي" "Gramsci" (1891-1937)

وإذا ما توجهنا لأفكار المفكر والزعيم السياسي الايطالي "أنطونيو غرامشي" نجد أنه قد تفرد برؤية خاصة للمجتمع المدني ميزته عن غيره ممن تناول المفهوم، وتعتبر أفكار غرامشي حول المجتمع المدني نقلة نوعية ، واعتبر "غرامشي" أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية فحسب، ولكنه مجال للتنافس الإيديولوجي الذي يجري على نطاق أوسع[1].

يعتبر "غرامشي" صاحب الفضل في عودة مفهوم المجتمع المدني للساحة السياسية والفكرية بعد انقطاع وهجر للمفهوم، وكان ذلك تأثرا بالتحولات الثورية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا بعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 وبدء ظهور الحركات الفاشية والنازية واستيلائها مقاليد السلطة في إيطاليا وألمانيا[2].

ويرى "غرامشي" أنه بين البنية الاقتصادية والدولة بما تحتوي عليه من تشريع، وسلطة قمعية، يوجد المجتمع المدني، هذا المجتمع هو الذي يجب أن يتحول جذريا، وواقعيا، لاعبا دورا رئيسيا، فالدولة هي الآلة التي تستخدم من أجل تطبيع المجتمع المدني مع البنية الاقتصادية، وعلى الدولة أن تقصد القيام بهذه المهمة، من هنا كان على ممثلي التغيير في البنية الاقتصادية أن يقودوا الدولة، بمعنى أن "غرامشي" أعطى أهمية خاصة في الدور السياسي والثقافي للأحزاب السياسية في تحقيق الهيمنة الثقافية من خلال أعضائها المثقفين بما يملكون من مؤهلات في تحريك أمال وأحلام ومشاعر الجماهير، وإحتواء ثقافتها، وبالتالي توظيفها باتجاه الإنتقال نحو بناء مجتمع أفضل[3].

كما ميز "غرامشي" بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة من جهة أخرى، فيما يشترك الإثنان في عملية السيطرة على المجتمع، يعمل المجتمع السياسي لتحقيق هذا الهدف من خلال السيطرة المباشرة عن طريق أجهزة الدولة المختلفة، أما المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ودور عبادة ومدارس....الخ، فيقوم بوظيفة السيطرة غير المباشرة من خلال الهيمنة الإيديولوجية الثقافية، بما يعني أن المجتمع المدني هو ميدان للهيمنة الثقافية، ووظيفة الهيمنة هنا هي

---

[1]- أحمد شكر الصبحي، مرجع سابق، ص.23.

[2]- محمد رستم حسين رستم، مرجع سابق، ص.29.

[3]- عادل غنيم، مترجم ، **كراسات السجن**، (القاهرة: دار المستقبل العربي،1994)، ص.11.

"وظيفة توجيهية"، تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة[1].

ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة في نظر "غرامشي" وللاحتفاظ بها للسيطرة على أجهزة الدولة ولكن لا بد من تحقيق الهيمنة على المجتمع أولا ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الأولى، ومن هنا نلاحظ أن نظريته تتجه إتجاها ثوريا[2].

ومنه يمكن القول أن "غرامشي" قدم أفكارا شكلت تحولا خطيرا في الأدبيات الاشتراكية بنقلة نضال الطبقة العاملة من حركة تقوم على الثورة العنيفة اللحظية، والمفاجئة إلى حركة ثورية ثقافية إيديولوجية سلمية في ظل مجتمع مفتوح تسوده علانية النضال.

المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للمجتمع المدني في الفكر الغربي

ذكرت الدراسة سابقا رؤى وأفكار بعض الفلاسفة والمفكرين الغربيين الأوائل الذين تناولوا مفهوم المجتمع المدني بالدراسة والتحليل، وكل كان له رأيه، في وضع أسس ومبادئ للمجتمع المدني، وإن خلط بعض منهم المجتمع المدني بالمجتمع السياسي، في بداية الأمر خاصة أفكار "توماس هوبز" في القرن السابع عشر، ثم أراء "جون لوك" واستمر الأمر على هذا النحو حتى قدوم المفكر الايطالي" أنطونيو غرامشي"، الذي تناول المجتمع المدني باستقلال ودون خلط بالمجتمع السياسي، وتناوله من جانب مؤسسي، والدور المحوري لمؤسسات المجتمع المدني، وكان ذلك في القرن العشرين، ثم أعقب ذلك فترة لم يكن لمصطلح المجتمع المدني، الصدى الكبير الذي أحدثه في البداية، ثم عاد المفهوم للظهور مرة أخرى، وتطرق له كثير من الفقهاء بالدراسة والتحليل، أمثال "يورجن هابرماس" و"نورتون" و"دياموند" و"توماس كاروثارز" وآخرين.

حيث تناول"يورجن هابرماس" "Habermas" المجتمع المدني باعتباره ظاهرة ترتبط بالمجتمع الرأسمالي، إلا أنه تطور ليصبح ارتباطا بالجوانب الاجتماعية غير الاقتصادية، فالمجتمع المدني وفقا لرؤية،"هابرماس" هو "مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تنشأ بفعل السيطرة الرأسمالية، ولكنها تمارس نشاطها بشكل منفصل عن ممارسة النشاط الرأسمالي، وقد استخدم مفهوم "المجال العام "باعتباره مفهوما أوسع من مفهوم المجتمع المدني"[3].

---

[1]– علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص.34.

[2]– عبد السلام حيدر، مرجع سابق، ص.45.

[3]– المرجع نفسه، ص.86.

واعتبر "نورتون"Norton" " أن المجتمع المدني عبارة عن "مجموعة التنظيمات الخاصة من نقابات واتحادات طلابية، وجمعيات أهلية، وجمعيات حقوق إنسان، كما يؤكد "نورتون" أهمية الدولة، وأهمية إشرافها على عمل المجتمع المدني وذلك منعا لحدوث الفوضى[1].

ويرى "توماس كاروثارز" "Thomas Carotharers" أن المجتمع المدني هو مفهوم واسع النطاق يشتمل على كل التنظيمات والروابط التي توجد خارج إطار السلطة(بما فيها الأحزاب السياسية) وخارج إطار السوق، فالمجتمع المدني وفقا لرؤيته يضم ما يطلق عليه علماء السياسة جماعات المصالح إلى جانب اتحادات العمال والنقابات المهنية وغرف التجارة والروابط الاثنية وغيرها من التنظيمات الدينية والثقافية والجمعيات غير الحكومية[2].

وقد رأى دياموند Larry Diamond "أن المجتمع المدني يمثل وسطا ما بين المجال الخاص والدولة مستبعدا العائلة وبالطبع الفرد، والمشروعات الفردية الهادفة للربح واستبعد ايضا الاحزاب السياسية بوصفها تسعى للوصول الى السلطة ومن ثم تصبح مرتبطة بالدولة[3] .

ويعتبر "جيف هاينز" Jeff Haynes" من أبرز من تناولوا مفهوم المجتمع المدني، حيث يرى في كتابه "الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم الثالث" "أن هناك ثمة علاقة مباشرة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ولذلك يحاول إثبات وجود فكرة موازية لفكرة المجتمع المدني في دول العالم الثالث، فيقوم بابتكار "جماعات الحركة" وهي الجماعات التي ظهرت عندما عجزت الدولة بمؤسساتها عن خدمة مصالح الشعب، وقامت هذه الجماعات بتوفير بعض الاحتياجات الأساسية للمجتمع. وفي مثل هذه الحالة يلجأ الشعب لإقامة تلك الحركات لخدمة مصالحه والمطالبة بإصلاحات في النظام السياسي"، إلا أن هاينز يحدد بعض الشروط لتلك التنظيمات: فهي تحقق أهدافا من خلال "الحركة" أو "العمل"، وهي جزء من جماعة، وتهدف في النهاية إلى تحقيق الديمقراطية، ويقصد بها ما اسماه ديمقراطية التمكين السياسي للمجتمع[4] .

---

[1]– إيمان حسن، "تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر 1993–2003" (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005)، ص.35.

[2] -Thomas Carothers," Civil Society, Foreign Policy",issus117,winter 1999-2000,p3.

[3] –Larry Diamond " To Ward Democratic Consolidation Rethinking Civil Society "Journal of Democracy Vol.5N3.1994.pp5-7.

[4] -Jeff Haynes, **Democracy and Society in Third World** ,Politics and New Political Movements(Cambridge,Press.1997).P.32.

المطلب الثالث: مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الحديث

تدعو بعض الاتجاهات في الفكر العربي المعاصر إلى رفض مفهوم المجتمع المدني لأنه وليد تجربة اجتماعية مغايرة هي تجربة المجتمعات الغربية، ويرون أن المجتمع المدني كمفهوم حديث هو منظومة حديثة تنهض على أنقاض البنى والمؤسسات الاجتماعية التقليدية سواء كانت دينية أو قبلية أو نحو ذلك ومن ثم فالمفهوم لا يعكس وجود مقابل موضوعي له في الواقع العربي المعاصر أو امتداد تاريخي في التراث العربي الإسلامي[1].كما أن رفض المفهوم له معايير أخرى في نظر البعض[2] تنطلق من أهداف المشروع الليبرالي الغربي والذي يرتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية هي أفضل النظم وقمة التطور ونهاية التاريخ وفقا للمدرسة الليبرالية الجديدة، و"البعد الإيديولوجي" الذي يستند على الفلسفة الفردية النفعية التي تؤكد على الحقوق الفردية في مجال الملكية والاستثمار والتجارة والعمل، أما "البعد السياسي" لهذا المشروع الليبرالي فيستند على الديمقراطية الليبرالية بمعناها الغربي، باعتبارها النظام السياسي الأمثل لكل المجتمعات في العالم. وبالتالي فإن صيغة المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي الرأسمالي وإمكانية تطبيقه أو توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في بلادنا العربية هي فرضية غير قابلة للتحقق في ظل أوضاعها الراهنة[3].

المجتمع المدني كمفهوم وكواقع يتخطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، التي تتسم في بعض خصائصها بسيادة نمط العلاقات التقليدية القائمة على العشائرية والقبلية والطائفية[4].

لذا يقترح البعض[5]مصطلح "المجتمع الأهلي" بديلا لمصطلح "المجتمع المدني"، باعتباره أكثر قربا من الخبرة العربية الحديثة وكذلك بسبب إيحاءاته الدينية الإسلامية، ويرى هؤلاء أن صيغة المجتمع المدني وافدة علينا من مجتمعات لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تنسجم ورؤيتنا الدينية والأخلاقية

---

[1]– محمد رستم حسين رستم، مرجع سابق، ص.34.

[2]– علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص ص.43-44.

[3]– محمد رستم حسين رستم، مرجع سابق، ص.35.

[4]– المكان نفسه.

[5]– وجيه كوثراني، "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي"، **ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مرجع سابق، ص.120.

والاجتماعية، في حين أن مصطلح المجتمع الأهلي ومفهومه الذي يعني مجتمع المؤسسات يقترب أكثر من الطبيعة والتاريخ الإسلامي[1].

أما أنصار مفهوم المجتمع المدني العربي فهم من ذوي النزعة الليبرالية بصفة أساسية ويرون أن محاولات البعض لإيجاد مفاهيم ومصطلحات بديلة للمفاهيم الغربية تشكل حالة خاصة من حالات الفكر العربي اعتاد عليها لمقاومة الفكر الغربي، والممارسات التي كانت تقوم بها التشكيلات الاجتماعية أو بما يسمى بالمجتمع الأهلي في التاريخ الإسلامي قبل ظهور الدولة العربية الحديثة لا صلة لها بالمجتمع المدني بل هي جزء من المجتمعات العشائرية والقبلية[2].

وتتدرج العلاقات في المجتمع المدني على أسس ومعايير مختلفة، تجعل المفهوم مرادفا لمعنى التقدم الإنساني عموما فهو ينطوي على تعبيرات الحرية والمشاركة واحترام حقوق الآخرين والالتزام بإدارة الخلاف إدارة سلمية، ولذلك ينشأ المجتمع المدني من تكوينات اجتماعية واقتصادية وسياسية حديثة كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى[3].

ويرون أن البعض يذهب خطأ إلى أن المجتمع المدني يعني بالضرورة المجتمع العلماني " Secular Society" الذي تكون فيه الدولة علمانية مذكرين بأن المبشرين بالمجتمع المدني في عصر التنوير في أوروبا استعملوه لفصل الكنيسة عن الدولة باعتبارها جهازا كهنوتيا متحالفا مع سلطة الإقطاع الاستبدادية، والعلمانية لا تعني حتما الإلحاد، كما لا تعني فصل الدين عن المجتمع، وإنما تعني فصل الدين عن الدولة عندما تكون الدولة دينية ثيوقراطية، يعتبر المسؤولون عليها أنهم ظل الله في الأرض، وأنهم يستمدون منه شرعيتهم في الحكم، لذا فإن مفهوم المجتمع المدني يعني في الحالة العربية فصل الدين عن السياسة، وهو ما يمكن تحقيقه في المجتمع الإسلامي اليوم، وأن شؤون تسيير المجتمع ونظام الدولة في الوقت الحاضر من عمل الإنسان واجتهاداته في حل القضايا حسب اختلاف الزمان والمكان، ولا محل للحديث عن دولة دينية[4].

---

[1]– طارق البشري، **منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي**، (مركز دراسات العالم الإسلامي،1991)، ص ص.36– 37.

[2]–خلدون النقيب، **صراع القبلية والديمقراطية–حالة الكويت–**،(بيروت: دار الساقي،1996)، ص.10.

[3]– خليل عبد الكريم، **الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية** (القاهرة: سينا للنشر،1995)، ص ص. 13–14.

[4]– المكان نفسه.

وفيما يلي سوف نعرض لرؤى بعض الباحثين والمفكرين العرب الذين تناولوا مفهوم "المجتمع المدني" بالدراسة والتحليل وقدموا مفاهيم له حيث يعرف البعض "المجتمع المدني" :

1-بأنه "مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والقانونية تنتظم في إطارها بشبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة"[1].

وطبقا لهذا التعريف، فإن مفهوم المجتمع المدني يتضمن مجموعة من المؤشرات والعناصر المترابطة تتمثل فيما يلي:

- تبلور أنماط من العلاقات الاجتماعية، السياسية والثقافية، وهذه العلاقات تكون محصلة للتفاعل بين القوى، والتكوينات الاجتماعية المختلفة في المجتمع وهي ليست طبيعة واحدة، فقد تكون تعاونية أو تنافسية أو صراعية، وذلك طبقا لدرجة الاتفاق العام داخل المجتمعات، وطبقا لدرجة التباين بين القوى المختلفة من حيث مصالحها وتصوراتها، ودرجة التفاوت بينها من حيث مواردها وقدراتها وإمكانياتها أيضا.
- أن أنماط العلاقات في المجتمع المدني تتم في إطار، أو تجري من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، أي التي ينظم إليها الأفراد بملء أرادتهم الحرة وإيمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها.
- أن مؤسسات المجتمع المدني تتمتع باستقلالية في النواحي المالية، والإدارية، والتنظيمية ومن هذا المنطلق تجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة.
- أن المجتمع عملية ديناميكية مستمرة، تخضع لمنطق التغيير بالمعنيين الايجابي والسلبي، ومصادر التغيير قد تكون داخلية أو خارجية.

2-ويعرفه آخرون بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك نظم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"[2]. وينطوي مفهوم المجتمع المدني في رأي البعض على مقومات ثلاثة أساسية هي:

---

[1]-حسنين توفيق إبراهيم، "بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية"، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سابق، ص.694.

[2]- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**(تقديم) في عبد الباسط عبد المعطي، الدولة والمجتمع المدني في قطر(مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،1998)، ص.5.

***الفعل الإرادي الحر:** فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة للأفراد، ولذلك فهو غير "الجماعة القرابية" مثل الأسرة، والعشيرة والقبيلة ففي الجماعات القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويته، فهي مفروضة عليه بحكم المولد، أو الإرث، والمجتمع المدني غير الدولة التي تفرض جنسيتها، أو سيادتها وقوانينها على من يولدون، أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم، وينظم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني، من أجل تحقيق الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

***التنظيم الجماعي:** فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يظم افردا، أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشرط أن يتم التراضي بشأنها، أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم، أو ينضمون إليه فيما بعد، وقد تتغير شروط العضوية، وحقوقها، وواجباتها فيما بعد ولكن يبقى أن هناك تنظيما وهذا التنظيم الرسمي، أو شبه الرسمي، هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما.

***المجتمع المدني ركن أخلاقي:** بمعنى قبول الاختلاف، والتنوع بين الذات والآخرين، ومن حق الآخرين أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي، وتدافع عن مصالحهم المادية، والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني، وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام، والتسامح، والتعاون، والتنافس، والصراع السلمي[1].

أما علماء السياسة ذوو الاتجاه الإسلامي فيصفون المجتمع المدني بأنه يحتمل عدة أوجه، ويشيرون إلى أن مفهوم المجتمع المدني، وبسبب ارتباطه الوثيق بالحضارة الغربية، قد أثار من الصعوبات الكثير عند وضع تعريف إجرائي للمجتمع المدني لتبديد ما قد يكتنفه من غموض، إنما يرد عليها كثير من الانتقادات أهمها أن هذه التعريفات الإجرائية تتغافل الأبعاد التاريخية للمفهوم وتتبع سيرته وتطوره، فهي تتعامل معه كمآل في تطوره وإهمال تاريخية المفهوم لحساب المعاني المعاصرة التي آل إليها، ولا يزالون يدورون حول الانتقاد نفسه بما يصفونه بالانتقائية المعيبة، ومن المتصور أن أنساق حضارية أخرى كالحضارة الإسلامية قد عرفت أشكالا متمايزة نوعا ما، قد لا تتخذ بالضرورة صور أحزاب أو نقابات، أو

[1]– سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص.6.

جمعيات، وذلك بحكم تفاعلاتها وديناميا تها الخاصة، ليطرح بذلك مفهوما بديلا عن مسمى المجتمع المدني أطلق عليه مؤسسات الأمة[1].

ويرون أن هذا المفهوم يتضمن عدة عناصر تتمثل في أن طبيعة المفهوم تشير إلى جوهر فكرة التطوعية باعتبارها إحدى الأفكار المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية، فالاهتمام بالمجتمع والانخراط في تلك التكوينات يشير إلى عمل جماعي مؤسسي يعد أقوى تأثيرا وفاعلية من العمل الفردي.

ويرى آخرون انه "يمكن قبول تعريف إجرائي للمجتمع المدني، باعتبار انه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها، أي كل ما ليس جزءا من التنظيم الحكومي، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، أي انه يضم النقابات المهنية والعمالية، وتنظيمات المنتجين من أصحاب المشروعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء، في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، كما يضم المؤسسات شبه التقليدية والتي تشمل المؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية واليهودية حيثما وجدت، وقد استبعد هذا التعريف الإجرائي الأحزاب السياسية، باعتبار أنها تشارك في الحكم على المستويين المركزي أو المحلي أو كليهما"[2].

وهكذا نجد تباينا بين المفكرين العرب حول مفهوم المجتمع المدني والذي يعزى الاختلاف فيما بينهم إلى تكييف طبيعة هذا المفهوم وصعوبة التوصل إلى كلمة سواء بشأنه، وربما يعود ذلك في رأي احد الباحثين العرب إلى "ما اسماه بجدة استخدام المصطلحات المنقولة عن ثقافة أخرى، ومن ثم افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها واختزالها عادة في معنى ضيق واحد يستجيب للحاجة الطارئة لاستخدامها أولا، ومن التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العلمية السريع أيضا لمجتمعاتنا ثانيا، ومن السياق الجديد الذي تستخدم فيه والذي يرتبط ارتباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالمجال السياسي والعقيدي والعلمي ثالثا"[3].

---

[1]– سيف الدين عبد الفتاح، "المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة"، مراجعة منهجية، في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.292.

[2]– مصطفى كامل السيد، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، في ممدوح سالم(محرر)المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، (مكتبة الإسكندرية: 2004)، ص. 101.

[3]– برهان غليون، بناء المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.733.

وربما انعكس هذا الاختلاف بين المفكرين العرب حول تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني في استخداماتهم المختلفة، فالبعض يستخدمه كمقابل للدين بحيث يجب فصل الدين عن الدولة ،أي إعلان مبادئ العلمنة الكاملة كأحد مدخلات بناء المجتمع المدني، فالمجتمع المدني الذي يرتبط بالعلمانية ويستدعيها هو المجتمع المدني الذي تتحدد علاقته الحاسمة بمقولة المواطنة"Citizenship"[1].ونلمس وجهة نظر مخالفة لذلك تماما لدى آخرين يرون أن الضد المنطقي للفظ الديني ليس هو المدني وإنما هو غير الديني"Non-Religious"، ومن ثم يصبح من غير المقبول استخدام لفظة المدني كمرادف للمجتمع غير الديني أو المجتمع الذي لا يكون فيه للدين أي دور في النهضة أو التنمية[2].

وبذلك يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية الحرة والتي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل لخدمة مصالح أفرادها أو تقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة سياسية واجتماعية متنوعة".

عرضنا فيما سبق التنازع الذي تم بين الفلاسفة والمفكرين والعلماء حول وضع مفهوم للمجتمع المدني، حتى أصبح للمفهوم صدى واسعا، وتعميقا للفهم والنقاش نورد مجموعة من التعاريف التي صيغت لهذا الغرض بهدف التوصل إلى أبرز مفاهيم المفكرين المميزة للمجتمع المدني لديهم .

1-يعرفه "**حسين توفيق**": هو عبارة عن مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكنولوجية الاجتماعية في المجتمع، ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفه مستقلة[3]

2- في حين يعتبر "**سعد الدين إبراهيم** "المجتمع المدني : هو كل ما هو غير حكومي وبعيدا عن المنظمات الوراثية التي تشغل الميدان المدني ما بين الأسرة والدولة[4] والتي تبنى من الإرادة الحرة

---

[1]- صادق جلال العظم، **العلمانية والمجتمع المدني**، (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، 1998)، ص.16.

[2]- بن عيسي الدمي، "بحثا عن المجتمع المدني المنشود"، **مستقبل العالم الإسلامي**،ع.4 (خريف 1991)، ص. 227.

[3]-حسين توفيق، المجتمع المدني، "المؤسسات الكمية والكيفية"، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص.69

[4] -Hammdy Abdel Rahman Hassan, **The State and Civil Society in AFrica Perspective**, African Journal of Political Science and International Relations, Full length Research paper, Political Science, Faculty of Economics and Political Science ,Cairo University,12 Januaray2009, P69.

لأعضائها لتعزيز المصالح والمنافع العامة أو للتعبير عن الرأي العام. كما يجب أن يتحلوا ويتقيدوا بقيم الاحترام المستحق، التنازل، التسامح، والإدارة السلمية للخلاف والتعارض[1]

3- يعرف "**عبد الغفار شكر**" :"بأنها التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة، القبيلة، العشيرة)، ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها إن هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة ويحدد هدفها بتنظيم تفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم لمواجهة سياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة" [2].

4 -يعرف "**علي حرب**" "المجتمع المدني بأنه : مجتمع تداولي مفتوح للممارسة الاجتماعية الاختيارية من خلال كل المؤسسات المكونة للحياة الاجتماعية فهو :-ميدان حر بمعنى أنه يتيح للأفراد وللجماعات من الناس ممارسة حريتهم في الاختلاف والاختيار أو في التجمع والتنظيم أو في الرأي والتعبير.- وهو تداولي بمعني أنه يتيح لهم ممارسة حقهم في مناقشة القضايا العامة أو القرارات التي تمس مصالحهم وتتعلق بمصائرهم .- مستقل بمعنى أنه ينبني ويتشكل بمنعزل أو بمواجهة السلطات السياسية أو الاقتصادية أو المجتمعية".[3]

5- يعرف **حامد خليل**" المجتمع المدني على أنه: نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد

---

[1]-عبد الغفار شكر، " نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي" (تم تصفح الموقع يوم:2013/10/10) http://www.pyd Be/pyd/arabic /00000086.htm.

[2]- علي حرب، **العالم ومأزقه، منطق الصدام ولغة التداول**، ط.2، (المغرب: المركز الثقافي العربي،2007)،ص.12

والتراضـي والتفـاهم والاخـتلاف والحقـوق والواجبـات والمسـؤوليات أو محاسـبة الدولـة فـي كافـة الأوقـات يستدعي فيها الأمر محاسبتها[1].

6- تعرف "**أماني قنديل** " المجتمع المدني بأنه : يتمثل في مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية التي تراعي الفرد وتعظم قدراته على المشاركة في الحياة العامة، ويقع هذا المجتمع بين الدولة والمؤسسات الإرثية. كما تطرقت في التعريف إلى تحديد الأركان الثلاثة الأساسية للمجتمع المدني وهي:- يقتضي توفر إرادة الفعل الحر والطوعي، لذلك فالمجتمع المدني يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة، القبيلة، العشيرة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.-إن المجتمع المدني مجتمع منظم، يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وقع التراضي بشأنها.- ركن أخلاقي سلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى الالتزام في إدارة الخلاف داخل، وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية، في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي[2].

7-ويعرفه "**محمد عابد الجابري**":أن المجتمع المدني واقع اقتصادي واجتماعي وثقافي تتضافر في تكوينه عدة عوامل، إنه بعبارة قصيرة المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجيا مع التحول الديمقراطي...و سنرتكب خطا فاحشا إذا نحن اعتقدنا أن المجتمع المدني(مطلب) بل هو واقع يكون موجودا أو غير موجود.

9-**كما يعرف المجتمع المدني أيضا على أنه:** ساحة تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق مباشرة بالربح ولا بالصراع على السلطة السياسية أو السيطرة على السلطة التنفيذية وهو ما يعني أن المجتمع المدني ينشط ويتطور طبقا لمناطق وديناميكية تختلف جذريا عن تلك التي تتحكم في السوق أو تلك التي تتعلق مباشرة بالسلطة السياسية.[3]

10-**و يعرف المجتمع المدني كذلك ب:** عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، وتتمتع باستقلالية في علاقاتها مع الحكومة، وأنها تتشكل بشكل تطوعي من

---

[1]-حامد خليل، "الوطن العربي والمجتمع المدني"، **كراسات إستراتجية**، دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية، ص.812.

[2]- أماني قنديل،" تطور المجتمع المدني في مصر "،**عالم الفكر**، المجلد27،ع.3(يناير/مارس 1999)،ص.100.

[3]- عماد صيام، **المنظمات غير حكومية في مصر ومكافحة الفقر**، تحديات المستقبل -(أفكار للنقاش)-في المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي،ط.1(القاهرة: ميريث للنشر والمعلومات،2002)،ص.31.

أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم. وهذا العالم يختلف بشكل كبير في معظم دول العالم ومجتمعاتها، التي تتكون من جماعات تختلف بين جماعات الاهتمامات الحديثة مثل: الاتحادات المهنية، والجماعات المهنية وتختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات اجتماعية غير رسمية ترتكز على ولاءات طائفية، دينية، أو للعملاء. وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأدوار السياسية، كجماعات الضغط، أو الدعاية لقضايا معينة. وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام السياسي.[1]

تعكس اشكالية تحديد مؤسسات المجتمع المدني –خاصة في المجتمع العربي–نفس إشكالية تحديد مفهومه، فنظرا للاستخدام الانتقائي للمفهوم حسب الغرض الموجه له فإن المؤسسات الممثلة له أخذ بدورها بعدا مرنا ومطاطا يتغير حسب المفهوم المستخدم، فنجد البعض منهم يستخدم مفهوما واسعا لمؤسسات المجتمع المدني بحيث تشمل المؤسسات التقليدية (بما فيها المؤسسات الأهلية والمؤسسات الإرثية) [2]والمؤسسات الحديثة، وذلك انطلاقا من كون المجتمع المدني يمثل مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين الأسرة والدولة. يحصر البعض الآخر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات...وذلك باعتبار أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات(بالمعنى الحديث للمؤسسة)[3]بينما ينكر البعض إدراج الأحزاب السياسية والبرلمان والمجالس المنتخبة ضمن المجتمع المدني باعتبار أنها تتعاطى مع السلطة وتشكل جزءا من الدولة والمجتمع السياسي، في حين يعتبر البعض الآخر ومنهم (سعد الدين ابراهيم) الأحزاب السياسية داخل نطاق المجتمع المدني عدا الأحزاب الإسلامية باعتبار أن فلسفة المجتمع المدني تقوم على الفصل بين الدين والدولة.

---

[1]– زهير الكايد،"الحكمانية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول: **المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة**، (الشارقة:17–18 ديسمبر،2000)، ص.11.

[2]– عبد القادر كاس، "المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة" (ورقة بحثية قدمت في **ملتقى وطني** حول: "دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر" كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية،7–8 ديسمبر 2011)،ص.47

[3]– المرجع نفسه، ص.48

المبحث الثاني: خصائص المجتمع المدني ووظائفه

المطلب الأول: خصائص المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بعدة خصائص تميزه عن غيره من المجتمعات تتمثل تلك الخصائص في تعدد المؤسسات والقدرة على التكيف وإتباع الوسائل الديمقراطية داخل المجتمع المدني والاستقلال والتسامح، وذلك على النحو التالي:

1-المؤسسات المتعددة والمتنوعة:

يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة باستقلال عن حكومة الدولة مثل الأحزاب السياسية، والنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها وتسعى لرفع مستوى المهنة، والجمعيات الأهلية المهتمة بالنشاط الأهلي ومنها المنظمات التي تهتم بالدفاع عن قضايا معينة كالديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

ويمثل هذا الأمر وتلك الخاصية الركن المادي في تكوين المجتمع المدني الذي يعكس الانقسامات المختلفة والمتعددة في المجتمع، كما يسعى إلى تحويلها إلى علاقات تعاون وتكامل وتنافس سلمي بدلا من الصراع والتناحر الذي يؤدي إلى تقسيم المجتمع وتفتيت وحدته. وعلى ذلك، فإن المجتمع المدني ليس كتلة واحدة، او متجانسة ولا توجد بها أي اختلافات أو انقسامات، وإنما هو يتكون من جماعات تتسم بالتعدد، والتنوع، ولكنه يهدف الى تحقيق التوفيق، والتراضي بينها.

2-القدرة على التكيف:

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها وثمة أنواع للتكيف هي:

(أ)-التكيف الزمني: ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة الاجتماعية ازدادت درجة مؤسسيتها.

(ب) التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة تجديد القيادة سلميا وإبدال مجموعة القادة بمجموعة

---

[1]- ناهد عز الدين، "المجتمع المدني"، **موسوعة الشباب السياسية**(1)، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،2000)،ص.27.

أخرى، ازدادت درجة مؤسسيها، وذلك يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي .فسرعة التحول الاجتماعي تقود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة والتي سوف يكون لها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة ورؤيتها المنفردة.

(ج)-التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة[1].

وعلى ذلك فإنه ينبغي على أية مؤسسة مجتمع مدني أن تتسم بالقدرة على التكيف مع الأوضاع والتطورات المتلاحقة التي تحدث من حولها ولا تتسم بطابع المرحلية، حيث أن ذلك وبلا شك سوف يجعلها تتوارى بعد فترة على تأسيسها، ويعني هذا ضرورة قيام المؤسسات على أسس راسخة تضمن لها الاستقرار، ولا ترتبط بشخص واحد تنحصر في يده كل المسؤوليات سواء كان حزبا، أم كانت نقابة، أو جمعية تدور المؤسسة معه، تعلو به، وتنخفض معه، مما بفقدها صفة الاستمرارية والمؤسسية[2].

3-<u>ديمقراطية المؤسسات المدنية:</u>

إن جماعة مهما بلغت درجة تماسكها سيظل بها قدر من الاختلاف والتعدد بين عناصرها، صحيح أن هناك مصلحة أو أهدافا مشتركة اجتمع عليها الأفراد كأرضية مشتركة بينهم لتأسيس الجماعة، إلا انه تبقى مصالح وأهداف شخصية وخاصة لدى كل منهم، هذا التنوع والاختلاف داخل الجماعة، لابد، أن يتم التعامل معه على أنه مصدر للثراء يزيد من قوة الجماعة ككل إذا ما استمر له بالتعبير عن نفسه علنا، بدلا من كبته، أو التظاهر بعدم وجوده ،ولا بد أن تتسع القيادة داخل كل منظمة أو جمعية إلى بقية الأعضاء وأن تستشيرهم فيما تتخذه من قرارات بشأن الجمعية وأن تتقبل ما يوجهونه لها من انتقادات تساعدها على تصحيح الأخطاء[3] والأهم من ذلك أن تأتي تلك القيادة باختيار الأعضاء لها من خلال انتخابات حرة ونزيهة تتيح المنافسة المفتوحة والشريفة أمام الجميع بحيث يتمتع أعضاء أي منظمة داخل المجتمع المدني بحق التصويت والترشيح والمشاركة في صنع القرار الداخلي لتلك المنظمة، أما التعامل بأسلوب الكبت، والقمع، وغياب الديمقراطية داخل المنظمة، بحجة الحفاظ على تماسكها، فإنه قد يقود المختلفين إلى الانفجار ويصير البديل الوحيد المتاح لهم هو الانفصال الكامل عن الجماعة[4].

---

[1]- أحمد شكر صبحي، مرجع سابق، ص.33.

[2]- محمد رستم حسين، مرجع سابق، ص.48.

[3]-المرجع نفسه، ص.49.

[4]- ناهد عز الدين، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص.35.

نؤكد من هنا على أن الديمقراطية داخل المجتمع المدني غير منعزلة عن الديمقراطية في سائر قطاعات المجتمع العام ككل، وإذا كانت الديمقراطية هي الأسلوب الأمثل في إدارة المجتمع المدني فإنها لا يمكن أن تحقق أغراضها، بل لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية، دون أن تعم سائر القطاعات، من أسفل إلى أعلى[1]. فمفهوم الممارسة الديمقراطية لا يقتصر على علاقة الحاكم بالمحكوم، بل يغطي سلوك المجتمع والمواطنين من خلال التنظيمات والمؤسسات إذ لابد بالتالي من ممارسة القوى السياسية والاجتماعية لأدوارها بأسلوب ديمقراطي وفي مقدمتها الأحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات الأهلية إذ أنها "المدارس التي يتدرب فيها المواطن على ممارسة حقوقه وآداء واجباته بأسلوب ديمقراطي"[2].

4-<u>الاستقلالية التنظيمية والمالية:</u>

الاستقلالية هنا تعني ألا تكون المؤسسة خاضعة لأي سلطة من قبل غيرها من المؤسسات أو الأفراد أو الدولة ذاتها، إذ تتمتع تلك المؤسسة باستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية وغيرها من النواحي التي تكفل استقلالها، وهي بذلك تكون خارج السيطرة والتوجيه لنشاطها والوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، فمن البديهي أن أي مؤسسة ميدانية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال الذي يوفر لها حرية الحركة وتنفيذ أجندتها الوطنية[3]. ينبغي أن تكون هناك حدود واضحة لتدخل السلطة في المجتمع تحترمها الدولة وتلتزم بها، بحيث يتسع مجال الحركة المتاح للجماعات المختلفة ولا تتدخل فيه الدولة إلا بمبررات مقبولة من قبل المحكومين[4].

5- المنظومة الأخلاقية-<u>التسامح:</u>

يقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام بالإدارة

---

[1]- محمد عثمان الخشت، مرجع سابق،ص.106.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997) ،ص.30.

[3]- أحمد شكري صبحي، مرجع سابق، ص ص.35-36.

[4]- المرجع نفسه، ص.36.

السلمية للخلاف وذلك بالوسائل المتحضرة، المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي والتسامح[1] وسنركز هنا على التسامح كأبرز قيمة إذ يعتبر التسامح هو "الاستعداد لاحتمال الأشياء التي نعارضها والسماح بالتعبير عن الأفكار والمصالح التي نختلف معها"[2]، والتسامح هو الذي يجعلنا نطلق صفة "مدني" على المجتمع وهو ركن أساسي من أركان المجتمع المدني وضرورة هامة لقيامه وخاصية يختص بها، فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم. فكلما كانت الثقافة السياسية تقبل مساحات واسعة من التنوع السياسي كلما زاد الميل نحو التسامح، وذلك لأن تعرض المرء للعديد من الأفكار السياسية المتنوعة يجعله على دراية بوجهات النظر البديلة مما يعزز لديه التفكير السياسي وأن وجهة نظره ليست بالضرورة هي الصحيحة. وبالتالي يعني ذلك اعتراف المجتمع بأنه ليس هناك أي طرف يمتلك وحده الحقيقة وأن تعدد واختلاف الآراء والاتجاهات هو ظاهرة طبيعية وصحية[3].

المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني

تقدم فعاليات المجتمع المدني إسهامات في كافة مجالا وهذا راجع لكونها تمثل حلقة وصل بين المواطن والاجهزة الحكومية، هذا ما يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي سيتم عرضها كالاتي:

1-التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ[4] في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل[5] بما يتجاوز

---

[1]- عبد القادر كاس، المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة(ملتقى المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية يومي 7-8 ديسمبر 2011،مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3)،ص.47.

[2]- هويدا عدلي رومان، مرجع سابق،ص.41.

[3]- ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص.34.

[4]- خير الله سبهان،" دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية"، **الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، ع.32(جانفي 2018)، ص.36.

[5]-ناهد عز الدين، المرجع السابق، ص. 37.

الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعر بالانتماء إلى الجماعة التي يستمد منها الهوية المستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة [1]،و تلك الشروط النفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل .

2-التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: وجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض أرائهم ووجهات نظرهم بحرية ،حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح. والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالإنتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون القيود ،بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها لخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة لأن هناك حصنا يلجئون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها.[2]

3- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها [3]،و تمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية ،و تمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية المهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال وسائر المنظمات الدفاعية[4].

4-وظيفة حسم وحل الصراعات :حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فان مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت ، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشا بينهم من منازعات ،و تسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم، وإذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الإجرائي لها "هي صفة لإدارة الصراع في المجتمع

---

[1]- ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص.38.

[2]- المرجع نفسه، ص.41.

[3]- خير الله سبهان، مرجع سابق، ص.37.

[4]- عبد الغفار شكر، **المجتمع الأهلي**، (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص.96.

بوسائل سلمية فان حل المنازعات بين الأعضاء بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلميا على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية". [1]

5- **وظيفة زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة النشاط الذي يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها ،وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيدة وقدرتهم على تأمين مستوى دخل مناسب لأسرهم يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي ،والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع[2].و على العكس من ذلك فان سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية مما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع نظرا لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها.[3]

6- إفراز القيادات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي[4]، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية. من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم[5] إذ يتطور المجتمع وتنضج حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار. ولكي يواصل المجتمع تقدمه، فإنه بحاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية. ونحن نقصد بالقائد ذلك الإنسان الذي يتمتع بنفوذ حقيقي على جماعة محددة من الناس تثق فيه وتسعى إليه كلما واجهتها مشكلة، تلتمس منه الحل لهذه المشكلة، أو التعرف منه على الأقل كيفية

---

[1]- عبد الغفار شكر، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية –الثالث- (تم تصفح الموقع يوم: 2013/11/24) http://www.rezgar.com/m.asp ?=459.

كذلك انظر في هذا الصدد: أماني قنديل **إلى أي حد يمكن الحديث عن المجتمع المدني متطور في مصر؟** ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر،(جامعة تنمية الديمقراطية ،نوفمبر،1997)،ص.03.

[2]- ناهد عز الدين، مرجع السابق، ص .ص 34-35.

[3]- عبد الغفار شكر، مرجع سابق.

[4]- محمد جمال مظلوم، "دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، **ندوة علمية** حول: دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية، خلال الفترة 6-2013/4/10، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، الرياض، ص.8.

[5]- منير صوالحية، "المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والأهداف"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، الجزائر: ع.19،(ديسمبر 2008، باتنة)،ص.199.

مواجهتها، وتستجيب لنصائحه وتتحرك في الاتجاه الذي يحدده لها وتسير معه واثقة من قدرته على قيادتها نحو ما يحقق مصالحها[1] .

7-وظيفة إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية ،وما يترتب على هذا كله من التأكيد قيم المبادرة الذاتية ،ثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم هي في مجملها قيم ديمقراطية [2].

ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور المجتمع المدني أيضا في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي تراعي وتنشا أعضاء هذه القيم وتدربهم عليها عمليا من خلال الممارسة اليومية[3]

8- حلقة وصل بين المواطن والحكومة:أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة, فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة[4].

9- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: نقصد هنا هي انسحاب الدولة من عديد الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي[5] كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعان من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في

---

[1]-عبد الغفار شكر، "المجتمع المدني العربي"، **جريدة البيان**، دور العمل الجماهيري في اكتشاف قيادات جديدة، الإمارات العربية المتحدة، ع.1013(أفريل 1994).

[2]-ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص.35.

[3]-عبد الغفار شكر، مرجع سابق.

[4]-مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، " التقرير الاستراتيجي العربي"،2002 -2003(تم تصفح الموقع يوم:2013/12/21) httpp: //acpss.ahram.org.eg/AHRAM/2001/1/1/R2RB20.HTM

[5]- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق.

أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئا ثقيلا عليها لا تستطيع تحمله [1] وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لا بد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار مثلما حدث في المجتمع الكويتي إثر غياب الدولة وهروب رموزها للخارج نتيجة الغزو العراقي.[2]

10-التنمية الشاملة: يعتبر المجتمع المدني أداة هامة في تحقيق الاستقرار ويعني هذا أنه يحقق التغيير والتطوير[3] فمنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها "التنمية المشاركة"[4]على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنه تم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها، بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي ضمان لتحقيق النجاح والحديث هنا على المؤسسات المدنية بكل فعالياتها المتنوعة.

الجدول رقم (1): دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي.

المتغير	دور منظمات المجتمع المدني
الدور السياسي	-تعزيز المشاركة السياسية،-نشر الثقافة السياسية. -مراقبة النظام السياسي. -التأثير في السياسات العامة
الدور الاقتصادي	-المشاركة في التنمية الاقتصادية. -مكافحة الفساد -تعزيز التوجه نحو الخصخصة.
الدور الاجتماعي	-العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، القيم، السكن -الاهتمام بمجال الصحة،-المحافظة على العلاقات العامة.

المصدر: خيرة بن عبد العزيز، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والاداري، جامعة الجزائر،2007).

[1]- ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص.42.

[2]- سامية محمد جابر، **الفكر الاجتماعي : نشأته واتجاهاته وقضاياه**، (بيروت، 1989)، ص.138.

[3]- عبد القادر كاس، مرجع سابق، ص.55.

[4]- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق.

المبحث الثالث: الاطار النظري للتكامل

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل، أيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا مرموقا في الأدبيات الاقتصادية والسياسية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم متقدمة أو نامية تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل وأهميته. هذا ما حاول موضوع البحث التعرض إليه في هذا الفصل وذلك بعرض الإطار النظري للتكامل، وخصص فيه ماهية التكامل والتطرق إلى المفهوم بشقيه اللغوي والاصطلاحي مع توضيح علاقة المصطلح ببعض المصطلحات التي تتشابه معه، كما تناول البحث في المطالب اللاحقة دوافع وشروط التكامل وكذا أهم المجالات والأهداف وفي الأخير وصل البحث إلى تحليل أهم المقاربات النظرية المتخصصة في عملية التكاملية.

المطلب الأول: مفهوم التكامل

ثمة جدال واسع بين منظري اتجاه التكامل الدولي بشقيه بخصوص موضوع التكامل هل هو عملية أم حالة؟ وهو صراع ناتج من الزاوية التي ينظر من خلالها كل مفكر للظاهرة التكاملية ما نتج عنه تعدد لتعاريف التكامل وتنوعها وهذا بتنوع بيئة كل مفكر وباحث .

أولا: التعريف اللغوي للتكامل

ترجع كلمة التكامل في أصولها اللاتينية الى كلمة Integrites وتعني التكميل او التمام، والتكامل هو مفهوم يطلق على العملية التي يمكن بواسطتها تجميع واضافة الأجزاء المنفصلة الى بعضها البعض. وعادة ما تستعمل كلمة " تكامل" كمرادف لكلمة "إدماج" والكلمة الأخيرة هي الأكثر دلالة على المعنى الغربي لهذا المصطلح Intégration كما هو الحال في الإنجليزية والفرنسية، ويعد الإندماج أعلى من التكامل في التعبير عن توحد الأجزاء في كل مشترك[1].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للتكامل:

لابد أن نشير قبل الشروع في عرض التعاريف الاصطلاحية أن هناك اتفاقا بين علماء الاقتصاد والسياسة على أن التكامل هو:

[1]– بدور جمال،" التكامل والاندماج الدولي"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،(تم تصفح الموقع يوم :Politics-dz.com(2022/11/16

1-عملية أو حالة فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية، وهو حالة لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأطراف، وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام[1]. ومنه فإن "إرنست هاس" فهو يعرف التكامل على أنه مسار وليس حالة، هو مسار لأنه بفضله الفواعل السياسية للدول المختلفة سيقبلون تدريجيا على تحويل ولاءاتهم، نواياهم، اهتماماتهم، ونشاطاتهم السياسية الى شكل جديد من المؤسسات القادرة على التحكم في الدول القومية الموجودة[2].

2- ويقصد بالتكامل الاقتصادي عادة "اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي، على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص، ورؤوس الأموال فيما بينها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، لإزالة التمييز الذي يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات"[3]

3- كما يشير مصطلح التكامل الاقتصادي إلى :" العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تعوق حركة التجارة، بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي، والعمل على تجميع وتعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول حتى تصبح وكأنها اقتصاد واحد، تتوافر فيه حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال لينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات"[4] وفي إطار المفهومين أعلاه فالتكامل الاقتصادي، قد يكون " تكاملا عاما وشاملا "كما قد يكون "تكاملا قطاعيا" حيث يقصد بالنوع الأول أن تطبق إجراءات التكامل في وقت واحد على جميع قطاعات الاقتصاد في الدول الأطراف فيه، أما التكامل القطاعي فهو الذي تكون عملية التكامل فيه مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة من اقتصاديات الأطراف المعنية "[5]

---

[1]- موسى رحماني، **التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج** .في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية،(دارالهدى ،2005) ، ص.2.

[2]- نسرين نموشي، " تأثير متغيرات البيئة الاقليمية والدولية في مسار التكامل المغاربي في فترة مابعد الحرب الباردة" ، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**،(الجزائر:ع.4، 2017)،ص.436.

[3]- عماد محمد الليثي، **التكامل التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات الاقتصاد الدولي المعاصر**،(القاهرة: دار النهضة العربية،2002)،ص.136.

[4]- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**،(الإسكندرية: الدار الجامعية،2001)، ص.287.

[5]- محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية)، ص.62.

وفيمسيتطرق موضوع البحث للتعاريف التالية التي ركزت على أهم العلماء في كل من علم الاقتصاد والسياسة:

أ- التكامل من الناحية الاقتصادية:

1-يعرفه " بيلا بالاسا": فهو يرى بأن التكامل بالمفهوم الحديث يتضمن "إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر، باتجاه تحقيق الإندماج بينهما، وإزالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه القطاعات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة" [1] والمتأمل في التعريف أن "بيلا بالاسا" قد أكد في تعريفه لتكامل على أنه عملية وحالة في آن واحد .

2-أما "جون بيندر" التكامل الاقتصادي: "يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وصياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الإقتصادية والرفاهية الرئيسية"[2] نستنتج من هذا التعريف ان المفكر قد ركز على ضرورة تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية ككأساس في تحقيق التكامل الاقتصادي.

3-من جهته يعرف "**ميردال**" التكامل الإقتصادي ب: "عبارة عن العملية الإجتماعية والاقتصادية التي تزال فيها الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج[3] ليس فقط على مستوى دولي بل أيضا على المستوى الإقليمي"[4]

النتيجة المتوصل لها من خلال عرض هذه التعاريف بأن التكامل يأخذ صورتين إما تكامل قطاعي متدرج أو تكامل شامل[5].

---

[1]- منيرة نوري، دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي،(اطروحة دكتوراه ،العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1،2016-2017)، ص.4.

[2]- محمد محمود الإمام، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1990، ص.233 .

[3]- منيرة نوري، مرجع سابق، ص.4.

[4]- رشيد بوكساني، احمد وبيش، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، (الجزائر: دار الهدى)، 2005، ص.214.

[5]- رقية بلقاسمي، التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والافاق المستقبلية(مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010-2011)،ص.18.

ب- التكامل من الناحية السياسية:

لقد تنوعت وجهات النظر في اعطاء تعريف للتكامل بين علماء السياسة فمنهم من يراها "عملية" ومنهم من يركزفي تعريفه في كون التكامل "حالة" لهذا سيقدم موضوع البحث التعاريف التالية للتكامل كل حسب نظرته لمفهوم التكامل:

1-تعريف التكامل لدى "**أرنست هاس**" :"العملية التي تتضمن تحول الولاء والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الوطنية القائمة"[1] .

2-أما "**ليون ليندبرغ**" فهو يرى التكامل أيضا على أنه "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة"[2].

3-نفس االمنطلق بالنسبة لـ "**إسماعيل صبري مقلد**" مقلد الذي اعتبر التكامل "عملية ينتج عنها بروز فرق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، ويصبح هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف. القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه"[3].

3-أما نظرة "**أميتاي أتيزيوني**" للتكامل فهو يختلف على الاسبقون فهو ينظر له كحالة "عبارة عن الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة، يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أو الإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد الهوية السياسية للشعب، وهو بذلك يرسي إلى تحقيق التوحيد السياسي "" الذي يلي التكامل[4].

---

[1]- نعيمة بورنان، "ملخص محاضرات مقياس التكامل والاندماج الدوليين"،(تم تصفح الموقع يوم(2023/10/20). https://www.scribd.com

[2]- رياض حمدوش، "مفهوم التكامل وأهدافه، محاضرات في نظرية التكامل والاندماج"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية(تم تصفح الموقع يوم:2022/11/17) Politics-dz.com

[3]- العقابي علي عودة، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات،ط.1(ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1996) ،ص.224.

[4]- نعيمة بورنان، مرجع سابق.

4- والملاحظ من تعريف "**كارل دويتش**" للتكامل فهو يعتبره: " عملية وحالة في آن واحد فهو ينظر إلى التكامل السياسي كعملية قد يؤدي التكامل السياسي كحالة سياسية طرفا في التكامل مما يترتب عن ذلك تحقيق الاستقرار والأمن والسلم والرأي التوفيقي لدوتيش يبين لنا أن التكامل لا يكون ناجحا، إلا إذا تم على المستويين الرسمي (السلطة السياسية الحاكمة) والقاعدي الجماهير، الرأي العام والمشاركة السياسية)"[1]. من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف اجرائي للتكامل تمثل في التالي:

التعريف الإجرائي للتكامل: هو عبارة عن عملية تقارب مرحلية ويتميز التكامل بكونه يهدف الى بناء أجهزة ومؤسسات دائمة كما أنه يقوم على خلق شخصية قانونية ويتميز بوجود أهداف مشتركة[2].

المطلب الثاني: علاقة التكامل ببعض المفاهيم الأخرى

1-الشراكة: يقوم مفهوم الشراكة على المساهمة بنصيب، فهي السبيلفي الحصول على منافع مشتركة وأنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، يقوم على وجود أجهزة دائمة، ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية[3] .

2-التعاون: هو عبارة عن محاولة لتقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي كما هو الحال بالنسبة للتكامل حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى وقد يكون التعاون في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو العسكري[4]

3-الاعتماد المتبادل: ويمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين دول وذلك على مستوى عال له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل، من خلال هذه التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للمواءمة الحساسة لتصرفات كل واحدة مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي وكذا الثقافية لسكانها كما أن

---

[1]- رقية بلقاسمي، الاطار المفاهيمي والنظري للتكامل الاقليمي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية(تم تصفح الموقع يوم:17-09-2022) Politics- dz.com

[2]- رياض حمدوش، مرجع سابق.

[3]- زهية كتاب، الشراكة الاورومغاربية -ابعادها ورهاناتها-(اطروحة دكتوراه في القانون، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2018-2019)، ص.19.

[4]- هشام صغور، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية**. ط.1(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص.59.

ما يميز مضمون الاعتماد المتبادل هو قضية الأهداف المشتركة، كما أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

4-الحلف: هو تحالف ،ائتلاف او صداقة بين طرفين أو أكثر، يعقد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وتأمين المصالح المشتركة. وهو اتفاقية سياسية بين بلدين أو أكثر لدعم بعضهم البعض عند نشوب نزاعات مع دول أخرى[1]

5-الجهوية: وهو عبارة عن مصطلح يرتبط برقعة جغرافية محددة ويمكن أن تبرز الجهوية داخل الأجهزة الموجودة حاليا سواء كانت دولية أو جهوية (منظمة للأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية) وهي عبارة عن وسيلة بمقتضاها يمكن للدول التي لها مصالح مشتركة ذات طابع جهوي أن تعمل مجتمعة للوصول إلى هدف معين.[2]

6- المنظمة الإقليمية: يقصد بها الهيئة الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الثقافي واللغوي والروحي وتتعاون جميعا على حل ماينشأ من منازعات حلا سلميا وعلى حفظ السلم والأمن في منطقتها وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية.[3]

المطلب الثالث: شروط التكامل

أ/التجاور الجغرافي: يؤكد "ارنست هاس" أن التجاور بين الدول المشكلة للتكامل يعد شرطا أساسيا لتحقيق التكامل الاقليمي[4].

ب/ التماثل الاجتماعي: يعد التماثل الاجتماعي من أهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق التكامل، إذ يتحتم على الوحدات السياسية الراغبة في التكامل، العمل على خلق أنساق اجتماعية متشابهة، ودفع هذه الأنساق في اتجاه الضرورة القومية، حتى يتسنى لها إيجاد بيئات متوافقة وسامية للتكامل[5].

ج/ تقاسم القيمة والمشاركة فيها: تعد تقسيم القيمة المشاركة فيها من أهم شروط التكامل، وخاصة بين النخب الصانعة لسياسة الدول في المجال الاقتصادي، إذ أن دون تقاسم النخب للقيمة العامة رأسمالية

---

[1]- مفهوم الحلف، موسوعة المعرفة،(تم تصفح الموقع يوم2018/09/11)https://m.marefa.org

[2]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص.13.

[3]- حمدوش رياض، مرجع سابق.

[4]- بدور جمال، مرجع سابق.

[5]- جهاد عودة، **النظام الدولي:نظريات وإشكاليات**. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع،2005. ص ص. 101-102.

كانت أو اشتراكية، يكون المناخ ملائما لاستغلال هذه النخب للقيمة بعيدا عن استثمارها كقوة دافعة باتجاه تحقيق التكامل.

د/ المنفعة المتبادلة: إن توقع المنفعة والسعي إلى زيادة المكاسب عن طريق الاتحاد والتقارب، من الشروط الواجب توافرها للتمهيد لحدوث التكامل، فالدول لا بد وأن تكون قادرة على التنبؤ بشكل صحيح، لترى حجم الفوائد التي يمكن أن تجنيها من جراء الدخول في التكامل[1].

هـ/ علاقات قديمة ملائمة: تؤدي العلاقات القديمة دورا محوريا في تحديد مدى ملائمة الوحدات التكاملية للدخول في تجربة التقارب والاتحاد، فيجب أن يكون هناك حد أدنى من العلاقات السياسية والاقتصادية، إلى جانب خطوط التلاقي التاريخي على المستوى الاجتماعي والثقافي والإثني، حتى يمكن المضي في خطط التكامل، دون المراهنة على تقدير الأطراف للمنفعة المتبادلة وحده، كدافع للاتحاد وتخطي ما قد يكون واقعا في الماضي من خصومة وتنافس وعداء[2].

و/ أهمية التكامل نفسه: إن النظر إلى تجارب التكامل الناجحة في الماضي، يصل بنا إلى الحكم بنجاح نفقات التكامل المستقبلية، حيث يصير التكامل في حد ذاته مبدأ أوليا يتجاوز الخضوع للتساؤلات حول جدواه ومدى ملائمته في الظروف المختلفة.[3]

ز/ قانون التكلفة: كما يمكن للوحدات الساعية إلى التكامل، الوقوف على المكاسب التي يمكن جنيها من ورائه يمكنها أيضا تحديد التكاليف نظير تحقيقه، وعليها أن تقدر مدى قدرتها على تحمل تلك التكاليف على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

ز/ المؤثرات الخارجية: يمكن للمؤثرات الخارجية أن تلعب دورا هاما في دفع وحدات التكامل إلى إنجازه فقد تسعى الدول إلى الاتحاد للوقوف في وجه أطماع سياسية بطرف خارجي أو بمجابهة خطر اقتصادي، تعجز كل منها منفردة عن مجابهته، ولعل الوقوف في وجه الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية من أهم الأسباب التي دفعت دول غرب أوروبا باتجاه الوحدة[4].

---

[1]– جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص.101–102.

[2]– رياض حمدوش، مرجع سابق.

[3]–جهاد عودة، مرجع سابق، ص.102.

[4]– المرجع نفسه، ص.103.

المبحث الرابع: مجالات التكامل وأهدافه

المطلب الأول: مجالات التكامل

أ. **المجال الاقتصادي:** يعتبر المجال الاقتصادي أكثر المجالات ملاءمة لعملية التكامل والتجارب التي تثبت ذلك كثيرة، خاصة وأن التكامل في المجال أصبح أول هدف يجب تحقيقه للوصول إلى الأهداف الأخرى، وللتكتل في مثل هذه الحالة أو في هذه المرحلة يسمى سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو تكتل اقتصادي في أقصى حالاته ويفرق المحللون الاقتصاديون بين خمس مراحل من التكامل الاقتصادي وهي بإيجاز:1. منطقة تجارة حرة ""2. اتحاد جمركي ""3. سوق مشترك4. اتحاد اقتصادي5. اندماج اقتصادي[1].

ب. **المجال الاجتماعي:** التكامل الاجتماعي يعني تحول الولاء الوطني نحو ولاء للجماعة السياسية[2] ويشترط فيه أن يتمتع المجتمع الأصلي بروح وطنية عالية، مما يعني أن تقدم المجتمع داخليا يسمح له ببناء قوة منسجمة فاعلة، يمكن أن يواجه بها القوة الدولية المتحكمة في ظاهرة التكتل الإقليمي[3].

ج. **المجال السياسي:** يعتبر المجال السياسي أعقد مرحلة من مراحل التكامل، فهو ما يزال الجانب الضيق والصعب التحقيق في مسار التكامل لأنه يعني تجريد الحكومات من بعض وظائفها (السياسة الخارجية، الدفاع،...الخ) ويحولها إلى أجهزة مشتركة لها الحق في تحليل واقع التفاعلات، بتطورها، وأخذ المبادرات لتعزيز العلاقات بين مختلف الأطراف.

د. **المجال الأمني:** هنا يصبح التكامل نتيجة لتحالف معين، ويكون أصلا عبارة عن وسيلة يستطيع العضو المسيطر بواسطتها، كسب تأشيرة العبور إلى عملية اتخاذ القرار في الدول الأعضاء الأقل قوة، وفي المقابل تضمن الدولة القوية لهذه الأخيرة المساعدة والحماية الإستراتيجية ويبقى التكامل الأمني نتيجة لكل من التكامل الاقتصادي والسياسي وحتى ولو لم تتحقق هذه المرحلة فأعضاء التكتل ينسقون بطريقة أو بأخرى لمواجهة أي خطة يمكن أن تهدد أمن دولة من الدول الأعضاء[4].

---

[1]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص.15

[2]– محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، دراسة المفاهيم والنظريات،ط.1(بيروت:، دار الجيل،1999)، ص.169.

[3]– ناظم هاشم نعمة، **سياسة التكتل في آسيا**،ط.1(طرابلس: أكاديمية للدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1997)، ص.21.

[4]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص.17.

المطلب الثاني: أهداف التكامل

أولا: الأهداف اقتصادية

تظل الأهداف الاقتصادية تاريخيا أهم دوافع التكامل، ففي ظل الاقتصاد القوي الكبير لا تستطيع العديد من الدول الصغيرة أن تحتفظ بمكانتها في المنافسة سواء كانت دول أقل تقدما وتطورا، أو حتى دول صناعية قديمة، فبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت دول أوروبا الغربية السعي إلى تنمية صناعتها، غير أنها اكتشفت أن أي اقتصاد قوي قد يكون مصيره الانضواء في ظل القوة الأمريكية التي تزداد نموا وسيطرة بامتلاكها لأكبر إنتاج للتصدير، وأفضل تكنولوجيا متطورة، وأكبر تواجد لرأسمال بالإضافة إلى المهارات البشرية المتطورة، وأمام كل ذلك وجدت دول أوروبا الغربية الحل في بناء الاتحاد الأوروبي ودمج اقتصاديات دوله[1].

ثانيا: الأهداف السياسية

-تعد الأهداف السياسية ثاني أهم أسباب ودوافع التكامل، فبعض الدول الصغيرة القوية سياسيا، قد تكون صاحبة تأثير واضح في النظام العالمي وقد ظهر هذا جليا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعض الدول الصغيرة، خرجت من الحرب[2]. وهي ضحية لها، أي النظام العالمي ثنائي القطبية والتجربة الأوروبية تظهر مدى أهمية الأهداف السياسية، كدافع قوي للتكامل، فعلى الرغم من أن الأوروبيين يرون أن التكامل السياسي هو الطريق لاحتكار العالم السياسي، إلا أن البعض يعتقد أن لهذا التكامل ثمنا باهظا، إذ أن الدخول في إندماجيات من شأنه أن ينتقص من سياحة الدولة.

- يهدف التكامل إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار، والاستقرار السياسي في المنطقة فمما لا شك فيه أن علاقات تجارية واقتصادية متوازية تحقق مصالح الدول الأعضاء، هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع بين الدول في الجانب السياسي[3] .

- يعتبر السعي إلى حل النزاعات والرغبة في وقف الصراعات القائمة بين دول الجوار ذات السيادة الإقليمية، من أهم أهداف التكامل فحينما ينشب نزاع إقليمي داخل إطار التكامل، تتكفل القطاعات الحيوية

---

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق، ص.99.

[2]- المرجع نفسه، ص ص. 98-99.

[3]- علي قزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**،(طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)،ص.273.

القائمة باحتواء وتصفية الصراع، وتعمل مبادئ الاعتماد المتبادل كضمانة لعدم تكراره[1].

من الواضح أن أي تكتل مهما كان بسيطا في شكله أو محدودا في نطاقه لا يمكن أن يقتصر على تحقيق أهداف تجارية أو اقتصادية فقط، وإنما لابد أن يشتمل على أهداف سياسية أمنية واستراتيجية وفي الواقع فإن التداخل والتكامل بين الأهداف الاقتصادية والسياسية كبير حيث يبدأ التكامل الاقتصادي مع حد أدنى من التوافق السياسي ثم يكتسب طابعا سياسيا متزايدا حتى الوحدة السياسية[2].

-كما يطمح التكامل الى تجسيد القوة السياسية للدول الأعضاء مجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية سواء على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة، والعالم النامي على وجه الخصوص أو تعزيز القوة التفاوضية للدول المتكاملة من خلال إيجاد علاقات اقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع الدول الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه الدول[3].

قد يفرض على بعض الدول تقديم نو ع من التنازلات إذا أرادت أن تستفيد من هذا النمط التعاوني وهذا يتوقف على مدى حجمها وقدرتها على الاستمرار.

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق، ص.100.

[2]- المكان نفسه.

[3]- المرجع نفسه ، ص.274.

المبحث الخامس: المقاربات النظرية المفسرة للعملية التكاملية

توجد العديد من المقاربات النظرية التي عملت على تفسير التكامل. كل حسب منطلقاتها ومسلماتها سيعرضها موضوع البحث بالطريقة التالية:

المطلب الأول: النظرية الدستورية أو الفيدرالية

تعد النظرية الفيدرالية واحدة من نظريات التكامل التي لاقت اهتماما من قبل الكثير من المتخصصين في مجالات علمية عدة وعلى نحو خاص في مجالي العلاقات الدولية والقانون العام. كما لاقت أيضا ممارسات فعلية تطبق في بعض الدول التي انتهجت الأسلوب الفيدرالي في تشكيل أنظمة حكمها[1]. لقد نشأت في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول وهو ما يعرف بالدولة الاتحادية، وبذلك يمثل مدخلا مؤسسيا مباشرا في عملية التكامل، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم وفق الاتفاق عليه، ولا يعود هناك مجال للحديث عن تكامل اقتصادي أو غيره بحيث تتولى السلطة المركزية شؤون السياسة الاقتصادية وفقا لما تمليه الأوضاع الخاصة للدولة الاتحادية المعنية[2]. ولعله من المفيد أن نشير إلى أن المدرسة الفيدرالية تدرك التكامل من خلال منظور دستوري وقانوني. فالفيدراليون يتعاملون مع التكامل باعتباره نتيجة end Product وليس عملية Process فهو بالنسبة لهم اتحاد سياسي بين أقاليم كانت سابقا مستقلة، وذات سيادة مثلما تم تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا[3].

ومنه يمكن تعريف الفيدرالية من طرف "ديفيد ميتراني" "بأنها: "الأسلوب الذي بواسطته يتم التحام مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة في حكومة مركزية"[4].

إذا فالسمة الأساسية لهذا المنهج هي ازدواجية السلطة ووجود مستويين لها، مستوى فيدرالي وآخر محلي. فالفيدرالية في جوهرها هي استراتيجية لتحقيق هدف مشترك أكثر من كونها نظرية لتفسير كيف

---

[1]– عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي والإقليمي**، ط.1(ليبيا: منشورات قار يونس، 2008) ،ص.67.

[2]– صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007**، ط.1(الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع ،2001)، ص.46.

[3]– عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق،ص.72.

[4] –David Mitrany, « **The Prospect of Integration :Federal or Functional ?** »in International Regionalism :edited by J :Nye,Jr,(Boston :Little Brown and Company,1968),PP43-73.

يحدث التكامل، كما أن القيمة الحقيقية لها تكمن في اعتبارها استراتيجية ملائمة كشكل تنظيم في المراحل الأخيرة من العملية التكاملية عندما تكون الإرادة السياسية قد وجدت بالفعل ويكون تحالف المصالح قد برز وتبلور[1].

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية Functionalist théory

ظهرت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك وفق كتابات المفكر "دافيد متراني" Mitrany David [2] ونقطة الانطلاقة في هذا الاتجاه هي" أن الدولة القومية لم تعد قادرة على تلبية متطلبات المجتمع لمحدوديتها في رقعة جغرافية محدودة ، في حين ان حاجيات المجتمع تتوسع وتمتد الى اكثر من هذه الجغرافية المحدودة.

بالاضافة إلى ذلك فالوظيفية ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض مشاكل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك عن طريق التركيز على جانب مهم فيها، ألا وهو الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، وإدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي[3].

ويعارض "**دافيد متراني**" **Mitrany David** الإندماج الإقليمي لأن ذلك في نظره يؤدي إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة(الإقليمية) وبالتالي القدرة على استعمال القوة[4]، وهو ما سيؤدي في رأيه إلى تحول النزاعات من مستوى دولي إلى مستوى التجمعات الإقليمية . وقد ذهب "متراني" إلى أكثر من ذلك حيث انتقد المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتي تطرح النموذجين الفدرالي والكونفدرالي كحل لتنظيم المجتمع الدولي، ويبرر ذلك كون المنطلق لا يجب أن يكون فوقيا(دستوريا) بل يجب أن يكون قاعديا(تحتيا) يرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية[5]، ويكون ذلك عن طريق إنشاء وتكوين منظمات وأجهزة دولية تشرف على التعاون الاقتصادي والاجتماعي وعلى معالجة الاختلال الموجود فيها بطريقة دولية، وعلى توجيه طاقات الشعوب وإمكانياتها نحو الجماعة

---

[1]– صبيحة بخوش، مرجع سابق،ص.47.

[2]– ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**،ط.1،(بيروت: دار الكتاب العربي،1985) ،ص.276.

[3]–نعيمة بورنان، مرجع سابق.

[4]– المكان نفسه.

[5]– ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.276.

الدولية(inter-community)[1] لذلك أعطيت الأهمية اللازمة للجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تكوين هذه الأجهزة التي تسهر على تحقيق هذا الهدف دون التفرقة بين الشعوب فإننا نصل إلى نقطة توحيد المصالح والرغبات وبالتالي يزول خطر السيطرة والصراع[2].وفي هذا الصدد يرى "اينيس كلود" inis claud بأن نظام الدولة يفرض نظاما تسلطيا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي[3].

كما يرى أنصار التيار الوظيفي من زاوية أخرى، بأن القوة لا تؤدي إلا إلى الفرقة والتشتت بالرغم من أن المفترض في أفراد المجتمع الدولي هو التعاون والتكامل وخاصة انطلاقا من البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية، ذلك أنه من شأن هذا التوجه أن يؤدي إلى إحداث التعاون والتكامل في باقي الأبعاد، بالإضافة إلى ذلك فإن من شأن هذا الانتشار أن يؤثر إيجابيا في صميم النظام الدولي.

فالوظيفية إذن، بهذا الوصف ليست نظرية سياسية، فهي تتجنب قضايا ومجالات النزاع لتركز على ميادين التعاون وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول، ويذهب "دافيد متراني"Mitrany David الى حد القول بأن هناك إمكانية لإقامة مجتمع دولي خال من الحروب والنزاعات عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية عبر إبرام الاتفاقيات وسن المواثيق بين الدول[4] .

المطلب الثالث: نظرية الوظيفية الجديدة Neo-Functionalist théory

حاول منظرو الوظيفية التقليدية أمثال "كارل دوتش"Karl Deutsch" وارنست هاس"Ernst Haas" تطويرها لتبرز الى الوجود النظرية الوظيفية الجديدة، وفي حقيقة الأمر الوظيفية الجديدة تأثرت بنشأة الجماعة الأوروبية، حيث تعتبر انعكاسا للإطار الفكري[5].ويعتبر "ارنست هاس" من أبرز منظري الوظيفية الجديدة، فيما يعتبر "روبرت شوفمان"Robert Schuman" و"جان مونيه" Joen Monnet" من المبادرات إلى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فوق وطنية(إقليمية)،

---

[1]- ماجد ابراهيم علي، **قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب**،(القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية،1993)،ص.239

[2]- حسين بوقارة، سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج، مطبوعة محاضرات، **الاكاديمية العربية**،(تم تصفح الموقع يوم:2022/09/14) http://academia-arabia.com

[3]- المكان نفسه.

[4]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ،ص.277.

[5]-المرجع نفسه، ص.278.

والتي من شانها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي على مستوى المجموعة الأوروبية[1].فأغلبية التحاليل التي بدأت في نهاية الخمسينات ركزت على محاولات التكامل الجهوي-ومن هنا يبرز أهم اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفية التقليدية-خاصة على التجارب التي تمت في أوربا الغربية، ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن التحول في التركيز على المناطق الجهوية، جاء نتيجة فشل أطروحات الوظيفية التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول.

كما أنه من الواضح أن الوظيفية الجديدة -كمنهج للتكامل الاقتصادي- تستمد بعض عناصرها من المدرسة التقليدية، حيث تؤكد على اعتبار أن التكامل يبدأ على مستوى السياسات الدنيا، لكن دون أن يتولى ذلك قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين وهو الأمر الذي تطرحه المدرسة التقليدية[2].

يتمثل محور الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية والتي منها بطبيعة الحال المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات[3] .

في نفس الإطار-المؤسسات الإقليمية-تتكون نخبة جديدة على مستوى هذه المؤسسات ذات توجهات إقليمية، وبذلك يمكن أن يتوسع مسار التكامل الإقليمي من مجال إلى آخر.

وإذا كان "كارل دوتش""Karl A-Deutsch" قد بدأ هذه المدرسة بتطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية وتدشينه فيما بعد لما يسمى بنظرية المبادلات الدولية. فإن إحدى المسلمات الأساسية للوظيفية الجديدة هي كون المجتمعات قيد التكامل مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون من شأن توافق مصالح مجموعتين قويتين في دولتين مختلفتين أن يصب في مسار التكامل ولو عارضت السلطة السياسية ذلك المسار في كلتا الدولتين، وذلك أن وسائل الضغط وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية لها دور في إيصال مواقف مجموعات الضغط إلى السلطة وتحويلها إلى قرار سياسي لمصلحة مسار التكامل. ومن هنا يتضح أن الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية من جانب عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية وإن كانت تؤكد على أولوية الأولى في سبيل نجاح أي مسار تكاملي.

---

[1]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.279.

[2]- إيمان بومزبر، وردة رزاق،" النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي"، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (تم تصفح الموقع يوم 2022/10/11) http://www.politics-dz.com

[3]- المكان نفسه.

وبعد "كارل دوتش"Karl A–Deutsch" أصبح "ارنست هاس"Ernst Haas " يلقب بأبي الوظيفية الجديدة نظرا لمساهمته القيمة في هذا المجال. ولقد كان هذا الأخير أيضا متأثرا إلى درجة كبيرة بتطور التجربة التكاملية الأوروبية، ويرى بأن فكر الوظيفية الجديدة يقوم على أساس وجود مصالح مختلفة لكن غير متناقضة بالنسبة لأطراف التكامل وأن هذا الاختلاف هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول وقد ذهب أنصار أتباع هذه المدرسة إلى حد إقامة نظرية للتكامل الإقليمي في المجتمع الدولي وتنبئوا بإقامة نظام دولي على أسس إقليمية تبدأ بالإقليمية الاقتصادية[1]

بل أن عميد دراسات التكامل "ارنست هاس"Ernst Haas"ذهب إلى أكثر من ذلك، حيث تنبأ بأن النظام الاقتصادي الإقليمي سيصل إلى أقصى درجاته للتنظيم الدولي وسيكون دور الأمم المتحدة هو بمثابة السلطة الفيدرالية العالمية للتنسيق بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية[2] .وبهذا الطرح يتضح أن الوظيفية الجديدة تخلت عن النظرة العالمية وتبنت الجهوية على خلاف المدرسة التقليدية، لكنها حددت شروطا لا بد وأن تتوافر في أي مسار للتعاضد لكي يتحقق التكامل الإقليمي.

ومن بين هذه الشروط[3]:

1–أن تكون خطة مسار التكامل محددة وظيفيا، بمعنى أن يكون لها مغزى اقتصادي للدول المعنية.

2–أن يكون للقائمين على تجسيد مسار التكامل ثقل في عملية اتخاذ القرار في بلدانهم.

3–أن يكون هنالك قدر من التجانس بين الدول المعنية، وهو الشيء الذي من شأنه تحقيق الإجماع حول الأهداف المتوخاة والوسائل الكفيلة بتحقيقها.

4–وجوب توفر نوع من التفاهم وتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بمسار التكامل بين سلطات كل الدول المعنية، والعمل على إعادة تشكيل مصالحها بنظرة فوق وطنية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم المركز الجديد للتجمع الفوق وطني، بما يتيح لمؤسساته العمل بنوع من الحرية وهو الشيء الذي سيؤدي في النهاية إلى ترسيخ قناعة مفادها أن وجود مؤسسة إقليمية(عبر وطنية) (Transnational)،أقدر على تحقيق مصالحهم بكفاءة أكبر.

---

[1]– ماجد إبراهيم علي، مرجع سابق، ص.193.

[2]– المكان نفسه.

[3]– محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي**، في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي: مقاربات نظرية"(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990) ،ص.228.

كما أنه من المفيد الإشارة إلى أحد المناهج المهمة لمعالجة التكامل الإقليمي ونعني به "النظرية التعاملية" والتي أساسها تعدد وتنوع الاتصالات والمعاملات، وتكثيفها كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى.

ووفق هذا المنهج الذي يعتبر "كارل دوتش""Karl A-Deutsch" أحد اهم دعاته، تعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية، تتطور معها المعاملات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة تؤدي إلى تقليص احتمالات الاعتداء المتبادل وإلى توفير ظروف ومصالح ومؤسسات تنقل الدول المعنية إلى علاقات سلمية[1].

ويأخذ التكامل الإقليمي في رأي أهم دعاة هذا المنهج إحدى الصورتين:

الاولى: تتمثل في مجتمع موحد تندمج بموجبه الدول المعنية في كيان أكبر.

الثانية: تجمع تعددي تحتفظ فيه الدول باستقلالها القانوني، ولكن تنشئ مؤسسات لبعض أوجه التعاون، فالعبرة عندهم بوجود شعور بالجماعية، أي إحساس بالانتماء الى الجماعة أو ما يسمى Community Feeling وليس في الأطر المؤسسية، كما يعتبرون متانة العلاقات الاقتصادية شرطا مساعدا ولكنه ليس ضروريا[2].

يمكن أن نضيف أنه يمكن لنظريات العلاقات الدولية أن تفسر العملية التكاملية ومن بين أهم هذه المقاربة النظرية هي الليبرالية الجديدة

المطلب الرابع: النظرية الليبرالية الجديدة Theory Neoliberalism

تعد النظرية الليبرالية الجديدة إحدى النظريات التي تندرج ضمن الاتجاه المعياري في العلاقات الدولية، وهي نظرية تشدد على منطق التعاون والتقارب بين الدول بدل منطق القوة والصراع في العلاقات الدولية[3]بعبارة أخرى هي نظرية سليمة تؤمن بحل النزاعات سلميا واعتماد الحجة والإقناع بدل اللجوء الى العنف واستعمال القوة. وإذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين، وأن الدول هي

[1]-محمد محمود الامام، مرجع سابق، ص.227..227.

[2]- المكان نفسه.

[3]-"أهم مبادئ النظرية الليبرالية الجديدة في فهم العلاقات الدولية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2022/11/22). https://cte.univ-setif2.dz

الفاعل الأساسي في النظام الدولي والتي تسعى إلى البقاء والتوسع، فان الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، وهي ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق الأفراد والموازنة بينها[1].

لقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثل كرات البلياردو، تتجنب بعضها البعض في محاولة منها الحفاظ على توازن القوى واعتبروا أن ذلك غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها البعض عبر الحدود[2].كما اعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل مثل: النظم السياسية ونوع النخب، وعمليات اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.[3]

كما يؤكد الليبراليون أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر [4] بعبارة أخرى إن الليبرالية أقرت بالتفاعلية التعددية الدولية واعترفت بمستويات التحليل الجديدة التي لم تقرها الليبرالية التقليدية او المؤسساتية، فضمن مفهومها الوضعي فعن عقلانية الدولة ستدفعها لحل مشكلاتها بالتعاون الدولي مع شركائها الذين تتفاعل معهم بشبكة معقدة ومتنوعة من المستويات من دول وغير دول، لكونه سيعظم من المكاسب المطلقة للجميع[5].

وحسب "جوزيف ناي" فان أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع صراعات وتوترات بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل التوتر أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في العلاقات بين الدول. كما أضاف "فوكوياما" و"دويل" فكرة السلم الديمقراطي، عندما تحدثا عن الإلتزام بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والترابط والتفاعل ما بين الدول، واعتبرها عوامل أساسية في ميل الدول نحو السلام والامن[6].

---

[1]– لبنى بهولي، "الازمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية"(مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2009–2010)ص.12.

[2]– المرجع نفسه، ص.14.

[3]– المكان نفسه.

[4]–" أهم مبادئ النظرية الليبرالية الجديدة في فهم العلاقات الدولية"، مرجع سابق.

[5]– وصفي محمد عقيل، "التحولات المعريفية للواقعية الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **دراسات**، الجامعة الاردنية: العلوم الانسانية والاجتماعية،المجلد42،ع.01(2015)،ص.107.

[6]– وصفي محمد عقيل، مرجع سابق، ص.107.

خلاصة الفصل الاول:

جاء في هذا الفصل تأصيل نظري ومفاهيمي لموضوع البحث تم من خلاله عرض لأهم المفاهيم كمفهوم المجتمع المدني، وتفسيره من خلال النظريات الدارسية له بشقيها الغربي والعربي، والتي يمكن تلخيصها في التالي: فبخصوص مفهوم المجتمع المدني وفقا للرؤية الغربية فقد لوحظ اختلاف بين مفكريها، كما أخلط البعض منهم المجتمع المدني بالمجتمع السياسي في بداية الأمر خاصة أفكار "توماس هوبز" ثم أفكار "جون لوك" واستمر الأمر على هذا النحو حتى قدوم المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" والذي تناول المجتمع المدني باستقلال ودون خلط بالمجتمع السياسي، وتناوله من جانب تنظيمي مؤسسي، والدور المحوري لمؤسسات المجتمع المدني. ثم أعقب ذلك فترة لم يكن لمصطلح المجتمع المدني، الصدى الكبير كبداياته، ثم عاد المفهوم مرة أخرى مع مجموعة من المفكرين الذين تطرقوا له بالدراسة والتحليل أمثال" يورجن هابرماس" و"دياموند" وغيرهم فالأول ربط المجتمع المدني بالمجتمع الرأسمالي إلا أنه تدارك ذلك وطوره ليصبح مرتبطا أكثر بالجوانب الاجتماعية غير الاقتصادية. أما الثاني فقد حدد المجال الذي يكون فيه المجتمع المدني وهو بين المجال الخاص والدولة مستبعدا العائلة والمشروعات الفردية التي تهدف للربح مع استبعاد الأحزاب السياسية لسعيها الدؤوب للوصول للسلطة ومن ثم تصبح لصيقة بالدولة أي مرتبطة بها. ثم أعقب هذا الشق الغربي شق آخر مغاير له في التركيبة وهو الشق العربي فقد انقسم هو أيضا إلى قسمين اثنين ،الأول أيد مفهوم المجتمع الغربي وحجته في ذلك انتماؤه للنزعة الليبرالية .في حين أن المعارض لهّذا المفهوم يؤكد على أن المجتمع المدني وليد تجربة اجتماعية مغايرة هي المجتمعات الغربية بقيمها ونظمها المختلفة عن المجتمعات العربية. وفي جانب آخر لموضوع البحث تناول الخصائص التي يتسم بها المجتمع المدني عن غيره من المجتمعات وانقسمت بين المادية والمتمثلة في تنوع المؤسسات والاستقلال المالي والتنظيمي والقسم المعنوي الذي يحمل في طياته مبادئ الديمقراطية والمدنية مثل: إشاعة ثقافة مدنية والتسامح بين الأعضاء وحل المشاكل بالطرق السلمية وحب السماع للآخر(الاختلاف في الرأي)..وكذا الوظائف التي يعمل المجتمع المدني لتجسيدها أو تفعيلها كالتنشئة الاجتماعية والسياسة وتجميع المصالح وكذا وظيفة افراز القيادات الجديدة مع ضرورة ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها. كان هذا في المبحث الأول والثاني لموضوع البحث. أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه للإطار النظري للتكامل، والذي اعتبر المتغير التابع للبحث حيث تناول الاختلاف الموجود للمفهوم بين المفكرين ؛ فمنهم من رأى أنه حالة ورآه الآخر عملية. فبخصوص الأول يراه حالة لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات دول الأطراف.

أما الثاني فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية. بالإضافة إلى الاختلاف الموجود أيضا بين المفهوم من طرف علماء السياسة والاقتصاد، فكل مفكر وتخصصه الذي يملي عليه وفق مسلماته عناصر المفهوم. فعلماء الاقتصاد ركزوا على التالي في مفهومهم للتكامل بأنه علاقات وثيقة بين القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر، مع إزالة التمييز بين الفاعليين الاقتصاديين المنتمين لدول الأعضاء مع صياغة وتطبيق سياسة منسقة وموحدة لضمان تحقيق الأهداف المشتركة. أما من كان تخصصه علم السياسة فمفهومه للتكامل كان منصبا على أنه عملية تتضمن تحول الولاء والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جماعي؛ لأنها تكون عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية والخارجية باستقلالية عن بعضها البعض. وفي نفس المبحث ورد ذكر لأهم الشروط اللازمة لإنجاح العملية التكاملية، وكذا حصر للمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعنى بها العملية التكاملية. ثم تلونا هذا المبحث بمبحث آخر تناول أهم النظريات المفسرة للتكامل من الفيدرالية والوظيفية وكذا الوظيفية الجديدة، ولكل نظرية منطلقاتها في التعريف بالتكامل. فالفيديرالية مسلماتها في ذلك تنطلق كون التكامل السمة الأساسية لهذا المنهج يعني ازدواجية السلطة ووجود مستويين لها، مستوى فيدرالي وآخر محلي. فالفيدرالية في جوهرها هي خطة لتحقيق هدف مشترك أكثر من كونها نظرية لتفسير كيف يحدث، كما أن القيمة الحقيقية لها تكمن في اعتبارها استراتيجية ملائمة كشكل تنظيم في المراحل الأخيرة من العملية التكاملية عندما تكون الإرادة السياسية قد وجدت بالفعل ويكون تحالف المصالح قد برز وتبلور. أم الوظيفية والتي تعتبر نظرية وفلسفة في آن واحد جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك عن طريق التركيز على جانب مهم في العلاقات الدولية، ألا وهو الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، وإدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي. أما بخصوص الوظيفية الجديدة والتي تمحورت في تخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية والتي منها بطبيعة الحال المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات. لتأتي بعدها نظرية وجد موضوع البحث ضرورة ملحة في إدخالها ضمن النظريات المفسرة للتكامل ألا وهي الليبرالية الجديدة فهي نظرية تشدد على منطق التعاون والتقارب بين الدول بدل منطق القوة والصراع في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني: التكامل المغاربي: المقومات والمراحل

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم المغرب العربي ومقوماته

المطلب الأول: مفهوم المغرب العربي

المطلب الثاني: الموقع الجيوإستراتيجي للمغرب العربي

المطلب الثالث: مقومات ومرتكزات الوحدة المغاربية

المبحث الثاني: التطور التاريخي لفكرة إنشاء الاتحاد المغاربي

المطلب الأول: المحاولات الوحدوية قبل قيام الاتحاد المغاربي

المطلب الثاني: مؤتمر طنجة وفكرة الاتحاد المغاربي1958

المطلب الثالث: مشروع زرالدة 1988 وقيام الاتحاد المغاربي 17 فبراير 1989

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي وطبيعة أهدافه

المطلب الأول: الأجهزة ذات الطابع السياسي

المطلب الثاني: الأجهزة ذات الطابع التقني

المطلب الثالث: الهيئة القضائية

المطلب الرابع: الأجهزة ذات الطابع التخصصي

تمهيد:

في إطار بحثنا للتكامل المغاربي سيتناول الموضوع في البداية مفهوم المغرب العربي ومقوماته وهذا في المبحث الاول الذي يتضمن أولا التطرق لتعريف المغرب العربي من خلال الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمنطقة وبعدها سيتم عرض للمقومات الاساسية التي تزخر بها دول المغرب العربي والتي تعتبر بمثابة القاعدة والركيزة في تجسيد الوحدة المغاربية والتي تنوعت بين التاريخية والحضارية والاجتماعية والاقتصادية. وسيبحث موضوع البحث بعدها في كرونولوجيا الاتحاد المغاربي وقد انقسم ذلك إلى مراحل متقدمة بدءا بالحركات الوطنية المغاربية لينتقل البحث إلى مؤتمر طنجة 1958 وصولا إلى مؤتمر زيرالدة 1988 وبعدها إلى الاتحاد المغاربي 1989. كما سيعرض البحث للهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي والذي ينقسم هو الاخر إلى أجهزة رئيسية وأخرى ثانوية كل بوظيفته المنسوبة إليه.

المبحث الأول: مفهوم المغرب العربي ومقوماته

المطلب الأول: مفهوم المغرب العربي

لقد تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

1- إن منطقة المغرب العربي في بعدها وعمقها الحضاري والتاريخي عرفت في الماضي تعدد تسمياتها، فمن كان يأتي من الشمال مثل الرومان والأوروبيون يسميها" شمال إفريقيا "مع أن هذه التسمية تستدعي ادخال مصر ضمن هذه المجموعة، ومن كان يأتي من الشرق مثل العرب والاتراك كان يستعمل كلمة غرب أو مغرب، ويدخل بالطبع الأندلس وغرب إفريقيا[1]، وقد استخدم الكتاب العرب الكلمة" الغرب "لأنه واقع في اتجاه غروب الشمس على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق[2] .

2- ذكر أنه وإن كانت لفظة المغرب قد حددت في بعض الأحيان باشتمالها على تونس، الجزائر والمغرب أو ما يعرف باسم المغرب العربي الكبير فإن مدلولها التاريخي، منذ القرن السابع الميلادي كان

[1]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.75.

[2]-جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، إتحاد المغرب العربي-دراسة قانونية وسياسية-**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع،2004)،ص.11.

يتناول حسب ما مصادر المؤرخين والجغرافيين القدامى كل الأقاليم الواقعة بين مصر من الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب[1].

3- إن المغرب مصطلح لغوي قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق[2] كما جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية (جزيرة المغرب) وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة الممتدة من ليبيا إلى المغرب الأقصى[3] ورغم أن المنطقة عرفت منذ ألاف السنين باسم المغرب إلا انه لم يكن الاسم الوحيد، حيث أطلق عليها عدة تسميات وهي: بلاد البربر، الشمال الإفريقي، المغرب الإسلامي، المغرب العربي، وقد اتخذ مؤخرا صيغة جديدة حيث تسمى المغرب العربي الكبير.

4-يقصد بالمغرب الرقعة من الارض الواقعة في الشمال الغربي للقارة الافريقية المتمثل في المنطقة المحصورة بين البحر الابيض المتوسط والصحراء ومصر والمحيط الاطلسي وتضم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا[4] .

5- يطلق على المنطقة أو بالأحرى دولها، بالدول المتوسطية غير أن هذا المصطلح يحمل في طياته تعريفين للدولة المتوسطية أحدهما نتيجة للمعيار الجغرافي والثاني نتيجة للمعيار الاستراتيجي.

فإذا أخذنا المعيار الأول: المعيار الجغرافي فيمكن اعتبار أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مع استثناء موريتانيا[5].

---

[1]- عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1994)، ص ص. 15-16.

[2]- الصادق الخوني،"من ملامح شخصية المغرب العربي: العصور الوسطى"، **سلسلة الدراسات الاجتماعية**، ع.09،(1983)،ص ص.59-60.

[3]-عبد الحميد إبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1996)، ص.27.

[4]-جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص ص. 11-12.

[5]- بدر كاناليس، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها** (باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي،1997)، ص ص.431.

أما إذا أخذنا بالمعيار الثاني: الاستراتيجي، فيمكن أن تتشكل المنطقة من مجموعة الدول المرتبطة بالبحر المتوسط لها مصالح وأهداف مشتركة ومشاريع تعاون وليس بالضرورة أن تكون هذه المصالح والأهداف الاقتصادية أو سياسية تجعلها متوسطية فعليا وعمليا وليس مجرد انتماء جغرافي للمتوسط، ومن هنا يمكن أن تضم المنطقة: تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا.

6-اما إذا تتبعنا العلاقات بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، (فرنسا) فنجد أن فرنسا تتحدث خاصة عن مغرب عربي من ثلاث دول هي المغرب، الجزائر، تونس باعتبارها النواة الصلبة وفي المنطقة، بينما يمكن الإشارة لموريتانيا فيما يسمى اتفاقية لومي، أما ليبيا فليس لها أثر في العلاقات الثنائية مع الإتحاد الأوروبي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فنجدها تطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي والتي تضم في نظرها الدول الثلاثة فقط وهي المغرب، الجزائر، تونس[1].

المطلب الثاني :الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمغرب العربي

أ- التعريف بإقليم المغرب العربي –الموقع والمساحة-:

يقع المغرب العربي الكبير شمال القارة الإفريقية، بين خطي العرض °15و 37° شمالا وخطي الطول17° و 25°شرقا، وهي منطقة جغرافية تضم خمس دول :ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب ، موريتانيا . وتبلغ مساحتها 6 ملايين كم [2] أي ما تشكل ما نسبته % 42 من مساحة الوطن العربي، وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته % 41 من مساحة المغرب العربي[2] يحد المغرب الكبير شمالا البحر المتوسط، وجنوبا مالي والتشاد والنيجر والسنغال ، وشرقا مصر والسودان، وغربا المحيط الأطلسي. وتشكل هذه الفضاءات الخمسة رقعة جغرافية واحدة، بمعنى لا يفصل بين أجزائها فاصل طبيعي من أرض واتساع هذه الرقعة يؤدي بالضرورة إلى التنوع في الإمكانيات والموارد الطبيعية والمناخ وتتجلى أهمية الترابط الجغرافي كأحد مقومات الوحدة بين الأقطار المغاربية في أن منطقة المغرب العربي تكون وحدة جغرافية وان تعددت وحداته السياسية.[3] كما انه يشرف إشرافا مباشرا على اخطر الطرق الرئيسية للملاحة الدولية وهو طريق

---

[1]- بدر كاناليس، مرجع سابق، ص .431.

[2]- ادريس ولد القابلة، " المسار المغاربي ينتظر التفعيل"، الحوار المتمدن (تم تصفح الموقع يوم: 2016/05/12)
http://www. ahewar. org/debat/show. Art . asp?aid=10654

[3]- قسم البحوث والدراسات، "دول المغرب العربي معلومات أساسية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/05/12)
http://www. aljazeera. net/NR/exares/fc66bffd. bdff-412e

البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، مما يكسبه قيمة استراتيجية هامة وكبرى يدركها رجال الاقتصاد والسياسة ومن هنا تحتل دول المغرب العربي موقعا استراتجيا هاما. كما يشكل سكان المغرب العربي 27% من إجمالي سكان الوطن العربي، يقطن 78 %منها بالجزائر والمغرب. وتعتبر ساكنة المغرب العربي في معظمها من الشباب[1]. كما يمتد على شريط ساحلي مطلّ على البحر الأبيض المتوسط يقدر ب 40000 : كلم وشريط ساحلي على المحيط الأطلسي يفوق طوله 2000 كلم، كما تربع على ما يزيد عن 4000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا[2].

1-الجزائر:

تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله الى 1200 كلم، ويحدها كل من النيجر، مالي وموريتانيا جنوبا، تونس وليبيا شرقا، والمغرب غربا[3]، كمل تنقسم طبيعتها الجغرافية في السطح الى ثلاث مناطق هي :منطقة التل المحاذية للبحر الأبيض المتوسط والتي توجد السهول الساحلية وسلسلة جبال الأطلس وتليها منطقة السهوب ثم المنطقة الصح ا روية من الشمال نحو الجنوب[4].

2- تونس:

تقع في أقصى شمال إفريقيا، على ساحل البحر المتوسط وتبعد عن مضيق صقلية ب140 كلم، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الشرقي ليبيا، حيث طول حدودها معها 480كلم، ومن الغرب الجزائر ، بطول حدود 1050 كلم[5] ، أما الوضع الجغرافي تونس نجد الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط به سهول رسوبية خصبة، أما الجزء الجنوبي أين توجد منطقة المنخفضات وتوجد حولها واحات عديدة[6].

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.40.

[2]- عبد الحميد برا هيمي، مرجع سابق، ص.31.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.22.

[4]- زهية كتاب، "الشراكة الاوورومغاربية-ابعادها ورهاناتها-"، مرجع سابق، ص.40.

[5]- المرجع نفسه، ص.41.

[6]-جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.25.

3-المغرب:

تقع دولة المغرب في قارة افريقيا، يحدها من الشرق والجنوب الشرقي الجزائر بينما يحدها من الجنوب الصحراء الغربية، ويحدها من الغرب المحيط الاطلسي، ومن الشمال البحر الابيض المتوسط[1].وفي المغرب نجد الطبيعة الجغرافية تختلف من منطقة لأخرى فالمنطقة المطلة على البحر الابيض المتوسط توجد بها سهول ضيقة وتتخللها سلسلة الاطلس، كما نجد سهول المنخفظة والهضاب المترامية بين جبال الاطلس، ثم الجزء الجنوبي المتمثل في الصحراء القاحلة التي تكثر فيها الكثبان الرملية[2].

4-ليبيا:

تقع دولة ليبيا في الجهة الشمالية من إفريقيا، ويحدها من الجهة الشمالية جنوب البحر المتوسط، ومن الجهة الشرقية جمهورية مصر العربية، ومن الجنوب يحدها كل من تشاد والنيجر، كما يحدها من الجهة الغربية دولتي تونس والجزائر، وتبلغ مساحتها 1.759.540كم^2 . وتعتبر ثلاثة ارباع كامل الرقعة الجغرافية صحراء أي ما نسبته 95 بالمئة من اجمالي المساحة[3] أما عن مواردها الطبيعية فإنها تمتلك الجبس، الغاز الطبيعي، النفط، وتتميز بمناخ متوسط في شمالها وصحراوي في وسطها وجنوبها[4].اذ تقع ليبيا على الشاطئ الجنوبي للمتوسط بمسافة تمتد لحوالي 2000كلم حيث تتوسط هذا الساحل مما يجعلها القوة المهيمنة، حيث تشرف على كل ما يجري في شرق المتوسط ومن ثم فهي تعتبر بذلك حلقة وصل بين غرب الوطن العربي وشرقه من جهة وكونها بوابة اوروبا الى افريقيا من جهة اخرى[5].

5-موريتانيا: تقع موريتانيا في غرب افريقيا يحدها من الغرب المحيط الاطلسي ومن الشمال الصحراء الغربية ومن الشمال الشرقي الجزائر ومن الشرق مالي والسينغال من الجهة الجنوبية .وتمتد موريتانيا بين خطي عرض 15-27.5 شمال خط الاستواء، لهذا فالأمطار فيها قليلة رغم وقوعها على ساحل المحيط الاطلسي، والحرارة شديدة في الصيف .ففي الجنوب تهطل الامطار صيفا، واما الشمال فهي

---

[1]- حنان الحديد، " أهمية موقع المغرب العربي"(تم تصفح الموقع يوم: 2023/09/21) http://mawdou3.com

[2]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.25.

[3]- سمير باهي،" تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية:-دراسة للنموذج الليبي-"(مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2010-2011)،ص.75.

[4]- "جغرافية ليبيا"، (تم تصفح الموقع يوم: 2022/09/24). http://www.noor-book.com

[5]- سمير باهي، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية**، ط.1 (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص.99.

قليلة، وتسقط شتاء لذلك كانت المنطقة الجنوبية في الصحراء اكثر ازدهارا من المنطقة الشمالية. وتغطيها مساحات شاسعة من الرمال، وتنتشر الاعشاب في اماكن متفرقة منها، حيث تربى الماشية، واهمها الابل والغنم[1].

كما تكتنز الارض الموريتانية لثروات معدنية كالحديد والذهب والنحاس ولها نصيب من النفط ولها شواطئ غنية بالأسماك والثمار البحرية، وقسم من أرضها خصب ممتد وشاسع[2].

2- الموقع الجيوستراتيجي للمغرب العربي :

يتميز المغرب العربي بموقعه الاستراتيجي الهام، والذي يعتبر جسراً بين أوروبا وشمال إفريقيا، فهو منطقة ذات أهمية استراتيجية في التوازنات الدولية، بحيث يشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، فهو ذا بعد جيواستراتيجي بالنسبة للدول الإقليمية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. كما يشكل الموقع الجغرافي للمغرب العربي، همزة وصل بين ضفتي المتوسط (أوربا وأفريقيا)، ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط، ونقطة التقاء بين ثلاث قارات: آسيا، أفريقيا، أوربا. هذه المنطقة شكلت مطامع الدول العظمى، تحاول دائما إما السيطرة عليها، أو اختراقها أو التعاون معها، نظراً لما تزخر به من موارد طبيعية، ويد عاملة، وفضاء استثماري، وسوق استهلاكية[3]. من هنا جاءت الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية للمغرب العربي، والتي يمكن التطرق إليها عبر النقاط التالية:

1-تعتبر أهمية إستراتيجية بالغة الأهمية في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة ، التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع المغرب العربي بالذات ، المتمركز بين عدة مجموعات إقليمية.

---

[1]- محمد بن ناصر المعبودي، **إطلالة على موريتانيا من الجغرافيا والرحلات**، ط.1(د.ب: مكتبة الكتب العلمية، 1997)، ص.25.

[2]- أحمد ولد جدو،" أرض غنية وشعب فقير.. كيف تدار ثروات موريتانيا"، السفير العربي، مؤسسة روزا لكسمبورغ 2019/06/27 (تم تصفح الموقع يوم:2022/09/24). http://assafirarabi.com

[3]- ولعلو فتح الله، **المشروع المغاربي والشراكة الاوروميتوسطية**، (المغرب: دار توبقال للنشر،1997)،ص.44.

فالتحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة ، يبين أن المسرح الجنوبي الغربي للبحر المتوسط ، يتشكل أساسا من كيان استراتيجي واحد وهو المغرب العربي[1]

2-إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا – على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط – ، جعل من دول هده المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا ، فيما تتحكم السواحل الجزائرية 1200كلم –في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية ، تسهر تونس على أداء دور المراقب– لحركته الملاحية ، والمغرب حارسا على مضيق جبل طارق ، وفي أقصى شرق سواحل المغرب العربييغطي " مجال النظر الاستراتيجي " للسواحل الليبية 1900 – كلم – جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط[2] .

3-كما يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط ، الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات ، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني فرنسا وباقي القوى الدولية الأخرى على حد سواء ، حيث أن % 65 من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط.

إن هذه الخصائص الإستراتيجية للموقع الجغرافي ، تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة ، حزاما متوسطيا هاما. ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ، الممتد بين الأطلسي غربا والخليج شرقا ، العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء ، إذ أن كل الدول المغاربية باستثناء تونس – لها عمق استراتيجي إفريقي[3].

إن هذا الموقع جعل منه منطقة للصراع والتنافس ومن بين أهم القوى الدولية، نجد فرنسا التي تربطها علاقة خاصة بهذه المنطقة ، نتيجة عوامل عدة ،منها عامل القرب الجغرافي حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى 15 كلم بين طنجة المغربية، و160كلم عن تونس ، فيما لا تستغرق الرحلة جوا بين مرسيليا والجزائر سوى ساعة من الزمن. حيث يؤكد السفير الفرنسي الخبير في القضايا الإستراتيجية "مارك بونيفوس" على هذا العامل الجيواستراتيجي بقوله " : المغرب العربي ؟ إنه جار لقد قلت كل شيء[4] "

---

[1]– فاطمة بيرم، " ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"(مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2010/2009)،ص.97.

[2]–المكان نفسه.

[3]– المرجع نفسه، 98.

[4]– المكان نفسه.

إذن تعتبر منطقة المغرب العربي أداة إستراتيجية هامة بالنسبة لفرنسا في سياستها المتوسطية والإفريقية على حد سواء، فمنطقة المغرب التي كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع شرق – غرب ، أصبحت بعد الحرب الباردة ساحة للتنافس المتوسطي ، الذي تخوضه فرنسا مع المنافسة الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص. بالاضافة الى اعتبارها بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي ، حيث المصالح التقليدية لها الموروثة من العهد الاستعماري ، ومن هنا جاءت أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية": نقل القوات، التزويد بالوقود"... ، مما رشحها أن تكون منطقة تنافس بين القوى[1]. فانطلاقا من هذه المعطيات ، من يسيطر على المغرب العربي ، يستطيع أن يسيطر على حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العمق الإفريقي ، بالإضافة إلى الشرق الأوسط.

خريطة رقم 01: المغرب العربي (الموقع الجيواستراتيجي)

المصدر: http://alwaght.net/ar/News/187591/

[1]– فاطمة بيرم، مرجع سابق، ص. 98.

4-أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتعتبر منطقة المغرب العربي، منطقة صراع مع الاتحاد السوفياتي في حقبة الحرب الباردة، وأن سواحل البحر الأبيض المتوسط تعتبر مراكز الانطلاق صوب الاتحاد السوفياتي وخط الدفاع الأخير عن أوربا الغربية[1].

كذلك تعتبر المنطقة، عمقاً استراتيجياً لدفاعات الحلف الأطلسي في آن واحد، وبالتالي نسجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات تحالف مع دول المغرب العربي، كدول محورية تخدم إستراتيجيتها المحتملة في إبعاد الاتحاد السوفياتي وأوربا، مقابل ضمان الأمن والاستقرار والاستثمار في المنطقة.

6-أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن منطقة المغرب العربي، يعتبرها فضاء أوروبيا نتيجة للتقارب الجغرافي والموروث الاستعماري والاقتصاد التابع لدوله[2]. كما يشكل المغرب العربي سوقاً كبيرة واعدة بالنظر لعدد السكان والثروات الطبيعية، ويشكل خطراً على أوربا من ناحية الهجرة غير الشرعية لقد ساندت أوربا الموحدة وعلى رأسها فرنسا المشروع المغاربي من أجل احتكار السوق المغاربية، ومن ثم السوق الإفريقية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن هذه الأخيرة قد أبدت اهتمامها المتزايد بالمنطقة في إطار العولمة الاقتصادية والسيطرة الأحادية على مختلف مناطق العالم[3]. تعد فرنسا الشريك التجاري الأول مع دول المغرب العربي، كما يعتبر المستورد الرئيسي لمنتجاتها وخاصة البترول والغاز ومشتقاتها، ولذلك تم تطبيق نظام الأفضلية مع دول المغاربية عبر الاتفاقيات الأولى المبرمة بين الطرفين فرنسا دول المغرب العربي، وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الأخيرة المسائل الإقليمية والتجارية والسياسية والأمنية والمسائل الثقافية من منطلق مصالح مستقبلية واعدة[4].

---

[1]- رياض بوريش،، "محاضرات في مقياس اقتصاد المغرب العربي" (قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية: 2009-2010).

[2]- المرجع نفسه.

[3]- محند برقوق، " محاضرات في مقياس التكامل بين دول المغرب العربي" (قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2009-2010).

[4]-المرجع نفسه.

المطلب الثالث: مقومات الوحدة المغاربية

اولا: المقومات الثقافية والتاريخية والاجتماعية المشتركة

1-وحدة اللغة:

يرى الباحثين والكتاب ان اللغة مقوم رئيسي من مقومات شخصية وهوية أية أمة او شعب .اذ يعتبرها المفكرون بأنها رمز لأصالة وعراقة وانتماء الشعوب وتعبير عن امجادها وتاريخها. اذ يقول احد الكتاب بهذا الشأن: "**إن التاريخ يعلمنا انه كما وجدت امة من الامم الا وكانت لها لغتها الخاصة وان فقدانها لهذه اللغة يؤدي بها الى فقدان وعيها وذاتيها ...هي العروة الوثقى التي تربط بين الاحياء وتصل بالأموات ويكتب بها سجل الامم**"[1] .

وتعتبر اللغة العربية لغة مشتركة عنصر توحيد بين ابناء المغرب العربي واذ كان بعض المفكرين والكتاب الاجانب قد اختلفوا في تحديد مكانة اللغة العربية ودورها الثقافي والحضاري في المغرب العربي فمنهم من انصفها أمثال المؤرخ الفرنسي " روجي لوتورنو" "**أن الوحدة المغاربية متمثلة بوحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد**"[2] ومنهم من حاول المساس بمكانتها لتحقيق اهداف من خلال تمرير رسائل يهدف من خلالها لضرب كل ما هو عربي واحداث انقساما لغويا بالمنطقة خاصة وانهم اصبحوا يدركون مكانة اللغة ودورها في ربط افراد المجتمع الواحد. والجدير بالذكر ان انتشار اللغة العربية على حساب اللهجات المحلية (الامازيغية) زاد اللحمة بين ابناء البلاد المغاربية. فنجد العديد من السكان قد اتقنوا جميع هذه اللغات بحكم العلاقات الاجتماعية التي كونها المغاربة بينهم عبر سنين خلت ، لذلك فان هذا التنوع اللغوي اثرى رصيد المغرب الثقافي فتنوعت بذلك الكتابات والخطابات واستجابت كلها لنداء الوحدة المغاربية .[3]

تعتبر اللغة العربية اهم اداة او وسيلة للتخاطب والتقارب والربط بين ابناء المغرب العربي على اساس ان وحدة اللغة يعني تسهيل سبل التعاون والتفاهم بين دول المنطقة وكذلك تجعل الدول الناطقة بها جماعة

---

[1]- مومن العمري، "شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي اثناء فترة الكفاح الوطني" (رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر ،قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة،2009-2010)، ص.44.

[2]-Rouger ,Le tourneau, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane (1920-1961),Paris,1962,p813.

[3]- خليدة البشاري، " البعد الثقافي والديني لدول المغرب العربي ودوره في تعزيز الوحدة المغاربية والصمود أمام التحديات الاقليمية والدولية"، **اللغة العربية**،م.21،ع.47، د.ب، (2019)،ص.391.

متميزة ومرتبطة اكثر فأكثر ببعضها البعض[1]. ورغم وجود اللغة الامازيغية في دول المغرب العربي الا ان هذا لم يلغي وجود اللغة العربية التي هي لغة الدين الاسلامي الحنيف[2] في قوله تعالى: "**انا انزلناه قرآنا عربيا**"[3] وفي هذا الاطار يقول الاستاذ "عبد الله ابراهيم" :"**للعربية على الخصوص جذور عميقة في وجدان المغاربة الديني وضميرهم الاخلاقي وارتباطاتهم العاطفية عبر التاريخ، فهي لذلك تمثل لحد الساعة أكثر من لغة بالنسبة اليهم لأنها جزء من هويتهم نفسها كشعب**". ويقول أيضا "علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال المغربي :" **اللغة العربية التي نتحدث بها في جميع شؤوننا الدينية والدنيوية والعائلية واحدة، هي لغة الضاد التي تتفرد دائما بأن لنا فيها من النبوغ والقدرة ما نتفوق به احيانا على غيرنا من ابناء عمومتنا...**"[4]. وكان علال الفاسي احد كبار زعماء الحركة الوطنية التحررية في المنطقة المغاربية، ومن ابرز مفكريها ومنظريها قبل الاستقلال وبعده، ففي كل مواقفه النضالية وكتاباته الا ويدافع عن اللغة الوطنية المشتركة بين المغاربة، وعن اهميتها في التعبير عن وجدان الامة واحاسيسها وثقافتها وتجسيد هويتها وصياغة فكرها وصلاحيتها لتكون لغة الحاضر والمستقبل ومواكبة التطور العلمي والثقافي والحضاري في كل المجالات[5].

ولذلك نجد الدساتير المغاربية قد اكدت بصريح النص على اعتمادها اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب وللدولة بوصف اللغة العربية من المقومات الاساسية التي تعبر عن وجدان الشعوب المغاربية، والملاحظ ان هذه الدساتير اكدت على رسمية اللغة العربية مع اضافة انها اداة للتعامل الرسمي وكأداة لترابط بين الشعوب المغاربية[6].

---

[1]- زهية كتاب، مرجع سابق،ص.481.

[2]- خليدة البشاري، مرجع سابق،ص.391.

[3]- سورة يوسف الآية 2، ص.235.

[4]- فوزية مولوج، "الوحدة في برامج وخطب الاحزاب المغاربية الثلاثة (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الاستقلال المغربي، التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي 1958-1989)"(مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية، ، جامعة الجزائر،2011)،ص.34.

[5]-عبد العلي الود غيري، **العربية أداة للوحدة والتنمية وتوطين المعرفة**، ط.1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ،2019)،ص.14.

[6]- فوزية مولوج، مرجع سابق، ص.35.

2- وحدة الدين

يعتبر العامل الديني لدى الشعوب عامل هام باعتباره العنصر الروحي الذي يعطي للامة قوتها وتماسكها الاجتماعي وبناء وحدتها القومية على اسس قوية لأنه يشكل الامتداد الروحي بين الافراد والجماعات يقول أحد المؤرخين: "**فليس ثمة شك في ان سيادة دين واحد، في جماعة معينة يكون من عوامل تماسكها وقوتها، كما هو شأن الدين الاسلامي في أقطار المغرب العربي الاسلامي**"[1].

ومنه يمكن القول أن الوحدة الدينية تشكل عاملا أساسيا وهاما لقيام الاتحاد وذلك لأسباب تاريخية. فمنطقة المغرب العربي من صنع الاسلام وهذا لاعتناق الشعوب المغاربية الدين الاسلامي منذ اربعة عشر قرنا ،ثم ان هذه الشعوب مرتبطة ببعضها البعض وغير منفصلة بسبب الدين الذي يعتبر دعامة للوحدة المغاربية[2].وهذا ما أكده قول محمد البشير الابراهيمي:" **المغرب العربي جمعته يد الله وربطته برباط واحد هو الاسلام والعروبة** "[3].وبالنظر في الدساتير يتضح بجلاء أن كافة الدساتير المغاربية قد أكدت ارتباط شعوب المنطقة بالدين الاسلامي[4] .

3- الوحدة التاريخية والرغبة في المعيشة المشتركة

يعتبر التاريخ مقوم أساسي من مقومات أي أمة والتي يمثلها في الماضي والحاضر والمستقبل ، فلا تستطيع أي أمة أن تبني حاضرها دون فهم ماضيها، ويعرفها أحد المؤرخين" **أن المجتمعات الانسانية لا تحيا فقط في الحاضر وإنما تستمد وجودها من الماضي إذ يهمها كيف تكونت وتطورت وذلك لتستطيع أن تتبين وجهة نظرها في المستقبل**"[5].ما يميز المغرب العربي أن اقطاره مرت بتجارب وتحديات تاريخية نفسها، يتبين من خلال تعاقب الاحداث أن مصيرها واحد بحيث أنه كلما خضع جزء منه لسيطرة أجنبية انجر عنه لا محالة خضوع الاجزاء الاخرى فهو في نظر الاجانب منطقة واحدة، لا يميزون في تعاملهم معه بين

---

[1]- عبد الحليم مرجي، "قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الابراهيمي وعلال الفاسي 1919-1962"(مذكرة ماجيستير في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2014)، ص.183.

[2]- جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص.36.

[3]- عبد الحليم مرجي، مرجع سابق، ص.183.

[4]- محمد عادل قصري، " معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي واساليب تفعيله"، **دراسات اقتصادية**، الجلفة: جامعة زيان عاشور ،ع.04(2017)، ص.481.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، " التاريخ وأهميته في بناء الوطن" **الباحث**، د.ب،ع.02(نوفمبر 1984)،ص.91.

منطقة واخرى. فالاستعمار الفرنسي مثلا لم يكتف ببسط نفوذه على الجزائر 1830 فقط بل امتد ليشمل كلا من تونس1881، والمغرب 1912[1].

فالتاريخ المشترك يغذي ويقوي الامة ويحي الوجدان المدعم بالانتماء الى الارض أي إلى ذلك الوطن من خلال التاريخ المشترك أو وحدة التاريخ[2] وعليه يخلق لدى الشعوب الشعور المشترك والرغبة في العيش معا [3]وبالنسبة لهذا العامل فهو متوفر في الدول المغاربية وهو عامل أساسي يساعد على قيام الوحدة المغاربية[4].

4- الرقعة الجغرافية وترابطها

إن العلاقات التاريخية والروابط بين الدول التي تقع في نفس الحيز الجغرافي تتجه لان تكون متشابكة ومتداخلة وفي مستوى أقوى من العلاقات القائمة بين دول متباعدة جغرافيا، كما أن عدم وجود عوائق جغرافية مانعة داخل المجال الجغرافي الذي يضم مجموعة من الدول يهيئ لتنشيط الاتصالات وكثافة التعامل، فوجود هيكل نهري متماسك أو وحدة طبيعية تتمثل في تكوين تضاريس مشترك، يضفي على شعوب الدول الواقعة فيها نمط وأسلوب معيشة مشترك ومتقارب ويعتبر عنصر الترابط الجغرافي من العناصر الهامة والحساسة في تكوين التجمعات أو في تفكك الدولة الواحدة كذلك[5]. أما فيما يتعلق بمنطقة المغرب العربي فإنها تشكل كتلة جغرافية متناسقة ذات خصائص متماثلة ويلاحظ عدم وجود حواجز طبيعية فاصلة بين أجزاءها ويمثل ساحل البحر الأبيض المتوسط أداة وصل من الشمال في نطاق حضارة القوافل والترحال[6]

---

[1]- فوزية مولوج، مرجع سابق، ص.36.

[2]- دعاء أحمد البنا، **دراما المخابرات وقضايا الهوية الوطنية** ،ط.1 (الجزائر: العربي للنشر والتوزيع، 2019)،ص.76.

[3]- نبيل علي ادريس، **الاتحاد المغاربي: التعاون المشترك والتقارب الاقتصادي**، ط.1(الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2017)،ص.24.

[4]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.38.

[5]- محمد عموري ،" أزمات العلاقات المغاربية ومشروع الوحدة من مؤتمر طنجة إلى لقاء زرالدة 1958-1988"(مذكرة ماجيستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، 1995)، ص.133.

[6]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.40.

ثانيا: المقومات الاستراتيجية(السياسية، الاقتصادية، الامنية)

1-التجانس السياسي:

عند استقلال دول المغرب العربي تبنت كل دولة من دول المغرب العربي نظما ومفاهيم سياسية واقتصادية مختلفة تتفق من وجهة نظر قيادتها السياسية، مع احتياجاتها وتطلعاتها المستقبلية وظروفها الداخلية الخاصة وقد بدأت الجزائر المستقلة في بلورة وتجسيد كيانها المستقل عبر تحقيق المشاريع الإنمائية ذات الصبغة والمضمون الاشتراكي، واتسم النموذج الجزائري في هذا الصدد بأسلوب الإدارة المركزية والاقتصاد الموجه، غير انه مع تغير الظروف الداخلية والخارجية عرفت الهياكل السياسية والاقتصادية تحولات هامة على مسار التنمية مع إعطاء مزيد من حرية العمل للقطاع الخاص. أما المملكة المغربية، فقد بدأت في إتباع سياسة لبرالية الاتجاه في إطار سياسة الانفتاح التدريجي[1]. أما تونس فبعد أن حاولت خلال العقد الأول من الاستقلال إتباع منهج اشتراكي، بدأت تتبع سياسة لبرالية في السبعينات واتجهت في الثمانينات إلى الأخذ بسياسة متكاملة للانفتاح الاقتصادي. وفيما يتعلق بليبيا فقد انطلقت منذ ثورة 1969 في تجربة اشتراكية ذات طبيعة جماهيرية منفردة و1988 أقدمت ليبيا على انفتاح ليبرالي خاصة في مجال التجارة الخارجية. ومن ناحية أخرى فان الدول المغاربية لم تكن منسجمة في ربط علاقات سياسية واقتصادية مع القوى العظمى، فبينما ارتبطت كل من الجزائر وليبيا بالاتحاد السوفياتي فان المغرب وتونس قد فضلتا الولايات المتحدة الأمريكية[2]

ومهما يكن من أمر فإن نهاية الثمانينات قد عرفت تقلص مساحة الاختلافات بين الأنظمة السياسية المغاربية وأصبحت كل الدول المغاربية تسير نحو نمط اقتصادي متماثل يرتكز على اقتصاد السوق بعد إن ابتعدت عن الاختيار الاشتراكي وهكذا فان المصلحة الاقتصادية قد تغلبت على الأبعاد الإيديولوجية كما أقرت اغلب دول المغرب العربي التعددية الحزبية[3].

2-الخطر المشترك:

الأمن هو حقيقة ذاتية ونسبية تتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية لمجتمع إنساني معين والغاية منه "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار داخلية وخارجية، قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة انهيار

---

[1]- محمد عموري ، مرجع سابق، ص.134.

[2]- المكان نفسه.

[3]- المكان نفسه.

داخلي أو ضغوط خارجية"[1] على أن مفهوم الأمن يمكن أيضا أن يتعلق بأمن مجموعة من الدول ويطلق عليه في هذه الحالة تسمية "الأمن الإقليمي" ويقصد به غالبا تلك الاستراتيجيات التي قد تشرع مجموعة من الدول في إقامتها لحماية أمنها في المحيط الدولي أو في منطقة جوارها الجغرافي المباشر والتي يتحد مضمونها وشكلها تبعا لدرجة الإحساس بالخطر[2] والإحساس بالخطر سواء كان داخليا أو خارجيا يجعل من الدول ان تشكل فيما بينها قوة للتصدي للأخطار التي تهدد امنها من جهة واي خطر تتعرض له دولة من دول الاتحاد هو في حد ذاته خطر يهدد كل الدول ولهذا لابد من العمل المشترك للقضاء على اي تهديد داخلي او خارجي بمختلف المجالات(السياسية، الاقتصادية، الامنية...).

كما لا يمكن أن نتجاهل بأن دول المغرب العربي تعاني العديد من الأخطار والتحديات المشتركة التي تهدد أمنها وسلامتها ومنها التبعية الغذائية والمديونية المتعاظمة والتبعية في مجال التسلح والدفاع عن النفس، والمشاكل الاقتصادية الداخلية بمختلف جوانبها وهذه كلها أخطار مشتركة يجب أن يحسب لها ألف حساب بسرعة ودون تريث لأنها يمكن أن تأتي على شعوب بأكملها إذا تمسكت بانزوائها وهي على ما هي عليه من ضعف وقلة تدبير[3].

إن الدول المغاربية وهي تعيش منزوية حول نفسها تتجاهل وضعها كدويلات صغيرة وسط مجتمع دولي تسوده الأحلاف الدولية القوية والمتربصة لضمان مصالحها الحيوية بكل الوسائل، والحقيقة وأمام التحالفات الدولية فان تحالفا مغاربيا هو حتمية ضرورية للمواجهة لأنه يستطيع توحيد طاقة قادرة، مجتمعة على ردع المداهمة وإبعاد شبح الخطر، وان الدولة الصغيرة في عهد الأحلاف لا يستطيع الوقوف على قدميها لحظات من الزمن في حالات الغزو أو التسلط الإرهابي[4].

3-وجود قطب مؤهل للقيادة (الزعامة)

فيما يخص دول المغرب العربي فإن معظم قادة هذه الدول قد تطلعوا للعب دور الزعامة وهو الشيء الذي أدى بالمنطقة لعدم الاستقرار نتيجة للصراعات والأزمات التي تسببت فيها ظاهرة تعدد الأقطاب. ومن بين هذه الدول الجزائر التي اكتسبت شهرة وطنية ممتازة بين دول العالم الثالث بالنظر للدور البطولي

---

[1]- عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979)، ص.131.

[2]- المكان نفسه.

[3]- محمد عموري ، مرجع سابق، ص.135

[4]- المرجع نفسه، ص ص .135-136.

الذي قامت به الثورة الجزائرية وبالنظر لمساحتها الشاسعة ومواردها الطبيعية من النفط والغاز، ومن هنا كان طموحها الاقتصادي والسياسي على مستوى منطقة المغرب العربي باعتبارها تمثل منطقة مصالحها الحيوية والأمنية.

وكانت الجزائر حريصة في عهد بومدين على اعتماد إستراتيجية تهدف إلى بناء الذات أولا وتحصين الاقتصاد قبل التفكير في التجمع الذي يجب على الجزائر أن تدخله وهي قوية وبإمكانها أن تشع اقتصاديا على الأطراف الأخرى[1].

كما أن المملكة المغربية قد تطلعت للقيام بدور قيادي في منطقة المغرب العربي وذلك منذ انعقاد مؤتمر طنجة فوق أراضيها.

ورغم أن تونس تعد أصغر الأقطار من حيث عدد السكان والمساحة، مقارنة بالجزائر والمغرب، فإن ذلك لم يمنع الرئيس بورقيبة من التطلع إلى القيام بدور قيادي في المنطقة وخلفه في ذلك الطموح الرئيس بن علي الذي طرح أفكارا جديدة منها سياسة "الخطى الثابتة" بدلا عن المرحلية في بناء المغرب العربي[2]وكذلك تصور "مغرب بلا حدود" كبديل عن "مغرب الدول" أو "مغرب الشعوب".

ومنذ ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 تتطلع القيادة الليبية لاحتلال موقع المبادرة والصدارة في التحالفات والسياسات العربية والفلسفة التي ترتكز عليها ليبيا هي تغليب القرار السياسي كقوة موضوعية لتحقيق الوحدة الاندماجية التي تتشابك معها الصلات والمصالح بين دول المغرب العربي بشكل يصعب معه انفصام تلك الروابط والصلات، يعني قطع الطريق أمام التراجع عن تحقيق الهدف في الوحدة المنشودة.

وتبقى موريتانيا هي الدولة الوحيدة التي لا طموح لها في الزعامة وقيادة التجمع لكن بالمقابل يبقى دورها كعامل مرجح قائما وقد سبق وأن لعبت هذا الدور عندما انضمت للاتفاقية الإخاء والوفاق المبرمة بين تونس والجزائر سنة 1983 والتي أريد لها أن تكون العمود الفقري لوحدة المغرب العربي[3].

4- موقع المغرب العربي

تطرقنا له في الصفحات السابقة لكن هنا بشيء من التفصيل وهذا لتأكيد عليه كعامل من عوامل الوحدة بين الدول المغاربية اذ يقع المغرب العربي في شمال قارة افريقيا بين دائرتي عرض 15-37 درجة

---

[1]- محمد عموري، مرجع سابق، ص.137.

[2]- "بيان السابع من نوفمبر" الذي جاء فيه سنعمل بخطى ثابتة على تجسيد وحدة المغرب العربي الكبير".

[3]- محمد عموري ، مرجع سابق، ص.138.

شمالا وخط طول 16-25 درجة شرقا[1] ويطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4837 كم وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146كم ويحده من الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي وتبلغ مساحة المغرب العربي الكبير 6062941كم[2] [2].

تتميز تضاريس كل من الجزائر والمغرب وتونس بوجود سلسلتين جبليتين هما: الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب. أما ليبيا وموريتانيا فيعتبران بلدان صحراويان أساسا هذا إضافة إلى مجموعة السهول الداخلية التي تفصل بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وكذا وجود السهول الساحلية الممتدة على طول السواحل الشمالية والغربية المحاذية لكل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي على التوالي.

أما على المستوى المناخي فيتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير حيث يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي[3].وعليه فان إقليم المغرب العربي مثلما وصفه "مصطفى الفيلالي" أنه: "**متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية متكافئ في الموارد ومنابع الرزق، متجانس العمران، ومتقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي البحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف، ويمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الترابط الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب، ومن الغرب إلى الشرق، فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي ومجاورتها لمشارف الغرب الأوروبي فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس والتقارب الثقافي والتمازج الاجتماعي**"[4].

5-العامل الاقتصادي:

تتوفر دول الاتحاد المغاربي من إقليم بنغازي شرقا (ليبيا) إلى المحيط الأطلسي غربا بثروات طبيعية هائلة بعضها لم يستغل والبعض الآخر لم يكتشف بعد فالاستغلال الجيد لهذه الثروات الكبيرة يمكن شعوب هذه الدول من الخروج من حالة التبعية الاقتصادية وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة،

---

[1]- رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص. 51.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع السابق، ص.22.

[3]- عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سابق، ص ص.28-29.

[4]- مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي نداء المستقبل**، ط.3(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.19.

فهناك تنوع في الموارد والثروات الطبيعية: محاصيل زراعية متنوعة وطاقات بشرية ومالية[1]. تستهلها الدراسة بالموارد الطبيعية وبعدها بالطاقات البشرية.

1-الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية

تتميز المنطقة المغاربية بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية، وبتنوع البيئة الزراعية تتنوع المحاصيل النباتية من:

أ - المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار التي تسقط في الشتاء وتتمثل على وجه الخصوص في القمح والشعير اللذين يغطيان مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية[2].

ب - المحاصيل التي تتحمل الجفاف وتعتمد على الري، تستطيع مقاومة جفاف الصيف بطريقة أو أخرى وتضم هذه المحاصيل الزيتون والتين وأشجار البلوط وبعض الأشجار المنتمية للبحر المتوسط.

ج - المحاصيل التي تعتمد تماما على الري سواء كان ريا دائما مثل الحمضيات والكروم أو ريا سنويا مثل الخضروات والأزهار. وهذه المحاصيل تشمل مساحة صغيرة بالنسبة لمجموع المساحة المزروعة غير أنها تساهم بنصيب كبير في تجارة الصادرات[3] ومن هذا يبدو أن هذه المحاصيل في معظمها تشبه المحاصيل المنتجة في دول البحر المتوسط الأوروبية، هذا ما يجعل الدول الأوروبية تمارس حمائة شديدة فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية[4].

بالإضافة إلى تنوع المحاصيل الزراعية تتنوع كذلك الثروة الحيوانية والسمكية .تحتوي المنطقة المغاربية على حوالي 22 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة[5] أي ما يعادل 4.5 ٪ من المساحة الإجمالية للدول المغاربية. والجدول التالي يبين مجموع المساحة ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة ونسبة الأراضي المروية منها في دول الاتحاد المغاربي.

---

[1]- فتيحة شيخ،" الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية والعولمة"(مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2006-2007)، ص.115.

[2]- المكان نفسه.

[3]- صالح صالحي، "الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة"، **الندوة العلمية الدولية** حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية،ص.2.

[4]-فتيحة شيخ، مرجع سابق، ص.116.

[5]- المكان نفسه.

الجدول رقم 02:الأراضي الزراعية في المنطقة المغاربية

الدول	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون هكتار	نسبة (أ) إلى المجموع	الأراضي المروية كنسبة من (أ)	الأراضي الرعوية بالمئة من المجموع
الجزائر	282.8	07.5	%03	%07	02%
المغرب	44.6	08.7	%19.4	%13	17.5%
تونس	15.5	03.0	%19.5	%7.5	4.1%
ليبيا	17	01.7	%01.0	11%	0.4%
موريتانيا	102	00.2	%0.2	%10	4.8%
المجموع	468.8	21.1	%4.5	04%	/

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 2001/2000، ص.288.

أثناء التعليق على الجدول السابق يبين أن الأراضي الزراعية الموجهة للاستغلال كنسبة مئوية إلى إجمالي مساحة الأقطار المغاربية، أنها لا تزيد عن 4.5 ٪ من المساحة الإجمالية إلا أنها مساحة معتبرة بالمقارنة مع مجموع السكان فهي تبلغ 21 مليون هكتار وتشكل 30 ٪ من المساحة المزروعة في العالم العربي هذا فضلا عن الأراضي القابلة للزراعة وللتي بالامكان استصلاحها والتي تزيد من النسبة الحالية بالنسبة للأقاليم الجافة والصحراوية على حد سواء . فكما هو معلوم بأن الثروة المائية في الوطن العربي والمقدرة ب 353 مليار متر مكعب سنويا لا يستفاد منها سوى النصف للأغراض الزراعية والصناعية والبشرية، فإذا عممنا ذلك التقدير على منطقة المغرب العربي فإنه يؤكد لنا إمكانية رفع المساحة المروية إلى النصف بالاستفادة من مياه الأمطار عن طريق زيادة طاقة التخزين للمياه السطحية وترشيد طاقة استغلال المياه الجوفية.[1]

كما أن نسبة الاستفادة من الثروة المائية ضعيفة في مجال الطاقة الكهرومائية أو في مجال المياه الصالحة للشرب حيث يبلغ عدد السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي20.8 مليون نسمة أي 25 ٪ من مجموع سكان الاتحاد المغاربي، أو في مجال المياه المخصصة للعلاج، وكذا الري والرعي.فان الفرص البديلة الممكنة تظهر ضعف عملية الاستغلال والقصور في الاستخدام.

[1]– فتيحة شيخ، مرجع سابق، ص.117.

كما أن هناك إمكانية لزيادة وزن الثروة الحيوانية البرية والبحرية، فمساحة المراعي الطبيعية على مستوى العالم العربي وحده تقدر بحوالي 250 مليون هكتار، نسبة هامة منها لا تقل عن 40 ٪ توجد بمنطقة المغرب العربي التي تمتد من جهة إلى أخرى على آلاف الكيلومترات البحرية بدءا من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا وما تحتويه من إمكانيات هامة لتطوير مكانة هذه الاقتصاديات في إنتاج وتجارة الأسماك[1] في الأسواق الإقليمية.

ثانيا: الموارد الطاقوية والمعدنية:

تتوفر منطقة المغرب العربي على موارد اقتصادية هامة تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للاقتصاديات الحديثة[2]، حيث تشتمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليارم3 واحتياط بترولي يتجاوز 5 مليار طن مع احتمالات شبه مؤكدة لاكتشاف احتياطات أخرى في موريتانيا والصحراء الغربية والجزائر وليبيا والمغرب) تم اكتشاف في عام 1997 مناطق بترولية، وأحواض من الغاز والزنك والحديد ...لم تكن معروفة قبل ذلك الوقت في المنطقة[3]والجدول التالي يبين أهمية الاحتياطات المؤكدة في الدول المنتجة الرئيسية.

جدول رقم 03 : الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر وليبيا

الدول/المواد	البترول(مليون طن)	الغاز(مليار م3)
الجزائر	**1200**	**4500**
ليبيا	**3800**	**1300**
المجموع	**5000**	**5800**

Source :ATLASECO .p.5, 2004

بالإضافة إلى احتياطات الغاز والبترول توجد هناك احتياطات هامة من الفوسفات والحديد التي تزيد عن 6مليار طن وخاصة في المغرب وتونس، إضافة إلى إنتاج معدني وطاقوي هام يجعل المنطقة في حالة اندماجها مجالا لاستقطاب الاستثمارات الإنتاجية.كما ان استغلال هذه الثروات والعمل على تحويلها في

[1]- صالح صالحي، مرجع سابق، ص ص.2-3.

[2]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.88.

[3]- فتيحة شيخ، مرجع سابق، ص.118.

الأقاليم المغاربية بدلا من تصديرها كمواد خام سوف يكون له الفضل في خلق نشاطات اقتصادية جديدة ومناصب شغل في المنطقة المغاربية والجدول التالي يبين إنتاج بعض الثروات المعدنية والطاقوية.

الجدول رقم 04 : إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية2001

الدول/ الإنتاج	البترول	الغاز الطبيعي	الحديد	الفوسفات
الجزائر	**65**	**140**	**1.5**	**0.8**
المغرب	**0.02**	**0.04**	**0.006**	**22**
تونس	**3.5**	**1.7**	**0.18**	**08**
ليبيا	**67**	**5.6**	**1.5**	**-**
موريتانيا	**-**	**-**	**11**	**-**

Source :ATLASECO 2004.

ثالثا: المقومات البشرية:

وصل عدد سكان المغرب العربي سنة 2015 إلى ما يقارب 95 مليون نسمة ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 109 مليون نسمة عام2025[1] تتوزع هذه المجموعة البشرية على الدول الخمس بنوع من التفاوت حيث تختلف هذه الدول عن بعضها من حيث درجة الكثافة السكانية والتمركز البشري في الريف والمدينة[2].

أ: نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية:

ان معرفة حجم السكان ومعدلات نموهم وتقديراتهم المستقبلية، تظهر لنا دورهم الذي يتناسب مع ذلك الحجم من جهة وتبين المخاطر والصعوبات التي قد تظهر اذا لم تأخذ الدول الاجراءات الضرورية لتوفير احتياجاتهم الضرورية من جهة اخرى[3]. والجدول الموالي يبين جيدا تطور عدد السكان وتقديراتهم المستقبلية وكذا التوزيع حسب فئات العمر.

[1]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.94.

[2]- المرجع نفسه، ص.92.

[3]- المرجع نفسه، ص.93.

الجدول رقم 05 :النمو الديمغرافي وتوقعاتهم المستقبلية في بلدان الاتحاد المغاربي

الدول	السكان (بالملايين)			معدل النمو السنوي (%)			الهيكل العمري			
							أقل من 15 سنة		من 15 سنة إلى 65سنة	
	1992	2002	2025	65-80	80-90	90-2000	2002	2025	2002	2025
الجزائر	26.3	31.4	43	3.1	3	2.2	35	25.7	61	68.5
المغرب	26.3	31	41	2.5	2.6	1.8	34	25.7	62	68
تونس	8.4	10	12	2.1	2.3	1.6	29	23.4	65	68.5
ليبيا	4.9	5.5	8	4.3	4.1	3.6	34	39.5	63	56.7
موريتانيا	2.1	3	5	2.4	2.4	2.8	44	42.4	53	55
مجموع دول الاتحاد	68	84	132	2.9	2.9	2.7	35	31	61	46

المصدر: صالح صالحي، مرجع سابق، ص.4.

أثناء التعليق حول الجدول الذي أمامنا يتضح بانه خاص بالنمو الديمغرافي والتوقعات السكانية المستقبلية في المنطقة المغاربية ، حيث توضح الأرقام حجم ارتفاع الامكانيات البشرية من حوالي 70 مليون نسمة مع مطلع سنة 1994 إلى أكثر من 80 مليون نسمة سنة 2002 إلى أكثر من 132 مليون نسمة خلال الربع الأول من القرن القادم[1] . إضافة إلى هذا الرقم الهام من السكان حاليا فإن أكثر من 40 ٪ منهم تقل أعمارهم عن 15 سنة، بمعنى أن نسبة الشباب في سوق العمالة فيهم تتراوح بين65 و 70٪ مما يعكس ارتفاع نسبة التكفل في حالة البطالة وهذا الوضع قد تغير مع بداية القرن الواحد والعشرين حيث نجد بان معظم السكان أي أكثر من % 55 في سن العمل، وهو مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل نسبة هامة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة والوطنية للتخفيف من حدة الأزمة المتوقعة مع بداية

[1] – صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.120.

هذا القرن في حالة بقاء الأوضاع الحالية وعدم اتخاذ الإجراءات المستعجلة لدفع خطر البطالة والفقر وما يترتب عنهما من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

فإذا ما تم الربط بين الخصائص الديمغرافية في الدول المغاربية وعلاقتها بالتنمية في المنطقة نجد أن دول الاتحاد المغاربي تتحكم بطريقة سيئة في الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه المنطقة .حيث أن الدول المغاربية لا تتحكم في النمو الديمغرافي(باستثناء تونس التي طبقت مبكرا برنامج تباعد الولادات)، وتنتج عن هذاالنمو الديمغرافي نتيجتين هما:

-عدم التكافؤ بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي : بنسبة نمو ديمغرافي تزيد عن3 ٪ ونسبة تحضر تعادل 55 ٪، تشكل المنطقة المغاربية كيانا ذو احتياجات وطموحات متزايدة قد تعرقل المشروع التنموي على المدى البعيد.

-البطالة وعدم التوازن الإقليمي : تشكل أزمة التشغيل والبطالة مشكلا كبيرا تعاني منه المجتمعات المغاربية، كنتيجة للوضعية السيئة للاقتصاديات المغاربية وانخفاض المداخيل الخارجية للمغرب العربي (بسبب انخفاض سعر النفط منذ1986 والفوسفات وباقي المنتجات التي تصدرها دول المغرب العربي).

تتميز وضعية الشغل في المنطقة المغاربية ببطالة جزئية Sous-emploi تمس حوالي 80 ٪ من السكان الذين هم في سن العمل، ب 600.000 بطال في الجزائر، و 700.000في المغرب و 300.000 في تونس وهذا المشكل سوف يتفاقم أكثر بسبب الرجوع المرتقب لحوالي1.5 مليون عامل مهاجر إلى الدول الأصلية [1].البلد الوحيد الذي لا يعرف هذه الظاهرة هو ليبيا، بسبب ضعف الكثافة السكانية في هذا البلد وكذا الاحتمالات الكبرى للعمل التي يوفرها قطاع الفلاحة، الصناعة ، وقطاع المحروقات(البترول) والقطاع التجاري، والتي تعرف تسهيلات بسبب توفر العملة الصعبة .فالبطالة في مجموع الدول المغاربية تمس على وجه الخصوص المناطق الريفية والفئات الشابة من السكان .هذه الظاهرة رافقها توسع الفقر ونقص تغطية الحاجيات الأساسية للسكان المحرومين. تشكل البطالة الريفية وبطالة الشباب منذ العهد الاستعماري مصدرا للهجرة نحو المدن أو الخارج[2] .

إن عجز الزراعة والحرف اليدوية عن امتصاص سكان الريف، بالإضافة إلى ظروف الحياة الصعبة في الريف قد أدت للهجرة إلى المدن بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل. وهذا يعني أن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية تطورت في كل هذه الدول على حساب النشاطات الريفية، وأن السلطات

[1] -CENEAP, Panorama des économies maghrébines Contemporaines, Alger,1991.
[2] Ibid .

العمومية لم تول الاهتمام اللازم لسكان الريف الذين كانوا يمثلون الأغلبية. ولم يساهم التهميش الاقتصادي والاجتماعي المتواصل للمناطق الريفية والتحضر المتزايد بأي حال من الأحوال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

ب: الكثافة والتوزيع السكاني بين الريف والمدينة:

إن التوزيع السكاني بين الريف والمدينة يقدم صورة عن الطاقات البشرية المتاحة عبر الزمن كمصدر اساسي لتطوير وتنمية الاقتصاد الوطني منجهة ويبرز حجم التجمعات الحضرية التي يتطلب الامر توفير احتياجاتها من جهة اخرى، ويقع على عاتق القوى العاملة الدور الحيوي في تخفيض التبعية الاستهلاكية اذا تزامن ذلك مع دعم وتحفيز وتوجيه واهتمام من قبل الاقطار المغاربية في اطار سياسة توظيفية مشتركة ومتكاملة[1].

الجدول رقم06 :الكثافة والتوزيع السكاني حسب الريف والمدينة

المؤشرات	توزيع السكان بين المدينة والريف				الكثافة السكانية(كلم2)
	نسبة سكان الريف		نسبة سكان المدينة		
الدول	1975	2002	1975	2002	2002
الجزائر	42	60	40	58	13
المغرب	44	62	38	56	65
تونس	34	50	50	66	62
ليبيا	22	70	30	88	3
موريتانيا	41	80	20	59	3

المصدر: صالح صالحي، مرجع سابق،ص.342.

[1]– صالح صالحي، "التبعية الغذائية واستراتيجية تحقيق الامن الغذائي في اطار التكامل بين الاقطار المغاربية" **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ع.211(سبتمبر1996)، ص.342.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لفكرة إنشاء الإتحاد المغاربي

يذكر سعيد بن سعيد أربعة معالم جسدت البعد المغاربي في تاريخ الكفاح الوطني للأقطار المغاربية ويخص منها بالذكر أعمال كل من : جمعية نجم شمال إفريقيا، جمعية طلبة شمال إفريقيا، مكتب المغرب العربي ومؤتمر طنجة لسنة 1958 م[1] وهذه المحطات التي عكست رغبة الشعوب المغاربية في تحقيق الوحدة والتكامل. وعلى ضوء هذه المعالم يمكن تقسيم مراحل تبلور مشروع التكامل المغاربي من خلال مرحلتين أساسيتين:

1-مرحلة الدعوة لتوحيد النضال:(مرحلة النضال السياسي).

2-مرحلة النضال المغاربي المشترك: (مرحلة العمل الثوري).

المطلب الأول: المحاولات الوحدوية قبل قيام الاتحاد المغاربي

منذ خضوع الأقطار المغاربية للهيمنة الإستعمارية أخذ سكانها يشعرون بضرورة التضامن والنضال المشترك ضد الإستعمار ومخططاته الرامية إلى القضاء على الذاتية العربية الإسلامية لشعوب المغرب العربي وتجزئته إلى جماعات متنافرة، وهذا ما جعلهم يعقدون العزم على تحقيق وحدتهم لمقاومة العدو المشترك وإفشال برامجه ومخططاته وإحباط نواياه ويتجلى ذلك من خلال محاولات توحيد جبهة المقاومة، فهي وحدة تنبعث من أعماق كفاح الشعوب المغاربية إحدى الواجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في الجزائر، تونس، المغرب[2] .

أولا : جمعية نجم شمال إفريقيا 1923 م

تذكر بعض المصادر التاريخية أن أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح هو الزعيم " علي باشا حامبا " [3] أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية في بداية القرن العشرين، حيث أثمرت اللقاءات بينه وبين قرنائه في الجزائر والمغرب إلى تأسيس جمعية للدفاع عن العمال المغاربة في باريس سنة 1923م سميت "نجم شمال إفريقيا"[4] ، والتي أصبحت منذ مارس 1926 م جمعية سياسية تعمل للدفاع

---

[1]- أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية،2002)، ص.43.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص ص. 14-15.

[3]- المكان نفسه.

[4]-حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، (الجزائر: دار هومة،2010)، ص.14.

عن كيان المغرب العربي وتطالب بحقوقه [1] وكان قائد هذه الجمعية مصالي الحاج أحد رواد الحركة الوطنية الجزائرية وبذلك تكون جمعية نجم شمال إفريقيا قد انطلقت للعمل سياسيا من منظور وحدوي[2] .وقد تجسدت أهم أهدافها في:

العمل من أجل توحيد الحركة الوطنية لشمال إفريقيا حيث يتلخص المبدأ المغاربي لنجم شمال إفريقيا في تحالف بلدان المغرب العربي على أساس حق كل منها دون استثناء في الاستقلال، ويؤكد مصالي الحاج على ذلك بقوله" أن وحدة وتفاهم هذه العناصر الثلاثة (الجزائريون، التونسيون، المغاربة) تقود الجزائر وتونس والمغرب إلى التحرير". ولغاية عام 1936 م كانت فكرة نجم شمال إفريقيا الوحدوية تؤكد نفسها دون تردد ولم تكن تعني الوحدة في النضال فحسب بل أيضا خلق هوية مغاربية، عربية وها هو " سي الجيلاني " مدير جريدة الأمة التابعة لنجم شمال إفريقيا يدعو في 03 سبتمبر عام 1934 م : المغاربة إلى النضال المشترك من أجل " ولايات شمال إفريقيا المتحدة " فالهدف الأساسي للنجم هو : تشكيل إرادة سياسية واحدة[3]

ثانيا : جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 1927 م

هي المنظمة الثانية التي كان لها تأثير في نشر الوعي الوحدوي والعمل من أجل تحرير المغرب العربي، وقد قامت المنظمة بدور بالغ الأهمية في صفوف طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية في حملهم لفكرة توحيد المغرب والذين سيصبحون فيما بعد زعماء الحركة التحررية في شمال إفريقيا[4].إلى جانب التنسيق في دائرة العمل السياسي نشطت المنظمة على مستوى التنظير والتأسيس الواعي وتجلى ذلك من خلال مطالب مؤتمرها الخامس الذي نظم في تلمسان شهر نوفمبر من سنة 1935م والتي تمركزت حول:

ضرورة توحيد التعليم في دول المغرب العربي وتوجيهه الوجهة التي ستمكنه من "إيقاظ الوعي بوحدتنا الوطنية في شمال إفريقيا الوحدة التي تؤسسها ذهنية موحدة ودين واحد وعواطف مشتركة" ويضيف البيان

---

[1]–أحمد منيسي، مرجع سابق، ص.43.

[2]–جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.16.

[3]– محمد حربي وآخرون، **الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي1928 – 1954** ، في وحدة المغرب العربي.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص ص.73–74

[4]– جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.16.

الصادر عن المؤتمر المذكور قائلا : "ويجب أن لا يقال أننا نعمل على إنشاء وحدة مفتعلة كلا وألف كلا إننا لا نعمل إلا على بعث وحدة عتيدة سجلها التاريخ وهو ضامنها"[1] .

ما يمكن استخلاصه هو أن عمل كل من "نجم شمال إفريقيا" و"طلبة شمال إفريقيا" استطاع اختراق الحواجز المنيعة للإستعمار الأوروبي في شمال إفريقيا هذا من جانب ومن جانب آخر أمد الحركة الوطنية المغاربية بثلة من خيرة أطرها وقادتها وممن أصبحوا فيها قادة الحركات الوطنية وزعمائها أمثال : (أحمد بلفريج) المغرب، (فرحات عباس) الجزائر، (والحبيب بورقيبة) تونس وغيرهم. كذلك ما يحسب لهذه المنظمات أنها إن لم تنجح في تحقيق كل أهدافها خاصة التحررية فلقد نجحت في إحياء وبعث الهوية المغاربية العربية الإسلامية لشعوب شمال إفريقيا وظهور بوادر الفكر الوحدوي المغاربي، بمعنى خلق إرادة سياسية مغاربية وحدوية.

ثالثا: جبهة الدفاع عن افريقيا الشمالية1944

تأسست عام 1944 بالقاهرة وهي تعتبر هيئة عامة ترمي الى وحدة الحركات الوطنية المغاربية للدفاع عن حقوق الشعب المغاربي واستقلال اقطاره، جاءت تحت هذا الاسم برئاسة العلامة محمد الخضر حسين[2]وقد كان عمل هذه الجبهة ارسال البيانات والمذكرات الى مختلف الهيئات والمنظمات الاقليمية لشرح ظروف الاقطار المغاربية في ظل الاستعمار الغاشم، هذا ما شكل طريق مهد للتوحيد الجهود والنوايا النضالية المغاربية والمتمثلة في لجنة تحرير المغرب العربي[3].

المطلب الثاني: نضج العمل الوحدوي المغاربي1947-1958

شهدت سنة 1947 انعقاد" مؤتمر المغرب العربي "والذي انبثق عنه" مكتب المغرب العربي "ثم فيما بعد" لجنة تحرير المغرب العربي "وتعتبر هذه أهم المشاريع التي تمثل تجربة النضال الوحدوي[4] وستحلل وفق مايلي:

---

[1]- محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال في : وحدة المغرب العربي، مرجع سابق، ص.19.

[2]- محمد بلقاسم، طلاب الوحدة، "جمعية طلبة شمال افريقيا"، **مجلة الرؤية**،ع.3،(الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،1997)، ص ص. 166-168.

[3]- مؤمن العمري، مرجع سابق، ص.137.

[4]- فوزية مولوج، مرجع سابق، ص.39.

1-مؤتمر المغرب العربي: حضيت أجهزة العمل والتنسيق المشترك في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ومؤتمر تأسيس جامعة الدول العربية بمكانة خاصة من حيث فعاليتها النضالية وخصوبة تجربتها السياسية إلى حد نظر إليها كمرحلة متطورة من مسيرة نضال الحركات الوطنية.حيث خرج التضامن المغاربي من مرحلة التعاطف السياسي إلى مرحلة التنظيم المهيكل بفضل مساعي التنسيق والتوحيد التي بذلها مناضلو المغرب العربي، إذ عقدوا ما بين 15و 22 فيفري 1947 مؤتمر المغرب العربي برعاية من الجامعة العربية وبحضور ممثلي الأحزاب الرئيسية في الأقطار الثلاثة، حزب الشعب الجزائري والحزب الدستوري وحزب الاستقلال المغربي وكان هدف المؤتمر هو المطالبة باستقلال الأقطار الثلاثة وبحث سبل التنسيق الواجب إرسائها لتحرير أقطار المغرب العربي وتوحيدها[1].

أهم موضوع تعرض له المؤتمر هو الاستعمار الفرنسي والاسباني في المغرب العربي تعرض له جملة من الاجراءات والقرارات هي :

1-بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.

2-مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.

3-المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها.

4-رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.

5-اعتبار أيام احتلال الج ا زئر وفرض الحماية على تونس ومراكش أيام حداد في جميع أقطار المغرب.

6-تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء[2].

ثم عرض المؤتمر بعد ذلك لموضوع التنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي وقرر فيه ما يأتي:

1- ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر.

2-إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة.

[1]- فوزية مولوج، مرجع سابق، ص.39.

[2]- المكان نفسه.

ويوصي المؤتمر لتحقيق ذلك بما يأتي[1]:

1- الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء.

2- تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطينة مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك.

3-العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا.

4-ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها[2].

وبعد ذلك تناول المؤتمر موضوع المغربي والجامعة العربية واتخذ فيه القرارات التالية:

1-مطالبة الجامعة العربية بما يلي:

أ - إعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة.

ب-عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة الاقطار المغربية على تحقيق استقلالها الكامل.

ج -إرسال لجان تحقيق إلى أقطار المغرب العربي.

د -تعيين ممثلين في اقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة في الجامعة.

2-عرض الحالة الثقافية بالمغرب العربي على الجامعة العربية ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب العربي وحل مشكلة الطلاب المغاربة الذين يلجؤون الى المشرق بقصد إتمام الدراسة في المعاهد العربية وتذليل الصعوبات التي يلاقونها[3] .

2-تأسيس مكتب المغرب العربي: بعد انتهاء المؤتمر من أعماله قام ممثلو احزاب الاستقلال والشعب والدستور بفتح مكتب أو مقر لتوحيد مكاتبهم في القاهرة وفق ماتم التوصية عليه في مؤتمر المغرب العربي، سمي" بمكتب المغرب العربي"، وقد اشتمل على ثلاث أقسام، القسم المغربي ويتعاون فيه حزب الاستقلال مع حزب الإصلاح، والقسم التونسي ويشرف عليه حزب الدستور الجديد وقسم الجزائر مخصص

---

[1]- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**(المغرب: دار الطباعة المغربية،1948)، ص.322.

[2]- فوزية مولوج، مرجع سابق، ص.40.

[3]- المكان نفسه.

لحزب الشعب، وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو الاحزاب المذكورة في جمعية عامة لمدة سنة وله لجان متعددة[1] وهي:

-لجنة مكاتب المغرب العربي والدعاية في المشرق العربي واسندت مهامه لعبد الحميد بن جلول والشاذلي المكي ومحمد الفاسي والحبيب ثامر.

-لجنة تنسيق الحركات المغاربية وربطها بنظيراتها في المشرق واوكلت مهامها لمحمد المليح ويوسف الرويسي والشاذلي المكي.

-لجنة العلاقات مع الجامعة والهيئات الدولية وضمت هذه اللجنة كل من الرشيد ادريس، امحمد بن عبود، امحمد بن المليح، الطاهر بن صالح وقد تراس كل من هذه اللجان الحبيب ثامر، كما شمل المكتب كذلك على مكتب يحتوي على مؤلفات ونشرات متعلقة بشأن المغاربة[2]

و يعتبر المكتب من أكبر مظاهر التي تجسد رغبة شعوب المغرب العربي في التعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التي توحد بينها اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا. بالإضافة الى أنه اعتبر مكتب المغرب العربي" **أصبح نوعيا ممتدا من امتددات الجامعة العربية او قسما مكملا لها والحق انه لولا هذا المكتب لما كمل تمثيل المغرب العربي بالقاهرة التي هي ملتقى مراكز الاشعاع العربي**"[3]

إن تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة كان الاكثر اهمية ونجاحا من بين المحاولات كلها، اذ انفرد عن غيره من المكاتب والجمعيات بمجموعة من السمات، نظرا لان القاهرة كانت في تلك الفترة تذخر بالعديد من المفكرين والعلماء، وقد انتشر الوعي لدى المواطنين المصريين[4] ، بالإضافة كانت القاهرة في الفترة التي تأسس فيها مكتب المغرب العربي ابرز عاصمة عربية خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية بها 22 مارس 1945،اذ كانت عاصمة العالم العربي الثقافية لأنها تميزت ايضا بحركة ثقافية فريدة في ميادين متعددة كالآداب والقانون[5]...

وبناءا على توصيات مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة تاسست لجنة تحرير المغرب العربي.

---

[1]- فوزية مولوج، مرجع سابق، ص.41.

[2]- علال الفاسي، مرجع سابق، ص ص.322-325.

[3]- سميرة نقادي، "مكتب المغرب العربي في القاهرة بين الذاكرة والتاريخ"، **تاريخ المغرب العربي**، وهران:ع.5،ص.46.

[4]- نصيرة نواصر وصالح بوسالم، "محطات من النضال التحرري المشترك بين المغرب الاقصى وتونس مابين سنتي(1945-1956)" **الواحات للبحوث والدراسات** ، الوادي: ع.02(2018)،ص ص.225-226.

[5]- امحمد بن عبود، **مكتب المغرب في القاهرة دراسات ووثائق**، (الرباط: مطابع منشورات عكاظ، د.س)،ص.09.

3-لجنة المغرب العربي :أسس الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي قائد ثورة الريف، في 5جانفي 1948، (لجنة تحرير المغرب العربي) والتي ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي، وقد حدد هذا الأخير أهداف تكوين هذه اللجنة ومبادئها بالقول "**منذ أن من الله علنا بإطلاق سراحنا ونحن نواصل السعي لجمع كلمات الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار**[1] **...ولقد كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للإتلاف خيرا وبركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين جابرتهم على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي**"[2] .من هنا تم صياغة ميثاق اللجنة والتي اعلن عن ميثاقها في معظم الصحف المصرية ومن اهم بنوده:

1- المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

2- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونه في دائرة الجامعة العربية مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

3-لا مفاوضات مع المستعمر في الجزيئات ضمن النظام الحاضر[3].

4- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة.

5- حصول قطر من الاقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية[4].

والملاحظ أن ميثاق اللجنة لا يختلف كثيرا عن مواضيع وقرارات مؤتمر المغرب العربي غير أن ميثاق اللجنة أضاف عنصر الإسلام وركز على المفهوم القومي العربي، واللجنة يمكن اعتبارها صورة ثانية موسعة لمكتب المغرب العربي نظرا لأنها ضمت ممثلي الأحزاب المكونة لمكتب المغرب العربي إضافة

---

[1]- عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة التحريرية**،(الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009)،ص.34.

[2]- امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيةّ، 1994)،ص.355.

[3]- بلقاسم بولغيتي، "لجنة تحرير المغرب العربي واسهامها في وحدة الكفاح المغاربي(1948-1956)"(مذكرة ماجيستير في التاريخ الافريقي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة ادرار، 2012)،ص.45.

[4]- معمر العايب، " التباين الايديولوجي لقيادات مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة يرهن مشروع مستقبل وحدة المغرب العربي السياسي"، **المصادر**، تلمسان،ع.24،ص.106.

لمعظم الأحزاب والشخصيات السياسية التي لم تشارك في المؤتمر[1].تم تشكيل مكتب لجنة تحرير المغرب العربي على النحو التالي:

-محمد بن عبد الكريم الخطابي (رئيسا دائما)، امحمد عبد الكريم(وكيلا)،الحبيب بورقيبة(الامين العام)، امحمد احمد بن عبود(امين الصندوق)[2].

كما تميز نشاط لجنة تحرير المغرب العربي في تسخير كل الجهود منذ البداية للعمل السياسي والدبلوماسي وكانت تهدف الى اعمال اكثر ثورية وهذا راجع بالدرجة الاولى الى اتجاه مؤسسها عبد الكريم الخطابي الذي كان يؤمن بالعمل الثوري ضد الاستعمار[3].

4- مؤتمر طنجة 1958 الانطلاقة الحقيقية للوحدة بين الاقطار المغاربية

إن فكرة عقد مؤتمر ثلاثي يجمع الاحزاب الثلاثة، لم تكن وليدة عام 1958.وانما كانت فكرة راودت قادة تونس والمغرب، منذ قمة تونس 1956.والتي لم تشارك فيها جبهة التحرير الوطني بعد القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة الخمس(احمد بن بلة، مصطفى الاشرف، محمد خيضر، حسين ايت احمد، محمد بوضياف) من طرف الطائرة الحربية الفرنسية، هذا الحادث لم يقض على الفكرة وانما بقيت حية ليعاد السعي اليها من جديد بعد عام من ذلك 20 نوفمبر 1957، من خلال عقد اجتماع ثنائي في الرباط بين محمد الخامس والحبيب بورقيبة بهدف ايجاد حل للقضية الجزائرية[4].

تجسدت الفكرة بدعوة من رئيس حزب الاستقلال المغربي" علال الفاسي"[5] والذي سعى الى عقد مؤتمر يضم الى جانب حزبه كل من الحزب الحر الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني. بهدف دراسة الاوضاع المستجدة على الساحة المغاربية والعمل على توحيد المواقف المغاربية ضد الاستعمار الفرنسي[6] .

---

[1]- فوزية مولوج، مرجع سابق، ص.42.

[2]- سعد عبد خليفة العبيدي، "حركات التحرر المغربي والجامعة العربية (1945-1948)"، **البحث العلمي في الاداب**،ع.19(2018)، ص.ص 11-12.

[3]- معمر العايب، مؤتمر **طنجة دراسة تحليلية تقيمية**، ط.1 (الجزائر: دار الحكمة للنشر،2010)، ص.53.

[4]- محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975**، ط.1(الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع،2013)ص.334.

[5]- عامر رخيلة،" الثورة الجزائرية والمغرب العربي" ،**المصادر**،(الجزائر: جامعة الجزائر،ع.01(1999)،ص.160.

[6]- مريم صغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**،(الجزائر: دار الحكمة، 2012)،ص.162.

يبدو ان فكرة عقد المؤتمر لاقت استحسانا كبيرا لدى الحكومتين التونسية والمغربية حيث اظهر الحبيب بورقيبة ارتياحا للاتصالات التي كانت جارية بين الحزبين[1].مع ترحيب محمد الخامس بالفكرة وصرح عن امله في أن تنشئ اقطار المغرب العربي اتحادا فيديراليا واكد لحبيب بورقيبة ان الوحدة ضرورية للأقطار المغاربية وسدا منيعا ضد المصالح الاستعمارية[2].

بعد شهرين من الاتصالات والمشاورات بين الاحزاب السياسية الثلاثة تم الاتفاق على عقد مؤتمر ثلاثي بمدينة طنجة[3] في يوم 27 افريل 1958 واستمرت اربعة ايام بقصر "المارشال" [4] رئاسة "علال الفاسي" وهكذا عقد أول مؤتمر لتوحيد المغرب العربي افتتحت فيه صيغة للوحدة بين الاقطار المغاربية الثلاثة، ومساندة ودعم القضية الجزائرية[5].

نؤكد بأن هذا اللقاء الذي لم يشبه غيره من اللقاءات فالهدف في هذا اليوم هو تنسيق الجهود والأعمال بالاضافة الى كون هذا المؤتمر هو اللبنة الاساسية التي رسم فيه الزعماء المغاربة الخطوط الأساسية لهذه الوحدة. كإقامة المؤسسات المشتركة الفيدرالية وهي مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية ووتأسيس أمانة عامة للمغرب العربي. وبما أن الجزائر لم تكن مستقلة حينذاك كان على المؤتمر إصدار قرار يؤكد فيه على مساندة الثورة الجزائرية ويوصي بتشكيل حكومة مؤقتة لها[6].

ومنه سيتم عرض للقرارات الخاصة بالوحدة والتي خرج بها المؤتمر بالتفصيل:

1-إختيار الشكل الفيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي على أن يتم إنشاء المؤسسات الفدرالية في اجتماعات قمة لاحقة.

2-إنشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة ثم تقديم توصيات للأجهزة الأخرى للإتحاد.

---

[1]- محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**،(دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004)، ص.132.

[2]- المكان نفسه.

[3]- فوزية مولوج ، مرجع سابق، ص.47.

[4]- محمد لحسن الزغيدي، **النضال الوحدوي من النجم الى طنجة 1926-1958**(الجزائر: دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، 2018)،ص.108.

[5]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.21.

[6]-المكان نفسه.

3-إنشاء سكرتارية دائمة متكونة من ستة أعضاء(عضوين لكل دولة) تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة الأخرى، وللسكرتارية مكتبان أحدهما في الرباط وآخر في مدينة تونس، وعينت الجبهة اثنين من الزعماء السابقين في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1].

كما اتفق المؤتمرون على ما يلي:

-عقد لقاءات دورية بين قادة البلدان الثلاث في كل مرة تقتضي الضرورة ذلك.

-إعتبار الوحدة المغاربية مشروطة باستقلال الجزائر ومساعدة هذه الأخيرة في كفاحها ضد المستعمر.

لا بد الاشارة الى المؤتمرون في ندوة طنجة 1958 ليتسنى لنا معرفة كل دولة ووفدها الرسمي:

عن تونس : الباهي الأدغم ، الطيب مهيري ، عبد الله فرحات ، عبد المجيد شاكر، أحمد تليلي، علي البهلوان، الطاهر بلخوجة.

عن الجزائر : فرحات عباس ، عبد الحميد مهري ، عبد الحفيظ بوصوف ،أحمد فرانسيس ، أحمد بومنجل وورشيد قايد (مولود)، الشيخ محمد خير الدين.

عن المغرب : علال الفاسي ، أحمد بلافريج ، عبد الرحيم بوعبيد ، المهدي بن بركة ، بوبكر القادري ، محجوب بن صديق والفقيه البصري[2].

واثناء اختتام هذا المؤتمر في 30 افريل 1958 في منتصف النهار، تقدم رئيس المؤتمر " علال الفاسي" لالقاء الخطاب الختامي للمؤتمر وهو كالتالي:

-الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله.

اخوتي سادتي:

" **في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيما طالما تشوقت اليه اذان المغاربة وخفقت له قلوبهم-ذلك هو خبر نجاح مؤتمر وحدة المغرب العربي في وضع الاسس الايجابية لتحقيق هذه الوحدة، انه نبأ قليل السطور لكنه عظيم فيما يحمله من معان وما يمثله من افاق-وبذلك سينتهي عهد**

[1]- فوزية مولوج، مرجع سابق، ص.48.

[2]- معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقيمية، مرجع سابق، ص .ص 137-138.

الغموض الذي وضعه الاستعمار وسيعرف العالم اجمع ان وحدة المغرب العربي ليست مجرد امل ولكنها حقيقة واقعة..."[1].

5- محاولات التكامل الاقتصادي المغاربي بعد الاستقلال

بعد الاستقلال انطلقت تجربة التكامل الاقتصادي بالمغرب العربي حين نوقشت مجمل المسائل المرتبطة بالتعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية الأربعة :الجزائر، تونس، المغرب وليبيا، وخلال الاجتماع الذي تحت إشراف اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة، انعقد بطنجة بالمغرب في26 نوفمبر 1964[2] وبحضور مختلف الفنيين الممثلين لبلدان المغرب العربي، وقد أصدروا توصية دعوا فيها إلى عقد مؤتمر لوزراء الاقتصاد الوطني بغرض إرساء لبنات التكامل بين الأقطار الأربعة[3].

أولا: العمل الوحدوي المشترك 1964-1975

بدأت محاولات التكامل بتشكيل جهاز للتعاون المشترك يتكون من هيئة عليا للإشراف والتوجيه تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد، ولجنة استشارية دائمة ومركز الدراسات الصناعية ولجان قطاعية متخصصة تباشر مهام دراسة المشاريع والبرامج وتقديم المقترحات إلى مجلس الوزراء.

1- مجلس وزراء الاقتصاد:

يتألف من وزراء الاقتصاد المغاربة أو من يتساوى معهم في الصلاحيات مثل وزراء الصناعة والتخطيط، وتشكل الهيئة العليا والسلطة المرجع على رأس جهاز التعاون، وبعقد المجلس اجتماعات دورية في كل واحدة من العواصم وقد تم عقد سبع دورات في الفترة الممتدة من 1964 إلى1975[4].

أكدت الدول المغاربية الأربعة ارادتها في إقامة تعاون اقتصادي بينها خلال الدورة الأولى بتونس والممتدة من 29 سبتمبر إلى أكتوبر 1964 واتخذت مجموعة من القرارات تركزت على ضرورة تطوير حجم الافقية البينية من خلال تنسيق سياسات الدول الأعضاء في مختلف الميادين :الصناعة، الطاقة، المناجم، الاتصالات والنقل[5] وكذا التنسيق السياسيات الجمركية، ما أدى الى إحداث مؤسسة جديدة

---

[1]- محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص.ص 119-120.

[2] -Abderrahmane mebtoul , **l'intégration économique maghrébine un destin oblige ?**paris l'harmattan2014,p.285.

[3]- منيرة نوري، مرجع سابق، ص.104.

[4]- المكان نفسه.

[5]- المرجع نفسه، ص.105.

للتعاون المغاربي وهي اللجنة الاستشارية الدائمة والتي اتخذت مقرها بالعاصمة تونس لاحقا[1] وفي لقاءه بطنجة قام مجلس الوزراء بتحديد صلاحيات اللجنة الاستشارية الدائمة لبلدان المغرب العربي، وتقرر إنشاء مركز للدراسات الصناعية، وتبنت الدورة مبدأ التعاون والتنسيق على مستوى بعض القطاعات منها : قطاع الطاقة والمناجم، وقطاع النقل والمواصلات والبريد والسياحة[2] وبعدها اجتمع مجلس وزراء الاقتصاد بطرابلس في دورته الثالثة وتضمن البروتوكول الاتفاقي إنشاء لجان متخصصة في مختلف القطاعات من أجل تكامل اقتصاديات دول المغرب العربي[3] في النهاية عقد المجلس دورته الرابعة بالجزائر تم من خلالها دراسة قضايا التبادل التجاري بين الأقطار الأربعة، وتقرر فيها اختيار العاصمة التونسية مقرا للجنة الاستشارية الدائمة[4].

2-اللجنة الاستشارية الدائمة: يترأسها أحد الوزراء الأربعة في مجلس الوزراء لمدة سنة بالتناوب ولها ميزانية مصادق عليها من طرف مجلس الوزراء وتعتمد في تمويلها على مساهمات الحكومات [5] وتتولى اللجنة الاستشارية الدائمة النظر في الأمور التالية:

أ- مسألة التعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي.

ب- إعداد القوائم بالمنتجات التي يمكن تبادلها بين الأقطار الأربعة بدون رسوم جمركية أو قيود إدارية.

ج-دراسة إمكانية التنسيق في مجال التصنيع بين دول المغرب العربي .

د- إعداد دراسة حول توحيد موقف دول المغرب العربي إزاء السوق الأوروبية المشتركة.

كما كلفت اللجنة بدراسة موضوعات عديدة أخرى تتعلق بتنسيق التعاون في مسائل الطاقة والتعدين، وتعيين المبادئ التي يمكن أن تسير عليها المبادلات التجارية[6]. وفي دورته الخامسة (1967) كلف مجلس الوزراء اللجنة بانجاز برنامج للتنسيق الاقتصادي في المنطقة لمدة خمس سنوات ليحدد السير التدريجي نحو التكامل الاقتصادي المغاربي على ضوء جملة من المبادئ أهمها:

-تحديد التجارة في المنطقة، وتنسيق الإجراءات الوقائية اتجاه البلدان الأخرى.

---

[1]- أحمد صديق ، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي،(الدار البيضاء: افريقيا الشرق،1999)، ص.89.

[2]- فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص.385.

[3]- منيرة نوري، مرجع سابق، ص.105.

[4]- المكان نفسه.

[5]- فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص.186.

[6]- منيرة نوري، مرجع سابق، ص.107.

-تحديد تجارة المنتوجات الزراعية بين البلدان المغاربية .

-تحضير قائمة بأسماء الصناعات التي لا يحق لأي بلد مغاربي أن ينشئها فوق ترابه دون استشارة البلدان الأعضاء في اللجنة، وتلتزم البلدان المغاربية الأخرى باتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية هذه الصناعات من المنافسة الأجنبية[1].

3-مركز الدراسات الصناعية:

مؤسسة مختصة تم إنشاؤها في نوفمبر 1967 بقرار من مجلس الوزراء، اتخذت مقرها بالعاصمة الليبية طرابلس، وبعد انسحاب ليبيا عام 1970 م، استقر مقرها بطنجة[2]. ويمول من قبل الدول الأعضاء بقسط متساو بينهم، ويقوم بدراسة مشاريع التنمية الصناعية في نطاق التنسيق بين مخططات التنمية للبلدان الأعضاء، وقد يعهد إليه بانجاز دراسات اقتصادية لقطاع ما، أو لمشروع صناعي معين بطلب من اللجنة الاستشارية الدائمة، ويتولى المركز انجاز الدراسة وتقويم مفعولها على اقتصاديات المنطقة، وله صلاحيات أخرى تتعلق بجمع البيانات الإحصائية عن الصناعات والاقتصاديات المغاربية ووضعها تحت تصرف المحتاجين لاستخدامها[3] لا تزيد صلاحيات المركز عن المجال الاستشاري، فهو بمثابة بيت خبرة جهوي تعهد اليه الحكومات مهمة انجاز دراسات وأبحاث معينة، وإذا ما تم إعدادها أبلغ حصيلتها إلى وزارات الاقتصاد وتنتهي مهمته عند هذا الحد، من أهم الدراسات التي أنجزها المركز ما يلي:[4]

1-تنسيق مصادر الطاقة في البلدان المغاربية .

2-إمكانية صناعة تكاملية للقطع والتركيبات الالكترو-منزلية.

3- إمكانية صناعة مغاربية للحديد الأبيض.

4-إمكانية صناعة وتوزيع الآلات والتجهيزات الزراعية لكل منطقة وهناك دراسات أخرى تتعلق بالإنتاج الصيدلاني، وتحليه مياه البحر والتكوين المهني وغيرها، إلا أنه لم تصل أي من هذه الدراسات مجال التطبيق.

---

[1]- منيرة نوري، مرجع سابق،ص.107.

[2]- مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص.49.

[3]- المرجع نفسه، ص ص.49- 50

[4]- منيرة نوري، مرجع سابق، ص.109.

4- اللجان المتخصصة:

تستعين اللجنة الاستشارية الدائمة بلجان مختصة في كل واحد من القطاعات التي يمكن من خلالها بعث التعاون بين أقطار المغرب العربي، وتضم كل واحدة من هذه اللجان كبار المسؤولين في القطاع وتعقد لقاءات بصفة دورية في واحدة من العواصم المغاربية حسب جدول أعمال مقرر بالاتفاق مع اللجنة الاستشارية الدائمة وبإشراف واحد من ممثليها[1].

وتقوم هذه اللجان بجمع في القطاع واقتراح الإجراءات الممكن اتخاذها من جانب المصالح الإدراية لتنفيذ هذه البرامج[2] وقد أشرفت اللجنة الاستشارية الدائمة على ما يزيد عن عشرين لجنة متخصصة في عدة قطاعات:

*- اللجنة المغاربية للنقل .

*- اللجنة المغاربية للبريد والمواصلات .

*- اللجنة المغاربية الصناعية.

*- اللجنة المغاربية للسياحة[3].

اضافة الى مجموعة اخرى من اللجان مثل: اللجنة المغاربية للتنسيق والمحاسبة الوطنية واللجنة المغاربية للمنتجات الصيدلانية واللجنة المغاربية لليد العاملة والتشغيل[4].

باختصار فان هذه اللجان قامت باعداد الكثير من الدراسات حسب القطاعات، لكن بحكم طابعها الاستشاري فإنها لا تقدم الا بعض النصائح والاقتراحات التي قلما تنفذ من قبل الحكومات[5]

ثانيا: العمل المشترك للثنائيات المتقابلة لدول المغرب العربي:

بالرغم من الجهود المبذولة في التعاون المغاربي الا انها اسفرت النتائج في الفشل في التقارب بينها ويعود سبب ذلك : الى غياب المؤسسة المشتركة المزودة بسلطة فعالة وذات وجود قانوني فضلا عن هامشية فاعلية الاجهزة التي انشئت لتفعيل التعاون في المجالات كافة على طريق التكامل والاندماج، وتماثل هياكل

---

[1]- منيرة نوري، مرجع سابق، ص.109.

[2]- مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص ص.58-59.

[3]- منيرة نوري، مرجع سابق، ص.109.

[4]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.141.

[5]- المكان نفسه.

انتاج دول المغرب العربي وضيق الاسواق المحلية وندرة راس المال في بعضها(تونس والمغرب). أدى ذلك الى تقليص التعاون المغاربي وزيادة التبعية للخارج، فضلا عن عوامل سياسية واجتماعية وثقافية، اسهمت بدورها في هذا الفشل[1].واستمرت الاوضاع السياسية ضمن هذا الاطار حتى بدايات الثمانينات، اذ بدأت مرحلة جديدة سميت ب"الثنائيات المتقابلة" بعقد معاهدتي" الاخاء والوفاق" بين الجزائر وتونس وموريتانيا في عام 1983 و" معاهدة وجدة " بين المغرب وليبيا في عام 1984[2].ولعب ملف الصحراء الغربية دورا في ذلك الا ان كلتا المعاهدتين لم تعمر طويلا[3] بالإضافة الى سلسلة المصالحات بين الدول المغاربية بصورة ثنائية.

1-المعاهدات الرئيسية لدول المغرب العربي

أولا: معاهدة الإخاء والوفاق1983

أولى صور التقارب جسدتها معاهدة الإخاء والوفاق المبرمة بين الجزائر وتونس في 19 مارس 1983[4]والتي تركت المجال مفتوحا لانضمام دول المغرب العربي الأخرى والتي تقبل بأحكامها وذلك بموافقة الطرفين الساميين والمتعاقدين والمعاهدة ذات طابع أمني دفاعي مشترك بالدرجة وفعلا انضمت موريتانيا في 13ديسمبر1983، ويبدو ذلك واضحا من مضمون المواد المكونة لها، وقد اعتبر الكثير من المحللين أن هذه المعاهدة هي مقاربة جديدة وايجابية للبحث عن وحدة المغرب العربي المفقود[5] حيث فتحت المعاهدة المجال للتعاون الثنائي بين البلدين في الجانب الأمني وحتى الاقتصادي حيث تحققت مجموعة من الانجازات خاصة في القطاع الصناعي حيث تم إنشاء مجموعة من الشركات المختلطة والتي يتوزع رأسمالها مناصفة بين الشركات الجزائرية والشركات التونسية، مثل: مصنع للإسمنت الأبيض بفريانة، مصنع لمحركات ديزل بساقية سيدي يوسف. كما تم بموجب هذه المعاهدة السماح بتمرير أنبوب للغاز الطبيعي من الجزائر اتجاه ايطاليا عبر التراب التونسي، إلى جانب إنشاء بنك تونسي جزائري لتمويل المشاريع المشترك[6].

---

[1]- عبد الحميد إبراهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1991)،ص.95.

[2]- محمد علي داهش، "اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر"، الامارات العربية المتحدة (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ع.87(2003)،ص.62.

[3]- المكان نفسه.

[4]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.148.

[5]- المكان نفسه.

[6]- المكان نفسه.

ثانيا: معاهدة وجدة أو معاهدة الاتحاد العربي- الافريقي 1984

اعتبر كل من المغرب وليبيا أن معاهدة الإخاء هي محاولة من الجزائر لعزلهما إقليميا، وكرد فعل قررت طرابلس والرباط تشكيل حلف بينهما لمواجهة المعاهدة الجزائرية التونسية، فوقع الطرفان يوم 13 أوت 1984 بوجدة المعاهدة المنشئة للاتحاد الإفريقي، هدف المعاهدة إلى تقوية العلاقات وتعزيز الصلات القائمة على وحدة المصير وحسن الجوار، والسير قدما نحو وحدة متكاملة والمساهمة في توحيد المغرب العربي، وجعل سياسات مشتركة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والأمنية[1].

1- المجال السياسي: نصت المعاهدة على تعزيز أواصر الأخوة بين البلدين الشقيقين وإقامة تعاون ديبلوماسي وثيق بينهما.

2- المجال الاقتصادي: السعي لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية وذلك من خلال إقامة منشات مشتركة وإعداد برامج اقتصادية عامة ونوعية.

3- المجال الثقافي: تنمية وتطوير مستويات التعليم والمحافظة على القيم والأخلاق الدينية وصيانة الهوية الوطنية.

4-المجال الأمني: المحافظة على أمن واستقلال البلدين[2].

يبدو أن معاهدة وجدة جاءت أكثر تفصيلا من معاهدة الإخاء والوفاق غير أنها لم تعمر طويلا حيث أقدم ملك المغرب نهاية أوت 1986على حل الاتحاد معلنا بذلك عن فشله، وأسباب الإخفاق متعددة منها:

-تفاقم عزلة المغرب أكثر من ذي قبل حيث تدهورت علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرضت لضغوطات من قبل هذه الأخيرة إذ جمدت عددا من القروض المالية، وقامت بتغيير سفيرها بالرباط.

-عودة الدفء للعلاقات الجزائرية الليبية مع مطلع 1986 ، خاصة بعد لقاء الرئيس الشاذلي بن جديد بالعقيد معمر القذافي في عين أميناس، والذي توج بتأكيد الطرفين على منح الاستقلال للشعب الصحراوي كخطوة لبناء المغرب العربي[3].

---

[1]- عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.351.

[2]- منيرة نوري، مرجع سابق، ص.116.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.72.

– خيبة أمل المغرب من ليبيا حيث راهن كثيرا على سحب ليبيا واعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية لكن ذلك لم يتحقق ولم تبد ليبيا أي تحفظ على قرار منظمة الوحدة الافريقية وقبول الجمهورية الصحراوية عضو فيها[1].

2- الوفاق المغاربي:

أولا: التصالح التونسي الليبي:

كان للوساطة الجزائرية دورا في اعادة ربط العلاقات من جديد بين تونس وطرابلس في 28ديسمبر 1987 وهذا بعد استجابة ليبيا للشروط الجزائرية الرامية الى ان أي حوار او وفاق معها يمر عبر تحسين علاقاتها مع تونس، وهذا ما تم بالفعل[2].

ومنذ تولي الرئيس زين العابدين بن علي مهام الرئاسة في تونس، اعطى المشروع المغاربي محتوى اكثر واقعية. ويكفي دليلا على ذلك تعهده في بيان السابع من نوفمبر سنة 1987، صراحة " سنعمل بخطى ثابتة على تجسيم وحدة المغرب العربي الكبير في نطاق المصلحة المشتركة"[3]. وتجسيدا لذلك استقبل على ارض تونس العقيد معمر القذافي في اربع مناسبات في سنة 1988 وبالمقابل قام الرئيس التونسي بزيارة رسمية الى طرابلس في اوت 1988 .وقد اسفرت هذه اللقاءات بازالة الحواجز التي كانت تعرقل التعاون بين البلدين وهذا من خلال توخي اسلوب سليم في ممارسة العلاقات بينهما كما اتفق على جملة من الاجراءات من بينها حرية تنقل الاشخاص وابرام اتفاقيات للتعاون الاقتصادي واقامة مشاريع مشتركة[4]

ثانيا: التصالح الجزائري المغربي

تشهد العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين تجاذبات لا تنتهي، على خلفية قضية الصحراء الغربية تحديدا، وصلت لدرجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود، لكن العلاقات تعرف ايضا محطات تصالح وانفراج [5] ويرجع هذا في رغبة البلدين في عودة التأخي ودعم مسار التصالح واعادة التوازن

---

[1]– صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.155.

[2]– عمرو هاشم،" ميزان القوى في المغرب العربي 1983–1987"، **السياسة الدولية**، القاهرة:(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع.89(جويلية 1987)،ص.194.

[3]– جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.74.

[4]– صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.157.

[5]– مقال دون مؤلف، "الجزائر والمغرب.. خلافات ولقاءات وحدود مغلقة" (تم تصفح الموقع يوم: 2022/12/15) http://www.aljazeera.net

لعلاقاتهما مع بلدان المنطقة، جعلت قادتهما ينتهجان الاسلوب المؤدي الى حل المشاكل والخلافات السياسية التي كانت قائمة بينهما.[1] هذا ما دفع بالمملكة العربية السعودية الى لعب دور الوساطة بينهما، وكنتيجة لتلك المساعي التأمت قمة ثلاثية في ماي 1987، توجت اعلان بيان مشترك اشار فيه الطرفان الى الاتفاق على مواصلة لقاءاتهما لحل المشاكل القائمة والى تجنب المواجهة العسكرية بينهما مهما كانت الظروف[2].

ومنذ 1988، انتهج البلدان نهج اشقائهما في تونس وليبيا.حيث بدأ يعملان على تقوية اواصر التعاون والتكامل بينهما وذلك بإقرار حرية تنقل الممتلكات والاشخاص والعمل على انجاز المشاريع الوحدوية بصورة مشتركة[3].

ولبلوغ هذه الاهداف تم إحداث لجنة مشتركة مغربية تتكون من ممثلين عن وزارات الداخلية والمالية والاتصالات والنقل[4]. وأهم ما قررته هذه اللجنة وقتئذ إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين وفتح المراكز الحدودية رسميا. وفعلا ، فباقدامهم على تحقيق هذا التحول، استطاع البلدان ان يعيدا الى المنطقة الحركية والنشاط وديبلوماسيتها ويفرضا نهجا سليما في ممارسة العلاقات التي تربطهما بالبلدان الشقيقة والصديقة خاصة منها بلدان المغرب العربي.[5]

المطلب الثالث: قمة زيرالدة نوفمبر 1988 وقيام الاتحاد المغاربي فبراير 1989.

مع إنعقاد مؤتمر القمة العربية* بالجزائر في 8 الى 10 جوان 1988 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغاربية. تمت عدة مقابلات ومشاورات جانبية بين القادة المغاربة، بخصوص بحث المشروع المغاربي وتم الاتفاق على مبدأ بعث المجموعة المغاربية[6] . وقد انعقدت القمة المغاربية يوم 10جوان1988

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.76.

[2]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.158.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.76.

[4]- المكان نفسه.

[5]- المرجع نفسه، ص.ص 76-77.

[6]- المرجع نفسه، ص.80.

*-حضر هذه القمة قادة دول المغرب العربي وهم: الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية والسادة زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية .والشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والعقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر عن الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ومعاوية ولد سيدي احمد الطايع رئيس لجمهورية الاسلامية الموريتانية.

بزيرالدة، بالجزائر، وأن المحادثات التي تمت بالمناسبة دارت في جو سادته الصراحة الكاملة، وعلى إثر هذه القمة صدر البلاغ المشترك التاريخي التالي:

"اجتمع قادة دول المغرب العربي وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي"

"ويكون اول اجتماع لهذه اللجنة بمدينة الجزائر يوم 13 جويلية 1988".

"ويلاحظ أنه لأول مرة في تاريخ منطقة المغرب العربي تنعقد قمة مغاربية تجمع رؤساء الدول الخمس* التي تكون منها الاتحاد"[1].

وتنفيذا لاتفاق زيرالدة اجتمعت اللجنة السياسية المغاربية في دورة أولى بالجزائر في موعدها[2]. وقد تم الاجتماع في جو سادته الثقة والمسؤولية ودارت مناقشات معمقة في الجوانب والقضايا ذات الصلة ببناء صرح المغرب العربي الموحد. وقد مهدت اشغال اللقاء الخطوط العريضة لاطار العمل التحضيري، وتوج هذا اللقاء بقرارات عملية تخص مجالات التنظيم والهيكلة والتربية والثقافة والاقتصاد والمالية وشؤون أمن المنطق، اضافة الى القضايا ذات الطابع الاجتماعي والانساني[3].وقد تقرر في هذا اللقاء انشاء خمس لجان فرعية مختصة أسندت اليها مهمة اعداد تصورات لسائر المشاريع التي سترفع الى اللجنة السياسية المغاربية في دورتها الثانية المنظمة بالرباط والتي تدوم مدتها ستة أشهر. ونظرا لان حصيلة اعمال هذه اللجان المتمثلة في التصورات والمقترحات والتوصيات كانت من ضمن الوثائق التي تم التصديق عليها بجانب معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989[4] ومن هذا الشهر اصبح اتحاد المغرب العربي ساري المفعول .

وبدورها استضافت تونس يوم 17 فبراير 1990 أول قمة لإتحاد المغرب العربي. و تميزت بتبني عدة قرارات تخص منظمة الأمانة العامة وتوسيع المجلس الاستشاري إضافة إلى تبني المؤسسات الأولى للإتحاد كما استضافت الجزائر القمة الثانية يوم 22 يوليو من نفس السنة. و شهدت هذه القمة تبني الاتفاقيات التي وضعتها اللجان الوزارية.

وتمثلت أهم تلك الاتفاقيات في تعديل القانون الداخلي للمجلس الاستشاري إلى جانب إرساء مؤسسات الإتحاد، كما تم تكريس هذه القمة لوضع إستراتيجية اقتصادية على المدى الطويل .أما القمة الثالثة

---

[1]–جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.81.

[2]– المكان نفسه.

[3]– المرجع نفسه، ص.81.

[4]–المكان نفسه.

لاتحاد المغرب العربي فقد انعقدت في راس لانوف ليبيا بتاريخ 10مارس 1991 حيث تم تبني العديد من الاتفاقيات وفي يوم 15 أكتوبر من نفس السنة استقبلت مدينة الدار البيضاء المغرب الزعماء المغاربة في إطار القمة الرابعة لاتحاد المغرب العربي حيث تقرر تحديد مقرات المؤسسات التي تم إحداثها وفي يوم 10 نوفمبر1992 استضافت نواكشوط موريتانيا القمة الخامسة للاتحاد وانطلاقا من تاريخ 10يناير 1993 تولت تونس رئاسة إتحاد المغرب العربي لمدة سنة وذلك عملا بالتعديلات التي تم إدخالها على بنود الاتفاق الخاص بالإتحاد وبدورها تولت الجزائر رئاسة إتحاد المغرب العربي يوم 10 مارس 1994 وذلك عشية انعقاد قمة الإتحاد في تونس بتاريخ 2 أفريل 1994 حيث تم تبني 26 اتفاقا كان وقع عليها أعضاء الاتحاد إضافة إلى توسيع المجلس الاستشاري ليضم 150 عضوا وخلال الاجتماع ال16 لوزراء خارجية دول المغرب العربي الذي عقد في الجزائر قدمت مصر بتاريخ 12 نوفمبر1994 عن طريق وزيرها للخارجية طلبا للانضمام إلى الإتحاد وقام إتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي يوم 28 نوفمبر 1994 بالتوقيع في تونس على" ميثاق التعاون والوفاق ". وفي يوم 28 نوفمبر من نفس السنة وقع اتحاد المغرب العربي أيضا على اتفاق تعاون مع لجنة الأمم المتحدة من أجل إفريقيا وذلك لتحقيق تكامل اقتصادي إقليمي كما تبنت دول الإتحاد اتفاقا للتعاون مع دول الإتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا .

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي وطبيعة أهدافه

لقد حددت المعاهدة المنشئة والمتضمنة ل19 مادة على هيكلة الاتحاد، وقبلها وفي لقاء زرالدة سابق الذكر والذي تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية أنيطت لها مهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي. انهت هذه اللجان الفرعية أعماله في سبتمبر 1988:

1 –الشؤون الجمركية والمالية بالرباط(14–16سبتمبر)

2 –اللجنة الاقتصادية بالجزائر العاصمة (17–18سبتمبر)

3 –الشؤون التنظيمية والهيكلية بطرابلس(17–18سبتمبر)

4–الثقافة والإعلام والتربية والتعليم بنواكشوط(21–24 سبتمبر)

5–الشؤون الاجتماعية والبشرية والأمنية بنواكشوط(21–24 سبتمبر)[1]

[1]– محمد عاشور، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: واقع وتحديات**(مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية)، ص.157.

المطلب الأول: الأجهزة ذات الطابع السياسي

أولا: مجلس الرئاسة

هو أعلى هيئة في الاتحاد والذي يعد الهيئة الوحيدة صاحبة القرار فيما يخص الاتحاد وقد نص عليه في المعاهدة المنشئة من خلال المواد 06-07 ويتألف من رؤساء الدول المغاربية وهو يقابل منظمة الوحدة الإفريقية ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات في منظمة المؤتمر الإسلامي[1] ، رئاسته تكون بصورة دورية من قبل أحد الرؤساء لأعضاء الاتحاد وذلك بحسب الترتيب الأبجدي الأسماء الدول الأعضاء فيه وذلك من أجل تطبيق مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء وهو مبدأ من المبادئ القانونية المكرسة غالبا في المنظمات الدولية[2]، وبحسب النصوص الواردة في المعاهدة التأسيسية للاتحاد فان هذا المجلس يتولى العديد من الاختصاصات من قبيل العمل على تحقيق أهداف الاتحاد المتمثلة في :

نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض[3].
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين[4].

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وأشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

1-الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار[5] .

2- الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ مايلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية.

---

[1]- محمد السيد سعيد، **متغيرات السياسة الدولية على الوطن العربي**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية)،1991،ص.56.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.162.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.92.

[4]- المكان نفسه.

[5]- مصطفى الفيلالي ، مرجع سابق، ص.21.

3- الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء[1]

4- ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.

كما يملك هذا الجهاز اختصاص إنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة مع تحديد مهامها كما يصادق على الجداول الزمنية المقدمة من طرفها بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة ودوما في سياق الاختصاصات[2] هناك الموافقة على ضبط مواعيد دورية لانعقاد مجلس الرئاسة ويصادق على العديل الوارد بشأن المعاهدة التأسيسية للاتحاد، وأن للمجلس الأعلى أيضا حق اعتماد ميزانية الأجهزة الاتحادية[3]، أما بالنسبة الأحكام المعاهدة المنشأة فانه تقرر للمجلس الأعلى أن يجتمع مرتين في دورتين عاديتين غير أنه أصبح يجتمع مرة كل سنة ودورة استثنائية عند الاقتضاء[4].

أما عن رئاسة المجلس وعملا بنص المادة الرابعة من الميثاق المنشئ وفي فقرتها الثانية ، فان رئاسة المجلس تكون من قبل رؤساء الدول الأعضاء بالتناوب بينهم وبصورة دورية وفق الترتيب الأبجدي[5] أما عن نظام التصويت في المجلس فان قرارات تتخذ بقاعدة الإجماع وذلك وفق ما اقتضته بنود المادة السادسة من المعاهدة المنشئة، غير الاتجاه السائد حاليا هو إدخال مزيد من المرونة على سير العمل المغاربي وتحقيق أهدافه لذلك فقد أصبح اتخاذ القرارات داخل الاتحاد بالتراضي أو بالأغلبية بين أعضاءه باستثناء القرارات المتعلقة بحالتي السلم والحرب اللتان تستوجبان الإجماع المطلق من طرف كافة الاعضاء [6] وقد عقد مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي الدورات التالية:

الدورة التأسيسية : 17 فبراير 1989 مراكش

---

[1]- المادة الثانية والثالثة من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

[2]-النظام الداخلي لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي، **دراسات دولية**، ع.50(1994)، ص.32.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.163.

[4]- المادة الخامسة من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

[5]- المادة الرابعة من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

[6]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص ص .169-170.

الدورة العادية الأولى: 1990 بتونس وقد كان أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغاربي في17 جويلية قد أوصى برزنامة لتحقيق أهداف الاتحاد وفقا لأربعة مراحل هي:

- إقامة منطقة تبادل حر عام 1992.
- إقامة اتحاد جمركي عام 1995.
- إنشاء سوق مغاربية مشتركة عام 2000 .
- الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة للاتحاد المغاربي.
- الدورة العادية الثانية : 23 جويلية 1990 الجزائر.
- الدورة العادية الثالثة : 10 مارس 1991 (رأس لانوف) ليبيا .
- الدورة العادية الرابعة : 16 سبتمبر 1991 الدار البيضاء .
- الدورة العادية الخامسة : 11 نوفمبر 1991 - نوا قشط .
- الدورة العادية السادسة : 04 أفريل 1994 - تونس.

ثانيا: مجلس وزراء الخارجية

أما مجلس وزراء الخارجية ، يأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة ، وطبقا للمادة الثامنة من معاهدة الاتحاد التي تنص على " : يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية ، يتألف من وزراء الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد" [1]يتكون كما يحضر دورات مجلس الرئاسة ، ومن مهامه النظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة ، واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال ، يمكن أن نلخص اختصاصات مجلس الوزراء في النقاط التالية :

- الإعداد والتحضير لاجتماعات مجلس الرئاسة .
- اقتراح سياسات ووضع التوصيات.
- النظر فيما تعرضه بقية اللجان (الوزارية ولجان التابعة.)تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة لوضع القرارات التي يتخذها الاتحاد موضع التنفيذ.
- الاهتمام بكافة الملفات التي تخص الساحة المغاربية.

[1]- مقال دون مؤلف، "اتحاد المغرب العربي، الاهداف والهيكل التنظيمي"، مركز الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات(تم تصفح الموقع يوم:2021/05/12)

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782d7-a52a-446b-b55e-

-التدخل لوضع إستراتيجية الدفاع الأمني الجماعي لضمان أمن المنطقة المغاربية[1].

ثالثا: مجلس الشورى:

لقد نصت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي على أن يكون للاتحاد مجلس شورى[2]. وقد أعلن_عن ميلاد المجلس بالجزائر يوم 10 جوان 1989 ، حيث عقد أول اجتماع له بمناسبة الذكرى الأولى. لإعلان زرالدة، قبل أن يلتئم في دورة تأسيسية بالرباط يومي 20و21 اكتوبر 1989على إثر ذلك عقد المجلس ثلاث دورات عادية متتالية، الأولى بتونس على فترتين، والثانية بالجزائر، والثالثة بطرابلس، كما عقدت بطرابلس دورة استثنائية بمناسبة حرب الخليج الثانية.

يتكون مجلس الشورى المغاربي من عشرة أعضاء من كل دولة تم رفعهم إلى عشرين ثم الى ثلاثين عضوا حيث يتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة [3]ويتخذ مجلس الشورى مقرا له في الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد وتكون تحت إشراف الرئيس المباشر كما يحدد فترة عمل الهيئة كل خمس سنوات كما تنتهي العضوية في المجلس بالوفاة أو الاستقالة أو بإشعار من الهيئات النيابية[4] ويتوافر مجلس الشورى على عدة أجهزة للقيام بمهامه وهي:

1-المكتب: يتولى المكتب على الخصوص تحديد مكان انعقاد دورة المجلس وتحديد جدول أعمال دورات المجلس بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد إضافة إلى ذلك يقوم بإقرار عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء كما يقوم بتوزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان

2- رئيس المجلس: يتولى رئيس المجلس الأعمال الآتية : بداية برئاسة المكتب وجلسات المجلس وضمان حسن سيرها وتنسيق أشغال اللجان وعرض القضايا للتصويت والإعلان عن نتائجها وضمان التنظيم المادي للدورات.[5]

3-لجان مجلس الشورى: يملك المجلس سلطة إنشاء نوعين من اللجان يساعدانه على ممارسة وظائفه وهي:

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.175-176.

[2]- المادة الثانية عشرة من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

[3]- أنظر للملحق رقم 06 الخاص بالنظام الداخلي لمجلس الشورى المغاربي.

[4]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.195.

[5]- انظر الملحق رقم06 الخاص بالنظام الداخلي لمجلس الشورى المغاربي

أ-اللجان الدائمة:

-لجنة الشؤون السياسية ، لجنة الاقتصاد والتخطيط والمالية والأمن الغذائي، لجنة الشؤون القانونية ، لجنة الموارد البشرية ، لجنة البنية الأساسية وتتألف كل لجنة من تسع أعضاء.

ب -اللجان المؤقتة:

يجوز لمجلس الشورى أن يحدث لجان مؤقتة على نحو يتيح دراسة وافية للمسائل المدرجة في جدول الأعمال[1] .

4-أمانة مجلس الشورى: تتولى الدولة المضيفة أمانة مجلس الشورى و"توضع الأمانة تحت سلطة الرئيس"[2].

لقد عقد مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه، بمناسبة الذكرى الأولى لإعلان زرالدة، عدة دورات في عواصم دول الاتحاد وهي:

1- الدورة التأسيسية بالجزائر يوم 10 سبتمبر 1989 (الاجتماع الأول).

2 - الدورة التنصيبية بالرباط يومي 20-21 كتوبر 1989 (الاجتماع الثاني).

3 - الدورة العادية الأولى بتونس أيام 17 19فبراير 1990 (الاجتماع الأول).

4- الدورة العادية الأولى بتونس يومي 24و25 جوان 1990 (الاجتماع الثاني).

5- الدورة العادية الثانية بالجزائر أيام 7 و9جانفي 1991.

6- الدورة الاستثنائية بطرابلس يوم 07 مارس 1991.

7- الدورة العادية الثالثة بطرابلس أيام 5-7 جانفي 1992

8- الدورة العادية الرابعة بالرباط يومي 5-6 سبتمبر 2001

9 - الدورة الخامسة العادية بنواكشوط يومي 12- 13 مارس 2003

إن مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي المنعقد في الدورات السابقة الذكر عملا بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وإعلان قيامه. وترسيخا لتطلعات الشعب في اتحاد المغرب العربي. وتنفيذا لتوجهات قادة أقطار المغرب العربي. وتدعيما للعمل المشترك لبناء المغرب العربي. وعلى أساس مقترحات لجان مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي. فإن مجلس الشورى وبعد الاطلاع على مقترحات وتوصيات لجانه

[1]- اتحاد المغرب العربي، الاهداف والهيكل التنظيمي، مرجع سابق.

[2]- المادة 40 من النظام الداخلي لمجلس الشورى.

يرفع إلى مجلس الرئاسة توصياته. وتعقد لجان المجلس لقاءات دورية في عواصم دول الاتحاد، وتترأس كل دولة من دوله إحدى لجان المجلس[1].

المطلب الثاني: الأجهزة ذات الطابع التقني

أولا: الأمانة العامة:

للاتحاد أمانة عامة مقرها الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية :

1-العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد .

2-المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة [2].

3-إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.

4- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد .

5-الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.

6-حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.

7-العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين[3] .

---

[1]- المادة 20 من المعاهدة المنشئة للاتحاد المغاربي، هيئات اتحاد المغرب العربي واختصاصاته-مهام مجلس الشورى-.

[2] -محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، مرجع سابق ،ص.14.

[3]- محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، مرجع سابق ،ص.14.

8-ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.

9- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد .

ثانيا: لجنة المتابعة.

تعتبر هذه اللجنة بمثابة هيئة مختصة بالتنفيذ وكفاءة هذا الجهاز لا تظهر فقط من خلال القيام بتنفيذ ما صدر من قرارات عن مجلس رئاسة الاتحاد، بل له دور أساسي في تقديم الاقتراحات البناءة بشأن تنفيذ هذه القرارات حيث يتم تأسيس هذه اللجنة انطلاقا من نص المادة التاسعة التي تنص على " : تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد ، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية[1]."

- تتألف من أعضاء الحكومة المكلفين بشؤون الاتحاد في كل دولة، تتابع قضايا الاتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات.

- تتابع تطبيق القرارات وتنشيط العمل الوحدوي، تعمل على تطوير أشغال مختلف هيئات الاتحاد.

- تقوم مع الأمانة العامة للاتحاد بتقييم التقدم الحاصل، وتحديد العوائق، واقتراح الحلول.

- ترفع نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.[2]

ثالثا: اللجان الوزارية المتخصصة

لقد أنشأ مجلس رئاسة الاتحاد أربع لجان وزارية متخصصة، وحدد مهامها، وهي: ولجنة المواردالبشرية، لجنة الاقتصاد والمالية، ولجنة الأمن الغذائي، ولجنة البنية الأساسية[3]. ويتبع لجنة الاقتصاد والمالية المجالس الوزارية القطاعية التالية:

-مجلس وزراء الطاقة والمعادن.

- مجلس وزراء الصناعة.

- مجلس وزراء التجارة.

---

[1]- المادة التاسعة من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

[2]- محمد علي داهش، مرجع سابق، ص ص.14-15.

[3]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.256.

– مجلس وزراء السياحة والصناعة التقليدية.

يكمن عملها واختصاصها في إبراز مجالات العمل المشترك فيما يتعلق بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق بينهما من أجل تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية الوطنية ووضع الأسس لتطور تخطيط مستقبلي متكامل قصد الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

وأما **لجنة الأمن الغذائي:** فتضم وزراء الفلاحة في دول الاتحاد، ولا يتبعها أي مجلس وزاري آخر، وتهتم بالفلاحة والثروة الحيوانية، المياه[1] والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، البحث الزراعي والبيطري، البيئة ومؤسسات الدعم الفلاحي. غير أن هذه اللجنة وإن اقتصرت على مجلس وزراء الفلاحة إلا أن مهمة الأمن الغذائي يتكفل بها في الواقع، أكثر من مجلس وزاري واحد، ففي الجزائر على سبيل المثال، نشير إلى دوائر وزارية أخرى منها الصيد البحري والموارد الصيدلية، وزارة الموارد المائية، وزارة البيئة والتهيئة العمرانية، وكتابة الدولة للبحث العلمي[2]. ويتبع لجنة البنية الأساسية المجالس الوزارية القطاعية التالية:

– مجلس وزراء البريد والمواصلات.

– مجلس وزراء النقل.

– مجلس وزراء الإسكان والعمران.

– مجلس وزراء التجهيز والأشغال العمومية.

المطلب الثالث: الهيئة القضائية

تتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام[3] ومقرها نواكشوط ويجوز ان تنعقد جلساتها باي دولة من الدول المغاربية اذا رات ذلك مناسبا [4].تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد التي يحيلها اليها مجلس الرئاسة او احدى دول

[1]– جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.222.

[2]– جمال لعمارة ، "التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى"، ندوة علمية **التكامل الاقتصادي العربي وتحسين الشراكة**، د.ط، د.س.

[3]– المادة الرابعة والخامسة من لنظام الداخلي للهيئة القضائية للاتحاد المغاربي.

[4]–جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.207.

الاطراف في النزاع، وتكون احكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم بتقديم الاراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة[1].

المطلب الرابع: الاجهزة ذات الطابع التخصصي:

أولا: جامعة المغرب العربي

انشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الثانية [2]وهي مؤسسة ذات شخصية قانونية، تتمتع بالاستقلالية المالية والمؤهلات القانونية اللازمة لأداء مهمتها، مقرها بطرابلس وتتوزع نشاطاتها على كامل الدول الاعضاء في الاتحاد بصفة متوازنة وحسب مقتضيات[3] عملها. تتكون من ثلاثة اجهزة وهي: المجلس الاعلى للجامعة ومجلس الادارة للجامعة والمجلس العلمي للجامعة. يتمثل مهامها في الاتي:

-المساهمة في التكوين والتعليم العالي والبحث العلمي على المستوى المغاربي[4].

-تنظيم لقاءات علمية من المستوى الرفيع في مختلف ميادين المعرفة لصالح الطلاب والاساتذة في التعليم العالي.

-القيام بدراسات علمية متخصصة عن طريق عقود محدودة المدى مع المؤسسات العامة او الخاصة داخل الاتحاد وخارجه.

-إقامة صلات تعاون مع المؤسسات العلمية والجامعية داخل الاتحاد وخارجه والتي تعمل لنفس الاهداف.[5]

ثانيا: الأكاديمية المغاربية للعلوم.

تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة، وتمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية، والحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج

---

[1]- مقال دون مؤلف، "اتحاد المغرب العربي"، موسوعة المعرفة (تم تصفح الموقع يوم: 2022/11/04) https://m.marefa.org

[2]- صبيحة بخوش، مرجع، ص.270.

[3]- المكان نفسه.

[4]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.232.

[5]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.270.

المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج، ومقرها بطرابلس بليبيا[1]. مع توزيع نشاطاتها على اقطار المغرب العربي بكيفية متوازنة وحسب مقتضيات مهمتها[2].

ثالثا: المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

لقد تم توقيع على اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في الدورة الثالثة لمجلس رئاسة الاتحاد المنعقدة في رأس لانوف بليبيا يوم 10 مارس 1991وتتمثل مهمة هذا المصرف في المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة[3]. وقد حدد مجلس رئاسة الاتحاد مقر المصرف المغاربي بتونس، كما حدد رأس ماله ب500 مليون دولار أمريكي. ويتكون المصرف المغاربي من الأجهزة التالية: الجمعية العمومية للمصرف، مجلس إدارة المصرف، مكتب المراقبة المالية. ويمكن تلخيص مهام هذا المصرف في التالي:

1-تمويل المشاريع الإنتاجية ذات المصلحة المشتركة.

2- دراسة فرص تكثيف المبادلات التجارية بين دول الاتحاد.

3-تمويل التجارة البينية.

4-تمويل التجارة الخارجية لدول الاتحاد.

5-المساهمة في إنشاء الشركات التي من أهدافها تنمية المبادلات بين الدول الأعضاء، وتحقيق التكامل الاقتصادي.

6-استقطاب مساهمات أجنبية بهدف تمويل المشاريع المشتركة[4]. ومقره بتونس.

---

[1]- منيرة نوري، مرجع سابق، ص.126.

[2]- المادة الثالثة من النظام الداخلي للأكاديمية المغاربية.

[3]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.274.

[4]- المرجع نفسه، ص.275.

الشكل رقم (02): رسم تخطيطي يوضح الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

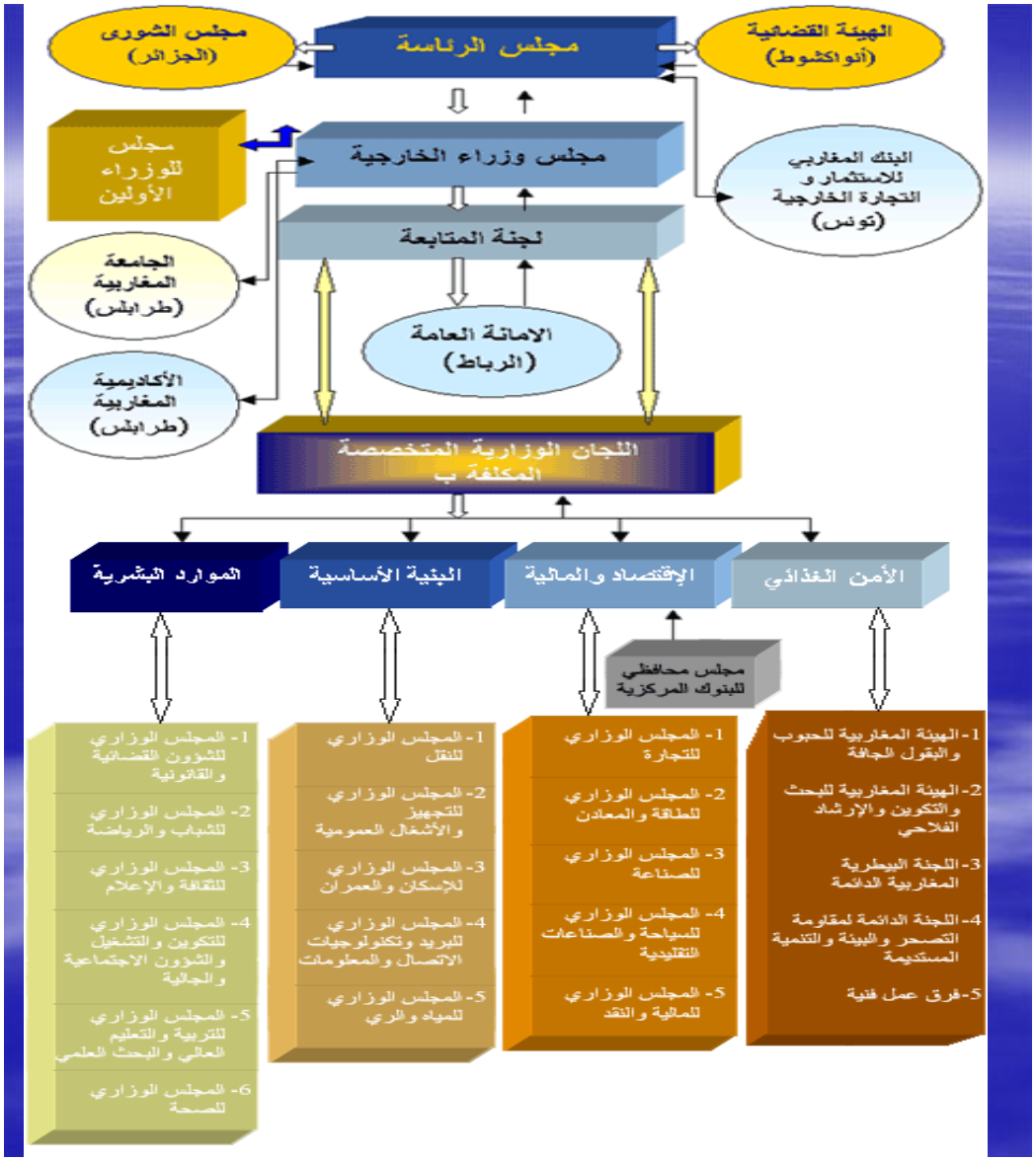

Source :www.maghrebarabe.prg/ar/org.ufm

خلاصة الفصل الثاني:

مما لاشك فيه أن مشروع " الإتحاد المغربي العربي" يحقق لأطرافه العديد من المزايا الاستراتيجية والسياسية والثقافية والاجتماعية، مما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية، زيادة على أن إتحاد المغرب العربي مؤهل من الناحية الموضوعية لتجاوز الكثير من العقبات والمعضلات التي تشغل بال أقطاره وعليه كان الفصل الثاني بمثابة الانطلاقة الفعلية لموضوع البحث وهذا من خلال عرض النقاط التالية والمتمثلة في: أن البحث في منطقة المغرب العربي يقودنا أولا الى التوصل في اعطاء مفهوم واضح وخاص بالإقليم المغاربي وهذا بسبب كثرة التعاريف وتنوعها مع اختلافها في ترسيم تعريف جامع للمغرب العربي من الناحية الجغرافية وهذا من خلال تحديد موقع المغرب العربي مع ذكر الاهمية الاستراتيجية لدول المغاربية بالنسبة للدول العظمى والتي تتنافس فيما بينها عليه. بعدها جاء في موضوع البحث التركيز على المقومات الاساسية الداعمة للوحدة بين أقطار المغرب العربي والتي تتنوع هي كذلك بين الحضارية والثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والتي تعتبر نفسها ساهمت ولا زالت تساهم إلى حد كبير في مواجهة إشكاليات المصير والعيش المشترك من جهة ودفع قاطرة هذا المشروع الوحدوي للأمام من جهة أخرى للتصدي للتحديات الاقليمية والدولية . كما تناول البحث عرض التجربة التكاملية المغاربية بالتركيز على أهم المراحل والتطورات التي مرت بها بدءا بالفترة الاستعمارية وما تخللته من محطات إلى مرحلة الاستقلال وما تضمنته من نتائج وتطورات للمحاولات الوحدوية المغاربية في مجالات عدة وهذا التقارب بين الدول المغاربية أهلها لتكوين صرح مشترك يضمن تواجدها كدول وعليه كانت المبادرات والشرارات الاولى لتجسيد ذلك من خلال كما أشرنا سابقا للفترة الاستعمارية ودورها الكبير في دفع ذلك وخاصة في سنة 1958 حيث تجسد على أرض الواقع مؤتمر ضم الدول المغاربية الثلاثة والمتمثلة في كل من تونس والمغرب والجزائر بمدينة طنجة المغربية ليكون القاعدة الاولى في تحقيق التضامن بينها لتليه مجموعة اللقاءات التي دفعتها المرحلة الاستقلالية للدول المغاربية لتصل كل هذه الشراكات والاتفاقيات الثنائية السابقة للتفكير في تحقيق فكرة إنشاء إتحاد مغاربي يجمع بين كل الدول المغاربية الخمسة ويؤكد على كل المقومات المشتركة التي تزخر بها المنطقة والتي تمثل عامل ترابط بين دوله فكان لقاء زيرالدة 1988 بالجزائر أحد المحركات لانطلاق إتحاد المغرب العربي الذي كان في 1989 بمراكش المغربية دليل قاطع على الارادة الحقيقية التي تمتلكها الدول المغاربية في تجسيد ذلك ومنه تحطيم كل العراقيل التي كانت تلاحقه. كان مولد الاتحاد المغاربي في سنة 1989 بهياكله ومؤسساته التي تتعدد مهامها من أجهزة مختصة بالأمور الادارية والاستشارية وكذا المختصة بالتنسيق والمتابعة وأخرى عملها تقريري تنفيذي دون إهمال الجانب القانوني

للاتحاد والمتمثل في المعاهدة المنشئة للاتحاد والتي تعتبر كدستور له. تلت هذا المولد العديد من اللقاءات والاجتماعات التي توجت بجملة من الاتفاقيات وتمثلت أهمها في تعديل القانون الداخلي للمجلس الاستشاري إلى جانب وضع المهام الخاصة بمؤسساته كما تم وفق هذه اللقاءات تحديد خطة إستراتيجية ذات الطابع الاقتصادي والعمل بها يكون على المدى الطويل.

الفصل الثالث: معوقات الوحدة بين دول المغرب العربي

المبحث الأول: أسباب تعثر الوحدة المغاربية

المطلب الأول: المعوقات المؤسساتية القانونية

المطلب الثاني: المعوقات السياسية

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية

المبحث الثاني: أثر العامل الخارجي على مسار الوحدة المغاربية

المطلب الأول: لمحة تاريخية للعلاقات الاوروبية المتوسطية

المطلب الثاني: السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي

المطلب الثالث: تبيعات الشراكات الاورومغاربية على الاتحاد المغاربي

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد:

إن التكامل بين دول المغرب العربي، أمر ضروري في ظل كل مقومات تحقيق ذلك. كما أضحى اليوم ضرورة ملحة، تمليها عدة عوامل ومستجدات داخلية وإقليمية وعالمية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما السبب في شلل الاتحاد المغاربي؟ لذا فإن الأمر يستوجب البحث عن مواطن الخلل والمعوقات التي أدت إلى إحباط تلك المساعي الهادفة الى تحقيق الوحدة المغاربية بين أقطاره طيلة كل هذه الاعوام .

والتساؤل المطروح في هذا السياق هل المنهجية المتبعة من قبل الدول المغاربية كانت غير ملائمة أم انها غير واضحة؟ وهل كانت هناك أسباب موضوعية حالت دون تحقيق صرح الاتحاد؟ أم أنها أسباب ذاتية مصطنعة؟ في الواقع نعتقد أنه لم يكن هناك نقص في إدراك منافع وأهمية إقليمه للتكامل من طرف الدول المغاربية الخمس، ولم يكن هناك نقص في الوعي عن حل التحديات التي تمس اقليمه. ومن هنا كان لابد من كشف المعوقات التي تقف أمام أي تقدم لهذا الاتحاد، ومن ثمة وضع آلية جديدة والمتمثلة في المؤسسات المدنية كمخرج لهذا الاتحاد في الفصل اللاحق.

المبحث الأول: أسباب تعثر الوحدة بين الدول المغاربية

المطلب الأول: المعوقات المؤسساتية القانونية

يتميز اتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له مما جعله عرضة لأي خلاف سياسي بين دول الأعضاء جعلتها تتوخى الحذر كما أن عقدة السيادة حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي. ولعل الدليل على هذه الريبة المتبادلة وعقدة السيادة وأيضا غياب الرؤية الإستراتيجية والخبرة في مجال التكامل الإقليمي تكمن فيتبني قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات (المادة السادسة)[1].

وتعلم الدول المؤسسة لإتحاد المغرب العربي جيدا بحكم عضويتها في الجامعة العربية أن مبدأ الإجماع عطل الجامعة وحولها إلى جسد بلا روح، إلا أنها أقرته في النص التأسيسي للإتحاد المغاربي، وما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة 18)،كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع

[1]– عبد النور، بن عنتر، "الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع"،(تم تصفح الموقع يوم:2012/06/27).
Aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/08/8-14-9htm

عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك[1]، فمن بين 37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 وصادقت تونس على 27 وليبيا وموريتانيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على 05 اتفاقيات فقط، وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس، ولذا تقترح دول مثل الجزائر تعديل هذه الآلية بطريقة تسمح بتنفيذ الاتفاقيات بمجرد تصديق غالبية الدول عليها. وقد درس الوزراء في اجتماعهم في مارس 2001 المنعقد في الجزائر اقتراح تعديل المعاهدة المؤسسة واستبدال مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات بقاعدة الإجماع، ولكن هذه القضية أحيلت إلى لجنة فنية للبحث فيها في انتظار انعقاد قمة مغاربية[2].

إلا أن الأخذ بقاعدة الإجماع فيما يخص القرارات التي تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء، يرجع أساسا إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المغاربية، ولكن هذا الأمر يترتب عنه آثارا سلبية على العمل المغاربي المشترك، نتيجة عدم اتخاذ القرارت لاشتراطها موافقة كل الدول الأعضاء على كل قرار، الأمر الذي لا يتحقق دوما، مما أدى إلى عرقلة المشاريع وتعطيل الإنجازات ، وهذا ينعكس سلبا على الأهداف المرجوة من الاتحاد[3]، فهذه القاعدة كانت وراء فشل الكثير من المشاريع وافساد المبادرات، فتمسك الدول الأعضاء بسيادتها إلى أقصى حد، جعل مجلس الرئاسة حين يحرص على اصدار قرار بالإجماع، فانه كثيرا ما يحاول التوفيق بين اتجاهات الدول الأعضاء، وينتهي الأمر الى اصدار قرار مطاطي يخدم جميع الاتجاهات وجميع الاغراض مما قد يفقده في حقيقة الأمر كل فعاليته وقيمته ولا يجد طريقه الى التنفيذ[4]. هذا بالإضافة أن الاختلاف في النظم والقوانين واللوائح الإدارية بين دول المغرب العربي، يعتبر عائقا كبيرا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إذ لا تسري القرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية، وهذا حرصا على سيادتها، مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد وتقييدها والحد من فعاليتها[5] بالاضافة إلى أن القرارات تتخذ فقط من طرف مجلس الرئاسة، ولا يحق لاي هيئة اخرى القيام بذلك بل أن المعاهدة لم تنشر حتى فكرة التفويض، وعليه فان كافة الهيئات

---

[1]– عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.

[2]– المكان نفسه.

[3]– لعجال أعجال محمد لمين،" معوقات التكامل المغاربي –دراسة تحليلية–"، **مجلة دراسات استراتيجية**، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية،ع.09 (ديسمبر 2009)،ص.93.

[4]– المكان نفسه.

[5]–المرجع نفسه، ص.94.

الاخرى عند اعداد وانجاز الدراسات دون تنفيذها أو متابعتها بما في ذلك مجلس الوزراء الذي يتمتع بصلاحيات واسعة، غير أن عدم منحه سلطة اتخاذ القرار جعله في مرتبة أدنى، وهذا الوضع ساهم في عرقلة الاتحاد خاصة وان مجلس الرئاسة لم يجتمع منذ عام 1994[1].

المطلب الثاني: المعوقات السياسية

أولا: غياب الإرادة السياسة:

إن الظروف والعوامل السياسية حسرت خطوات التكامل المغاربي، وهو ما أوقع دول المغرب العربي في مأزق التناقض بين ما هو مقرر وما هو منفذ، بل بين النص والتطبيق فالإرادة السياسية هي الحاسمة في إقامة أي مجال إقليمي، ويبدو أن غيابها بصفة فعلية على مستوى المغرب العربي، ادى الى بروز صراعات على مستوى العلاقات السياسية المغاربية، كما ان غياب الارادة السياسية لعب دورا بارزا جعله يفشل في مسعاه نحو التكامل والاندماج، ذلك أنه ظل ومنذ عقود يواجه صراعات سياسية عديدة، مازال بعضها دون حل إلى يومنا هذا، مع عجز دول الإقليم في التوصل إلى حلول عملية قابلة للتطبيق لمثل هذه المشكلات[2].

وفي سياق التطرق لكفاح المغرب العربي من الأمير عبد القادر الجزائري إلى عبد الكريم الخطابي، يلاحظ الباحث "عبد السلام غازي" أن الدم المغربي امتزج مع الدم الجزائري أثناء الثورة الجزائرية، تأسيسا على مسَلَّمة شعبية مفادها أن كفاح الشعوب المغاربية اتسق على الدوام بالوحدة والتآخي والتكامل، وأن العيب القائم اليوم ليس حاصلا من شعوب المنطقة بقدر ما هو موصوف بحكامهم وزعمائهم السياسيين الذين طغت عليهم الأنانية الذاتية، وأنه لو سمح للشعوب المغاربية أن تعبر عن نفسها وما تختاره لاختارت وحدة تكامل اقتصادها وتوحيد برامجها التعليمية وتوحيد سياستها الخارجية، وأن ما ينقص اليوم الوحدة المغاربية هو غياب القرار السياسي الذي لم يتحرر بعد من الضغوط الخارجية[3].

أ-**التمسك بالسيادة القطرية:** لعل ظاهرة التمسك بالسيادة القطرية[4] ، مثلت أحد أبرز تلك العوامل التي ساعدت على ضعف الإرادة السياسة العربية ، فالمتأمل في آليات تطبيق العمل المغاربي المشترك، يلاحظ

---

[1]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.386.

[2]- وحيد جلامة، " قراءة في أسباب ونتائج مجزرة ساقية سيدي يوسف 1958" (ورقة بحثية قدمت في **يوم دراسي** حول: "ساقية سيدي يوسف1958" ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة أم البواقي، قسم التاريخ، 8 نوفمبر2023).

[3]- المكان نفسه.

[4]- مصطفى التميمي، "إتحاد المغرب العربي بين مستلزمات الدولة القطرية ومتطلبات الوحدة"، **الميادين**، وجدة: ع.06(فيفري 1990)، ص.142.

تمسك الوفود بعدم المساس بمبدأ سيادة الدولة وقوانينها الداخلية ، وعدم إصدار توصيات أو قرارات في مسائل أو مشروعات تمس بأي شكل من الأشكال مبدأ السيادة ، أو تمس مشروعات الدولة الاقتصادية وخططها وبرامجها الحيوية ويبدو أن الكثير من المحللين يجمعون على أن أحد أهم التحديات أو المخاطر التي تتعرض لها المنطقة المغاربية يتمثل في الاختلالات الموجودة في نظام العلاقات المغاربية البينية[1] ، كما أن الخصائص التي انطوت عليها تجليات النظم السياسية العربية قد أسهمت هي الأخرى في تكريس مشهد تنامي القطرية بين أعضاء الإتحاد المغاربي ، فالاختلاف والتباين الواضح بين الهياكل والبنى السلطوية والأيدلوجيات التي تبنتها تلك النظم ، كان من الطبيعي أن تترتب عليه تداعيات سلبية أثرت بدورها على مسيرة العمل العربي المشترك بشكل عام وعلى تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي بشكل خاص[2].

ج-تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة –الاتحاد-:فتركيز كل دولة على مصالحها الوطنية جعلها تهمل مصالح المجموعة ككل[3]. وفي هذا المقام نعطي أمثلة عن ذلك وهي:

– ظاهرة الخوف المتبادل بين المملكة المغربية والجزائر، يغديه في ذلك تناقضات سياسية وأيديولوجية، فالنظام الملكي في مراكش بحكم مركز ثقل المملكة التاريخي الذي يريد استرجاع هيمنته على كل المنطقة، أما الجزائر فتسعى لتكريس سياسة الهيمنة ومحاولة لعب دور قيادي إقليميا ومنه فانتهاج سياسة التطويق والمحاصرة المتبادلة قوامها الهيمنة في سبيل تحقيق كل قطر لأهدافه المعلنة والخفية[4]. – صراع حول الحدود والمناطق الغنية بالفوسفات: اذ يتفق جل الباحثون على أن قرار الاعلان عن تأسيس الاتحاد المغاربي في17فيفري 1989 ، لم يكن ليتم لولا قرار الاعلان عن إنهاء حالة القطيعة وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين النظامين المتصارعين الجزائري والمغربي، من خلال حدثين:

أولهما: تجديد العمل باتفاق ترسيم الحدود ضمن معاهدة حسن الجوار المبرمجة بين البلدين الثاني في ايفران

---

[1]– أمين بلعيفة، "السياسات الإقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي :دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي"، **أبحاث قانونية وسياسية** ،الجزائر:ع.03 د.س، د.ص.

[2]– المكان نفسه.

[3]– مصطفى التميمي، مرجع سابق، ص.142.

[4]– توفيق المديني، مرجع سابق، ص ص.58-59.

عام 1988 بين الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد[1].

وثانيهما: اجتماع العاهل المغربي إلى قياديين في جبهة "بوليساريو" للمرة الأولى في مراكش مهد الطريق أمام انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد المغاربي الذي سرعان ما تم تجميد مؤسساته سنة 1995 على خلفية تجدد الخلفات الجزائرية–المغربية، والتي ما هي إل انعكاس لتضارب مصالحهما الوطنية.

بديهي إذن، أن آفة الوطنية الضيقة اكتسحت كل أقطار المغرب العربي وإن اتخذت أساليب وأشكال مختلفة في تطبيقاته.

د– مشاكل الحدود: لعب الاستعمار دورا كبيرا بمشاكل الحدود بين دول المغرب العربي، حيث نجد هذه المشكلة بين الجزائر وتونس، والجزائر وليبيا، والجزائر والمغرب وبين تونس وليبيا حول الحقوق البحرية لدولتين وبين المغرب وموريتانيا[2].

تشكل كثير من المناطق الحدودية المشتركة بين الدول المغاربية موضوع خلافات حادة بين هذه الاقطار، اذ عانت منطقة المغرب العربي خلافات حدودية عديدة افضى الى نزاع مسلح. وفي الحقيقة لا يمكن فهم الخلافات والنزاعات التي جمدت الجهود الوحدوية في بداية الستينات الا من خلال اعتبارين اساسيين هما[3]:

الاول: مرتبط بإعادة النظر في الحدود الموروثة عن الاستعمار كقاعدة قانونية اجمعت حولها دول العالم الثالث في اطار الانساق الاقليمية والدولية.

الثاني: ناتج عن صراع الزعامة والهيمنة على منطقة المغرب العربي.[4]

هـ–توتر العلاقات الجزائرية المغربية: إن التكامل المغاربي كان ولا يزال رهين التقلبات السياسية وعدم وضوح الخيارات الإستراتيجية والسياسية لهذه الدول إلى الهاجس الأمني القطري واختلاف طبيعة الأنظمة السياسية وطبيعة العلاقات بينها. فهناك من يرى بأن طبيعة العلاقات الجزائرية–المغربية ظلت تعتبر من أهم الأسباب المؤثرة على مسار التكامل[5]

---

[1]-Salim Chena, Enjeux géopolitiques au Maghreb: questions globales, intérêts Régionaux obtenu en parcourant consulter : (12/04/2018)http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/vol_11_no_5.pdf.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004)، ص.113.

[3]– المكان نفسه.

[4]– حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**(الجزائر: دار هومة،2008)،ص.22.

[5]– طارق رداف، " العلاقات الجزائرية المغربية وامكانات التكامل المغاربي" الجزائرية للامن الانساني، ع.01(جانفي 2022)، ص.737.

والأمثلة على ذلك كثيرة ولعل من أبرزها: [1]

حيث أن الجزائر تشير باصابع الاتهام الى المغرب في دعم الجماعات المسلحة الجزائرية، فيما اتهمت الرباط الجزائر بالوقوف وراء تفجير مراكش سنة 1994، وفرض تأشيرة على الجزائريين من طرف المغرب. هذا السلوك جعل الجزائر ترد بأن أغلقت حدودها مع المغرب، وهو مازال متواصلا لحد الآن[2].

لا يمكن تصور بناء مغرب عربي دون المغرب أو الجزائر –خاصة هذه الأخيرة–بحكم أهميتها الاقتصادية وثقلها السياسي والاستراتيجي وباعتبارها الأكثر تأثيرا في المنطقة. فحسب المحللين تظهر أهمية الجزائر كطرف مهم وفاعل في الأبعاد التالية:[3]

البعد الجيوسياسي، البعد السياسي الامني، البعد الطاقوي، القوة السياسية.

ثانيا: قضية الصحراء الغربية:

لم يعرف المغرب العربي الحديث مشكلة أكثر تعقيدا أو خطورة من مشكلة الصحراء الغربية، ولم تدخل حكومات ما بعد الاستقلال في استنزاف متبادل منذ حرب التحرير حتى اليوم مثلما وقع مع هذه المشكلة التي لم تعرف نهاية بعد[4] إذ تمثل أزمة النزاع في الصحراء الغربية أحد أهم وأطول وأعقد الصراعات التي عرفتها القارة الإفريقية ولا تزال[5] إذ شكلت فترة السبعينات تدهور شديدا في العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب بسبب القضية الصحراوية[6]، هذا التوتر الذي كاد يؤدي في بعض الاحيان إلى حرب مباشرة بين البلدين[7]، وقد بات المغرب العربي على هذه الحال منذ أزيد من ربع قرن، مؤثرة بذلك إلى أبعد الحدود في

---

[1]– مقال دون مؤلف، " لماذا فشل اتحاد المغرب العربي"،(تم تصفح الموقع يوم:2019/05/18)

http://www.turess.com

[2]– فازية ويكن، " طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على المسار التكاملي المغاربي"،(رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2016)، ص.314.

[3] **-Revue transition et perspectives**,N2 ,INESG ,Alger,2001.

[4]– ديدي ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، **ندوة** " المغرب العربي في مفترق الشراكات"، (تونس: 8–9 أكتوبر 2004)، ص.59.

[5]– عمر بوزيد، "نزاع الصحراء: أزمة التسوية الاممية "، (تم تصفح الموقع يوم:2019/01/11)

http://www.alasr.ws/index.CFM ! method=home.cat&categoryib=90

[6]– عادل موساوي، حامي الدين عبد العلي، **التفاعلات الاقليمية المحلية الاسلامية**(المغرب: جامعة محمد الخامس)، ص.381.

العلاقات الجزائرية–المغربية والتي عرفت تداعيات كبيرة[1]، وكذلك على الاندماج المغاربي المعطل أو على مستوى التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة[2]. هذا مايجعل قضية الصحراء الغربية هي العائق الاول أمام بناء المغرب العربي الموحد، حيث كانت هي المسؤولة عن توقف تجربة اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية عندما اندلعت عام 1975، كما كانت السبب المباشر لتعطيل مسيرة الاتحاد عام 1995 وذلك عندما طلبت المغرب رسميا يوم 20 ديسمبر 1995 من الجزائر –التي كانت تتراس الاتحاد في ذلك الوقت–" أن تعمل على توقيف نشاط المؤسسات المغاربية توقيفا مؤقتا" متهمة إياها بالتدخل في قضية الصحراء الغربية[3]. كما اشترط المغرب على الجزائر ضرورة تسوية هذه القضية في حين أكدت الجزئر مرة أخرى بأنها لاترى نفسها طرفا في هذه القضية بل موقفها مساندا لها من خلال الشعب الصحراوي الذي تريد أن يحقق تقرير مصيره[4] للوقوف أمام ملبسات هذه القضية كان لا بد من التعرف على الموقع الجغرافي لهذه المنطقة التي تشكل بؤرة للتوتر بين الجارتين الغربية والشرقية أولا وبعدها التطرق للأطراف المتنازعة –المباشرة– للنزاع الصحراوي:

*–**البوليساريو**: وتعني كلمة البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب ويعود تأسيس الحركة الى فترة الاستعمار الاسباني وبالتحديد الى يوم 10 مايو 1973، اين اجتمعت اغلبية اللجان المشكلة للحركة وذلك في مؤتمر تأسيسي حضره اغلب ممثلي الشعب الصحراوي، وكان ذلك المؤتمر تحت شعار " بالبندقية نفتك الحرية"[5] ومن خلال هذا التاريخ أصبحت جبهة البوليساريو هي التنظيم الوحيد الممثل لشعب الصحراء. وقامت على أهداف ومبادئ أكثر تحديداً ووضوحاً مركزة على الاستقلال التام للصحراء، وإقامة كيان سياسي مستقل بعيداً عن إسبانيا والمغرب وموريتانيا وبنت أساليبها على أساس العمل السياسي

---

[1]– يحي أبو زكريا، "أزمة الصحراء الغربية"، (تم تصفح الموقع يوم:2018/09/12)
http://www.arabtimes.com/zobala/zakaria-news.htm

[2]– مصطفى الخلفي، "نزاع الصحراء والعلاقات المغاربية الجزائرية"،(تم تصفح الموقع يوم:2016/05/25)
http://www.alasr.ws/index

[3]– ديدي ولد السالك، مرجع سابق، ص.60.

[4]–فايزة ويكن، مرجع سابق، ص.311.

[5]– عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1986)، ص ص.34–35.

والدبلوماسي واعتماد كفاح المسلح والتنظيم العسكري كأسلوب للتحرير معتمدة في تحقيق المبادئ التالية[1] وهي:

1-عروبة الصحراء: وذلك بإرجاعها إلى أصلها العربي، رداً أولياً على الاستعمار الإسباني، الذي حاول، بمختلف الأساليب الاستعمارية، إلحاق الأراضي الصحراوية، تعسفاً، بالأراضي الإسبانية[2] .

2-الرد على الإهمال العربي: سواء من قبل الأنظمة العربية المجاورة، في شمال أفريقيا، أو من قبل الأنظمة العربية، التي تبتعد مسافات بعيدة عن الإقليم.

وعلى الرغم من أن جبهة البوليساريو قد تكونت في موريتانيا، فإن التطور الأساسي في الحركة، بعد أن حقق زعماء الجبهة اتصالهم وتفاهمهم مع الجزائر، باعتبارها دولة تقدمية، تناصر حركات التحرر العربية والأفريقية، دفع قيادات الجبهة، منذ عام 1974 إلى التوجه للجزائر، التي رحبت بهم .وتميزت هذه المرحلة بأنها المنطلق الوحدوي لشعب الصحراء في مواجهة الاستعمار، وارتكزت انطلاقة الجبهة، خلال هذه المرحلة، على الآتي:

1-أن المنطقة الممتدة من جبل طارق إلى نهر السنغال تطل على المحيط الأطلسي، أي أنها حكماً يجب أن تخضع لسياسة الحلف الأطلسي، والساقية الحمراء ووادي الذهب تعتبر نقطة التلاقي في شمال غرب أفريقيا، ومن ثم، هي نقطة التماس بين الوطن العربي والقارة الأفريقية.

2-نظراً للأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء، عسكرياً واقتصادياً، فإن بقاءه تحت سيطرة الاستعمار والإمبريالية سيكرسه مركزاً لمراقبة شعوب المنطقة وكل تحركاتها، هذا فضلاً عن الناحية الاقتصادية المتمثلة في وجود الموارد الطبيعية في الصحراء [3].

3-الانتماء إلى الوطن العربي، والإيمان بأن الشعب في الساقية الحمراء ووادي الذهب هو شعب عربي، وسيبقى، كما كان قديماً، منارة جديدة في النضال ضد الوجود الاستعماري في المغرب العربي.

ولتحقيق كل هذا قامت بالتالي:

---

[1]- بدر عزيزة،" الصحراء الغربية ومفاوضات 2007"، **السياسة الدولية**، القاهرة:ع.170(اكتوبر 2007)، ص.151.

[2]- راغب السرجاني ،" الصحراء الغربية ... المغرب أم البوليساريو "(تم تصفح الموقع يوم:2017/05/25)

http://forum.stop.com. .html439243/55

[3]- المكان نفسه.

أ-العمل السياسي: محاولة البوليساريو تقديم أحقية الصحراء في الاستقلال، وفي هذا الصدد أجريت الكثير من المفاوضات وكذلك المؤتمرات والندوات العربية والافريقية والدولية[1] .

ب- العمل العسكري: قامت بتنظيم عدة عمليات عسكرية بداية ضد الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية ، ثم بعدها ضد القوات المغربية التي دخلت الصحراء وسيطرت عليها[2] .

***المملكة المغربية:**

إن المطالب المغربية للصحراء الغربية، تعود الى منتصف الخمسينات حينما أصدر حزب الاستقلال الذي كان يتزعمه " علال الفاسي" الكتاب الابيض الذي جاء فيه: "أن للمغرب أطماعا إقليمية بشأن كل من مدينة بشار وتندوف الجزائريتين، وكذا جزء من مالي والسينغال، والمجموعة الموريتانية بأكملها وإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب"[3] . ولقد سايرت السلطات المغربية التي كانت تنحصر في الملك محمد الخامس وقتها، المطالب الحزبية وتكرس ذلك بوضوح في الدساتير المغربية[4]

إذ تبنت المغرب الحجج في مطالبتها باسترجاع اقليم الصحراء الغربية واعتباره الجزء الضائع الذي يجب استرجاعه فكان موقفه قائما على الحق التاريخي الذي يستند على مبدأين[5]:

الاول: وجود علاقات بيعة من السلطات المقيمة في بلاد المخزن الى القبائل المقيمة بالصحراء.

الثاني: الاعتراف الدولي بحدود سلطة المغرب جغرافيا ومجموع الوثائق المقدمة لمحكمة العدل الدولية التي تثبت حق المغرب التاريخي[6]. وحججه في ذلك ب:

1-في 13 مارس 1895 المعاهدة التي أبرمت مع بريطانيا واعترافها بان الاراضي الصحراوية هي أراضي من صميم التراب المغربي.

---

[1]- صلاح الدين حافظ، **حرب البوليزاريو**، ط.1(القاهرة:1984)،ص.36.

[2]- محمود صلاح الكروي،" أبعاد المضمون القومي"، **المستقبل العربي**، بيروت، ع.362(2009)، ص.54.

[3]- عبد النبي مصطفى، " استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية" (رسالة دكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2014/2013)،ص.28.

[4]- المكان نفسه.

[5]- علي الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**(بيروت: دار الحكمة للنشر، 1980)، ص ص.256-257.

[6]- رياض بوزرب، " النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988" (مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، 2008/2007)،ص.90.

2--محكمة العدل الدولية: قامت المغرب بتصور الحجج بإثبات شرعية مطالبها التي تثبت سيادة المغرب على ارض وسكان الصحراء الغربية.

3- في 14 ديسمبر 1960 اعتراف المغرب بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ولكن الاطار متضمن عودة الاقليم الصحراوي[1] .

بالإضافة إلى أطماع أخرى والمتمثلة في أن المغرب لا يريد التفريط في إقليم يحتل الرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات[2]، إقليم يمتلك 600كلم على واحد من أكبر السواحل ثروة سمكية في العالم، وثروات باطنية قد تشمل الغاز والنفط، فضلا عن التموقع في منطقة إستراتيجية[3] كما يرى المغرب أيضا في ضمه للصحراء الغربية فرصة سانحة لبناء قدراته وإحداث التوازن الاستراتيجي المختل لصالح الجزائر وبالتالي إمكانية منافستها على الريادة الإقليمية.

***-الجزائر:**

إن موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية، كان موقفا ثابتا، ولم يتغير، بحيث لم تكن للجزائر أية أطماع ترابية في الصحراء الغربية. ويمكن تلخيص موقف الجزائر اتجاه النزاع الصحراوي كالآتي:

1-إن الجزائر تؤكد على أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية إستعمار، ويجب أن يعطي للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره[4]. وهذا ما أكده الرئيس الراحل " هواري بومدين" في عام 1975 "....**نعم إن هذه القضية تهم بلادنا.....لأنها موجودة على حدودنا، تمثل خطرا على أمن دولتنا....**"[5]

كما صرح أضا قائلا: " **مشكل الصحراء الغربية هو قبل كل شيء مشكل سياسي وأن مساعدة الجزائر لهذا الشعب ستبقى مستمرة...ونعتبره ولا زلنا نعتبره بأن هذه الاراضي هي ملك للصحراويين فقط**" [6]

كما أكدت الجزائر مع تعاقب رؤسائها على الموقف الثابت إتجاه القضية الصحراوية، مع دعمها لكل المساعي الاممية الرامية الى تنظيم إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية. هذا ما عبر عليه الرئيس

---

[1]- عمر صدوق، مرجع سابق، ص.88.

[2]- داهية ولد محمد فال،" قضية الصحراء الغربية مقاربة للحلول"، **العربية للعلوم السياسية** ، د.س، د.ص

[3]- المكان نفسه.

[4]- عبد النبي مصطفى، مرجع سابق، ص.40.

[5]- سعد بن البشير العمامرة،" هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978" (الجزائر: قصر الكتاب)،ص.144.

[6]- عمر صدوق، مرجع سابق، ص.204.

الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة في رسالته إلى الامين العام للأمم المتحدة، المؤرخة في 05/22/ 2001 والتي تضمنت رأيها حول المقترح المتضمن الاتفاق[1]

بالاضافة الى ذلك فإن بعض من المحللين يرى أن دعم الجزائر للقضية الصحراوية له مبرراته والمتمثلة في كونها دولة لها وزنها في المنطقة ولا يمكن استبعادها من أي قضية بهذا الحجم فكيف بالأحرى اذا كانت على حدودها ومع دولة منافسة لها في زعامة المنطقة كالمغرب[2]. كما تسعى الجزائر لإيجاد ممر يربطها بالمحيط الاطلسي[3]

ومن هنا تبرز الأهمية الجيواستراتيجية لهذه المنطقة–الصحراء الغربية–على المستوى الإقليمي من جهة، وهو ما يعكسه التداخل في المصالح وصراع الزعامة في المنطقة ومنطق التحالفات والولاءات بين مختلف القوى المشكلة للمنطقة[4] وقد غدت هذه التناقضات مصالح القوى الكبرى، ليتم تدويل الصراع بحكم أهمية منطقة المغرب العربي، مما جعل موقف القوى الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف المعنية محليا[5] ، حيث أن سياسات القوى الدولية إتجاه المنطقة المغاربية إرتكزت على التحكم في العلاقات الجزائرية–المغربية والموازنة بين طرفي هذه العلاقات، سواء أثناء الحرب الباردة أو ما بعدها، وذلك بحسب الأولوية المحددة من طرف القوى الأجنبية، والتي ترى في المنطقة خزانا نفطيا(الجزائر)، وموقعا استراتيجيا(المغرب)، فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز. لكن نلاحظ إلتقاء الموقفين الفرنسي والأمريكي في دعمهما لموقف المغرب الثابت حيال الصحراء الغربية، والذي يتعارض وخطة السلام القاضية بتنظيم إستفتاء نزيه في الإقليم بمنح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير مصيره، لتبقى بذلك قضية الصحراء الغربية المسألة الخلافية، وربما الوحيدة في العلاقات بين الجزائر وواشنطن من جهة والجزائر وباريس من جهة أخرى[6]. للإشارة، مرت إستراتيجية إدارة النزاع بالنسبة للأطراف المتنازعة بمرحلتين:

---

[1]– عبد النبي مصطفى، مرجع سابق، ص.40.

[2]– ديدي ولد السالك، مرجع سابق، ص.60.

[3]– المكان نفسه.

[4]– عمر بوزيد، مرجع سابق.

[5]– عبد النور بن عنتر، **الجزائر أوربا والحلف الأطلسي: نحو هندسة أمنية شاملة في المتوسط** ، (د.ط، د.س)، ص.84.

[6]– المكان نفسه.

1-إستراتيجية التصعيد العسكري: امتدت من اتفاقية مدريد الثلاثية لسنة 1975(اسبانيا، المغرب، موريتانيا)إلى اتفاق المبادئ بين المغرب والبوليساريو سنة 1988.[1]

2-إستراتيجية التفاوض والدبلوماسية: امتدت من إعلان المبادئ سنة 1988 إلى وقتنا الحالي. ويجدر التنويه أن جهود التسوية والحل للنزاع الصحراوي مرت بمراحل نوردها باختصار[2]:

1-مرحلة جهود الوساطة والمساعي الحميدة: تتمثل أساسا في مساعي منظمة الوحدة الإفريقية للوساطة تعثرت بانسحاب المغرب سنة 1984 من المنظمة.

2-مرحلة المفاوضات وجهود المنظمة الدولية: وقد تمخض عن هذه المفاوضات-بين المغرب والبوليساريو كطرفين معنيين بالنزاع، والجزائر وموريتانيا كطرفين ملاحظين، وبرعاية الأمم المتحدة-خمسة اقتراحات كحصيلة نهائية: حل قانوني هو الاستفتاء، وأربع حلول سياسية هي:[3]

1-تطبيق الاستفتاء: اصدر مجلس الامن في عامي 1990 و1991 القرار رقم 658 690 القاضيين باعتماد خطة لتسوية الازمة .تقوم على استفتاء لتقرير المصير، وقد قبل الفرقاء هذه الخطة لكنهم اختلفوا فيما بعد في تحديد شروط تنفيذها على ارض الواقع.

2-الحل الثالث (اتفاقية الإطار العام سنة 2000، والذي يتضمن منح الإقليم الصحراوي حكما ذاتيا موسعا مع البقاء تحت الحكم المغربي لمدة خمس سنوات يمكن بعدها إجراء الاستفتاء)، وقد وافقت المملكة المغربية على هذا المقترح وساندنه في ذلك كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا في حين رفضته جبهة البوليساريو.

3-التقسيم: طرح فيه فكرة تقسيم الصحراء الغربية بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بحيث تظل المملطة المغربية تمارس سيادتها على شمال الصحراء الغربية فيما يسمى بإقليم الساقية الحمراء، فيما تبسط جبهة البوليساريو سيادتها على اقليم واد الذهب الجنوبي، وقد سارعت المملكة المغربية بالرفض القاطع لهذا المقترح فيما رحبت الجزائر وجبهة البوليساريو به.

---

[1]- فاطمة بنت عبد الوهاب، مرجع سابق.

[2]- مباركة سليماني، " أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي"(تم تصفح الموقع يوم2017/02/16)http://www.asjp.cerist.dz

[3]- المكان نفسه.

4-الحل الوسط سنة 2003: يشكل حلا وسطا بين خطة التسوية التي اقترحها جيمس بيكار كما يدعو إلى مواصلة الجهود مع الأطراف المعنية للتوصل لاتفاق عام.[1] وفي عام 2007 بادرت المملكة المغربية بطرح مقترح يقضي بمنح الصحراويين حكما ذاتيا وقد لقي هذا المقترح دعما من طرف الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، بينما لقي في الجانب الاخر معاضة كبيرة من طرف الجزائر وجبهة البوليساريو وتكررت المساعي لحل هذه القضية المستعصية في 2010 و2011 وكذا 2014 والتفكير في حل سياسي عادل ودائم ومقبول من كلا الطرفين[2].

ومن خلال العرض السابق يتضح ان الخلاف بين المغرب والجزائر يرتكز حول قضية الصحراء الغربية، وبالتالي فمن دون حل هذه القضية، ليس من المتصور تحسن علاقاتهما.وما لم تتحسن علاقات هذين البلدين فمن غير المتصور تحقيق أي تقدم في مسيرة اتحاد المغرب العربي[3] بالاضافة الى باقي المعوقات التي سيتم عرضها في الاوراق القادمة.

ثالثا: أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب:

إن منطقة "تندوف" التي تقع على الحدود المشتركة بين الجزائر والمغرب والتي تعتبرها كل من الطرفين إقليما جغرافيا تابعا لسيادتها استنادا لحجج تاريخية وقانونية .

إذ تعد منطقة تندوف ذات أهمية معتبرة حيث قدرت نسبة إنتاجها من الحديد بالإضافة إلى إنتاج موريتانيا50%من احتياجات دول السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد.[4]هذه الأهمية الاقتصادية جعلت المنطقة هدفا للأطماع المغربية خاصة وأنها أبرمت اتفاقية سرية مع شركة فرنسية سنة 1962 للقيام بأبحاث في المنطقة، إذ أن الهدف والمكسب الذي يحصل عليه المغرب من خلال سيطرته على المنطقة بالقوة وهو تحقيق امتداد جغرافي قائم على حسابات اقتصادية وإستراتيجية حيث سيدعم مركز وقوة الدولة من خلال سيطرتها على ثروات المنطقة وبالتالي تدعيم الاقتصاد المغربي وتحقيق تفوق نسبي على الجزائر.[5]من الناحية الإستراتيجية فإن الامتداد الجغرافي يعتبر عمقا دفاعيا وخطوة باتجاه إمكانية ضم كل الأقاليم الأخرى

---

[1]- مقال دون مؤلف، "المحاولات الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية"، (تم تصفح الموقع يوم 2018/04/27)
http://www.aljazeera.net/MR/exerces/A24A1881_1A67_4250_9571_DE003F179EFA2.htm

[2]- مباركة سليماني، مرجع سابق.

[3]- ديدي ولد السالك، مرجع سابق، ص ص. 60-61.

[4]-رياض بوزرب، مرجع سابق، ص.74.

[5]-أحمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، **السياسة الدولية**، القاهرة:ع.89 (1987)، ص.242.

كموريتانيا التي كانت أنداك مطمعا للسياسة المغربية[1] وتتضح أهمية العامل الاقتصادي أكثر في تفسير النزاع الحدودي بين البلدين من خلال اتفاقية التعاون من أجل استثمار منجم "غار جبيلات" الموقعة بالرباط بين الجزائر والمغرب حيث حرصت الدولتان على تثمين الروابط بين الدولتين وخاصة في الميدان الاقتصادي بتأسيس شركة جزائرية مغربية لاستثمار "غار جبيلات"، وهنا تتضح أهمية البعد الاقتصادي المرتبط بأهمية بناء الدولة وتعزيز قوتها وضمان أمنها حفاظا على قيمتها المكتسبة التي تعتبر أهم الأبعاد المحددة والمعرفة لمكانة الدولة في مواجهة دول أخرى.[2]

رابعا: تباين مواقف أعضاء اتحاد المغرب العربي من غزو العراق للكويت

لم تكن المشكلة الأولى التي واجهت اتحاد المغرب العربي بعد تأسيسه مشكلة داخلية، وإنما كانت مشكلة خارجية من تأثيرات المحيط الإقليمي والدولي، وهي غزو العراق للكويت صيف1990 وما ترتب عليه من تداعيات كان من بينها "حرب عاصفة الصحراء" التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق وقد تباينت مواقف أقطار المغرب العربي من هذا الغزو وما نتج عنه من تداعيات إقليمية ودولية، وهذا التباين في المواقف اثر في اتحاد المغرب العربي وهو ما زال في مراحله التأسيسية الأولى وأظهر مدى هشاشته كتجمع جهوي[3].

خامسا: الحظر الذي فرض على ليبيا "أزمة لوكربي"

كانت من أهم الازمات التي انعكست سلبا على علاقات التعاون المغاربي سواء في جوانبها الثنائية او الجماعية، ففي يوم الاربعاء 21 ديسمبر 1988 انفجرت طائرة امريكية اثناء تحليقها فوق قرية لوكربي الواقعة غرب انجلترا ونجم عن ذلك موت 259 شخص، فاتهمت امريكا ليبيا بهذا التفجير وفرض حضر جوي عليها منذ أن صادق مجلس الامن في 21 جانفي 1992 على القرار 371 ثم القرار 748، فطالبت ليبيا الدول المغاربية بالوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات المجلس مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص " على أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الاعضاء يعتبر اعتداء على الدول الاعضاء الاخرى" إلا أن الدول المغاربية طبقت الحضر الجوي عليها، وكان هذا تعبيرا عن

---

[1]– أحمد مهابة، مرجع سابق، ص.242.

[2]–محمود عبد القادر، **النزاعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي:1945–1985**(منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار،2001)،ص.245.

[3]– ديدي ولد السالك، مرجع سابق،ص.56.

هشاشة مؤسسات الاتحاد وضعفه، وهو الموقف السلبي والصامت إزاء القرارات الاممية والامريكية والتي تهدف الى المس بأمن دول اتحاد المغرب العربي والقضاء عليه كتكتل يهدف الى مغرب عربي موحد[1] .

فليبيا المستاءة من عدم تضامن الدول المغاربية والعربية عموما معها في خرق الحظر الجوي المفروض عليها فيما خرقته دول افريقية ما جعلها تتبنى توجها افريقيا معوضة خطابها العروبي بخطاب قاري، فكان اول ما بادرت به هو انشاء اتحاد دول الساحل والصحراء[2] كل هذا انعكس على علاقات التعاون المغاربي بالسلب سواء في جانبها الثنائي او الجماعي، حيث ساهمت هذه القضية في عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي ، وكانت بمثابة الضربة القاضية لمناخ التعايش الذي ساد علاقات هذه الاقطار مع نهاية عقد الثمانينيات[3]

سادسا: الوضع الامني في الجزائر وتأثيره على مسيرة اتحاد المغرب العربي

لقد انعكست الأزمة التي عرفتها الجزائر في سنوات التسعينات من القرن العشرين، سلبا على مسار البناء المغاربي وساهمت في تعطيل مؤسسات الاتحاد المغاربي من ثلاثة جوانب:

الجانب الأول: أن الجزائر في الوقت الذي تولت فيه رئاسة اتحاد المغرب العربي عام1995 كانت تعيش أوج أزمتها، مما جعلها منشغلة بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الاتحاد ما زاد في جمود هذه المؤسسات[4].

و الجانب الثاني: لتأثير أزمة الجزائر الداخلية في مسيرة اتحاد المغرب العربي، يتمثل في تخوف أعضاء اتحاد المغرب العربي من انتقال الأزمة الجزائرية إليها، على اعتبار أن المشكلة الجزائرية آنذاك كانت تعد عاملا مركزيا من عوامل تحريك عدم الاستقرار الهيكلي في منطقة المغرب العربي، بحكم وضعها الجيوسياسي[5] مما جعل الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد تعمل على التقليل من دخول الجزائريين إليها، كما قامت هذه الدول بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر، الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي.

---

[1]– عادل موساوي، مرجع سابق، ص.392.

[2]– محمد عاشور، مرجع سابق، ص.154.

[3]– ديدي ولد السالك، مرجع سابق، ص.57.

[4]– نبيل عبد الفتاح،" الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات"، **السياسة الدولية**، القاهرة: ع.108،(أفريل 1992)، ص.189.

[5]– المكان نفسه.

أما الجانب الثالث لدور الأزمة الداخلية الجزائرية في تعطيل مسار اتحاد المغرب العربي، فيتعلق بموقع الجزائر الجغرافي، فهي تقع موقع القلب من المغرب العربي، بالإضافة إلى وزنها السكاني والاقتصادي، مما يعني أنه من المستحيل تقدم اتحاد المغرب العربي بدون الجزائر.

سابعا: التسابق نحو التسلح وأثره على مسار التكامل المغاربي:

تعيش منطقة المغرب العربي منذ أكثر من سبع سنوات سباقا نحو التسلح[1]، وطبقا للتقرير السنوي ل"معهد ستوكهولم الأولي لأبحاث السلام" احتلت الدول المغاربية المرتبة العشرين من بين الدول الأكثر تسليحا في العالم واستأثرت (الجزائر –ليبيا–تونس–المغرب) بثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية مع ما يعنيه ذلك من شحن للأجواء وتوتر للعلاقات وعودة منطق التحالفات والأحلاف، وقد رفعت سياسة الإفراط في التسلح التي تتبعها دول المغرب العربي–المغرب، الجزائر على وجه الخصوص درجات الاستعداد القتالي على حساب المشاريع التنموية لشعوب تلك الدول، في ظل أزمة عالمية لم تخفف من عزم الدول على التسلح وتكديس السلاح تحسبا لأي هجوم إرهابي بل ورفعت ميزانيتها المخصصة لشراء المعدات الحربية.[2] ويمكن شرح ذلك كالآتي :

***الجزائر**: التسلح خيار استراتيجي دائم. تسعى لاكتساب الانتقال الاستراتيجي من خلال تطوير ترسانتها العسكرية والبرامج التكنولوجية النووية (السليمة)،لإحداث خلل استراتيجي في ميزان القوى في منطقة المغرب العربي.[3]

وتشير المعلومات الرسمية المتوفرة إلى رصد السلطات الجزائرية على مدار الفترة ما بين 1963–1998 لمخصصات بحدود 10 مليار دولار بفرض اقتناء أسلحة عسكرية متطورة، لتدخل الجزائر منذ 1999 في مرحلة تطوير جيشها وجعله محترف مع تنويع مصادر تموينها بالسلاح[4].

---

[1]– إدريس ولد قابلة، "سباق التسلح بين المغرب والجزائر لماذا والى أين؟"(تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/12)
http://www.pvl pit.alwatan voice.com/content–156825.h+ul.top

[2]–محمد مجدي البلبيسي، "ملف التسلح في منطقة المغرب العربي" (تم تصفح الموقع يوم: 2012/04/11)
http://defensearabe.com/vb/member.php!s=0299aa354bfbba5fb9bf41ccc7a529d3e8v=13491.

[3]–يوسف عنتر ،" الخيار النووي المغربي بين الدوافع المحفزة والأسباب المانعة"،(تم تصفح الموقع يوم:2014/04/28).www.tpin.on.MA

[4]– إدريس ولد القابلة، "المغرب– الجزائر:أمريكا، روسيا وفرنسا تشمل سباق التسلح بالمنظمة"، **الحوار المتمدن**، ع.2791(2009/10/6)،ص.04.

ففي إطار سعي الجزائر لتدارك تأخرها وتحدّيث ترساناتها منذ سنة 2001 على المستوى الداخلي أو الإقليمي .اتجهت الجزائر نحو روسيا، الصين، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك وبعض دول أوروبا الغربية(إيطاليا، فرنسا، واسبانيا) لاقتصاد أسلحة ومعدّات عسكرية جديدة، بيد أن أهم صفقة كانت تلك التي أبرمت مع روسيا في أفريل 2001 في إطار الشراكة الإستراتيجية (أسلحة، تعاون عسكري واقتصادي) بين الجزائر وموسكو[1].

و التي تقوّت أكثر منذ 2006 ، بعد زيارة للرئيس الروسي فلادمير بوتين خلالها مع نظيره الجزائري إلى اتفاق يقضي بإلغاء الديون الروسية المستحقة على الجزائر (تعود إلى فترة الإتحاد الروسي) مقابل التزام الجزائر بشراء أسلحة روسية، وبعدها بسنة ، وفي تمام زيارتها إلى موسكو، أبرمت الجزائر صفقة قيمتها 7,5 مليار دولار وهي الأكبر التي عقدتها روسيا منذ تحلل الإتحاد السوفياتي لشراء طائرات حربية) مقاتلة مقنبلة (طائرات تدريب، دبابات، رادارات، أنظمة صواريخ، صواريخ مضادة للطائرات وكميات أخرى من العتاد، بالإضافة إلى صيانة جزء من الترسانة الجزائرية والسفن الحربية روسية الصنع.[2] على أن تتم عمليات التسليم في2010 و 2011، كما أعقبت هذه الصفقات صفقات تسلّح أخرى للجزائر منها تلك التي أبرمت مع إيطاليا سنة 2009 بقيمة 04 ملايير أورو لاقتناء 100 طائرات مروحية وفرقادات حربية مجهزة بأنظمة صواريخ أمريكية الصنع مضادة للغواصات والسفن الحربية[3] .

كما أحدثت أحداث 11 سبتمبر 2001، تحولا مفصليا، بموجبه صنفت الجزائر ضمن قائمة البلدان الصديقة والشريكة للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، تم تزويدها بمعدات وأجهزة عسكرية ثقيلة[4] من بينها: معدّات الكترونية، أجهزة رؤية ليلية وطائرات استطلاع وتجسس حديثة، هي طائرات استطلاع دون طيار من الجيل الثاني مجهزّة بصواريخ جو – أرض، إضافة إلى طائرات قتالية متعددة المعالم[5].

صفقات تسلّح الجزائر هذه، منذ تحسن وضعيتها المالية والأمنية الداخلية ورفع الخطر الدولي عنها تدريجيا بعد أحداث 11سبتمبر 2001كانت في جزء كبير منها تداركا لتأخر عسكري حقيقي كابدته جراء الأزمة

---

[1]– إدريس ولد القابلة، مرجع سابق، ص.04.

[2]– المكان نفسه.

[3]– المرجع نفسه، ص.5.

[4]– محمد المجدي البلبيسي، مرجع سابق.

[5]– ادريس ولد القابلة، مرجع سابق.

المحلية لسنوات التسعينات، ففي تلك الحقبة تراجعت القدرات الدفاعية للجزائر بشكل رهيب بسبب الأزمة الأمنية الداخلية التي اذت إلى اهتلاك ترسانتها ونفاذها ناهيك عن تكريس معظم جهدها ونفقاتها العسكرية لاحتواء العنف الداخلي، وحتى السلاح الذي اقتنته لم يكن يطرح للحروب بل كان مخصصا لمواجهة حرب العصابات وكشف الإرهاب المسلح الداخلي .

وبعدها وفر انتعاش أسعار المحروقات وتمكن الجزائر من إنهاء دينها الخارجي إلى جانب ارتفاع احتياطي الصرف إلى مستويات قياسية، وفر إمكانية تسلح كبيرة للجزائر. بحيث صنفت كأحد أكبر الشركاء في منطقة جنوب المتوسط، وجعل اقتناء أسلحة حديثة أمرا حتميا[1]، فحسب معهد سيبيريا بلغت نفقات الجزائر العسكرية سنة 2003، ب1.2 مليار دولار[2]، ويشكل الإنفاق العسكري الروسي قيمة تصل إلى 7.5 مليار دولار أضخم صفقة في تاريخها احتوت(40 طائرة مقاتلة من نوع ميع 928 سوخوي 30م5، و15 طائرة تدريب وقتال من نوع(ياك35)، وثمانية أنظمة صواريخ ارض–جو من نوع س–300 ب م، وأربعين دبابة من نوع ت–90[3]، وقد رفعت الجزائر ميزانية الدفاع لسنة 2009 إلى 6.5 مليار دولار بعد أن كانت 2.5 مليار دولار سنة 2008، لتحتل إلى جانب ميزانية الأمن 15 % من الميزانية العامة للدولة والمقدرة سنة 2009 ب80 مليار دولار، وحسب المحللين الجزائريين لأول مرة تفوق ميزانية الدفاع ميزانيات قطاعات إستراتيجية كالتعليم[4].

كما تسعى الجزائر أيضا إلى تطوير برنامجها النووي، حيث تملك حاليا مفاعلين نوويين إحداهما يسمى "نور" يقع بدرارية بالقرب من العاصمة الجزائرية، بقوة ثلاثة ميغاوات أنجز بالتعاون مع الأرجنتين، والأخر يسمى "سلام" يوجد بعين وسارة بولاية الجلفة، أنجزته الصين بقوة 15 ميغاوات، والمحمي ببطاريات صواريخ "سام" الروسية ارض–جو[5]، ويعتقد الدكتور "إسماعيل معرف" أن الجيش الجزائري دخل الاحترافية عام 1999 بخطى ثابتة، مما جعل الجزائر القوى الأولى في شمال إفريقيا خصوصا بعد استفادتها من خبرات

---

[1]–محمد مجدي البلبيسي، مرجع سابق.

[2]–عبد النور بن عنتر، "الجزائر اوروبا الحلف الاطلسي: نحو هندسة شاملة في المتوسط"، مرجع سابق، ص.88.

[3]– مقال دون مؤلف، " التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب"،(تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/14)
http://www.emtiyaz.net/ub/nember.php/u=4655

[4]– إدريس ولد القابلة، مرجع سابق، ص.5.

[5]– يوسف عنتر، مرجع سابق.

أجنبية، تبعا للاتفاقيات العسكرية الموقعة مع ايطاليا واسبانيا وفرنسا وإيران، إلى جانب تدريب روسيا للكوادر العسكرية الجزائرية بريا وبحريا.[1]

هذه العينة من الصفقات التي عقدتها الجزائر من أجل التسلح ونوعية الأسلحة التي اقتنتها تؤكد أن مغزى تسلّحها أمران أساسيان هما[2]:

أولا :السعي للتزود بنظم تكنولوجية متطورة لحراسة الحدود ومراقبة كل تحرّك عليها (برّا، بحرا، جوّا) وهذا لضمان تغطيه أمنية لكامل الإقليم الجزائري ، وتعقد تحركات وتنقلات الجماعات الإرهابية سيما في الصحراء وعلى الحدود مع دول الساحل، فمنع انتقال نشاطات الجماعات الإرهابية نحو الساحل والصحراء، وفي ظل انكشاف هذه المنطقة بسبب وعورتها التضاريسية واتساعها، فإن الجزائر بأمس الحاجة لنظام تكنولوجي متطور لمراقبة حدودها البرية خصوصا.

ثانيا : تحديث وتجديد المعدّات العسكرية التي بحوزة القوات المسلحة الجزائرية حتى لا يصبح أمنها القوي مهدّدا والحفاظ على مستوى معقول من التأهب بشريا وماديا في التكنولوجيات العسكرية.

أما إقليميا، فإن التسلح الجزائري يمكن أن يقرئ من باب استدراك التأخر والحفاظ على توازن عسكري إقليمي نسبي مع المغرب، يقال بأنّ الجزائر تسير بالمنطقة نحو سباق للتسلح ، وبالتالي نحو معضلة أمنية.

***المغرب:** يربط المراقبون الاهتمام المغربي المتزايد بالجانب العسكري ودخولها سباق التسلح بالتطورات في قضية الصحراء والصراع حول المواقع في المنطقة، وتصعيد الجزائر المتزايد لنفقات الدفاع، وفي هذا الإطار يقول "محمد الغماري "أستاذ جامعي خبير في الدراسات الإستراتيجية والعسكرية أن الموقف المغربي مرتبط ب العلاقات الجزائرية–المغربية، والمغربية –الاسبانية، حول سبتة ومليلية مشيرا إلى أن الشكوك المغربية اتجاه اسبانيا تبقى قائمة، خاصة وأن الجيش الاسباني يرفض إعادة المدينتين. فقد خصص المغرب سنة 4.6 %من الداخل الخام للدفاع، وحسب الخبراء العسكريين خلافا للجزائر التي تتوفر على أموال مهمة يخصص جزء كبير منها للتسلح. يعتمد المغرب على الصفقات الميسرة في اقتناء أسلحته ومعداته العسكرية، وهذه الطريقة لا تمكنه من اقتناء أخر جيل من السلاح، الشئ الذي من شانه خلق اختلال في التوازن بين البلدين من جهة، واضطراب المغرب من جهة أخرى، لتخصيص المزيد من الأموال للدفاع على حساب قطاعات

[1]– محمد مجدي البلبيسي، مرجع سابق.

[2]– فايزة غنام، "(التعاون)؟ الامني الاورو–مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5" (مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2012/2011)،ص.196.

أخرى، ولكن ستضل انطلاقته التنموية مرهونة لمدة قد تطول، بانعكاسات السباق نحو التسلح[1].فقد تخلى المغرب عن شراء 18 طائرة قتالية من نوع(رافل الفرنسية)سنة 2007 بسبب اختناقه المالي وعدم قدرته على إبرام صفقات عسكرية هامة مقارنة بالجزائر، هذا لا ينفي تحركاته الحثيثة، المدعومة بارتباطاتها الخارجية القوية مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص توجت بإبرام صفقة لشراء 24 طائرة حربية متطورة من طراز"أ ف 16"بقيمة 233.6 مليون دولار. إضافة إلى تجهيزات وخدمات ملحقة بقيمة إجمالية يمكن أن تصل إلى مليارين و400 مليون دولار[2].

وقد كشف الموقع العسكري للقوات العسكرية التي ستقلع منها طائرات"أف16" لتصبح القاعدة الجوية الخامسة عشر التي تتوفر عليها القوات الجوية المغربية[3] وللإشارة يمتلك الجيش المغربي نحو 48 دبابة روسية من طراز "تي 72"و300 دبابة أمريكية من طراز "إم 60"ونحو 440 ناقلة جنود مدرعة أمريكية من طراز "إم 113"إلى جانب آليات أخرى[4] وهذا ما يبين الدعم الأمريكي الواضح للمغرب عسكريا، إذ عد من أكبر المستفيدين من برنامج تصدير الفائض من الأسلحة من طائرات حربة، دبابات ومعدات مختلفة، الأمريكية خلال النصف الأول من التسعينات[5]وفي إطار الحرب على الإرهاب. يتوفر المغرب حاليا على مفاعل نووي "تريكاما2"من صنع أمريكي(الشركة الأمريكية جينيرال اوتوميك)وتبلغ قوته 2 ميغا وات. ومن المنتظر أن يستفيد المغرب ما بين سنتي 2016 و2017 بمفاعل نووي من صنع الشركة الروسية ATOMS trayexpart[6]

ثامنا: منطقة الساحل الافريقي ومخرجاتها

فرضت منطقة الساحل الافريقي على المنطقة المغاربية تحريات أمنية جسيمة، فناهيك عن التهديد البيئي الناجم عن التصحّر وزحف الرّمال نحو المنطقة المغاربية الشمالية وما ينجر عنه من تهديد، فإنّ موقع الصحراء الرابط بين الشمال والجنوب الإفريقي، زاد من حدّة تأثر المنطقة المغاربية بما يجري في كلّ

---

[1]– إدريس ولد القابلة، "سباق التسلح بين المغرب والجزائر لماذا والى أين؟"، مرجع سابق.

[2]– محمد مجدي البليبسي، مرجع سابق.

[3] **-Le premier réacteur nucléaire de recherché marocain**, jeudi 30 novembre 2006 :www.AFRIK.com

[4]– إدريس ولد القابلة، مرجع سابق.

[5]– محمد مجدي البليبسي، مرجع سابق.

[6]–يوسف عنتر، مرجع سابق.

الصحراء الكبرى وجعلها طرفا معينا بما يدور في القارة وبالأخص غربها، لأن الصحراء المغاربية متصلة مباشرة بمنطقة الساحل (حدود مع موريتانيا، مالي، والنيجر) وقد قاد هذا إلى جعل الأمن في المنطقة المغاربية حساسا لأي تهديدا أمني يصدر عن دول الساحل الإفريقي[1]. وما يزيد من هذه الحساسية هو الانكشاف الأمني المغاربي جنوبا بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراوي وحدوده الممتدة صعبة المراقبة وسهلة الاختراق، بالإضافة إلى توفر العديد من مسببات التهديد الناجمة ممّا نشهده إفريقيا من إرهاب، نزاعات حدودية، صراعات أثنية مسلحة، حروب أهلية، تهديدات متعلقة بالأمن الإنساني يضاف لها انهيار سلطة بعض الحكومات واحتمالات فشل بعض الدول. وومنه ماهي أبرز التهديدات الامنية التي تطرحها هذه المنطقة وهل لها تأثير على المسار التكاملي؟

1-**الهجرة اللاشرعية- السرية-**: أصبحت الهجرة السرية من الظواهر التي تؤرق الكثير من الدول نظرا لتأثيراتها السلبي[2]، كما يعرفها الأنتربول على أنها" أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية[3] ولعل منطقة الساحل الافريقي من المناطق التي تعاني من هذه الظاهرة ففي السنوات الأخيرة بدأت هذه الظاهرة تخرج عن نطاقها التقليدي كمحاولات معزولة وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة حول شبكات متداخلة تغدي الإجرام في الحدود يصعب التحكم فيه[4] والى غاية بداية التسعينات كانت دول المغرب العربي تشكل موجات هجرة غير شرعية من مناطق عبور فاصلة وكمحطة للوصول إلى الدول الأوروبية، إلا انه في السنوات الأخيرة أخذت هذه الموجات في الاستقرار وفي الازدياد وتحول المهاجرين إلى الاستقرار في كل دول المغرب العربي مع كل ما يطرحه هذا الاستقرار من مشاكل أمنية، منها:

أ- تكوين جماعات للتهريب والجريمة المنظمة.

ب- إنشاء شبكات إفريقية ومغاربية للدعارة وهو ما ينشأ عنه الأمراض المتنقلة(الايدز، الملاريا، السل).

ج-كما أن تواجد العديد منهم يجلب اهتمام المعونة الدولية وبالتالي خطر التدخل الخارجي.

---

[1]- محند برقوق، "الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية،ع.01(جانفي2006)،ص.10.

[2]- سناء الدويكات، " ظاهرة الهجرة السرية" ،(تم تصفح الموقع يوم: 2017/03/23)https://mawdoo3.com

[3]- سميرة ناصري، " الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية في الواقع والأسباب"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية** :الجزائر،ع.08(جوان2017)،ص.551.

[4]- لمياء. ق، "غرداية معبر للمهاجرين وملجأ للمهاجرين السريين" الخبر اليومي، 2008، ص.18.

2-**الجريمة المنظمة والمخدرات:** تعتبر الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أخطر الجرائم في وقتنا الحاضر ذات خصائص متميزة ولها صور عديدة ابرزها: التهريب، المتاجرة بالبشر، الاتجار بالمخدرات، تبييض الأموال[1]، وتشكل منطقة "كيدال" بشمال مالي الحلقة الأساسية لها. لكن تبقى جريمة المتاجرة بالمخدرات الأكثر خطورة والأسرع بحكم تحول الساحل لمنطقة عبور للمخدرات الصلبة(الهروين، الكوكايين)عبر إفريقيا الغربية، الساحل الإفريقي، المغرب العربي[2]لا سيما وأن الجزائر عبر عدد من مناطقها بعد أن كانت مناطق عبور أضحت مناطق تجارة واستهلاك وعلى وجه الخصوص: عين الصفرة، تندوف، بسكرة، جانت، تيميمون، تلمسان وبالموازاة مع ذلك تهريب السلاح والوقود والمواشي زاد من خطورتها بتحالف المهربين والجماعات الإرهابية، وهذا ما أكده مدير المكتب الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان الذي أكد على أن الأموال المتأتية من المخدرات تمول الإرهاب خاصة بعد محاصرة الجماعات الإرهابية التي بدأت تتخصص في التهريب التجاري[3].

3-الإرهاب: يحتل موضوع الارهاب حيزا كبيرا من اهتمام فقهاء علماء القانون الدولي والقانون الجنائي لما تشكله هذه الظاهرة من خطر جسيم على المجتمع بما يخلفه من ضياع للامن، وتدمير للممتلكات، وانتهاك للحرمات، وتدنيس للمقدسات، وقتل وخطف المدنيين الآمنين، وتهديد لحياة الكثير منهم[4] ولهذا أضحت المنطقة الحدودية لدول المغرب العربي ملاذا جديدا واستراتيجيا للجماعات الإرهابية وطول الحدود لا سيما مالي والنيجر كما تتوفر المنطقة على خصائص جغرافية تسهل التواجد والتنقل، ولذلك فهي موقع استراتيجي لضرب الحكومات المغاربية داخليا وخارجيا، والدليل على ذلك ما حدث من عمليات اختطاف السياح في كل من تونس والجزائر وموريتانيا، وتصفيتهم، وكانت أولى هذه العمليات عملية اختطاف السياح الألمان(30

---

[1]- نبيلة قيشاح، " الجريمة المنظمة ومكافحتها دوليا ووطنيا" ،(تم تصفح الموقع يوم: 2023/3/23)https://www.asjp.cerist.dz

[2]- محند برقوق، مرجع سابق،ص.12

[3]- مقال دون مؤلف، "الجزائر تشدد إجراءات الأمن على حدودها"،(تم تصفح الموقع يوم:2018/05/12) http://www.Mghorebia.com/comcon/aui/vchtm/1ar/features/aui/features/2008/08

[4]- كريم مزعل شبي، " مفهوم الارهاب (دراسة في القانون الدولي والداخلي)، (تم تصفح الموقع يوم: 2023/02/12)https://abu.edu.iq/research/articles

سائحا) أفريل 2003 هذه الجماعات التي نجحت في بعض الأحيان في تشكيل تحالفات مع حركات التمرد والانفصال لا سيما بلدان مالي، النيجر وموريتانيا.[1]

شكلت منطقة الساحل الإفريقي لكل ما تطرحه من جوانب سلبية وايجابية نقطة خلاف جديدة أضيفت إلى نقاط الخلاف الكثيرة والمتعددة التي تفرق دول المغرب العربي. فعوض أن تكون هذه التهديدات عامل تنسيق للرؤى والتصورات التي لا ربما تبدأ أمنيا من خلال وضع مقاربة أمنية مشتركة بين دول المنطقة لأن كل المواثيق تؤكد المضي قدما نحو هذا التصور ففي المادة 14 من المعاهدة المنشأة للاتحاد فهي تؤكد على ضرورة وجود قوة أمنية مشتركة ودفاع مشترك وأي اعتداء على عضو يعتبر اعتداء على باقي الاقليم[2] نجد أن منطقة الساحل الإفريقي شكلت نقطة خلاف بشأن المقاربات المعتمدة بشأن التعامل مع كل ما تطرحه المنطقة من تحديات للمنطقة المغاربية.

تاسعا: مسار السلام العربي الإسرائيلي وأثره على الاتحاد

بانطلاق مفاوضات السلام في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمدريد 1991 بين إسرائيل وسوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، برعاية أمريكية روسية شهد النظام الإقليمي تحولات سريعة ومتلاحقة كتوقيع أوسلو بواشنطن في 12-9-1993، وتوقيع معاهدة السلام مع الأردن في 17-4-1994، وانعقاد سلسة مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إطار المشاركة الإسرائيلية في أربع عواصم عربية (الدار البيضاء 1994، عمان 1995، القاهرة 1996، الدوحة 1997)[3].هذه التحولات المتسارعة أدت إلى خلق معطيات جديدة في المنطقة العربية ترتكز على فكرة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، هذه الأخيرة أظهرت نوعا من الخلافات بين البلدان العربية ومن بينها دول الاتحاد المغرب العربي[4].

فإذا كانت كل من الجزائر وليبيا قد التزمت الحياد فإن تونس والمغرب سارعت بربط علاقات مع إسرائيل، ففي 17-9-1995، تم فتح مكتبي اتصال بين المغرب وإسرائيل وهو المكتب الذي أغلق سنة2000 بعد انتفاضة الأقصى وفي جانفي 1996 أعلن في اجتماع ثلاثي لوزراء خارجية تونس، الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل عن اتفاق بين تونس وإسرائيل لإقامة مكتبين لرعاية المصالح بين الدولتين، ومن هامش

---

[1]-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005)،ص.59.

[2]- عمر عز الرجال، " القمة الثانية للمغرب العربي" ، **السياسة الدولية** ، القاهرة: ع.96(أفريل 1989)، ص.164.

[3]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.376.

[4]- المكان نفسه.

مؤتمر برشلونة(نوفمبر 1995) أعلن عن تبادل التمثيل الرسمي بين موريتانيا وإسرائيل وهذا بعد توقيع اتفاق تعترف فيه موريتانيا بإسرائيل وتعلن فيه عن رغبتها في ربط علاقات معها[1].

هذا التقارب المغاربي – الإسرائيلي، رفضته ليبيا بقوة خاصة التقارب الموريتاني – الإسرائيلي، ونجم عن ذلك غلق سفارة البلدين (تونس، موريتانيا) لمدة سنتين، وسحبت اعترافها بموريتانيا كدولة عربية، وعلى الرغم من كل المساعي خاصة التونسية والتي أسفرت عن عودة العلاقات بينها في مارس 1997، إلا أن هذه الخلافات تركت أثار سلبية على مسيرة اتحاد المغرب العربي إذ أنه سرعان ما تجدد الخلاف، فاتهمت موريتانيا ليبيا بأنها وراء تمويل الرئيس الموريتاني السابق ولد عبد الله الإطاحة بنظام الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع وعليه رفضت الحضور الى قمة تحضرها ليبيا)القمة السابعة الملغاة بالجزائر، ديسمبر 2003) وتجددت الاتهامات بينهما في عام 2005[2].

و مما زاد في تجدد الخلاف بينهما هو أن موريتانيا تمادت أكثر في علاقتها مع إسرائيل ففي أكتوبر 1998 قام وزير الخارجية الموريتاني بزيارة إلى تل أبيب التقى خلالها رئيس الوزراء بنيامين – نتنياهو، وجاءت تلك الزيارة تحديا لقرارات جامعة الدول العربية القاضية بوقف التطبيع مع إسرائيل بسبب تدهور الوضع الأمني في فلسطين وتعثر مسار السلام في الشرق الأوسط[3] وتماديا في هذا النهج أقامت موريتانيا في أكتوبر 1999 علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل وبعدها أصبح تبادل الزيارات أمرا عاديا مثل زيارة وزير الخارجية الموريتاني إلى إسرائيل في مايو 2001، ولم تحافظ موريتانيا على علاقاتها بإسرائيل من الناحية الشكلية فقط بل الضمنية كذلك وتبين ذلك من رفضها لقرارات إدانة إسرائيل في الاجتماعات العربية.

هذه العلاقات الموريتانية – الإسرائيلية التي تتوطد يوما بعد آخر فسرتها بعض التقارير الصحفية بأنها تقوم على المصلحة المشتركة، من ذلك أن إسرائيل تقدم المشورة للرئيس الموريتاني من خلال خبراء عسكريين إسرائيليين، وتتغاضى في المقابل موريتانيا عن دفن النفايات النووية الإسرائيلية في أراضيها بل والسماح لها بإجراء تجارب نووية صغيرة في الصحراء الموريتانية[4]. ما يقال عن موريتانيا ينطبق على المغرب إذ تربطها علاقات جيدة بإسرائيل[5]، فإذا كانت إسرائيل تسعى لوضع يدها على المغرب العربي من خلال المدخل

---

[1]– صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.376.

[2]– المرجع نفسه، ص.377.

[3]–المكان نفسه.

[4]– محمد لعقاب، " السيطرة الصهيونية على الاتحاد المغاربي"،د.ع، د.س

[5]– صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.378.

الموريتاني والمغربي فإن المغرب بدوره يراهن على الضغط الإسرائيلي على الإدارة الأمريكية لايجاد حل لقضية الصحراء غربية يكون لصالحه[1].

عاشرا: موجة الربيع العربي وتداعياتها على الوحدة المغاربية :

أما بالنسبة للمعوقات السياسية الراهنة التي جمدت العمل المغاربي المشترك، فتمثلت في تحديات التحول الديمقراطي، حيث شكلت تونس النموذج المغاربي والعربي لموجة الربيع العربي، بسقف عال من التفاؤل المفرط بعد ثورة الياسمين، من أجل القضاء على الاستبداد السياسي والفساد المالي، أغرى هذا النموذج شعوب دول الجوار لركب هذه الموجة الديمقراطية، فكانت التجربة المأساوية والدموية في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، ولم تستطيع النخب السياسية الجديدة لغاية اللحظة التوافق على مشروع بناء الدولة الوطنية، واضحت منطقة للصراعات الاقليمية والدولية.[2]

ومنه حاولت كل من الجزائر والمغرب التكيف مع موجة الاحتجاجات الشعبية، بإدخال مجموعة من الاصلاحات السياسية والدستورية، ومحاولة كسب الرضا الاجتماعي بحزمة من الاجراءات الاجتماعية والمالية، بالتركيز على توزيع السكنات ومنح القروض الميسرة الى فئة الشباب، إلا أن هذه المسكنات الاجتماعية لم تستطع وقف موجات الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، في منطقة الريف بالمغرب أو ما يسمى بثورة الابتسامة في الجزائر التي عجلت برحيل نظام بوتفليقة ومشروع العهدة الخامسة[3].

الى جانب الجزائر، فإن الربيع العربي في تونس لم يكن كله ياسمين، فالحلم بالقضاء على الاستبداد والفساد المالي اصطدم بتجربة سياسية رغم حداثتها بالكثير من الاشواك، فلم تستطع الحكومات المتعاقبة من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد التماسك الوطني، وانعكس ذلك في تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2019، في الدور الاول الى 49 بالمئة اما في التشريعات التي جرت في 6 اكتوبر 2019، فان 60 بالمئة من الكتلة الناخبة عزفت عن التصويت، مع اللجوء للتصويت العقابي ضد الشخصيات والاحزاب التي شاركت في الحكومات السابقة. لا سيما حزبي نداء تونس والنهضة[4].

---

[1]–جاكوب ماندي، "اللوبي الاسرائيلي وصناعته للسياسة الامريكية حيال الصحراء الغربية".د.ع، د.س.

[2]– مصطفى صايج، "تجربة اتحاد المغرب العربي: تصادم الارادات والحلم والمحصلة والافاق"،" (تم تصفح الموقع يوم:2020/05/13) http://araa.sa/index.php

[3]– المكان نفسه.

[4]–مصطفى صايج، مرجع سابق.

أما في موريتانيا، فان الوضع السياسي لم يكن في أفضل الحالات، فرغم الانتخابات الرئاسية التي شهدت التداول على السلطة بين الرئيسين ولد عبد العزيز وولد الغزواني، المعارضة اعتبرتها لعبة كراسي على طريقة بوتين ، وأن الجيش لا يزال يتحكم في العملية السياسية. كما أن موريتانيا تجد نفسها اقرب في مجالها الجغرافي والسياسي الى المشاريع المرتبطة بغرب افريقيا عن مشروع المغرب العربي في شمال افريقيا الذي جمدته الانانيات الضيقة[1].

ما يمكن قوله هو أن فشل الانظمة السياسية المغاربية في تحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها عملية استقرار بلدانها، فالعلاقة بين القاعدة الشعبية والقيادات السياسية بدأت تنهار[2]. ويرجع ذلك إلى عدم جدوى آليات الاصلاح التي انتهجتها الحكومات المغاربية، ذلك أن كل هذه الاصلاحات التي مست الاقليم لم تكن نابعة عن الارادة الشعبية بل كانت نتيجة قرارات سريعة لتجسيد ديمقراطية صورية (شكلية) لم تضمن للمشاركة السياسية شروطها الحقيقية[3]. ضف إلى ذلك الاصلاحات الاقتصادية والتي عجلت بها رياح البيئة الخارجية والتي أدت بدورها إلى تدهور الظروف الاجتماعية للمواطن المغاربي وحالته المعيشية مما أدى إلى انتشار آفات خطيرة على المنطقة المغاربية (كالهجرة غير الشرعية، الارهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات...) مما أدى مرة اخرى الى إعاقة ولاء الفرد المغاربي للمؤسسات ما انجر عنه بصفة مرحلية الى اتلاف مقومات الجماعة السياسية للمغرب العربي[4]. ما عكس نفور عدم اكتراث المواطن المغاربي بكل الاستحقاقات السياسية التي تقوم بتنظيمها السلطات من حين لاخر ويرجع ذلك الى غياب عامل الثقة بين المواطن المغاربي والسلطة التي لا تعبر عن آمال وطموحات الشعوب المغاربية.

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية

أولا: الخلل البنيوي لاقتصاديات دول المغرب العربي:

إن السياسات الاقتصادية لدول المغرب العربي ذات توجهات متباعدة، فالجزائر وليبيا اتبعتا النهج المركزي الاشتراكي أما المغرب وتونس فقد انتهجا سياسة الانفتاح على العالم منذ الاستقلال، أي اتبع النظام

---

[1]– مصطفى صايج، مرجع سابق.

[2]– حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، مرجع سابق، ص.115.

[3]– عبد الدين بن عمراوي،" تعثر الاصلاح السياسي وعسر الانتقال الى الدولة الحديثة في تجارب ما بعد الحراك في الدول المغاربية: (تونس، الجزائر، المغرب) انموذجا"، **الباحث في العلوم القانونية والسياسية**، سوق أهراس: ع.01(1جوان 2022)، ص ص.380–382.

[4]– المكان نفسه.

الرأسمالي[1]. كما تتميز اقتصاديات الدول المغاربية بفقر تنوعها حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90 % من الصادرات، المحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن (الفوسفات أساسا)والنسيج (فيما يخص المنتجات الصناعية)بالنسبة للمغرب كما أنها اقتصاديات تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا، وهذا ما يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع الاقتصادي. فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية[2].

ضف الى ذلك فبسبب عدم قابلية العملات المغاربية للتحويل فيما بينها، حيث تضطر الدول المغاربية للتعامل بالدولار، وعلى هذا المستوى تستمر الدول المغاربية بالتزود من الممولين التقليدين خارج المغرب العربي،(هناك سوق للمقايضة خاصة ببعض السلع ، ولكنها تتميز بالتراجع، كما تتميز بمحدوديتها البنيوية). فالاختلاف في السياسات الاقتصادية نتج عنه ايضا اختلاف في التشريعات الاجتماعية من دولة إلى أخرى، سواء تعلق الأمر بالحماية الاجتماعية أو الأجور أو غيرها.

ثانيا: نقص البنية التحتية المشتركة:

يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة كشبكات النقل والمواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية من ابرز العراقيل التي تقف امام تنمية الاقتصاديات المغاربية، فمثلا شبكات المواصلات المغاربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لبلدان المغرب العربي[3] . إن الشبكات الوطنية في الدول المغاربية تعرف كل واحدة منها نقائص والتواصل الذي بدأ مؤخرا فيما بينها، يبقى غير كافي ويؤكد ذلك الانقطاع الذي حصل في خط السكة الحديدية الرابطة بين المغرب وتونس مرورا بالجزائر، والتي تصل إلى منحدر في الحدود الليبية التونسية[4].

تبدو شبكة النقل والمواصلات غير كافية، خاصة إذا ما قورنت، بتلك التي يستفيد منها الشركاء الأوروبيين الأكثر قربا، بما فيهم الأقل تطورا .بالنسبة للشبكات الأساسية، فان الكثافة العامة ضعيفة: كلم من الطريق المعبدة بالنسبة ل 84 كلم^2 وكيلومتر واحد من السكة الحديدية بالنسبة ل 685 كلم^2 وتشكل المناطق الصحراوية وكذلك المناطق الجبلية في الجزائر والمغرب خاصة أضعف المناطق من حيث كثافة

---

[1]– ديدي ولد السالك، مرجع سابق، ص.61.

[2]– عبد النور بن عنتر، " الاتحاد المغاربي ..... بين الافتراض والواقع" ، مرجع سابق.

[3]– محمد لمين لعجال اعجال، "معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"، **المفكر**، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،ع.5(2010)،ص.31.

[4]– المكان نفسه.

مسالك الاتصال .حيث أن معظم المحاور الكبرى هي موجهة للمراكز الساحلية الكبرى حسب الاتجاهات المهيمنة: شمال–شرق، جنوب –غرب في موريتانيا، شرق–غرب في المغرب والجزائر تونس، جنوب–شمال وغرب شرق في ليبيا. أما فيما يتعلق بالمحاور الكبرى ما بين الدول، فهي كلها تتمحور في الشمال، سواء تعلق الأمر بالطريق بنغازي –الرباط أو السكة الحديدية تونس –الرباط، فنفس الشيء بالنسبة للخطوط الجوية:طرابلس–تونس، تونس–الجزائر، تونس–الرباط[1].

و يعيد هذا التقارب في مجال المواصلات، إنتاج الشكل الهيكلي للطرق الاقتصادية الاستعماري التي كانت موجهة أساسا لتصدير المواد الأولية واستيراد المواد الصناعية من الدولة الاستعمارية. فحتى الهياكل الأساسية المطورة منذ الاستقلال مثل أنبوب الغاز أو أنابيب البترول الجزائرية أو السكة الحديدية المنجمية زويرات–نواذيبو في موريتانيا، تعكس كلها هذا المنطق القديم للمبادلات بين الجنوب والشمال.

تلعب الخطوط الجوية دورا أساسيا في مشاريع التعاون والاندماج الإقليمي . إلا أن هذه الروابط الجوية تبقى غير كافية في المنطقة المغاربية، كميا وتنوعا، فباستثناء حالة المغرب، فما يلاحظ على مستوى المنطقة هو وجود هذه الخطوط الجوية فقط ما بين العواصم: نواكشوط، دار البيضاء، الجزائر ، تونس، طرابلس فلا يوجد في الواقع أي خط جوي مستمر ما بين المناطق في المغرب العربي، فالذهاب من منطقة كبرى مغاربية إلى أخرى في المنطقة، كما أن هذه الروابط الجوية ليست يومية. كما تلعب الهياكل الأساسية دورا محددا في عملية الاندماج الإقليمي، وضعف أو غياب وسائل النقل يمكن أن يكون له آثارا سلبية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي[2].

هذه الآثار السلبية تؤثر أولا على المستوى الداخلي لكل دولة، ولكنها تعرقل بنفس الطريقة المجموع الإقليمي. فالقاعدة هنا بسيطة شبكات داخلية رديئة لا يمكن أن تشكل دعامة لإنشاء شبكة إقليمية، فإذا كانت حركة الأشخاص والسلع تتم بصعوبة في داخل إقليم معين، سوف يكون من الصعب وصولها إلى مناطق جوارية.علاوة على القرابة الجغرافية للدول المغاربية الخمسة، فلكل واحدة منها إطلالة على البحر بواجهات ساحلية طويلة ومسافات ليست كبيرة نسبيا ما بين المرافئ الأساسية لكل الدول المغاربية .من هنا يظهر أن النقل البحري كان من المفروض أن يلعب دورا حاسما في تطوير التدفقات الاقتصادية داخل دول الاتحاد المغاربي[3].

---

[1] -Djamel-Eddine Guechi, op.cit,p.131-133.

[2]– محمد لمين اعجال لعجال، مرجع سابق، ص.32.

[3]- Djamel-Eddine Guechi,op.cit,p.131-133.

ثالثا: أزمة المديونية:

إن تزايد مشكلة المديونية وتفاقمها لاسيما في بداية الثمانينات تحولت الى عائق من المعوقات الاساسية لأقطار المغرب العربي التي تحول دون التعاضد والتنسيق فيما بينهم لان كل قطر من هذه الاقطار منشغل بمشاكله الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. فأغلب بلدان المغرب العربي باتت تعاني من مشكلة المديونية والتي اصبحت عبئا على اقتصادياتها وارهقتها[1].

رابعا: واقع التجارة البينية في المنطقة المغاربية

تستند الاقتصاديات المغاربية أساسا على تجارتها الخارجية على اعتبار أنها اقتصاديات ريعية، ضف إلى ذلك أن تحرير التجارة الخارجية يعد عنصرا ضروريا لتحقيق الاندماج الاقتصادي بين هذه الدول، لذلك ينبغي التركيز على تدعيم التجارة البينية فيما بين الدول المغاربية من أجل خلق قاعدة إنتاجية متنوعة يدعمها توافر المواد الأولية، من أجل تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المبنية على تكامل اقتصادي ستنعكس آثاره الايجابية على مختلف القطاعات الاقتصادية[2].

لكن من الواضح أنه ينبغي توطيد التبادلات التجارية بين هذه البلدان لأن الواقع التجاري في المنطقة المغاربية يشير إلى أن التجارة داخل المنطقة المغاربية لا تمثل سوى 1.2٪ من إجمالي التجارة الخارجية، بهذا تسجل التجارة البينية في المغرب العربي أضعف مستويات التبادل الإقليمي في العالم[3] وتشير البيانات عن التجارة البينية لدول المغرب العربي إلى تضاءل حجم الصادرات البينية، حيث انخفضت من 1122.5 مليون دولار عام 1995، إلى 922.4 مليون دولار عام 1997 ، ثم إلى 912.5 مليون دولار عام 2000 ، إذ وصل معدل الانخفاض السنوي لها حوالي 3.9 ٪ خلال الفترة1995 كما يظهر في الجدول رقم 07 كذلك يلاحظ تدني مساهمة الصادرات البينية لكل دولة من دول المغرب العربي إلى إجمالي صادراتها إذ لم تتجاوز هذه النسبة في أحسن الأحوال8٪.

– أما نسبة التجارة البينية لكل دولة إلى إجمالي صادراتها خلال الفترة1995 – 2000 ، فقد تراوحت هذه النسبة بين 2 ٪–5.2٪ في ليبيا، 5٪ –7.4٪ في تونس،1.1 –2.3٪ في الجزائر 1.1٪ أما في موريتانيا

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، ط.1(الجزائر: دار طليطلة 2010)،ص.116.

[2]– محند برقوق،" محاضرات التكامل المغاربي"، مرجع سابق.

[3] -Meziane Rabhi, **Commerce intra-maghrébin : si faible encore !**in :Liberté Economie 3-9/08/2005,p7.

لم تتجاوز هذه النسبة1 ٪ .من هذا المنطلق فان الاندماج التجاري الإقليمي لم يتحقق بعد على مستوى المنطقة المغاربية [1]. فإذا ما لاحظنا التجارة البينية في المنطقة المغاربية يظهر ما يلي[2]:

تبقى المبادلات المحققة من طرف الجزائر، على مستوى المنطقة، وخارج قطاع المحروقات هامشية، كما نجد أن المملكة المغربية غائبة في السوق التونسية بالرغم من الميزة النسبية التي تتوفر عليها في بعض المنتجات لاسيما المنتجات البحرية ، حيث تستوردها تونس من ايطاليا.

فعلى الرغم من القرابة الجغرافية، فان صادرات الجزائر من المحروقات لا تمثل سوى5 ٪ من واردات المغرب (إحصائيات) 2000 و 0.5٪ من صادرات الجزائر.

لم تمثل المواد الغذائية المغربية المسوقة في السوق الجزائرية، سوى 0.6 ٪ من إجمالي صادرات المغرب من هذه المواد و 0.3٪ من واردات الجزائر الغذائية، في وقت أن هذه المواد تصل إلى الجزائر بنسبة 40٪ من كل من فرنسا واسبانيا[3].

– إن غالبية واردات الجزائر من المواد النسيجية تأتيها من تركيا والصين واسبانيا، في وقت أن المغرب وتونس تبقى تقريبا غائبة في السوق الجزائرية، حيث أن نصيبها من هذه السوق لا تتجاوز على التوالي 0.9٪ و 0.8٪ من واردات الجزائر من المنتجات النسيجية من كل من المغرب وتونس، وهو ما يعادل 0.3 ٪ من الصادرات الإجمالية للمنتجات النسيجية المغربية و 0.1٪ من المنتجات التونسية.

– تعرف الهيكلة القطاعية لهذه المبادلات، هيمنة منتجات الطاقة، حيث ارتفعت من٪ 37.9 ٪في 1990 إلى 49.8 ٪ عام 2000 ، كما حصل ارتفاع في نفس الفترة بالنسبة للمواد الكيميائية وصناعة الحديد والمعادن في وقت حصل تراجع بالنسبة لمواد البناء، المواد الميكانيكية والكهربائية، المنتجات النسيجية والمواد الفلاحية، على الرغم من أن كل من تونس والمغرب تملك قيمة نسبة بالنسبة لهذه المواد[4] من خلال هذه المعطيات تتبين أهمية إمكانية التنويع الإقليمي المتوفرة على مستوى المنطقة، إلا أن الإمكانيات التي يتيحها القطاع الفلاحي للتبادل يمكن أن تتعرض لضغوطات في حالة جفاء الطبيعة.

---

[1]– عيسى حمد الفارسي، ص2.

[2]– فايزة ويكن، مرجع سابق، ص ص.316–317.

[3]-Les échanges connaissent une récession entre les pays maghrébins, consulté le 18/05/2016. in :http://www.bladi.net/pdf.

[4]- Op.cit

– كما تبين هذه المعطيات تكاملية الدول المغاربية في بعض القطاعات الفلاحة، المحروقات، النسيج، الصيد، السياحة..الخ التي تفتح آفاقا كبيرة في مجال التجارة البينية في المنطقة.

إلا أن هذه المعطيات لم تكن لصالح التجارة البينية المغاربية بل جعلتها تتصف بالضعف وهذا راجع الى: مع ضعف التجارة الرسمية بين الدول المغاربية، وجود مبادلات غير رسمية ذات ديناميكية معتبرة ما بين الدول المغاربية هي تعبير تجاري عن اقتصاد خفي حيوي في المنطقة[1] هناك قناتين أساسيتين لهذه التجارة هي، من جهة، التهريب التقليدي أين تنتظم الشبكات حول المدن والقرى في المناطق الحدودية (الجوارية) والتي تستفيد في بعض الأحيان من تعاون السلطات الجمركية، لتتشكل صعوبة في بعض الحالات لتمييز التدفقات السلعية التي تتخذ هذه القنوات غير الرسمية فإذا استثنينا تجارة المنتجات غير الشرعية، كتهريب المخدرات التي لا تشكل تجارة بينية مغاربية حقيقية، فإن النشاطات والسلع التي يتم مبادلاتها بشكل غير رسمي، تتنوع وتتعلق ب:

* السلع الآتية من منطقتي سبته ومليلة على الساحل المغربي والتي توزع على كامل المغرب العربي والتي تشمل العديد من المنتجات: المصبرات الغذائية، الملابس، المنتجات الالكترونية ذات الأصل الآسيوي، الأجهزة المنزلية، العطور، السجائر والكحول.

* المنتجات الرفيعة والمعادن النفيسة، حيث أن الرسوم المختلفة بين الدول المغاربية تؤدي إلى حركة جوارية عبر الحدود.

*تمثل اوروبا الشريك الرئيسي للبلدان المغاربية، وهذه الشراكة هي نتيجة مزيج عدة عوامل مثل العامل التاريخي الذي يربط بين البلدان المغاربية واوروبا[2]

خامسا: التجارة غير الرسمية(الموازية)

يشمل القطاع غير الرسمي في المنطقة المغاربية انواع مختلفة من الانشطة ومن المؤسسات كما ان هناك اسباب متعددة لانضمام هذه المؤسسات لهذا القطاع. لكن في البداية تم تعريف القطاع غير الرسمي من قبل مكتب العمل الدولي (BIT) في عام 1993على أنه " مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع

[1] -Adair Philippe, **L'économie informelle au Maghreb :une perspective comparatiste**, Université Paris x// /Gratice, ,Consulté le 12/03/2012. in http://www.univ-paris 12.Fr/www/labos/gratic/Adair.rtf

[2]– ظافر سعيدان، **إتحاد المصارف المغاربية: دور فعال في مجال التنمية الاقتصادية**(تونس:، جامعة صفاقس، 2018)،ص.23.

والخدمات بهدف خلق فرص العمل والدخل للأشخاص المعنيين بها.وتعمل هذه الوحدات التي تتسم بقلة التنظيم، على نطاق صغير ومحدد وبالإضافة لذلك، فإن التمييز بين العمل وراس المال ضئيل أو منعدم تماما. وتعتمد علاقات العمل عندما تكون متوفرة على العمالة المؤقتة او علاقات القرابة او العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلا من الترتيبات التعاقدية مع الضمانات الرسمية"[1].

وتجدر الاشارة الى ان الاقتصاد غير الرسمي في المغرب العربي لديه قدرة قوية على التكييف مع المشاكل الكبيرة التي تواجه الاقتصاديات المغاربية. اذ لا يقتصر القطاع غير الرسمي على المستوى الوطني لكل بلد بل يمتد الى بلدان المنطقة. وهذا يدل على ان المنتوجات والسلع المدعومة بشدة في بلد ما تصل بشكل غير رسمي الى البلدان الاخرى في المنطقة[2] مثال: تخص السلع ذات الاحتياجات الأولية المدعمة بقوة في دول مثل الجزائر أو ليبيا حيث تونس والمغرب نسبة الدعم هي أقل[3].

بالإضافة الى التجارة غير رسمية ، يجدر التذكير ان التهريب موجود منذ فترة طويلة ومن خلال بيانات وزرات الاقتصاد التي تم تجميعها في بلدان اتحاد المغرب العربي، يبدو ان الاقتصاد غير الرسمي يقارب في المتوسط نصف اجمالي الناتج المحلي في المنطقة. وهكذا، يمثل –الاقتصاد غير الرسمي– آفة لبيئة الاعمال التجارية حيث انه يشكل شكلا من اشكال المنافسة المجحفة وحاجزا مزعجا للشركات المسجلة في السوق الرسمية. كما يمكن ان يكون لهذا الاقتصاد عواقب وخيمة على الاداء الاقتصادي والسياسات العامة للبلد من خلال تشويه الاحصاءات الرسمية واعطاء فكرة خاطئة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي للبلد (الشركات العاملة في السوق غير الرسمية لا تدفع الضرائب على سبيل المثال). وسيكون الجدول اللاحق كمثال للتجارة البينية بين دول المغرب العربي السلعية البينية لدول المغرب العربي من عام 1995-2000.

[1]– ظافر سعيدان، مرجع سابق، ص.39.

[2]–. المرجع نفسه، ص.40.

[3] –Djamel–Eddine Guechi,op.cit,p.129.

جدول رقم07: إجمالي الصادرات السلعية وإجمالي الصادرات البينية لدول المغرب العربي 1995-2000 (مليون دولار)

السنة	البيان/الدولة	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	الاجمالي
1995	إجمالي الصادرات	102582	4172.0	5489.0	8776.9	563.9	/
	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	%2.3	%5.7	%7.4	% 2.4	%0.10	
1996	إجمالي الصادرات البينية	215.1	213.8	328.8	228.4	2.6	/ 988.7
	إجمالي الصادرات	1320.9	4744.9	5511.0	9531.0	550.5	
	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	%1.6	%4.5	%6.0	%2.4	%0.5	
1997	إجمالي الصادرات البينية	226.0	146	310.9	218.0	3.1	922.4
	إجمالي الصادرات	13820.0	4676.6	5569.3	9778.7	525.4	
	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	%1.6	%3.5	%5.6	%2.2	%0.6	
1998	إجمالي الصادرات البينية	123.6	164.4	389.6	330.8	2.44	911.3
	إجمالي الصادرات	10055.0	7415.6	5758.3	6376.2	515.1	
	نسبة الصادرات	%1.2	%2.2	%5.0	%5.2	%0.5	

	البينية إلى إجمالي الصادرات						
1999	إجمالي الصادرات البينية	250.8	212.2	296.4	144.6	2.44	906.3
	إجمالي الصادرات	12453.2	7372.8	5881.2	7165.3	515.1	
	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	%1.2	%2.2	%5.0	%2.0	%0.5	
2000	إجمالي الصادرات البينية	219.10	190.00	352.0	318.00	4.35	912.50
	إجمالي الصادرات	19535.00	7963.20	5839.90	12000.00	477.00	
	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	%1.1	%2.4	%6.0	%2.7	%1.0	

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995 – 2000

سادسا: التحدي التكنولوجي والعلمي:

تواجه دول المغرب العربي تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتبة عن الثورات الصناعية التي اجتاحت العالم، والتي ما فتأت تتوتر فيه، واخرها ظهور ما يسمى بالبلدان الصناعية الجديدة أو النمور مثل: كوريا الجنوبية، التايوان، البرازيل، الهند بالإضافة الى الدول الصناعية السابقة G8،والتي أرست اسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ولا سبيل للدول المغاربية ان تحذو حذوها الا اذا تحولت الى

قطب صناعي واقتصادي متكامل، ولن يكون ذلك الا بالتحكم في التكنولوجيا وتطويعها لخدمة التنمية المشتركة[1].

سابعا: الاستقطاب التجاري الاوروبي:

تتسم الاقتصاديات المغاربية باستقطابها الشديد من قبل الاتحاد الاوروبي حيث يستحوذ هذا الاخير على حوالي 70% من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي. واذا كانت اوروبا تمثل حوالي ثلثي التجارة الدولية المغاربية فان دول المغرب العربي لا يمثل الا حوالي 2% من المبادلات مع العالم[2] وتختلف درجة الاستقطاب من دولة لأخرى، حيث تبدو تونس والمغرب اكثر استقطابا من قبل الاتحاد الاوروبي، فما يقارب 78% تعكس من صادرات تونس تذهب للاتحاد الاوروبي الذي يزودها ب72% من وارداتها، وتستحوذ اوروبا على ما يزيد على 60 % من مبادلات المغرب التجارية، وتذهب 62 % من صادرات الجزائر الى الاتحاد الاوروبي، وتأتي 58% من وارداتها منه، وتأتي 20 % من واردات موريتانيا من الدول المغاربية، و13 بالمئة من الدول الافريقية الاخرى اما الاتحاد الاوروبي فيزودها بنسبة تقارب 50 % من حاجياتها[3] وهكذا تعاني اقتصاديات الدول المغاربية لكونها اقتصاديات تبادل، اي انها مبنية على الاستراد والتصدير وبالتالي فهي رهينة تطورات التجارة الخارجية. وقد استخدمت اوروبا مثلا في عام 1995 الورقة الاقتصادية (تخفيض كمية الطماطم المغربية التي يسمح لها بدخول السوق الاوروبية)في مفاوضاتها مع المغرب حول الخلاف حول الصيد، حيث هددته بإجراءات عقابية ان لم يستجيب لها[4] وفرضت اوروبا عام 1996 حظرا على الواردات السمكية الموريتانية (40 % من صادرات موريتانيا من السمك) بدعوى عدم ملائمة وسائل الانتاج للمعايير الاوروبية[5].

---

[1]– لعجال اعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص. 96.

[2]– محمد عاشور، " التكامل الاقليمي والتنمية في افريقيا الوقع والتحديات" (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية،2005)،ص.165.

[3]–المكان نفسه.

[4]– المرجع نفسه، ص.167.

[5]– المكان نفسه.

المبحث الثاني: أثر العامل الخارجي على مسار الوحدة المغاربية

تعتبر المنطقة المغاربية من بين أهم المناطق الاستراتيجية[1]، وهذا راجع أساسا الى موقعها المميز المطل على البحر الابيض المتوسط هذا من جهة وباعتبارها حلقة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب ما جعلها تصبح رهانا للتنافس الاقتصادي الاستراتيجي للقوى الكبرى[2]

اذ انها ارتبطت دول المغرب العربي منذ القدم، بعلاقات متميزة مع اوروبا، تمثلت في العديد من المراحل والمواقف، منها ما كان مبني على التعاون القائم على المنفعة المتبادلة، وهذا في المرحلة التي تسبق الاستعمار الاوروبي للمنطقة لتنتقل العلاقات الى نوع من النزاع والحرب وهذا اثناء المرحلة الاستعمارية التي مست دول المغاربية لتصل بعدها العلاقات الى حالة من التبعية والشراة والتعاون وهذا في زمن الاستقلال[3] .والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا كل هذه العلاقات؟ والاجابة عليه تكون باختصار لكون ان اوروبا لاتزال مقتنعة بان المنطقة المغاربية جزء لا يتجزأ منها وهي بمثابة فضاء اوروبي والتعامل معه يكون بتوطيد العلاقات بالاتفاقيات التجارية والاقتصادية وكذا الامنية ليتسنى لاوروبا الاستفادة من الدول المغاربية كسوق استهلاكية هذا من جهة وضرورة ابراز واظهار مكانتها دورها في منطقة حوض البحر المتوسط كقوة قادرة على التأثير على دول المنطقة والخروج من السيطرة الامريكية خاصة من الناحية الامنية من جهة أخرى.

المطلب الأول: لمحة تاريخية للعلاقات الاوروبية المتوسطية

سيركز الموضوع على الشراكات الاوروبية واثرها على التكامل المغاربي وهذا راجع للارتباط القوي لدول المغرب العربي بالاتحاد الاوروبي لاعتبارات كثيرة منها تاريخية وحضارية وكذلك اقتصادية متجاوزين المنافسة الامريكية للاتحاد الاوروبي في المتوسط.

كباقي دول العالم ترتبط دول المغرب العربي مع مؤسسات العولمة الاقتصادية ما جعلها تنتهج سياسات قطرية فردية في التعامل مع هذه المؤسسات والسبب في ذلك هو غياب تكتل اقتصادي قوي وموحد بينها يساهم في تقوية مكانتها في العالم الامر الذي زاد من تعميق عوامل الفرقة بين دول الاقليم المغاربي.

---

[1]- Abdennour Ben Antar, Etude états unis/Maghreb :regain d'intérêt ?,Algérie,2007,p.296.

[2]– أمين البار، منير البسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية**، ط.1(الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)،ص.112.

[3]– لعجال أعجال محمد الامين، " استراتيجية الاتحاد الاوروبي تجاه دول المغرب العربي" (رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008/2007)،ص.06.

سيتطرق الموضوع الى ابراز لمحة تاريخية للعلاقات الاوروبية المتوسطية ليتسنى معرفة المراحل التي ارتبط فيها المغرب العربي بالاتحاد الاوروبي من خلال سعي الاتحاد الأوروبي منذ 1969، إلى توسيع نفوذه وهيمنته في المنطقة المتوسطية وقد اكتست مختلف مراحل العلاقات الأوروبية المتوسطية التالية دوما طابع المركنتيلية المرتكزة على العلاقات التجارية والمالية [1]، وذلك من خلال عقد اتفاقيات للتعاون بينه وبين الشركاء المتوسطين، انطلقت مع السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية (CEE) سنة 1969 ثم توسعت مع المقاربة المتوسطية للمجموعة الشاملة 1972 والتي تضم كل الدول المتوسطية غير الأوروبية باستثناء ليبيا وألبانيا[2] .

وتحددت السياسة الاقتصادية المتوسطية منذ توقيع على معاهدة روما سنة 1958 بعلاقات المجموعة الاقتصادية الاوروبية مع جوارها الجغرافي المباشر، حيث قامت كل من المغرب وتونس بابرام اول اتفاقية مع المجموعة الاوروبية في مارس سنة 1969 في شكل اتفاقيات تعاون تربطها مع بلدان المجموعة والتي كان عددها آنذاك 6 اعضاء، اما الجزائر فكانت عند التوقيع على معاهدة روما لا تزال تعتبر جزء من فرنسا، وبالتالي كانت غير معنية بالمعاهدة، وتميزت هذه الاتفاقيات بالطابع التجاري البحث.[3]

ونظرا لأهمية العلاقات بين المغرب العربي والمجموعة الاوروبية، كان لابد من دعم العلاقات، وفعلا في أفريل 1976 وقعت دول المغرب العربي كل واحدة على حدة اتفاق تعاون مع المجموعة الاوروبية[4] وشملت الاتفاقيات أداتين رئيسيتين هما منح الأفضلية التجارية والمساعدات المباشرة لتلك الدول حسب االبروتوكولات المالية المرفقة بالاتفاقيات الموقعة في هذه الاتفاقيات ولفترة خمس سنوات وفرت دعما ماليا للتنمية الاقتصادية للشركاء[5].بعبارة اخرى فبالنسبة لتونس والمغرب كان الامر يتعلق بتجديد وتحسين الاتفاق القديم

---

[1]– مصطفى بخوش، **حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، د.ط(الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص.76.

[2]– مقال دون مؤلف، "الاتحاد الأوروبي والمتوسط...مبادرات جديدة" ،(تم تصفح الموقع يوم:2012/11/19) http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/rarbo.htm.

[3]– نجاح منصري، "اثر اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على التجارة العربية البينية" (رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015/2014)،ص.29.

[4]– المرجع نفسه، ص.30.

[5]– مقال دون مؤلف، "في سبيل سياسة متوسطية"،(تم تصفح الموقع يوم:2012/05/14):.http://www.deljar.cec.eu

لسنة 1969.اما توقيع الجزائر على هذه الاتفاقية فكان يعني اندماجها في محيط السياسة الاقتصادية للمجموعة الاوروبية.[1]

المطلب الثاني: السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي

أ-مجموعة غرب المتوسط 5+5:

بدأ هذا المنتدى كفكرة عام 1983، حين اعلن الرئيس الفرنسي السابق" فرانسوا ميتيران" من المغرب وبالضبط من مدينة مراكش عن فكرة مؤداها عقد مؤتمر حول غرب حوض المتوسط[2] يضم اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، المغرب، تونس، ويهدف دراسة المواضيع ذات الصلة الاقتصادية وهذا ما وافقت عليه كل من المغرب وتونس[3].وبعدها وفي عام 1986 كرر رئيس الوزراء الايطالي السابق " كراكسي" طرح الفكرة نفسها، وبعده اقترح رئيس الحكومة الاسبانية السابق " غونزاليس" مبادرة مشابهة لاقت استحسان الدول المغاربية التي بدأت تعاني من آثار سلبية نتيجة للازمة الاقتصادية التي اشتدت في النصف الثاني من الثمانينات[4].

وفي عام 1988 بمرسيليا حدد ملتقى لمناقشة العديد من المحاور من بينها: ما يتعلق بالمشاكل الصناعية والمالية، وكذا بالعلاقات السياسية الاورومغاربية وبآفاق التعاون الاورومغاربي. ليكون عام 1989 وبالتحديد في 24-27 من شهر ماي ملتقى جديد بطنجة والذي طرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط[5]. وسرعان ما اعيد احياء هذه المبادرة لتتوج باجتماع روما 1990

ب-مبادرة روما 1990:

في10 أكتوبر 1990 عقدت مبادرة روما والذي شاركت فيه كل من ايطاليا، فرنسا، البرتغال، ودول المغرب العربي ومالطا كعضو مراقب[6]. ومن خلال هذا تم تشكيل مجموعة (4+5) اين تمت مناقشة العديد

---

[1]- فتح الله لعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الاوروبية** (لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1989)،ص.93.

[2]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2005)،ص.49.

[3]- المكان نفسه.

[4]- زهية كتاب، مرجع سابق، ص.87.

[5]-مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص.90.

[6]- المكان نفسه.

[4] -Déclaration des neuf sur le dialogue et la coopération en méditerranée occidentale sur : http://www.maec.gov_ma/fr/europe/declaration des 9htm.

من الملفات من بينها: النزاع في الصحراء الغربية وكذا الصراع العربي الاسرائيلي بالإضافة الى التعاون التجاري، وكذا المساعدات المالية والتكنولوجية التي تسعى الدول المغاربية الحصول عليها. وعليه ومن خلال (5+4) تم بلورة المشروع المسمى " الحوار والتعاون في حوض المتوسط" وفقا للقضايا الرئيسية التالية:

1-الموارد الطبيعية : البيئة والحماية من التلوث والكوارث الطبيعية الحفاظ على الموارد الطبيعية والدفاع المدني[1]

2-المجال السياسي والامني: بعث مسار مكثف للحوار والتواصل بين دول الحوار العشر اعتبارا للتطورات الإيجابية التي عرفتها أوروبا ومنطقة المغرب العربي والتي ساعدت على توجيه المجهودات المشتركة ويقدرون على أنه من الأهمية بما كان وضع الإمكانيات المتاحة عبر السياق الإقليمي الجديد في غرب المتوسط، لوضع إطار للحوار والتعاون على أسس دائمة .

– ارتباط دول غرب المتوسط بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط والالتزام بالعمل في إطار ترفيه السلم والتعاون في المنطقة على اعتبار أن الأمن في المتوسط لا ينفصل عن السياق العام للأمن الدولي ويجب استفادة دول المتوسط من المسارات الممكنة للأمن والتعاون التي تعرفها أوروبا.

– اعتبار مسار كل من الإتحاد الأوروبي وإتحاد المغرب العربي كمسارين للاندماج الإقليمي للمساهمة في حفظ التوترات وتعزيز الجوار.

–اعتبار الفوارق بين ضفتي غرب المتوسط عوامل اختلال تؤدي إلى صعود عديدة التهديدات والإشكاليات التي تفوض الإستقرار والرخاء في المنطقة إلى الخطر، وبالتالي التعاون في غرب المتوسط يوّلد نوعا ما من التضامن لإمتصاص فوارق التنمية وتجنب المنطقة التهميش وأنّ مسار التعاون ولإندماج للإتحاد الأوروبي سيرافقها مجهود موازي في مجال التعاون تجاه المتوسط[2].

3- المجال الاقتصادي: تشجيع التنمية الاقتصادية وهذا من خلال: ترقية المبادلات التجارية، معايير مراقبة المنتوج، العلاقات التجارية ،الشراكة والاستثمار، الطاقة، النقل، الفلاحة، السياحة، نقل التكنولوجيا[3].

[1] - Déclaration commune des neuf pays de la Méditeraanée occidentale ….entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du sud, Rome le 10 octobre 1990 sur :http://www.vie-publique.fr

[2] - Ibid.

[3] -L'Europe communataire dans la négociation Nord-Sud sur : http://books.openedition.

4-المجال الاجتماعي والانساني: الاحترام التفاهم بين الشعوب والثقافات، دراسة مسائل الهجرة، الاقامة، حركة الاشخاص، ترقية الحلول الملائمة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للدول المغاربية عن آليات لتشجيع إنشاء فرص الشغل .

-تثمين الحوار والتعاون الثقافي العلمي والتقني بين دول المجموعة، برامج عمل تسمح بتطوير العمل بين الجامعات والمؤسسات العلمية الثقافية، والتربوية، بتكوين الإطارات والتبادل بين الشباب[1] .

وعقد لقاء ثاني يومي26 و 27أكتوبر 1991 بالجزائر وشهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الالية المعروفة بجوار (5+5)والذي انبثق عنه أحداث ثماني فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط. ما أشار إليه إعلان الجزائر والذي يبدو مميز هو دعوة الجزائر دول المجموعة 5+5* إلى التمسك بمبادئ الأمم المتحدة وحلّ النزاعات سلميا دون اللجوء إلى القوة ، وسيادة كل دولة ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[2] وكان الاجتماع الموالي قد برمج لينعقد في تونس إلاّ أنه عطل بسبب:

- تأثير تداعيات بعض الأحداث الإقليمية والدولية، ولعلّ أبرزها حرب الخليج الثانية سنة 1991 وتأييد بعض دول القوس اللاتيني لهذه الحرب والمشاركة فيها، وأبرزها فرنسا.

-تأثرت اجتماعاتها بأزمة ليبيا مع الغرب خاصة ما يعرف " بأزمة لوكربي"

-المشاكل السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية سنة 1991 .

فالأسباب سالفة الذكر ادت الى تجمد هذا الحوار على امتداد عشرية كاملة(1991-2001) لتنبعث فيه الروح من جديد خلال اجتماع وزراء الخارجية العشرة يومي25 و 26جانفي 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية، وتتحرك آلياته وفق وتيرة تصاعدية لينتهي إلى برمجة أول اجتماع في مستوى القمة ستحتضنه تونس يومي5 و6 ديسمبر 2003[3].

---

[1]-Déclaration des neuf, Ibid.

*- انضمت مالطا ليكتمل العدد خمسة.

[2]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.99.

[3]- المنذر الرزقي،" الحوار 5+5: دفع جهوي لمسار اقليمي" ،(تم تصفح الموقع يوم: 2017/06/14)

http://www.mafhoum.com/press6/173p51.htm.

ج- ندوة برشلونة للشراكة الاورومتوسطية 1995 وأهدافها:

لقد تم انعقاد مؤتمر برشلونة يومي27 و 28نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي واثنتي عشرة دولة متوسطية – مصر تونس الجزائر المغرب لبنان سوريا السلطة الفلسطينية تركيا إسرائيل مالطا قبرص –إضافة إلى حضور موريتانيا أعمال الندوة بصفة مراقب وكذلك حضور الولايات المتحدة وروسيا ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر.

يعبر هذا المشروع عن بناء فضاء اقتصادي وامني اوروبي، لموجبه يتم العمل على خلق اطار يجمع بين ضفتي المتوسط[1] هذا من جهة كما يمكن اعتباره- إعلان برشلونة- محاولة أوروبية لإعادة التوازن الجيو سياسي لأوروبا في المتوسط في مواجهة الهيمنة الأمريكية التي تمت بعد الضربة التي وجهتها الولايات المتحدة للبناء الأوروبي عن طريق المبادرة إلى حرب الخليج [2]، فلا يمكن إذن فهم جزء مهم من مشروع الشراكة الاورو متوسطية إذا لم نعتبره ردا على التواجد الكثيف في حوض المتوسط لقوة غير متوسطية هي الولايات المتحدة[3]، من جهة ثانية .

إلا ان الانسداد الذي يعرفه اتحاد المغرب العربي، وجدت الدول المغاربية نفسها عاجزة عن إيجاد جوابا مشتركا لهذه المبادرة التي كانت موجهة إليها بالدرجة الأولى.الا انها في النهاية وجدت نفسها توقع على اتفاقيات تتسم بالصبغة القطرية وهذا ما نلاحظه اثناء توقيع كل من تونس والمغرب على اتفاقيات شراكة مع اوروبا تهتم بالتعاون الامني والسياسي والاقتصادي وكذا الاجتماعي. ولقد ارتكزت المقاربة الجديدة للشراكة الأورو –متوسطية، كما عرفها مؤتمر برشلونة، على ثلاثة محاور أساسية:

أ- **محور سياسي وأمني:** يهدف إلى إقامة حدود مجال متوسطي للسلم والاستقرار .يتضمن هذا المحور جملة من المبادئ أهمها:

-احترام القواعد الأساسية في مجال حقوق الإنسان والحق في ممارسة الحريات الأساسية، الديمقراطية، التسامح الديني والثقافي.

-احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.

-عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية.

---

[1]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص.93.

[2]- المرجع نفسه، ص.55

[3] - المرجع نفسه، ص.68.

-تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب.

-عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأطراف.

-كما تضمن الإعلان التأكيد على حق الشعوب في تدبير شؤونها بنفسها، والاعتراف بحق الشعوب باتخاذ التدابير المشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة من أجل انجاز حقوقهم المطلقة في تقرير المصير[1]

ب-**محور اقتصادي ومالي:**يهدف هذا المحور في هذا المجال إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق منطقة رخاء تعم فوائدها على كافة الشركاء، ويقوم هذا التعاون على ثلاث دعائم :مشروع إنشاء منطقة تبادل حرة أورو -متوسطية في آفاق 2010 ، المنطقة التي تضم حوالي 40 دولة و 800مليون مستهلك، تعاون اقتصادي، تعاون مالي[2]. فيما يتعلق بإنشاء منطقة التجارة الحرة، تم بالفعل إنهاء التوقيع على اتفاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس التوقيع على الاتفاق(عام1995 ودخل حيز التنفيذ في مارس 1998) والمغرب في(فيفري1996 لتدخل مرحلة التنفيذ في مارس2000) ومع الجزائر في أفريل 2002[3]بالإضافة الى الجانب الاقتصادي والذي جاء فيه:

* تعزيز التعاون وتنميته في جميع القطاعات الاقتصادية..حماية البيئة، إدارة الموارد السمكية والموارد الطاقوية.

*تطوير السياسة المعتمدة على اقتصاد السوق وادماج اقتصاديات هذه الدول من خلال الرفع من المساعدات المقدمة لها، وترقية الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وكذلك ارساء برنامج الدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4]

يمكن القول أن الشراكات الاورومغاربية تشمل على هذه النواحي من التعاون مؤكدة ضرورة التركيز على الشق الاقتصادي ويشمل تحديدا إنشاء مناطق تجارة حرة ثنائية بين الاتحاد وكل دولة من دول المتوسط الجنوبي العام2010 ، وتعتبر مناطق التجارة الحرة الثنائية في ظل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية نوع

---

[1]- صباح بالة،" مسار برشلونة 1995"، (تم تصفح الموقع يوم:2021/05/10). https :political-encyclopedia

[2]- المكان نفسه.

[3]- شيخ فتيحة، مرجع سابق، ص.111.

[4]- يمينة عطيش، "البعد الامني في العلاقات الاوروميتوسطية"،(مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008/2007)،ص.97.

من أنواع الاتفاقيات الإقليمية الجديدة المبنية على مبادئ الحرية الاقتصادية والانفتاح الخارجي والعولمة الاقتصادية وتلتقي مع منطقة التجارة العالمية في مبدأ تحرير التجارة[1].

إن دول الاتحاد الأوروبي يكمن هدفها في المساهمة في الأمن الاستراتيجي للبحر المتوسط حفاظا على مصالحها وأمنها ومنه التسريع إلى إقامة منطقة أمن واستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي أو تأمين مجال حيوي للنشاط الاستثماري[2] وهذا من خلال تركيزها على عوامل رئيسية هي[3]:

-**الهجرة:** تشير التقديرات إلى أن حوالي 15 %من سكان المغرب العربي يعيشون بأوروبا.

-**تبعية الطاقة:** يعتمد الاتحاد الأوروبي على الطاقة المستوردة من دول المغرب العربي "الجزائر وليبيا" لتلبية نصف حاجياته.

-**التجارة والاقتصاد:** يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لكل بلد في منطقة المغرب العربي.

-**الأمن ومكافحة الإرهاب:** هذا ما أشارت اليه وثيقة سياسات صادرة عن الاتحاد الأوروبي بعنوان "استراتيجية الأمن الأوروبي" ديسمبر 2003[4].

-**مكافحة الجريمة المنظمة:** الغش والاستغلال غير المشروع بجميع أنواعه، والقرصنة المعلوماتية وكذا مكافحة تزوير الأوراق وغيرها.

-مكافحة تبيض الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة السرقة والمخدرات.... إلخ.

-مكافحة العنصرية بجميع أشكاله سواء ما تعلق منها بالعرق أو الدين[5].

للإشارة تمول جميع مشاريع الشراكة الأوروبية –المتوسطية من خلال برنامج (MEDA) ، الذي خصص له مليار يورو سنويا ويتم تمويل هذا البرنامج دوريا كل سبع سنوات كما يقدم بنك الاستثمار الأوروبي إلى المنطقة مليار يورو إضافيين على شكل قروض[6].

---

[1]– عبد الله تركماني، "التحديات المغاربية في عالم متغير"، (تم تصفح الموقع يوم:2022/04/27) http://m.ahewar.org

[2]– المكان نفسه.

[3]– مباركة سليماني، " أثر متغيرات البيئة الدولية والاقليمية على مسار التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة"،(مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/2010)، ص.145.

[4]– المكان نفسه.

[5]- **lutte contre le racisme ,le blanchiment de l'argent ,la criminalité organisée**,article86-87-88,l'accord euro-mediterraneen,p52-53.

[6]– مباركة سليماني، مرجع سابق، ص.149.

د- قمة تونس2003:

شهد تاريخ 5 و6 ديسمبر 2003 احتضان قمة الحوار المغاربي المتوسطي 5+5 وذلك بمبادرة من الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي"[1]. وكانت هذه القمة فريدة من نوعها لانها ادت الى انطلاق هذا المسار الذي كان معطلا لمدة عشر سنوات أي منذ انطلاقه في روما1990. والذي لم تعد له الحرارة من جديد الا في سنة 2001 في شهر جانفي بمدينة لشبونة في البرتغال[2] وإلى جانب اجتماعات وزراء الخارجية شهدت اجتماعات مجموعة 5+5 توسعا ليشمل قطاعات تعاون أخرى أهمها اجتماعات رؤساء الداخلية في تونس2002، والمملكة المغربية 2003 ، والجزائر 2004 واجتماعات رؤساء المجالس البرلمانية بطرابلس 2003، وباريس 2004 ، وما يكاد يلمس في معظم هذه الحوارات واللقاءات التي سقفت طموحاتها وغاياتها بالاستقرار والأمن في المتوسط الغربي، والتنمية الاقتصادية والاندماج المغاربي والتبادل الإنساني والهجرة، هو التقاء الرؤى بين أطراف الحوار في شمال غرب المتوسط والجنوب .

وفضلا عن ذلك، فإن قمة تونس2003 والتي حضرها من الدول: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا عن الجانب المغاربي وفرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا عن الجانب الاوروبي[3]. تعتبر حدثا تاريخيا لأنها أول قمة أدت الى إدخال الأمن في إطار التعاون، ورغم أن مجالات التعاون بقيت نفسها، إلا أنه كانت بعض الفروقات فقط في وجهة النظر حيث قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 كان هنالك نوع من الحذر في الحديث عن ظاهرة الإرهاب، أما بعد هذه الأحداث بدأ الحديث بنفس الألفاظ عن هذه الظاهرة، حيث كان من ابرز الملفات التي اهتم بها قادة مجموعة 5+5، الملف الأمني والسياسي من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الارهاب[4] بالإضافة الى ظاهرة الهجرة السرية واثارها الانسانية والامنية.

د-الاتحاد من أجل المتوسط:

هو مشروع حمل لواءه الرئيس الفرنسي السابق" ساركوزي" الذي شرح الفكرة خلال حملته الانتخابية لرئاسيات في خطاب القاه في يوم07 فيفري 2007 بمدينة "طولون" اين اعلن ان الحوار الاورومتوسطي الذي بدأ قبل

---

[1]- حكمت الحاج، "قمة الحوار 5 زائد 5: تفعيل الشراكة المغاربية الاوروبية" ،(تم تصفح المقال يوم:2012/05/01) https://elaph.com

[2]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص.100.

[3]- حكمت الحاج، مرجع سابق.

[4]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص.10.

اثني عشرة سنة في برشلونة قد اخفق في انجاز اهدافه[1] ومن هنا اطلقت فكرته من مؤتمر روما الثلاثي بين كل من: ايطاليا، اسبانيا، فرنسا بتاريخ 20 سبتمبر 2007، وحسبه سيظم هذا الاتحاد –من اجل المتوسط– 19 دولة والمتمثلة في الدول 16 المطلة على البحر المتوسط، وتضاف اليها كل من الاردن والبرتغال وكذا موريتانيا وهي دول سبق وان دخلت في مسارات تعاونية متوسطية الى جانب ليبيا كعضو مراقب. وقد تم الاعلان عنه رسميا في 13/جويلية/2008 في قمته التأسيسية بباريس بحضور 43 رئيس دولة[2] ويعد الاتحاد من اجل المتوسط تدعيم لعملية برشلونة المعمول عليها لدفع العلاقات الاورومتوسطية عامة بما فيها المغاربية على مستوى التنمية الاقليمية، فالاتحاد من اجل المتوسط هو عبارة عن مبادرة أساسها التعاون وتشمل كما ذكر آنفا دول الاتحاد الاوروبي ودول الجنوب المتوسطي بما فيها الدول المغاربية[3]. وضع الرئيس الفرنسي "ساركوزي" ثلاثة دعائم أساسية وتتمثل في[4]:

1–وضع تصور لسياسة الهجرة المختارة.

2–مواجهة التحديات البيئية.

3–المنافسة المشتركة والتبادل الحر، بنك استثمار مؤسسات مشتركة وادارة مشتركة للمياه مع التركيز على الطاقة المتجددة.

يمكن القول بأن هذا المشروع –الاتحاد من اجل المتوسط–جاء ليركز على زيادة فرص التنمية في دول جنوب المتوسط وايقاف التدفقات الكبيرة للمهاجرين غير الشرعيين نحو اوروبا لأنه كان يعي ان هذا الاجراء

---

[1]– رابح زاوي، "بناء المبادرات الامنية في البحر الابيض المتوسط بين ثلاثية الامن القوة سلم القوة دراسة حالة الحوار الاطلسي المتوسطي"،(مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو،2014/2013)، ص.135.

[2]–عبد القادر مخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الابعاد والافاق** (د.ب: ديوان المطبوعات الجامعية،2009)، ص.45.

[3]– أحمد مختار الجمال،" الإتحاد من أجل المتوسط، بداياته وتطوراته ومستقبله"، المركز الدوليللدراسات المستقبلية والإستراتيجية. (ديسمبر2008)،ص.2.

[4]– سهام حروري، "سياسات الاتحاد الاوروبي اتجاه الدول المغاربية"، **المفكر**، بسكرة: ع.8(نوفمبر2012)، ص ص.354–355.

يخدم مستقبل الاتحاد الاوروبي ولا يخدم مستقبل الضفة الجنوبية[1] وعليه فان هذا المشروع تتلخص اهدافه في ستة مشاريع اقليمية وهي[2]:

1-تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالاحتباس الحراري.

2-انشاء طرق بحرية وبرية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط.

3-تطوير جامعة متوسطية.

4-مكافحة التلوث في المتوسط.

5-مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6-وضع خطة لطاقة الشمسية في المتوسط.

المطلب الثالث: تبيعات الشراكات الاورومغاربية على الاتحاد المغاربي

يمكن القول بأن هذه المبادرات الاورومغاربية كان لها الانعكاس السلبي على تطور العلاقات المغاربية ومنه القدرة على التفكير في اقامة اتحاد مغاربي ينافس الاتحاد الاوروبي وعليه كان لا بد من وضع تقييم شامل لهذه الشراكات وهو:

1- يمكن تسليط الضوء على جانب من هذه العوامل والمتمثلة خاصة في موقف الدول الكبرى وعلى رأسها دول الإتحاد الأوروبي التي لا تحبذ قيام مثل هذا الإتحاد، حيث ترى فيه ما قد يضر بمصالحها في المنطقة، وتفضيل الدول الأوروبية التعامل مع دول المغرب العربي عبر إتفاقيات ثنائية وذلك منذ زمن السوق الأوروبية المشتركة إلى الإتحاد الأوروبي حاليا[3].

2-عدم التنسيق بين الدول المغاربية فكل دولة سارعت بمفردها الى اقامة علاقات تفاوضية فردية مع الاتحاد الاوروبي متجاهلة دول الاقليم الاخرى .هذا ما ادى الى اضعاف مواقفها(15 دولة امام دولة واحدة. كما ان هذه الشراكة مشروع اوروبي لم يستشر فيه الدول الاخرى لا في الاهداف ولا المنطلقات.

---

[1]-هلا صغبيني، " الاتحاد من أجل المتوسط دفن لمسار برشلونة أم اخراجه من غرفة الانعاش"، **المستقبل العربي**، بيروت:ع.3000(جويلية 2008)، ص.3.

[2]- معمر سليم، "البعد الامني في العلاقات الاورو-مغاربية فترة ما بعد الحرب الباردة"،(مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان،2012/2011)، ص.108.

[3]- عبد العزيز شرابي،" إتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، **الاقتصاد والمجتمع**، جامعة قسنطينة: ع.05(2008)، ص.16.

3-طرحت الشراكة الاوروميغاربية ايضا فكرة مفادها المركز والاطراف بمعنى ان المركز هو الاتحاد الاوروبي والاطراف هي الدول المغاربية التي ارغمت على التكيف وقبول مقترحات المركز ما افقدها مبدا المصالح المشتركة لبعضها من جهة والمتبادلة من جهة اخرى. هذا ما ادى بثقل المركز -الاتحاد الاوروبي- مقارنة بالاطراف-الدول المغاربية- وهذا للعلاقة غير المتكافئة بين الطرفين.(تكريس دور الدول المغاربية كمستودع للمركز وكسوق لتصريف منتجاته)[1].

4- لم تستفد الدول المغاربية من المخصصات المالية الاوروبية وهذا راجع للمشاريع التي لم تخدم اقتصادياتها.

5-عدم التكافئ في المبادلات التجارية بين الاتجاهين الاوروبي والمغاربي حيث تعتبر اوروبا الرابح الوحيد وهذا راجع لكونها الشريك الاساسي لبلدان الاقليم المغاربي بنسبة 70 بالمئة من صادراتها تذهب لدول المغاربية. مايؤدي هذا الى تعميق التبعية الاقتصادية والمالية لهذه الدول.

6- غياب استراتيجية مغاربية للتعاون والتنسيق أدى إلى التغلغل الاوروبي في المنطقة على حساب إقامة تكامل حقيقي مغاربي منافس للقوى الاخرى[2].

ومن هنا يتبين أن مواقف الدول المغاربية قائمة على رؤية وحدوية قطرية، كرست ما ذهبت إليه في مرحلة سابقة بتوقيعها وتفاوضها الانفرادي مع الاتحاد الأوروبي الذي يتحرك وفق استراتيجية محكمة تستهدف بقاء هذه الوضعية التي تخدم وبشكل كبير مصالحه في المنطقة، والتي أفرزت بالمقابل جملة من الاثار السلبية على دول المنطقة وتكتلها[3] بعبارة اخرى كشفت حقيقة الاستراتيجية الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية التي تعمل على استبعاد أي محاولة تقارب بين دول المنطقة المغاربية وذلك بربطها بعلاقات ثنائية لتجنب اصطفافها في إطار موحد يهدد مصالحها في المنطقة[4] .

---

[1]- محمد الامين لعجال، "استراتيجية الاتحاد الاوروبي تجاه دول المغرب العربي"،(ملخص رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008/2007)، ص.11.

[2]- المكان نفسه.

[3]- مباركة سليماني، مرجع سابق، ص.166.

[4]- المرجع نفسه، ص.169.

خلاصة الفصل الثالث:

مما سبق ذكره في الفصل الثالث يمكن القول بأن اتحاد المغرب العربي يعاني من تحديات كثيرة أثرت بشكل كبير على التحام فضاءه فمنها ما هو اقليمي داخلي ومنها ماهو خارجي. أدت هذه العقبات إلى إستمرار فشله في عدم تحقيق أي هدف كان مسطر في البداية فبرغم من وجود روابط الدين والتاريخ المشترك إلا أن كل هذا لم يجنبه التعثر وهذا ما أكدته الدكتورة صبيحة بخوش" بأن نجاح اي تكتل لا يعود فقط إلى المقومات التي تربط أطرافه بقدر ما يعود إلى وحدة المصلحة والهدف" من هنا نتوقف أمام المعوقات السياسية والتي تعتبر العثرة الكبيرة التي واجهها ولا يزال يوجهها الاتحاد المغاربي لحد الساعة ولعل من أبرزها غياب الارادة السياسية لدى قادة الدول ويرجع ذلك في العمل الفردي والتفكير في المصلحة القطرية لكل دولة على حدة الامر الذي أضعف من عزيمة العمل المغاربي المشترك في إعلاء راية الوحدة وترتب عنه تجميد عمل مؤسساته وتعطيل مسار التكامل. مما زاد من تدهور الاوضاع الداخلية للاتحاد المغاربي وتوتر للعلاقات البينية بين دوله خاصة بين الجزائر والمغرب وفي هذا الصدد يؤكد الدكتور " بن عنتر عبد النور" أنه لا يمكن بناء المغرب العربي دونهما –المغرب والجزائر– بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي في المنطقة. ضف إلى هذا بروز تحديات أخرى بين البلدين متعلقة ب: الحدود، الجريمة المنظمة، السباق نحو التسلح، التطبيع الاسرائيلي وما له من انعكاسات وأثار سلبية كبيرة على المنطقة لنصل إلى أثقل عقبة سياسية تواجهها المنطقة المغاربية منذ 44 سنة ألا وهي قضية الصحراء الغربية والتي تعتبر أكبر عائق أمام بناء الصرح المغاربي الذي تنشده شعوب المنطقة والسبب الرئيسي في تأزم العلاقات الجزائرية المغربية وتصاعدها فمن جهة المغرب يرى بأن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من اقليمه ولا بد من استرجاعه في حين الجزائر تؤكد في كل مرة بعدم التخلي عن الملف الصحراوي وترى بأن الشعب الصحراوي هو المالك الاصلي لاقليمه وضرورة مساندته ليحقق ذلك. كما تناول الفصل الثالث للمعوقات الاقتصادية والتي تعلق بعضها بطبيعة الاقتصاد لكل بلد، فلا يوجد تماثل بين دول المغرب العربي إقتصاديا مما أدى إلى عدم تواجد إتفاق بين دوله حول كيفية البناء الاقتصادي للمغرب العربي فإنجر عنه ضعف المبادلات الاقتصادية البينية لدوله حيث خلف بالموازاة إنتشار للتجارة غير الرسمية الحدودية المبنية على التهريب والذي يضر بالاقتصاد الرسمي لدول المنطقة. وتطرق الفصل الثالث أيضا للمعوقات المؤسساتية للاتحاد المغرب العربي –القانونية– والتي زادت من تدهور الأوضاع الداخلية لعمله والمتمثلة في المعاهدة المنشئة والتي سبق الاشارة إليها من خلال إحتوائها للكثير من الثغرات وعلى رأسها مبدأ الاجماع في عملية إتخاذ القرارات وكذا تنفيذ الاتفاقيات. فالطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة له جعلته عرضة لأي خلاف سياسي بين دوله. ليصل

الفصل في نهايته إلى رصد المعوقات الخارجية المؤثرة في مسار وحدة وتكامل دول المغرب العربي إذ أن الشراكات المبرمة من طرف دول المنطقة المغاربية مع نظيرتها الاوروبية بصيغة ثنائية أدت لتعطيل عمل الاتحاد بصفة جماعية وبمنطق المصلحة العامة أمام المصلحة الخاصة مما تولدت عنه خلافات حادة بين دوله فتحت المجال للتدخلات الاجنبية لتساهم في تغذيتها وتعميقها. ما يمكن استنتاجه بعد سرد للمعوقات التي تقف أمام تجسيد صرح الوحدة المغاربية هو أن تكلفة اللامغرب باهضة وتنجر عنها خسائر ضخمة على دوله الخمس من جهة وعلى شعوبها من جهة أخرى.

الفصل الرابع: المجتمع المدني المغاربي كآلية لتجسيد الوحدة

تمهيد

المبحث الأول: العوامل المساعدة على بروز مفهوم المجتمع المدني في المغرب العربي

المطلب الأول: العوامل الداخلية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني في المغرب العربي

المطلب الأول: المجتمع المدني المغاربي

المطلب الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع المدني المغاربي

المطلب الثالث: أسباب ضعف المجتمع المدني في دول المغرب العربي

المبحث الثالث: : تشكيلات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الوحدة المغاربية

المطلب الأول: المجال الاقتصادي والتجاري(الاتحاد المغاربي لرجال الاعمال، الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، الاتحاد المغاربي للفلاحيين، المصارف المغاربية).

المطلب الثاني: دور المنتديات والأجيال الجديدة من الشباب(منتدى الجاحظ للباحثين الأكاديمين، منتدى تمكين المرأة والشباب، منتدى الشباب المغاربي، الجمعيات: "المواطنة" و"أوراش" المغربية، AJIR" الجزائرية، "نحن نحب سوسة" التونسية،" الجمعيات المؤازرة للامازيغية").

المطلب الثالث: التكتل النسوي: "مغاربيات بلا حدود"

المطلب الرابع: الصحة كعامل للتعاون بين دول المغرب العربي(الجمعية الموريتانية لطب النساء والتوليد"، الحماية المدنية المغاربية).

المطلب الخامس: الزوايا والموروث الصوفي المشترك ودورهما في تقوية الإندماج المغاربي

المطلب السادس: دور الإعلام المغاربي في توحيد الجهود المغاربية (الإعلام المرئي: قناة "نسمة"، الإعلام المكتوب "مجلة المغرب الموحد"، شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في حلحلة المشاكل المغاربية العالقة).

المطلب السابع: أليات تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني

خلاصة الفصل الرابع

تمهيد:

بعدما عجزت الحوارات السياسية في تفعيل صرح الوحدة المغاربية، وتراجع العامل الاقتصادي الذي وصف دوره بالمحتشم أيضا بقي التعويل على العامل الاجتماعي المتمثل في المقاربة المجتمعية في تحقيق هذا الحلم الذي أضحى ضرورة ملحة في ظل ظروف باتت تعيشها المنطقة المغاربية. إذ يعتبر المجتمع المدني المغاربي بمثابة المنقذ الوحيد لدول الإقليم، والباعث للحياة في اتحاده، الذي طالت سنوات غيبوبته إذ غدا السبيل الوحيد لتجسيد الوحدة. وفي هذا الفصل سيركز موضوع البحث على المجتمع المدني المغاربي لكل أقاليمه الخمسة ذاكرا الظروف الداخلية والخارجية التي كانت وراء بروزه، مع التركيز على الجانب التشريعي القانوني للمجتمع المدني لكل دوله. لينتقل البحث إلى تبيان نوعية العلاقة التي تجمع المجتمع المدني المغاربي بالدولة في المغرب العربي كما تناول الفصل مختلف المعوقات التي تقف أمام فعالية دور المجتمع المدني المغاربي، والتي استدعت البحث على الوسائل الكفيلة لتعزيز دوره. ليصل الموضوع في الأخير إلى إعطاء أمثلة لفعاليات المجتمع المدني المغاربي في العديد من المجالات الاجتماعية والدينية والاقتصادية والشبابية والصحية مبرزة الجهد الذي تلعبه المؤسسات المدنية المغاربية بالرغم من التحديات التي تعترض طريقها في توصيل دول الإقليم المغاربي إلى بر الامان وهذا بتمتين العلاقة مع بعضها ومن ثمة تحقيق اتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: عوامل ظهور المجتمع المدني في المغرب العربي

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ساهمت في إنتشار المجتمع المدني في الإقليم المغاربي سيستهلها موضوع البحث بالداخلية ليعرج فيما بعد بالخارجية في نفس المبحث.

المطلب الأول: العوامل الداخلية

أ-تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية والتي لم تلبها الدول، فبالنسبة للطبقتين الدنيا والوسطى الصغيرة، كانت هذه الاحتياجات هي في أساسها خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة أو عاجزة على تحقيقها مثل: تحسين نوعية التعليم، لإسكان، الرعاية الصحية، زيادة الدخل، ماأدى هذا بالطبقتين المتوسطة والعليا في المطالبة المتزايدة والملحة على لتعددية السياسية والثقافية وحرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم[1].

[1]-هويدا عدلي رومان، **المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر**، دراسة في التسامح السياسي لدى النخبة في مصر من 1982-1993،(رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)،ص.31.

ب-التراجع الملحوظ لدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، في مقابل انتعاش عديد من المؤسسات والتنظيمات المدنية الجديدة أو ما يطلق عليها المنظمات غير الحكومية، وباتت تلك المنظمات موضع اهتمام ومثار جدل واسع على المستويين السياسي والثقافي، حيث أضحت اغلبها كيانات مقرة ومعترف بها، إن لم يكن سياسيا وقانونيا، فعلى الأقل ثمة اعتراف على المستوى الاجتماعي المحلي، وبل وحتى على المستوى الدولي، وهذه المنظمات غير الحكومية عبارة عن كيانات يؤسسها الأفراد من أجل المشاركة في الشأن العام، وقد أثبتت هذه المنظمات، في كثير من الأحيان، أنها تشكل قوة اجتماعية ذات أثر على الرغم من أنها في غالبيتها لا تسعى إلى امتلاك أي نوع من السلطة السياسية.

(د)-تآكل شرعية أغلب النظم السياسية العربية ولعل الدول المغاربية الخمس منها نتيجة فشلها الذريع في الحفاظ على الاستقلال للقرار الوطني، ومواجهة تهديدات الأمن القومي، وكذلك إخفاقها في التنمية، وعجزها عن تحقيق القيم الديمقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، دفعت هذه الظروف بعض النظم إلى التحول لنظم تعددية سياسية وإن اتسمت بصفة التقييد، بهدف تخفيف الضغط على النظام السياسي، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة، للتعبير عن نفسها، ومن ناحية أخرى فقد نتج عن تسلط الدولة ظهور ثقافات مضادة، وازدياد حركتها السياسية، وفاعليتها الاجتماعية، وقدرتها على تعبئة الجماهير، ولعل أبرز تلك النماذج هي حركات الإسلام السياسي من ناحية، والتيار الليبرالي من ناحية أخرى، حيث يسعى كلاهما إلى إنعاش المجتمع المدني من خلال إنشاء جمعيات أهلية دينية، أو أحزاب سياسية، أو جمعيات حقوق الإنسان، وذلك لتحقيق ما يبتغون من أهداف[1].

بدأت أنظمة الحزب الواحد تشهد تراجعا كبيرا مع نهاية عقد الثمانينات، وربما يمكن القول، أن الموجه التي رافقت المبررات التي دفعت للأخذ بهذا النظام، تكاد تعود، ولكن هذه المرة بشكل معكوس، شكل ارتداد سياسيا على هذه التجربة التي لم يكتب لها النجاح في أغلب البلدان المغاربية التي شهدت تطبيق نظام الحزب الواحد، والشيء الأكيد، أن وراء هذا التراجع، تكمن مجموعة من الأسباب والعوامل[2].

---

[1]- السيد ياسين، **مستقبل المجتمع المدني، الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني**، ورقة قدمت إلى "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مرجع سابق، ص ص790-793.

[2]- رعد صالح الالوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**،ط.1(الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع2006)، ص.87.

ومن خلال هذا فإن، انتشار مفهوم المجتمع المدني في جزء مهم منه بوصفه تعبيرا عن ميل معارض لدى البعض للسلطة السياسية والبحث عن البديل للدولة التسلطية والشمولية بعد نفاذ صبر فئات واسعة من تحمل الأوضاع القائمة دون أن يقدم بديلا سياسيا ديمقراطيا في العمل السياسي.

لقد عملت الدولة على كبح التعبيرات الاجتماعية المناقضة لها، معتبرة نفسها الممثل الكلي للمجتمع، ونظرت إلى كل من يعارضها بأنه يعارض المصالح النهائية للمجتمع، فعملت إيديولوجيتها الشمولية لتكبح حرية المجتمع وحقه في التعبير عن الاختلاف.

إلا أن هذه الأنظمة السياسية المغاربية (المدنية والعسكرية) حاولت إضفاء الطابع الديمقراطي على نظمها السياسية الأحادية الحزب، على أساس أن الديمقراطية تمارس في إطار الحزب ذاته من خلال الانتخابات القاعدية للقيادات الحزبية. وواقع الحال، فإن هذه الديمقراطية مظهرية[1]، ولا يمكن إذن الأخذ بالاعتبار نوع الديمقراطية التي يلجأ إليها نظام الحزب الواحد، فذلك ينطوي على نوع من التضليل. فالنظام الديمقراطي لا ينشئ الحريات بقدر ما ينصب على كفالة هذه الحريات وكفالة ممارستها. ويبدو أنه من الصعب إطلاق سمة الديمقراطية على مثل هذه الأنظمة[2] وتجدر الإشارة هنا إلى الأنظمة السياسية المغاربية وبخاصة النظام السياسي التونسي والجزائري والموريتاني في مرحلة الخمسينات والستينات والسبعينات، حيث شهدت استيلاء النظام الواحد على كافة القوى الفاعلة في المجتمع. ومن هنا وحدت على نحو كلي المجتمع السياسي بالمجتمع المدني، فكان على الدول المغاربية أن تتجه نحو الديمقراطية والانفتاح. ونهج التعددية السياسية*ومنها إرساء تنظيمات المجتمع المدني. ففي موريتانيا حدث تطور جديد عندما أعلن رئيس الجمهورية "معاوية ولد سيدي أحمد طايع" عام 1991، عن إجراء استفتاء على دستور جديد للبلاد وإجراء الانتخابات لاختيار جمعية وطنية ومجلس شيوخ مؤكدا أن السماح بإنشاء أحزاب سياسية من دون تحديد العدد يشكل خلفية أي عمل في إطار الإجراءات الدستورية الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الدولة المغاربية لا تقم بدورها الاقتصادي والاجتماعي وفشلت في تحقيق الطموحات القومية التي كانت تنادي بها وانتشر الفساد والتخلف والتجزئة والتبعية. وكرست الولاءات التقليدية

---

[1]– عبد الحميد متولي، **نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية**،(الإسكندرية: دار نور الفجر للطباعة والتجليد)ص ص.103-104.

[2]– سعد ناجي جواد، "إفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية"، **مجلة كلية العلوم السياسية**، ع.9(شباط1993)، ص.45.

التي وجدت فيها الدولة أفضل من يقدس مبدأ الطاعة والامتثال فأعطتها الحيز الكافي لتكسب ثقتها وتهيمن عليها، وهذا أدى إلى عبادة وتقديس السلطة وأيديولوجيتها، هذا ما مهد للعامل الثاني على ضرورة تواجد المجتمع المدني بالمغرب العربي.

هـ-التطورات والضغوط الداخلية:

مع تفاقم الأزمات الاجتماعية، وتعقد المسائل السياسية الوطنية، فان الثقة الشعبية بالسلطة والفعالية السياسية بدأت تتبدى في معظم الدول المغاربية، وهذا شيء نستطيع ملاحظته من خلال ما يجري من تحركات شعبية واسعة من أجل الديمقراطية في هذه الدول. ويمكن القول، أن التطورات الداخلية العاصفة أو المفاجئة قدمت الفرصة لظهور التعددية بكافة أشكالها وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني من جديد وعلى أنقاض النظام السابق الدكتاتوري أو الحزب الواحد[1]. بعد أن أخذت الفكرة الديمقراطية تفرض نفسها من جديد على الرأي العام الرسمي والشعبي مولدة نوعا من الانكسار للنظم المطلقة. ويمكن التأكيد هنا على أن الضغوط الداخلية الدافعة باتجاه التغيير لا يمكن إلا التجاوب معها من قبل الأنظمة المغلقة فالتجربة أثبتت بأن عدم الاستجابة لمطالب التغيير والضغوط، قد يؤدي إلى كارثة للحاكم ونظامه[2].

ولعل ما حدث من تظاهرات واضطرابات في الجزائر في الخامس أكتوبر عام 1988 دليل على ذلك والتي ذهب ضحيتها مئات الأشخاص الذين يعانون بسبب المطالبة بتحسين ظروف المعيشة وإطلاق الحريات مثالا أخر للضغوط على النظم المغلقة. فقد استطاعت هذه الضغوط، أن تجري تحولا كبيرا في الجزائر التي خضعت منذ استقلالها عام 1962 لنظام الحزب الواحد ممثلا بحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحتى عام 1988 حيث سمحت السلطة بإقامة التعددية السياسية في الجزائر[3]على اثر الضغوط التي تعرضت لها. ولقد صدرت في الجزائر ثلاثة قوانين أساسية*استجابة للتغيير نحو التعددية السياسية،

---

[1]- رياض عزيز هادي، **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**، ط.1(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1995)، ص.69.

[2]- ياسين العيوطي، "إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة السياسة الدولية**،ع.106،(جويلية،1991)، ص ص.21-22.

[3]- عبد الرزاق شفيق السامرائي، "الأحزاب السياسية في العالم العربي"، رصد وعرض، **مجلة المنار**،ع.67 ،ص89.

*- هذه القوانين هي قانون التنظيمات السياسية (الأحزاب) وقانون الانتخاب، وقانون الإعلام.

فضلا عن تعديل الدستور الجزائري وإلغاء المادة المتعلقة بحكم الحزب الواحد[1] ويمكن القول، أن صدور هذه القوانين كان استجابة للضغط الشعبية بفسح حرية ومجال أكثر في ميادين التنظيم والإعلام وكذلك المشاركة الجماهرية بعد أن سئمت من ممارسات الحزب الواحد فلم يكن قبل التحول للتعددية مشاركة سياسية حقيقية وكان المفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة[2] بعد سيطرة العناصر العسكرية على الحكم وفشل السياسات المتبعة مما أفضى إلى الانتقاص من شرعية النظام القائم، وأصبحت الجماهير الجزائرية تنظر بعين الشك إلى أمانة الدولة والدور الذي تقوم به داخل المجتمع الجزائري[3].

كما يلاحظ في المغرب الأقصى، أن الأحزاب المعارضة وغير المشاركة بدأت تنسق جهودها فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية[4] والاجتماعية بالإضافة إلى برنامج التقويم الهيكلي الذي مس مصالح عمومية متعددة: فتقليص دعم المنتجات الأساسية وانخفاض المصاريف الخاصة بالتربية والصحة، أصابا في العمق العائلات القروية والحضرية المحرومة وحتى ذات المردود المتواضع بالإضافة إلى ذلك، تصاعد مستوى الفقر (حسب معطيات رسمية، تعيش15٪ من الساكنة المغربية تحت عتبة الفقر المطلق، في حين أن إحصائيات البنك الدولي تعطي نسبة 35٪)وتفاقمت التباينات الاجتماعية (متوسط المصروف السنوي للشخص في سنة 1991 هو 9.224 درهم =800 دولار في الوسط الحضري،و4.624 درهم=400 دولار في الوسط القروي)، حيث أن الأسرة المحضوضة تستهلك145 مرة أكثر مما تستهلكه الأسرة المحرومة، وتطورت الهجرة القروية[5].

وبلغت البطالة أعلى النسب 14٪ خصوصا بطالة الشبان الحاصلين على الشهادات. فالنسبة العامة من بطالة الشبان (8 أشخاص من 10 تقريبا).مكونة من أشخاص يتوفرون على مستوى التعليم الابتدائي أو

---

[1]– عبد الرزاق السامرائي، مرجع سابق، ص.89.

[2]– أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، **مجلة السياسة الدولية**،ع.106 ،السنة (أكتوبر،1991)، ص.117.

[3]– المكان نفسه.

[4]– عائشة بلعربي، "الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب تأكيد مواطنة النساء"، في، كتاب **وعي المجتمع المدني بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، ط.1 (دار البيضاء:، دار توبقال للنشر،1998)، ص ص.112–113.

[5]– المكان نفسه.

الثانوي أما العاطلون من ذوي المستوى العالي من التعليم، فيشكلون عشر السكان الباحثين عن العمل[1] كل هذه العوامل المشتركة قادت إلى استياء شعبي وإلى انتفاضات في المدن، خصوصا انتفاضة 1984 وانتفاضة(دجنبر)ديسمبر 1990.وقد دفعت ضرورة إيقاف الحركات وتأطير الشباب بالدولة إلى تبني سياسة تصالح مع الحركة الجمعوية[2] وخلاصة القول، نجد أن الأداء السيئ للنظم التسلطية (مدنية وعسكرية) في معظم دول المغرب العربي، كان من شأنه أن يعجل من عملية الغليان لدى شعوب هذه الدول التي وجدت في الديمقراطية والتعددية دوائها الذي يساعدها على الخروج من أزمتها، وتولي الأطر والتنظيمات الديمقراطية مهمة ذلك.

و- فشل مشروع الثورة:

عرفت مرحلة السبعينيات تناميا كبير للحركات الماركسية في أوساط النخبة المثقفة خصوصا الطلبة والتلاميذ حيث كانت شعاراتها تستهدف تغير الأوضاع بالاعتماد على الثورة وإقامة الاشتراكية هذه النظرية اعتمدت على نظرية الحزب الثوري ونظرية الطليعة التكتيكية في غياب الحزب لتحقيق الهدف[3] ويأخذنا الحديث هنا إلى ليبيا هذه الدولة التي تعتبر من بين دول المغرب العربي الأكثر عداء للديمقراطية والانفتاح الديمقراطي وتعمل على غلق الحرية أمام المواطنين، وتستبعد قوى المعارضة مهما تنوعت أشكالها من أحزاب سياسية أو من مؤسسات المجتمع المدني.

وكما يقول "ديفيد ابتر": إن جل حكومات الدول النامية، و- الدراسة توافقه- وتضع حالة ليبيا على رأس هذه الدول، إذ أنها لا ترى ضرورة لوجود المعارضة ولا تقبل بفكرة أن المعارضة السياسية هي سمة أساسية من سمات الحياة السياسية، الطبيعية ولذلك فهي لا تشكل متطلبا سياسيا أساسيا وذلك **لثلاثة أسباب:**

أن هذه الحكومات تعتقد أن المعارضة تولد الحزبية والانشقاقية كما يرى "القذافي" أن الحزب هو الدكتاتورية العصرية. فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة، كما يؤدي الصراع الحزبي على السلطة إلى تحطيم أسس أي انجاز للشعب[4].

---

[1]- عائشة بلعربي، مرجع سابق، ص.14.

[2]- المكان نفسه.

[3]- إسماعيل يعقوبي، مرجع سابق.

[4]- رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، مرجع سابق، ص. 90.

كما يؤكد "القذافي" أن الصراع الحزبي على السلطة لا يختلف على الصراع القبلي والطائفي فإذا كان النظام القبلي والطائفي مرفوضا ومستهجنا سياسيا فيجب أن يرفض ويستهجن النظام الحزبي أيضا، فكلاهما يسلك مسلكا واحد[1] .

كما أن هذه الحكومات وبسبب تركيزها على أهداف ضخمة وطموحة فإنها تطالب بوحدة الصف الوطني وعدم تشتيت الجهود وبالتالي فان المعارضة تهدر الوقت في الجدل الذي يحدث حول الأهداف[2]. وكل هذا جعل من المعارضة تجد صعوبة كبيرة في مواجهة النظام بالأساليب العتيقة.

4 – الانظمة الشمولية وفشلها في إيجاد حلول للمشاكل الوطنية:

الملاحظ للتطورات في الدول المغاربية، خاصة تلك التي بدأت تهجر صيغة الحزب الواحد لتعلن تحولها أو بداية انتقالها إلى عصر التعددية والديمقراطية، يجد أن أغلب هذه الدول قد أعلنت ذلك بعد أن أدركت حقيقة الفشل الذي أصاب نظمها "المتحجرة". وهذا الفشل قد تجسد خاصة في عجز هذه الأنظمة الشمولية في انجاز أو معالجة المشكلات الوطنية. وهي مشكلات أساسية، منها ما يتعلق بالاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية، أو الوحدة الوطنية ومثلها ما يتعلق بالفساد الإداري والسياسي فضلا عن مشاكل التبعية[3]. وتعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، من أهم وأخطر المشاكل التي واجهتها دول المغرب العربي بفضاءاتها الخمس خاصة في ظل انعكاساتها على الوحدة الوطنية، أو بناء الأمة كما عرقلت مسيرة التنمية فيها. ذلك أن الاستقرار السياسي وسيادة النزاعات السلمية وعقلية الحوار والتفاوض المدني، وكلها من أسس الديمقراطية، ترتبط في النظم السياسية بشكل أساسي وضروري بانخفاض شدة التوترات والتناقضات والإشكالات التي يعرفها المجتمع[4] .

فعلى الرغم من الشعارات التي رفعها العسكريون في موريتانيا من إنهاء الحروب وتصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة الديمقراطية، إلا أن الاستقرار السياسي لم يمكنهم من وضع هذه الشعارات موضع التنفيذ.

---

[1]– سعيد عكاشة، **الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا**، في، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية،2004)، ص.224.

[2]– الكتاب الاخضر، مكتبة النور،(تم تصفح الموقع يوم 2015/02/12) http://www.noor-book.com

[3]– رعد صالح الألوسي، مرجع سابق،ص.123.

[4]– برهان غليون، **الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وأفاق النمو**، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية.ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994) ص.146.

ومع دخول موريتانيا ما سمي بالمرحلة الديمقراطية، فوجئنا بفراغ كبير جدا، فلم يجد الناس أمامهم سوى الهياكل، التقليدية للمجتمع، أي القبيلة[1] فكانت المأساة مخيفة، لأنها وضعت المجتمع برمته على حافة الهاوية، بسبب من التفكك والانقسام الداخلي. ويلاحظ سقوط معظم قيادات ما بعد الاستقلال بانقلابات عسكرية، أو استمرار احتكار هذه القيادات للسلطة وقمعها للمعارضة أو تحريمها، وبالتالي تزايد العنف ضدها[2].إلى الدرجة التي يؤدي بها إلى الانفجار وتعريض كامل الدولة لانهيار، وليس فقط حالة الاستقرار السياسي. من خلال كل هذا كان لا بد على موريتانيا من جهة ودول المغرب العربي الأخرى أن تلجأ إلى مؤسسات تكون كفيلة على القضاء على هذه الأزمات ودخول إلى عهد جديد للانفتاح الديمقراطي التعددي. كما عرفت تونس إرهاصات التحول نحو التعددية السياسية في عهد بورقيبة، فلقد رفع الحظر عن الحزب الشيوعي التونسي عام 1981 واعترف بحركيتي الوحدة الشعبية والاشتراكيين الديمقراطيين بعد ذلك بعامين. ومع وصول الرئيس بن علي إلى السلطة تمت إجازة حزبين آخريين في إطار مجموعة من الإجراءات استهدفت الانفتاح على المعارضة[3]. وتوصلت الدول المغاربية إلى القول بأن العمل المدني، يعتبر وسيلة لفهم الواقع الاجتماعي، وهو كذلك ميدان لاختبار القدرة على الشفافية وعلى إذكاء روح التعاون وجماعية العمل واجتماعيته.

5-المجال الثقافي وعلاقته بنمو المجتمع المدني

لقد ساهم التثقيف من جهة والإعلام من جهة أخرى، في بلورة وعي المواطنين. الذي دفعهم إلى المشاركة في العمل الجمعوي أكثر من المشاركة السياسية المباشرة[4].

فمع توسع دائرة التعليم بالدول المغاربية، والتراكم الثقافي الملحوظ فيها قد أثار اهتمام المواطنين وفتح لهم أفاق جديدة أمام الاهتمام بالمجتمع المدني، كما أنه تم إسماع أصوات واعتراضات حاملي الشهادات، والنساء المتعلمات والعمال، والعاطلين، بوتيرة متصاعدة معلنين عن مساهمة فعلية في كل المجالات (الاقتصادية

---

[1]- أحمد الوافي، "السلطة القبيلة ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني"، **مجلة المستقبل العربي**،ع.189،(السنة الثامنة،1995)، ص.85.

[2]- المرجع نفسه.ص.86.

[3]-علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية – قضايا الاستمرار والتغيير**-ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000)، ص.189.

[4]- المكان نفسه.

والسياسية والثقافية والاجتماعية)[1]. ما زاد من الوعي السياسي الذي يقوم على وعي المواطن بحقوقه الأساسية، حقه في الحياة، وفي الملكية، وفي التعبير عن أرائه، وأفكاره، وحقه في أن يعامل كفاية في حد ذاتها، وليس كوسيلة لتحقيق مآرب الآخرين، ومن المعروف أن هذا الوعي ينمو في ظل اتساع نطاق التعليم بين المواطنين.

6- ضعف دور الدولة في مجالات التنمية:

أدى خضوع الدول المغاربية لسياسة المؤسسات الرأسمالية والدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) من أجل الحصول على مساعدات في إعادة جدولة المديونية لإخراجها من أزمتها الاقتصادية، لانسحاب الدول الوطنية من مجالات الإنتاج والخدمات وظهور مشكلات البطالة والفقر[2].ولعل ما حدث في تونس للتحول نحو التعددية عام 1987، كان من أسبابه الرئيسة هي الأوضاع الاقتصادية المتردية[3] مما أدى في هذه الحالة إلى تزايد الاحتياجات بالنسبة للطبقات الشعبية والمتمثلة بالأساس في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، فجاءت الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لتسد الفراغ الذي أحدثته الدولة في انسحابها عن تقديم هذه الخدمات وبتأكيد أن الدولة لم يكن لديها ما يمنع من إنشاء هذه المنظمات إن لم تشجع على إنشاءها للتخلص من هذا العبء الذي يقع على عاتقها[4].

بالاضافة الى سياسة التقويم الهيكلي التي انتهجتها كل من: تونس، الجزائر، موريتانيا وكذا المغرب الأقصى والتي أدت إلى تخلي الدولة عن دورها في التدخل في المجال الاقتصادي، فتفاقمت البطالة واتسعت دائرة الفقر. وعرف الاقتصاد اختلالات مالية مست بالخصوص ميزان الأداءات والدين الخارجي الذي تصاعد بشكل كبير. وحققت القطاعات الأساسية(فلاحة، صناعة، وخدمات) أضعف نسبة نمو في الوقت الذي مازالت الاستثمارات الخارجية ضعيفة رغم كل الإمكانات المتاحة والتسهيلات الممنوحة وذلك راجع إلى عدم

---

[1]- عائشة بلعربي، مرجع سابق، ص.113.

[2]- إسماعيل يعقوبي، "المجتمع المدني في الفكر المعاصر، الجزء الثالث"، **الحوار المتمدن**،ع.2189،(12فيفري2008)، (تم تصفح الموقع يوم:2016/07/28).

http://www.ahewar.org /debat/show.art.asp ?aid=124637

[3]- أحمد مصطفى العملة، "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي"، مرجع سابق، ص.117.

[4]- المكان نفسه.

ثقة الجهات الأجنبية في الحالة الصحية للاقتصاد المغاربي. وكذا عدم وجود استقرار سياسي في بعض دوله.

إن تخلي الدولة عن التدخل في المجال الاقتصادي ونقص مواردها المالية وتراجع مناصب الشغل

دفع المواطنين إلى التفكير في خلق أجهزة ومؤسسات تحميهم وتضمن حقوقهم سواء في مواجهة شركات الإنتاج والتوزيع أو في مواجهة السلطة ورجالها أوفي مواجهة بعضهم البعض. بالإضافة إلى هذا كان على الدول المغاربية تعي تماما لضرورة تغيير نمط تسيرها وهذا ما نلاحظه في موريتانيا في ظل حكم الرئيس(معاوية ولد الطايع) تجسيدا لذلك. فعلى الرغم من كل المحاولات التي أقدم عليها "ولد الطايع" للتحكم في الصراع على السلطة، إلا أنه وانسجاما مع التطورات والأزمات الداخلية التي كادت أن تقوض نظامه، اضطر إلى ركوب موجة الديمقراطية والانفتاح الديمقراطي، وقد بدا التحول منذ عام 1992 حيث أجريت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الرئيس" معاوية"[1] والسعي إلى تخفيف حدة التوترات من خلال الإعلان عن مجموعة من الإجراءات .ولقد كان وراء هذا التوجه مجموعة من الأسباب*التي اضطرت النظام إلى تبني الديمقراطية [2]. وهنا أصبحت تظهر إلى الوجود عدة جمعيات مستقلة عن أجهزة الدولة تهتم بحماية المواطنين في شتى مجالات الحياة وهو ما اصطلح على تسميته" بالمجتمع المدني". كما تشهد المغرب حركة نشطة للأحزاب السياسية المغربية المعارضة التي تستهدف تصحيح المسار الديمقراطي سواء من حيث تعديل الدستور أو من حيث وضع الضوابط والضمانات، في إطار بناء الدولة العصرية على أساس المشاركة واحترام المواطن.

---

[1]– وفاء زينهم، " موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب"، **مجلة السياسة الدولية**،ع.119 ،(يناير 1995)، ص.82.

*الاسباب: أ– تفاقم الأزمة الاقتصادية وما تبعها من أحداث ومظاهرات استدعت تدخل الجيش وانتشاره في شوارع العاصمة تحسبا لاتساع نطاق الاضطرابات التي بدأت في مدينة نواذيبو.

ب– تنافس قوة المعارضة السياسية، خاصة وقد برزت عدة تنظيمات سياسية ترفع لواء المعارضة ضد حكم العسكر

[2]– وفاء زينهم، مرجع سابق، ص.83.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

ان للعامل الخارجي والمتغير الدولي تأثيره أيضا في انتشار المؤسسات المدنية ، خاصة إذا ما تذكرنا بأن دول المغرب العربي، كانت ولا تزال، مسرحا مهما لقوى التأثير الخارجية بآلياتها المختلفة. وبمعنى أدق هناك نوع من التلازم بين المحددات الداخلية والمحددات الخارجية الدافعة باتجاه الأخذ بالديمقراطية وتعزيز نمو مؤسسات المجتمع المدني في الدول المغاربية .

وانطلاقا من هذه الزاوية يحاول موضوع البحث أن يلمس الجوانب المختلفة للمؤثر الخارجي في تحديد الاتجاه الجديد لمسيرة النظم السياسية في دول المغرب العربي، وتحت مختلف الظروف التي شكلت عامل ضغط على هذه البلدان التي وجدت نفسها مرغمة في أحيان كثيرة إلى الانسياق وراء الضغوطات التي تولدها مجموعة المبررات الخارجية، التي كانت ممهدا لزمن جديد يحمل كل معاني الديمقراطية والتعددية بمختلف أشكالها.

1-ثورة المعلومات والاتصالات تحجم من قدرة النظم التسلطية على إخفاء ممارستها الاستبدادية، كما تتيح للمواطنين الوقوف على ما يجري خارج حدود دولهم ومقارنته بأوضاعهم. وأكثر من هذا فإن هذه الثورة تحرم النظم التسلطية من ميزة احتكار مصادر المعلومات وهو ما يمكن أن يفيد قوى المعارضة المغاربية [1].

2-انتهاء الحرب الباردة وسقوط الخطر الشيوعي على الغرب أدى إلى خلق مناخا مواتيا لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث والعالم العربي[2]، والاهتمام بقضايا الحريات وحقوق الإنسان. ولعل دول المغرب العربي تنتمي إلى هذا العالم.

3-تزايد الاهتمام العالمي بقضية حقوق الإنسان، وتنامي ما يعرف "بالمجتمع المدني العالمي" أو المنظمات الدولية غير الحكومية، ومنها منظمات عديدة معينة بقضية حقوق الإنسان، كل ذلك وغيره شكل دافعا قويا لانتقال دول المغرب العربي إلى زمن الانفتاح الديمقراطي ومنه تعزيز تنامي مؤسسات المجتمع المدني[3].

---

[1]- ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** (الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة،2006)، ص.138.

[2]-أحمد ثابت، **الإصلاح السياسي في العالم الثالث، في كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة**،(مصر: اللجنة العلمية للعلوم السياسية،1999)، ص.274.

[3]- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.138.

4-كما مارست المتغيرات الدولية دورها في تفعيل موجة التحول الديمقراطي وهذا، من خلال الوسائل الاقتصادية مثل الربط بين التحول نحو التعددية السياسية والمعونات أو الخطر على التجارة والاستثمارات أو التجميد الإداري للمعونة أو التصويت في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتعددية السياسية، ففي عام 1977 تبلورت الدعوة الخاصة بربط قانون المؤسسات المالية الدولية بحقوق الإنسان والديمقراطية*،حيث تم ربط التفاعل الايجابي بين هذه المؤسسات من جهة والدول الأجنبية من جهة أخرى، بمقدار ما تبني تلك الدول للسلوك الديمقراطي[1].

إضافة إلى صندوق النقد الدولي توجد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مثل: منظمة الأمم المتحدة التي تتدخل في دول عديدة قصد حماية حقوق الإنسان، وإرساء الأمن وحماية المدنيين والأقليات وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الديمقراطية. أيضا نجد منظمات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة التي تفرض على أي عضو يود الانخراط فيها أن يتقيد بالسلوك الديمقراطي، وكذا منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية لحقوق الإنسان[2].

5-الحوار الأوروبي العربي الرسمي وشبه الرسمي، كان جاريا منذ نحو خمس وعشرين سنة، إلا أن مسائل المجتمع المدني لم تواجه تحديدا إلا في إعلان برشلونة (سيتم تناوله في الفصل الثالث)، الصادر في نوفمبر 1995، وفي السياق الذي أطلقت عليه عبارة الشراكة المتوسطية. إذ صنفت الأجزاء ذات العلاقة بموضوعنا تحت العنوان الآتي: الشراكة في الشؤون الاجتماعية والإنسانية: تطوير المصادر البشرية، ترويج التفاهم بين الثقافات، والتبادل بين المجتمعات المدنية"[3].

---

[1]- وليد عبد الحي، "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ع.267 ،(مايو2001)، ص.60.

[2]- أمحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في المغرب العربي" (تم تصفح الموقع يوم:2012/06/22) w3.ena.ac.ma/Ena Final/democratie_d

[1]-Saad Eddin Ibrahim" ,The Role of NGOs in Europe and the Maghreb ,Mashreq Countries" :Political, Social and Cultural Trends, The Euro-Arab ,Partnership :A Perspective on Arab NGOs in The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries ,International Dialogues Series ,Proceedings of a Seminar held in Amman, Jordan on December 6-7,1997 P.65.

إذ أن الفرقاء السبعة والعشرون الموقعون على الإعلان يقدرون أهمية التطور الاجتماعي الذي يجب أن يتلازم بنظرهم مع التنمية الاقتصادية. وأنهم يولون اهتماما خاصا لاحترام الحقوق الاجتماعية والأساسية، ويضمنها الحق بالتطور. كما يقومون بتشجيع الدعم للمؤسسات الديمقراطية ولتعزيز القانون والمجتمع المدني إذ تعتبر المنظمات غير الحكومية، في العصور الحديثة عصب المجتمع المدني .

المفهوم الذي صار يعني <<حياة المشاركة التي تستهلها الإرادة الحرة لأفرادها لتلبية حاجة ما، أو الدفاع عن مصلحة ما أو الدعوة لقضية ما، أو لمجرد الإعراب عن شعور جماعي>>[1].

ومن خلال هذا، يلاحظ أن هذا القطاع الثالث،–المجتمع المدني– لم يكن يذكر إلا ناذرا قبل دورات برشلونة للحوار الأوروبي العربي. إن تخصيص فصل بكامله للمجتمع المدني في إعلان برشلونة هو بذاته شهادة بنضوج الساسة الذين أعدوا وثيقة الإعلان وشهادة كذلك بالدور المتنامي والمقدر دوليا للمنظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني. هذا ما دفع بالدول المغاربية الاهتمام بالمجتمع المدني والعمل على تفعيل دوره ومكانته، وكذا تعزيز نشاطه على جميع الأصعدة.

6- المجتمع المدني وعلاقته بالعولمة:

ارتبط الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني بشكل أساسي في بداية التسعينات بهذا المفهوم– العولمة–، وذلك حينما شكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركزا لقيادة وسلطة إجتماعية على مستوى التنظيم المحلي والعالمي موازاة مع ما فرضته العولمة. فأصبح المجتمع المدني مكونا أساسيا من المكونات المفاهيمية لظاهرة العولمة، ويبرز ذلك في:

1–في الحوارات الخاصة ب:التمكين للديمقراطية والحكم الراشد في العالم غير الديمقراطي، ودوره في تعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية على المستوى القطري والعالمي.

2–أثناء النقاش المخصص والمركز على "التنمية" باعتباره أحد أعمدتها، وباعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في عملياتها[2]. وفي ظل ما يشهده العالم من عولمة لقضايا ومشكلات ومفاهيم عديدة مثل:

[1]-Saad Eddin Ibrahim , Ibid, p.66.

[2]– هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر1989–1999"، (مذكرة ماجستير في التنظيم الإداري والسياسي، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص.35.

"البيئة"، و"حقوق الإنسان"، "و صراع الحضارات"[1] وفي ظل طرح إشكالية ما بعد الحداثة وتأثيرها المباشر في مفهوم المجتمع المدني عبر إعادة هيكلة أدواره، وتفعيل تكويناته ، برز تعبير "المجتمع المدني" في سياق هذه التحولات في ظل تبلور ثلاثة عناصر أساسية هي:

1-الثقافة المدنية العالمية.

2-النسق الاتصالي الحديث والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة.

3- التمويل الضروري لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والاتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطها عبر الحدود[2]. هكذا، تنامى دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على مجريات الأحداث على المستوى العالمي[3] وصنع القرارات على المستوى الداخلي والخارجي في العديد من الدول، فأصبحت تشكل فاعلا رئيسيا جديدا في العلاقات الدولية.

9- نمو المنظمات غير الحكومية:

أدت التغيرات التي عرفها العالم خلال المدة الأخيرة على مختلف الاصعدة، إلى جعل المشاكل تنعكس على كل البلدان وإن كانت بنسب مختلفة، مما جعل التفكير فيها بشكل جماعي أمر لا مفر منه. إذ لعبت التنظيمات العالمية، وخصوصا وكالات الأمم المتحدة، دورا هاما في خلق الحركة الجمعوية، وكانت بمثابة محفزات من أجل تطوير الجمعيات[4]. إذ قامت مختلف المؤتمرات العالمية منذ1990(مؤتمر البيئة، ريو 1992، مؤتمر حقوق الإنسان، فينا 1993، مؤتمر الإسكان، القاهرة1994، مؤتمر التنمية الاجتماعية، كوبنهاجن1995، مؤتمر المرأة، بكين 1995)[5].

---

[1]- نادية خلفة، "مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية-دراسة تحليلية قانونية-"، (مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة باتنة،2002-2003)، ص.65.

[2]- محمد السيد سعيد، "المجتمع المدني العالمي. الصعوبات والتحديات"،(تم تصفح الموقع يوم2015/10/23) http://www.ISlam online .net Arabic mafaheem 2004 04 article 01shtme

[3]- زياد عبد الصمد، "المجتمع المدني وتحديات التنمية والديمقراطية في عالم متغير"، بحث مقدم إلى مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي،(بيروت،2004)، ص.149.

[4]- إسماعيل اليعقوبي، مرجع سابق.

[5]- عائشة بلعربي، مرجع سابق، ص.114.

أصبحت المنظمات غير حكومية تساهم في خلق شروط إنسانية داخل الدول الفقيرة وتقدم المساعدات وتدعم المشاريع الاقتصادية، وتحفز على التنمية... فتعزز دورها في المساهمة في توعية الإنسانية بالمخاطر التي تهددها في وجودها: كالسيدا، الحروب النووية، المجاعات، التصحر، الألغام ...

فتعاظم دورها بتزايد التحديات التي بات على الجميع المساهمة في مواجهتها –قوى سياسية واجتماعية ومنظمات المجتمع المدني–فأصبح لا مفر من فسح المجال الديمقراطي للتعبير، وتنظيم المجتمع بشكل ديمقراطي داخل مؤسسات المجتمع المدني[1] وهذا ما جعل دول المغرب العربي تستوعب الفكرة جيدا.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد شهدت القمة العربية التي عقدت في تونس ما بين 22 و23 ماي 2004 أول مناسبة تبنت فيها حكومات المنطقة موقفا مشتركا من المبادرات الدولية للإصلاح.

أصدرت القمة وثيقتين. الأولى تحت عنوان " إعلان تونس " الذي تضمن وثيقتين. الذي تضمن فقرتين لهما صلة مباشرة بموضوع الإصلاح. أكدت الأنظمة العربية في الفقرة الأولى " تمسكها بما جاء في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته قمّة تونس، وتعزيز حرية التعبير والفكر والمعتقد وضمان استقلال القضاء ". والفقرة لم تضف شيئا لما هو منصوص عليه في معظم الدساتير العربية. أما الفقرة الثانية، فقد تعهدت الأنظمة بـ : "مواصلة الإصلاح والتحديث. مواكبة للمتغيرات العالمية المتسارعة من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة في المجال السياسي ، وتعزيز دور كل مكونات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية في بلورة معالم مجتمع الغد، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع، ومواصلة النهوض بالأسرة والعناية بالشباب العربي.

[1]– إسماعيل اليعقوبي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني في دول المغرب العربي

المطلب الأول: المجتمع المدني المغاربي

مما لا شك فيه أننا نلاحظ اليوم اعترافا رسميا ومتزايدا بالدور المهم الذي تقوم به فعاليات المجتمع المدني في تحريك وبناء الديمقراطية هذا الاعتراف يكشف عن ذاته من خلال الأدوار المختلفة والمتفاوتة الأهمية، التي بدأت الدول المغاربية توكلها لهذا القطاع ألا وهو المجتمع المدني بكافة تشكيلاته[1].

إلا أنه وعند النظر إلى المجتمع المغاربي، بوجه عام، نلاحظ أن دوله تعتبر من أكثر الدول تجانسا لتوفرها على قواسم مشتركة لغوية ودينية وعرقية يرجع هذا نتيجة للثقافة العربية الإسلامية والتاريخ المشترك والتفاعلات المستمرة وكذلك الخصوصية المغاربية والأمازيغية، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المشترك والذي صنفها ضمن دول العالم الثالث، رغم ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد الرأسمالي العالمي مما ينعكس على سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وفي ظل هذه الخصوصية نشأت مؤسسات المجتمع المدني، وأيا كانت درجة الاختلاف فيما بينها، فقد تؤثر معظمها بطبيعة النظام السياسي القائم وكذا القوانين والتنظيمات التي تحكمت في عمل ونشاط مختلف الفاعلين في المجتمع. كما جعلتها تعيش علاقة توتر في ما بينها وبين النظام أو الأجهزة الإدارية، ومن خلال هذا كان لا بد على البحث أن يتناول هذا الموضوع مركزا على المنظومة القانونية والتشريعية المؤطرة للمجتمع المدني المغاربي لينتقل بعدها الى عرض عمل المجتمع المدني المغاربي ونشاطه في كل قطر بهدف وقصد التوصل إلى إبراز سمة المجتمع المدني لكل دولة وكذا الأدوار التي يقوم بها خلال مرحلة الانفتاح الديمقراطي ، داخل المغرب العربي وسيبدأ البحث أولا بالمغرب وتونس لينتقل إلى كل من موريتانيا وليبيا ليصل في الأخير إلى الجزائر.

أولا: المنظومة القانونية والتشريعية للمجتمع المدني المغاربي:

تتقارب النصوص القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مختلف دول المغرب العربي، لكنها تتمايز في بعض تفاصيلها، وتعد تونس والمغرب من أعرق الدول التي أصدرت قوانين تنظم المجتمع المدني، تحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نفس الأمر بالنسبة للجزائر التي عرفت مفهوم المجتمع المدني في

[1]– أم الخير عيشون، " المجتمع المدنياداة للوحدة والتكامل المغاربي في ظل تعثر المسار السياسي"، **الحقيقة**، ع.02(16جوان 2013)، ص.453.

النصف الثاني من القرن العشرين[1]. فمعظم دول المغرب العربي تعترف بمنظمات المجتمع المدني في دساتيرها وتكفل من خلاله حرية تأسيس الجمعيات، غير أنها لا تمنحها الحرية كما أنها تقيد صلاحياتها ومساحة تأثيرها في مختلف السياسات الحكومية، حيث تضع الحكومات مجموعة من العوائق والقيود على عملها، بناء على قوانين تنظيمية أو عضوية، أو تكون متأثرة بقوانين أخرى من قبيل قوانين الطوارئ في كل من الجزائر وتونس، وإشراف وزارة الداخلية على عمل جمعيات المجتمع المدني بدءا من إجراءات تأسيسها وإلى غاية الرقابة على عملها[2] كما هو الوضع في كل دول المغرب العربي باستثناء ليبيا. أما بالنسبة للدستور الموريتاني فيكفل بدوره حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، لكنه يحظر تأسيس أي حزب على أساس ديني، هذا الحظر تم التعبير عنه في قوانين عادية لم تصل لدرجة دسترته (النموذج المغربي على سبيل المثال...)[3].

1-المغرب

إن ظهور المجتمع المدني المغربي، إرتبط بالتحولات السياسية والاقتصادية التي مست البلاد، ومن بينها ضعف الدولة وعدم قدرتها على القيام بالمهام التقليدية.[4] كما أن المغرب لم يعرف تجربة الحزب الواحد، كباقي الدول المغاربية بل تشكل نسيجه السياسي منذ البدء من خلال التعددية السياسية وبروز العديد من القوانين التي تؤكد ذلك خاصة في جانب العمل الجمعوي 1958 وبالموازاة مع ذلك فقد عرف "المغرب"اهتماما متزايدا بقضية التحول الديمقراطي الذي أصبح يطرح نفسه على أجندة النظام السياسي المغربي منذ نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي[5] وأخذ النظام السياسي يعمل بسياسة الانفتاح على مختلف الفاعليين السياسيين والاجتماعيين ولعل التزايد المضطرد لعدد من الجمعيات والأحزاب والنقابات دليل على هذا التحول . وعموما فظهور المجتمع المدني كان له صلة وثيقة بوظيفته الإيديولوجية

---

[1]- فاطمة الزهراء هيرات، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي –مهام فرص وتحديات مابعد الربيع الديمقراطي**-(المغرب: مركز آفاق للدراسات والبحوث، فيفري 2014) ، ص.5.

[2]- المكان نفسه.

[3]- المرجع نفسه، ص ص.15-16.

[4]- أم الخير عيشون، مرجع سابق،ص.455.

[5]- عبد السلام نوير، **قضايا التحول الديمقراطي في المغرب** في أحمد منيسي (محررا)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص.87.

التي تغذت من الصراع السياسي وتنافس المصالح المادية والمعنوية. ومع أن هذا التعليل لا يقدم تفسيرا كافيا للوقائع والتحولات التي عرفها المغرب، فإن بروز الاهتمام بمفهوم" المجتمع المدني"جاء ليعبر عن انهيار النماذج الإيديولوجية والاختيارات السياسية التي جربها المجتمع المغربي لأكثر من أربعة عقود وتمثلت في أوضح صورها في الرغبة غير العاقلة للدولة من أجل الهيمنة على المجتمع من جهة، وفي المبادئ الشعبوية التي قامت عليها الأحزاب المرتبطة تاريخيا بتجربة الحركة الوطنية والمتفرعة عنها من جهة ثانية .

إن الحديث عن المجتمع المدني والتجربة الجمعوية بالمغرب، يحتم علينا ضرورة استحضار أهم المحطات التي قطعها الفعل الجمعوي والعمل المدني في علاقته بالدولة، ولما لهذا الأمر من أهمية في توضيح مسارات التشكل التي تطبع الحالة المغربية. فكيف يمكن رصد أهم المحطات؟ وكيف بدا دور المجتمع المدني خلالها؟

تميز عمل الفعل الجمعوي والمجتمع المدني بالمغرب إبان الستينات والسبعينيات من القرن الماضي بالصراع والمواجهة بينه وبين السلطة، فقد عملت السلطة باستمرار، على مواجهة هذه الأحزاب والنقابات والمنظمات عن طريق أسلوبين:

1-القمع والملاحقة والتطويق بواسطة هيئات سياسية ونقابية ومنظمات إما مصطنعة أو ضعيفة التأثير[1]. .

إذ أن في السنوات التي تلت الاستقلال، لجأت السلطة إلى تبني قوانين التعددية السياسية لمواجهة هيمنة أحزاب الحركة الوطنية، وبالخصوص "حزب الاستقلال"، الذي كان الرحم الأساسي لمجموع الفعاليات المناضلة آنذاك وهكذا، تم إنشاء "حزب الحركة الشعبية"، الذي كان عبارة عن تجمع الأعيان من الأرياف يغلب عليهم طابع الانتماء للثقافة الامازيغية. كما تم إنشاء" حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية"، الذي حصل على أغلبية المقاعد في البرلمان، في أول انتخابات تشريعية، وكان رئيسه آنذاك هو "أحمد رضا اكديرة"، أحد المقربين من الملك الراحل "الحسن الثاني" ومن أجل شل المطالب السياسية للحركة النقابية عملت السلطة على تحييد المركزية النقابية الأساسية، آنذاك "الاتحاد المغاربي للشغل" ، الذي رفع شعار لا تسييس الطبقة العاملة وابتعد تدريجيا عن أحزاب الحركة الوطنية، بل وعمل على محاربتها. ورغم هذه المحاولات التي بذلتها السلطة، فإنه أوجدت نفسها مضطرة، أمام الصمود الذي أبدته أحزاب الحركة الوطنية،

[1]- يونس مجاهد، المجتمع المدني والتجربة المغربية، في، **المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**، تجمع الباحثات اللبنانيات، (لبنان: مؤسسة فريدريش ايبرث، ، افريل،2004)، ص.87.

وخاصة حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، الذي انشق عن حزب "الاستقلال" للجوء إلى إعلان حالة الاستثناء والتي عرفت قمعا شرسا استمر رغم رفعها سنة1970[1] واستمرت السلطة في النهج نفسه، أي محاولة احتواء حركة المجتمع المدني وتطويقه وقمعه، عندما يخرج من منطق الاحتواء . وخلق تنظيمات سياسية متعددة ، ونقابات ومنظمات وجمعيات بهدف تأطير المجتمع ومراقبته واصطناع تعددية ملفقة تبرر استمرار خدمة مصالحها وسيطرتها.

عرفت المرحلة الثانية " بالمواجهة " وتميزت بالاصطدام المباشر مع ما كان يشكل مجتمع مدني فتي وناشئ والذي كان في غالبه على صلة بهذه الدرجة أو تلك مع الأحزاب السياسية المعارضة وخاصة اليسارية[2] غير أنه في ظل هدا الوضع المغشوش والمصطنع، تمكنت القوى الديمقراطية والسياسية النقابية وهيئات المجتمع المدني المنشغلة في مجالات حقوق الإنسان والصحافة والثقافة والمرأة والتنمية ...الخ، من انتزاع شرعية وجودها وتثبيته، بل وتقويته، داخل ما سمي بالهامش الديمقراطي والذي استمر منتصف السبعينات وإلى بداية ما سمي **بالتناوب التوافقي** *والذي انطلق في منتصف التسعينات.

خلال هذه الفترة الممتدة لعشرين سنة، تمكنت هيئات المجتمع المدني ذات المصداقية من تنظيم أنشطتها وفعاليتها في مختلف الواجهات مساندة من طرف الصحافة، التي لعبت دور كبيرا في الدعاية لها ولمواقفها والدفاع عنها وحمايتها في كثير من الحالات .ووجد العدد من المناضلين السياسيين، من اليسار الراديكالي في الجمعيات الحقوقية والنسائية في إطار لترويج أفكارهم وأرائهم ولخوض نضال سياسي تحت مظلة النضال الحقوقي والنسائي عرفت هذه المرحلة" بالمنافسة "إذ انتبهت السلطة إلى ضرورة الاهتمام بمؤسسات بالمجتمع المدني، ومن ثم عمدت إلى خلق عدة جمعيات ترفع نفس أهداف وشعارات وتمارس نفس دور باقي مؤسسات المجتمع المدني الحرة .وأمدها بجميع الإمكانيات المادية وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوى نفوذها[3].

---

[1]– يونس مجاهد، مرجع سابق، ص.88.

*–**التناوب التوافقي:** تحالف أحزاب الكتلة مع التجمع الوطني للأحرار والحركة الوطنية الشعبية وجبهة القوى الديمقراطية..

[2]– رشيد جرموني، " المجتمع المدني والتجربة المغربية بين السياق الكوني"(تم تصفح الموقع يوم:2012/5/15):

http://www. maktoobolg. com/WP-Content/blogs.

dir/73627/Files/2009/07/almojtamaelmadani.doc

[3]– المكان نفسه.

إلا انه قد خطا شوطا لا بأس به [1] مع مطلع التسعينات تغيرت إستراتجية الدولة المغربية اتجاه المجتمع المدني بعد أن عجزت عن القضاء عليه بالمرة أو منافسته بشكل كبير، وبذلك اتجهت إلى المرحلة الثالثة التي عمدت فيها على احتوائه –المجتمع المدني– وتوظيف مؤسساته وتعزيز موقعها في المجتمع، وهكذا بدأ الحديث عن إشراكه في إعداد البرامج الحكومية وتدبير المرافق وتوسيع حضوره ورموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام[2].

إن هذا الانفتاح لم يأت في سياق طبيعي يؤشر على بداية إيمان الدولة في قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في تدبير الشأن العام، بل جاء في سياق العجز أولا في التصدي للمشاكل الكبرى التي بدا يعرفها مغرب التسعينات والتي شكلت ثمرة مباشرة لنتائج التقويمات الهيكلية لسنوات الثمانينات، ومن ثم فإشراك هذه المؤسسات كان يرمي إلى محاولة لامتصاص الغضب الشعبي من اختيارا ت الدولة، ثم ثانيا جاء هذا الانفتاح الاضطراري بعد بروز اتجاه لدى الدول الغربية والمنظمات غير الحكومية العالمية، يفضل التعامل مع المؤسسات المجتمع المدني المستقلة على التعامل مع المؤسسات والأجهزة الرسمية لمحدودية فعالية هذه الأخيرة، ولاعتقاد من قبل المنظمات والدول الغربية مفاده أن أجهزة الدولة في المغرب والعالم الثالث لا تمثل تمثيلا أمينا لمصالح وتطلعات ومشاكل المجتمع المدني[3] بالإضافة إلى هذا، التصريح الحكومي لحكومة التناوب 14 مارس 1998 برئاسة "عبد الرحمان اليوسفي" زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مع أحزاب أخرى[4] وهي تجربة تستدعي التأمل في مدى فعاليتها، إذ تمثل هذه التجربة إصلاحا حقيقا في مجال العمل الجمعوي، حيث أكد الوزير الأول على أهمية الخدمات الجمعوية ودورها الهام داخل المجتمع في تأطير المواطنين. كما يمكن اعتبار اشتغال العديد من الجمعيات سواء النسائية أو الحقوقية أو البيئية أو التنموية إلى جانب قطاعات حكومية خطوة حاسمة في الاعتراف بدور العمل الجمعوي.

---

[1]– متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية–دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص.82

[2]– رشيد جرموني، مرجع سابق.

[3]– المكان نفسه.

[4]– عبد الإله بلقزيز،" التناوب التوافقي في المغرب استثناء أم قاعدة"،(تم تصفح الموقع يوم:2013/5/12).

http://www. Arab reneual–aryl–articles/guur8

إن المغرب يشهد تزايد وتكاثر[1] الجمعيات وهذا راجع أيضا للحاجة إلى التجمع والتفكير الجماعي بغية حل مشاكل بشكل تشاركي تفاعلي بين كافة الأطراف المعنية بهذه المشاكل[2].

هذا التأثير والتنوع في النسيج الجمعوي أدى إلى تطوير تجربة الاشتغال والتنوع الخدمات المقدمة حيث بدأت تظهر خدمات جديدة موجهة بشكل مباشر نحو المواطنين ومرتبطة أساسا بقيم الديمقراطية والمواطنة وتسعى إلى محاربة الفقر والأمية في أفق التنمية المستديمة[3]. هذا وقد ظهرت بصمات" الملك محمد السادس "واضحة هي الأخرى من خلال التعامل الايجابي مع جمعيات المعاقين وجمعيات الطفولة، فخلق" المرصد الوطني لحقوق الطفل"، و"مؤسسة محمد الخامس للتضامن"إلى غيرها من المبادرات تعكس بعمق دور الفاعل والحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني والرغبة في تقوية وتطوير العمل الجمعوي[4] كما أدى هذا الاهتمام إلى بروز الجمعيات والمنظمات غير الحكومية "كمنتدى الإنصاف والحقيقة "، و"المرصد الوطني للسجون"، و"الجمعيات الامازيغية"، وجود نوع آخر من المؤسسات التي تقدم خدمات مدنية كمؤسسة "زاكورة" و"الأمانة" التي تعمل على تقديم خدمات تنموية اجتماعية كالقروض الصغرى ومحو الأمية إذ تعمل بخطى ثابتة نحو التأسيس لثقافة مواطنة وجمعيات أخرى ومنظمات تهتم بالطفل من خلال إدماجه الاجتماعي "كجمعية بيتي"، "الجمعية المغربية لمساندة اليونيسيف"، "الجمعية المغربية لقرى sos" جمعيات أخرى اتجهت مباشرة إلى تقديم خدمات للطفولة المحرومة. و"جمعيات الوقت الثالث" ، الأطفال إذ صحت هذه التسمية لأنها تشتغل داخل فضاءات دور الشباب، وهي جمعيات محلية وفروع ومنظمات وطنية تشتغل في محاور متعددة وخدمات ذات طابع تربوي ثقافي ومع تنامي دورها تأسست العديد من النقابات المهنية، بيد أن هذا التنامي من جانب الحركة العمالية والنقابية في المغرب واجه تعددية سياسية استفادت منها المؤسسة الملكية، وأدت إلى تفتت الحركة النقابية وتباين توجهاتها ولجأت الأحزاب إلى التحالف معها لتكون

---

[1]– محمد موافق،" مميزات العمل الجمعوي بالمغرب"،(تم تصفح الموقع يوم:2013/5/10).

http://test. tanmia. ma/article. php3 ?id_article=1689&lang=ar

[2]– عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق.

[3]– محمد موافق، مرجع سابق.

[4]– المكان نفسه.

قوة فاعلة على الساحة السياسية، مما أدى خضوع النقابة للأحزاب في كثير من الأحيان[1]. وانقسمت الحركة في الستينات إلى تنظيمين أساسيين هما[2]:

-الاتحاد المغربي للشغل الذي اعتبر النقابة المركزية.

-الاتحاد العام للعمال المغاربة الذي أنشأه حزب الاستقلال وظل تابعا له حتى الآن.

يمكن أن يتعمق موضوع البحث في واقع المجتمع المدني المغربي كما يلي لاستعراض كل المراحل التي ترعرع من خلالها المجتمع المدني المغربي مبينة ظروف كل محطة بالسنوات إذ ظهر تنظيم نقابي آخر "الاتحاد الديمقراطي للعمال" وهو تنظيم ناشط ارتبط بحزب "الاتحاد الاشتراكي" للقوات الشعبية منذ عام 1978 والذي قام بإضراب عام 1981، وكان هذا الإضراب بمثابة نقطة تحول بارزة في تاريخ الحركة النقابية، حيث شارك فيه فئات شعبية عديدة وكان بمثابة إضراب اقتصادي واجتماعي في آن واحد[3]. هكذا سمح النظام المغربي في إطار قواعد اللعبة السياسية المستقرة للحركة العمالية بقدر من الحرية وممارسة بعض الضغوط المحسوبة لصالح المطالب العمالية. بمعنى أن النظام قرر تدعيم صلاته بالحركة العمالية سواء من خلال الهيمنة أو التعاون عندما شعر بتزايد عدد العمال وتركزهم في تجمعات صناعية. بمعنى آخر، أدى عدم نجاح الحركة العمالية في تشكيل قوى مستقلة تجاه النظام وتجاه الأحزاب المعارضة إلى ضعف الحركة وعدم استقلاليتها والوقوع في اسر حركة النظام الذي يفرض حدوده على المجتمع.

أما على مستوى الجمعيات الأهلية، فتبدو فترة السبعينيات نقطة انطلاق للجمعيات الحقوقية، وإن شكلت فترة الثمانينيات الانطلاقة الحقيقية، ويؤرخ لهذه المرحلة تحديدا منذ عام 1983 حتى عام 1996، فقد شهدت الموجة الأولى منذ عام 1983 تدافع المنظمات الأهلية للعمل في مجال الخدمات الصحية وتزايد أعداد الجمعيات التنموية. وفي نهاية عقد الثمانينيات، بدأت الموجة الثانية، والتي أبدت فيها المغرب قدرا اكبر من التسامح تجاه المنظمات الدفاعية، وتم على إثرها تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في عام

[1]- رياض بوريش، مرجع سابق.

[2]- المكان نفسه.

[3]- جيلين دينو، مرع سابق، ص.98.

1988. أما الموجة الثالثة1995-1996، فقد ركزت الجمعيات في أجندتها على النهوض بالمواطنة وإحراز تقدم نحو مزيد من الديمقراطية. بالإضافة إلى تأسيس جمعيات تدعم أنشطة الشفافية ومكافحة الفساد[1].

وأخيرا تأتي الموجة الرابعة، التي بدأت مع تولي الملك "محمد السادس" وشهدت توجها عاما نحو الإصلاح السياسي وتوسيع مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، والعفو عن عدد من المعتقلين السياسيين، مما تبعه تنامي في منظمات المجتمع المدني كما وكيفا. واتسمت هذه المرحلة بصعود جمعيات حقوق الانسان، نتيجة التطورات السياسية التي شهدت عمليات قمع ومظاهرات واعتقالات.

ويشير ارتفاع عدد المنظمات الحقوقية من جهة، وارتباطها بأوائل السبعينيات من جهة أخرى، ثم تطورها السريع مطلع الألفية الثالثة، في سياق العلاقة بين المجتمع والدولة، إلى ما يلي[2]:

- إن المملكة المغربية، تشهد حالة تحول سريعة نسبيا في عملية التحول الديمقراطي، خاصة في السنوات الأخيرة. -انتقال المنظمات الدفاعية والحقوقية- ، في إطار فتح ملف الإصلاح وعملية التحول الديمقراطي، إلى حالة الاعتراف القانوني بها من جانب الدولة، مع تواجد تفاعلات عميقة ايجابية بين المجتمع المدني والدولة، وبعد عدد من المصادمات بين الطرفين في الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات تقريبا.

- تعدد الآليات الوطنية الرسمية في المغرب، منذ عام 1990 يشير إلى ميل من جانب الحكومة ومن جانب المجتمع المدني، لتحسين أوضاع حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وهناك عدد من الآليات التي تشير إلى تميز الحالة المغربية عن البلاد العربية الأخرى:

- **المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عام 1990.**
- **وزارة حقوق الإنسان عام 1993.**
- **المجلس الدستوري للطعون الانتخابية عام 1994.**
- **هيئة التحكيم المستقلة للتعويضات عام 1999.**
- **ديوان المظالم عام 2001.**
- **هيئة الإنصاف والمصالحة جانفي 2004.**

---

[1]- جيلين دينو، مرجع سابق، ص ص. 98-100.

[2]- أماني قنديل، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية(دراسات حالة مصر، المغرب، لبنان)، مرجع سابق، ص.35.

ومن المهم الإشارة إلى أن وزارة حقوق الإنسان المغربية ومنذ تأسيسها عام 1993 وحتى الآن أسهمت في صياغة التشريعات التي تحمي حقوق الإنسان، وفتح الباب لتلقي شكاوي مباشرة من المواطنين والاهتمام بحقوق الأطفال المهملين وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة[1].أما فيما يتعلق بهيئة التحكيم المستقلة للتعويضات والتي تنظر في صرف تعويضات للمواطنين الذين تعرضوا في فترات سابقة إلى الاعتقال أو التعذيب أو القتل بشكل تعسفي من الجهات الأمنية[2].

وتوجد على الساحة السياسية المغربية حاليا أربع منظمات حقوقية فعالة في ميدان حقوق الإنسان وهذه المنظمات هي على التوالي:

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، ولكل منظمة على حدة ظروف نشأة خاصة بها وكذا الشأن بالنسبة للأهداف ووسائل العمل، المتأمل لخريطة المجتمع المدني المغربي يراها متنوعة وهذا راجع لتعدد المجالات التي يؤديها في شكل جمعيات، نوادي، منظمات، اتحادات، مراصد....الخ وهذا من أجل تلبية مطالب واحتياجات الجماهير بشرائحها المختلفة شباب أو شيوخ، رجال أو نساء، أصحاء أو مرضى، أميين أو متعلمين سواء كانوا داخل الوطن المغربي أم خارجه.

ومن الاساليب التي يعتمد عليها المجتمع المدني المغربي في عمله التالي:

ينشط بعضه في برامج منظمات دولية اجنبية، وحتى في اطار برامج وطنية لعل ابرزها برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولقد استفاد المجتمع المدني من الدور الذي منح له في اطار الاتفاقيات الدولية، وعلى الخصوص اتفاقية الشراكة الاوروميتوسطية من خلال منبر المنظمات غير الحكومية الاوروميتوسطي.

1-المساهمة في عملية اتخاذ القرار: ونميز في هذا الصدد بين اسلوبين من اساليب هذه المساهمة:

الاول: يتمثل في ضغط مباشر للجمعيات بمفردها او مدعومة بهيئات اخرى سياسية او غيرها على الحكومة من اجل انتزاع مطلب، مثلما حدث في التظاهرتين اللتين شهدتهما شوارع الرباط والدار البيضاء حول مشروع

[1]- أماني قنديل ص.36.

[2]- المكان نفسه.

خطة دمج المرأة في التنمية، وهو ما تطلب تدخلا ملكيا تجسد في تشكيل اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الاحوال الشخصية[1].

اما الاسلوب الثاني: فيتمثل في اقدام السلطات على تنظيم استشارات موسعة شملت هيئات المجتمع المدني ومجموعات الضغط على اختلاف انواعها.

2-مراقبة مدى احترام السلطات للقوانين: يتمثل ذلك في دور المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات. وبالرغم من حداثة التجربة (انطلقت منذ انتخابات عام 2002) فإنها مازالت محط انتقاد واختلاف في الرؤى، سواء حول مأسسة المراقبة ومنحها صفة قانونية، أو ربطها باليات متابعة قانونية. كذلك هناك العمل الرصدي المندرج ضمن سياق دولي مثلما هو حال "جمعية المغرب للشفافية" وهي فرع محلي لمنظمة الشفافية الدولية، ودورها في محاربة الرشوة، وهو النشاط الذي ادى بعد محاولات متعددة الى انشاء الهيئة المركزية المستقلة للوقاية من الرشوة في المغرب 2009 تابعة للوزير الاول مباشرة.

فلأول مرة سمح للمنظمة ان تعلن عن اكتشافها لحالة رشوة في افريل 1999، وفي السنة نفسها بدأت الكونفدرالية العامة للمؤسسات المغربية CGEM وشبكة من 40 مجموعة دفاع مستقلة، تنادي بشكل علني بالإصلاحات وتنظم حملات ضد الفساد[2].

وهناك أيضا فرع لمنظمة العفو الدولية في المغرب لعب دورا كبير إلى جانب الجمعيات الحقوقية المغربية في اشاعة حقوق الانسان وتكريسها، وقد خاضت هذه الجمعيات بدعم من مختلف مكونات المجتمع المدني اشكال احتجاج وترافع وتفاوض مختلفة حتى الاعتراف بمطالبها وبها.

3-ابتداع منهجيات ومشروعات حول ملفات جديدة: نجد في هذا الصدد جمعيات اشتغلت على قضايا مطلبية مثل " منتدى الحقيقة والانصاف"، الذي كونته مجموعة من معتقلي فترة سنوات الرصاص، وتبنت هذه الجمعية ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي نفذتها الدولة في تلك الفترة، اذ طالبت باعتراف الدولة لأخطائها والكشف عنها ومعاقبة مرتكيبها وتعويض الضحايا، وهو ما مهد لتكوين " هيئة الانصاف والمصالحة" فيما بعد بمبادرة من المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي تأسس سنة 1990، وبموافقة من

---

[1]-عبد السلام المغراوي، "دمقرطة الفساد في المغرب: اصلاحات سياسية في ثقافة سلطة ثابتة"، **الدراسات والنقد الاجتماعي**،ع.19/،2004، ص.ص 116-117.

[2]- المكان نفسه.

الملك محمد السادس، وذلك سنة 2004 في اطار مسعى المغرب لتحقيق العدالة الانتقالية[1] تتولى هذه الهيئة مهمة الكشف عن الانتهاكات بالإضافة الى هذا فان المغرب شهد العديد من التعديلات الخاصة في الدستور لعام 2011[2] مع استحداث وزارة سميت بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في عام 2012.ما يمكن القول ان المغرب هو الاخر كان متخوف من انتقال رياح الربيع العربي لإقليمه لهذا قام بالكثير من الاصلاحات السياسية مؤكدا على الدور الكبير الذي أصبح يؤديه المجتمع المدني الذي صار يقتحم كل المجالات معبرا على اهتماماته في الحياة العامة.

ثانيا: تونس.

إذا كان المجتمع المدني هو الإطار الذي تنظم فيه علاقات الأفراد والجماعات في الدولة، على أساس الحرية، والديمقراطية وهو حصانة الدولة لما يوفره من فضاءات للنقاش والحوار وإبداء الرأي. فقد عرف النظام السياسي التونسي تغيرا منذ تولي "الرئيس زين العابدين "الحكم في7 نوفمبر1987، إذ مثلت هذه الذكرى العشرين لحركة التغيير والإصلاح[3]، مناسبة لعودة الجدل حول المشهد السياسي في تونس وأوضاع الحريات وأفاق المشاركة السياسية ولقد حرصت السلطة في هذه المناسبة على إبراز جوانب التغيير في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وعلى تعداد المكاسب فان التوجه العام، يرجع تقدما ملحوظا في كثير من الملفات. وسيحاول الموضوع الوقوف عند المحور السياسي مبرزا لأهم الإصلاحات السياسية، التي عرفها النظام السياسي التونسي متوصلا في ذلك إلى إبراز أثرها على مكونات المجتمع المدني التونسي وإلى نوعية الوظيفة التي يقوم بها ومرحلة التحول الديمقراطي التي تعيشها تونس مع التطورات التي شهدتها الساحة السياسية التونسية .

إذا كان المجتمع المدني يؤدي دورا محوريا في دعم الديمقراطية، من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة وخلق قنوات إضافية للتعبير عن المصالح وأصبح المجتمع المدني بمثابة المفتاح

---

[1]–**العدالة الانتقالية:** هي استجابة للانتهاكات المنهجية او الواسعة النطاق لحقوق الانسان، تهدف الى تحقيق الاعتراف بما كابدته الضحايا من انتهاكات، وتعزيز امكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية.

[2] – أنظر الدستور المغربي عام 2011.

[3]– سلاف سالمي، "دور المجتمع المدني في المغرب العربي في زمن التعددية السياسية الجزائر –دراسة حالة–"(مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة(الجزائر)،2011)، ص.74.

لتحقيق الديمقراطية والتعامل مع حقوق الإنسان[1] ولهذا ومنذ الثمانينات وفرت تونس بنية قانونية متطورة للمجتمع المدني من الاضطلاع بدوره في التحديث والتنوير . فقد جاء قانون 3 ماي 1988[2] لينظم ، ويكرس مبدأ التعددية السياسية في تونس، وهذا يحدث لأول مرة في تونس كما أعطى هذا القانون حركية سياسية جديدة للمجتمع المدني، وفعل دوره، – فالحزب السياسي– كما عرفه الفصل الأول من نفس القانون– هو تنظيم سياسي بين مواطنين تونسيين تربطه بصفة مستمرة مبادئ ، وأراء وأهداف سياسية يجتمعون حولها، وينشطون في نطاقها قصد المساهمة في تأطير المواطنين وتنظيم مساهماتهم في الحياة السياسية للبلاد[3] هذا الدور المجتمع المدني، تم الإقرار به .

كما يهدف هذا القانون الى تخفيف مستوى القيود المفروضة على تأسيس وعمل الجمعيات ووضع بعض الضمانات القانونية والقضائية لضمان موازنة السلطات الممنوحة للسلطة التنفيذية. بينما جاء الثاني في عام 1992 والذي قام بإعادة تصنيف الجمعيات الاهلية إلى ثمانية أصناف شملت: جمعيات علمية، نسائية، ذات صبغة عامة، ثقافية وفنية[4].

أصبحت مساهمة المجتمع المدني كبيرة في تأطير المواطنين، لتنظيم مشاركتهم في الحياة السياسية، مبدا دستوريا الفصل 8 جديد لدستور 27 أكتوبر 1997كما أن حاجة تونس إلى التدرج نحو تعددية سياسية حديثة ، لتضطلع كل مكونات المجتمع المدني بدورها .أثمر إعلاء مبدأ التعددية إلى مرتبة الدستور، بموجب الإصلاح الدستوري في1 جوان2002 ويلعب هذا المكون دورا بارزا في تأطير المواطنين واستقطاب النخب والشباب، قصد أن تلعب دورها بشكل صحيح من جهة وتنشيط المجتمع المدني، تعددي، حر من جهة أخرى إذ تم في فيفري2006 ، الترفيع في الدعم المادي للمجتمع المدني[5] مع الضمانة التي

---

[1]– شادية فتحي إبراهيم،" محددات الإصلاح في الدول العربية، كراسات التنمية"، بحث مقدم لمؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي ،3–4 ماي 2004،(جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية،2005)، ص.6.

[2]– الجمهورية التونسية، قانون 1988، الفصل الاول.

[3]– عبد السلام دمق ،" المجتمع المدني في تونس: ثمرة وفاق وطني"، **مجلة فكرية**، (تم تصفح الموقع يوم:2017/08/25) www. Afkaronline org/arabic/archives/sep–oct 2006/dammak. html

[4]– فتحية السعيدي،" المجتمع المدني في تونس...والمغالطة التي يتعرض لها من السلطة" (تم تصفح الموقع يوم2023/12/15)https://kapitalis.com

[5]– المكان نفسه.

أولاها دستور الجمهورية التونسية في فصله الثامن للجمعيات من خلال حرية تأسيسها "**حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون والحق النقابي مضمون**"[1]

إن ديمقراطية أي مجتمع تتوقف على مدى وجود مجتمع مدني حر، تعددي، بحاجة إلى كل مكونات وقد اعتبرت الديمقراطية في تونس بأنها ديمقراطية طموحة. ونشير هنا إلى أن الجمعيات ومكونات المجتمع المدني في تونس تتفاوت من حيث عملها وتخصصها وهذا ما حدده فهي تهتم بالمجالات:الثقافية، الفنية، الرياضية، المهنية ، والعلمية، والحقوقية، وفي المقابل يتسم النشاط الجمعوي في الأنشطة الدفاعية خاصة الدفاع عن حقوق الإنسان التي يأتي دورها بالتواضع الشديد بالنظر إلى ما يواجهه من عقبات إضافية بالمقارنة بالجمعيات المدنية الأخرى .على سبيل المثال: بلغ عدد الجمعيات الثقافية والفنية 5164 في فبراير 2001، وهي جمعيا ت تنشط داخل المدارس الابتدائية والإعدادية وتقوم بتقديم الخدمات لأولياء الأمور وإنشاء حضانات الأطفال والنوادي الثقافية، كما بلغ عدد الجمعيات الرياضية، والمهنية، والخيرية الإسعافية، والعلمية في عامه نفسه على الترتيب: 255،303،435،999[2].

وفي المقابل لم يتجاوز عدد الجمعيات ذات الصبغة العامة، والتي تشمل الجماعات الدفاعية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المستهلك والدفاع عن البيئة، 59 جمعية موزعة على تلك الأنشطة[3] فتونس كانت تضع قيودا كثيرة على المنظمات المدنية وخاصة الحقوقية، لهذا تعتبر من الدول التي تكرس القمع على جميع الحريات ما عدا تلك التي تتعلق بالمرأة لأنها كانت مدعمة من طرف المنظمات الدولية على المستويين المعنوي والمادي[4] إلا أنه ورغم كل هذه الجهود يبقى دور المجتمع المدني بتونس يوصف بالمتواضع، مقارنة بالترسانة من القوانين التي وضعت من أجل تفعيل دوره .إذ توجد مجموعة من الجمعيات مثل: "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والأعمال الحرفية "، ومنظمات المزارعين" و"جمعيات النساء" و"الرابطة التونسية لمدراء الصحف"، في صراع دائم مع السلطة، بالإضافة إلى بعض الجمعيات وخاصة

---

[1]–الجمهورية التونسية، الدستور التونسي، الفصل الثامن.

[2]– محمد فايز فرحات،" أبعاد التحول الديمقراطي في تونس"، في، أحمد المنيسي، مرجع سابق، ص. ص197 –198.

[3]– المكان نفسه.

[4]– هدى الطرابلسي، " منظمات المجتمع المدني التونسي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2021/11/12) http://www.alaraby.co.uk/society

العلمية فإنها لا تتبنى نمطا معينا للعلاقة مع الدولة سواء كانت علاقة صراعية أو تكاملية حيث يغلب عليها الطابع الحيادي. ومنه يمكن القول أن المجتمع المدني في تونس يتسم بالضعف رغم ما تعرفه الدولة من تحول ديمقراطي وفترة تميزت بالانفتاح[1] إلا أن هذا الضعف هو الذي دفع بالمجتمع المدني التونسي العمل على إعادة الاعتبار لمكوناته هذا ما ترجمته الثورة التونسية الأخيرة2011 التي عملت على اتحاد كل القنوات في إنجاح هذه الثورة التي اعتبرها البعض "الولادة الجديدة لتونس" فبتضافر كل الجهود من إعلام، ومجتمع مدني متكون من الشعب الذي يرفض هذه الأوضاع التي تعاني منها تونس ولقد تم تأكيد هذا باستطاعة تونس من خلال مجتمعها المدني لمنحها جائزة "نوبل للسلام" عام 2015 وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حكمة "الرباعي للسلام" المشكل من الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف (نقابة أرباب العمل)، والرابطة التونسية لحقوق الانسان، ونقابة المحامين في تقويض هذه الأوضاع والبحث عن الآليات الكفيلة في إخراج تونس من هذا التوتر القائم والذي مس بصمعتها كما أن المجتمع المدني التونسي حضي باهتمام أكبر من قبل الاتحاد الاوروبي، وذلك من خلال قيامه بتمويل نشاط مؤسسات المجتمع المدني في تونس بميزانية خاصة قدرت بمليون يورو. إن الهدف من وراء ذلك هو تعزيز مكانة المجتمع المدني في منطقة جنوب البحر الابيض المتوسط سعيا في اقامة نقاش أكثر ديمقراطية على المستوى الوطني. كما يسعى هذا البرنامج الى تعزيز القدرة المؤسساتية للمجتمع المدني بهدف تشجيع وسائل الحوار والتنسيق داخل هذه المؤسسات والمؤسسات العامة[2]. لكون مؤسسات المجتمع المدني في تونس هي القادرة على ربط بين عناصر ثلاثية معادلة التنمية الشاملة المتمثلة في: السياسة، الاقتصاد، الامن.

من خلال هذا يمكن القول أيضا أن المجتمع المدني التونسي لديه من الحكمة والحنكة في إخراج دول المغرب العربي من مأزق التشتت إلى الوحدة بين أقاليمها وهذا ما أكده الرئيس الاسبق " منصف المرزوقي" في العديد من خطاباته وكذا زياراته لدول الجوار.

ثالثا: ليبيا

إذا كانت الديمقراطية هي":عملية تعظيم وتوسيع المشاركة الشعبية، فإن النظام السياسي لليبيا يستطع الإدعاء بأنه أكثر النظم ديمقراطية في العالم لأنه يوفر أكثر الأشكال المباشرة للمشاركة السياسية الشعبية

[1] -Hamdy AbdelRahman Hassan, The State and Civil Society in Africa :A North AfPersppective, op. cit p.74.

[2] -www.enpi-euro med,05/07/2012

من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. ولكن إذا تم تعريف الديمقراطية في إطار مفهومها التعددي، التمثيلي، الليبرالي، فإن الصورة تتغير كثيرا. بمعنى الحديث سيؤدي حول إمكانية وجود تنظيمات غير حكومية متعددة ومتنافسة ومستقلة، إلى وجود تلك المؤشرات الأخرى "كالحرية في التعبير" و"حرية الوصول والحصول على المعلومات والقدرة على التنافس من أجل الوصول إلى السلطة والمشاركة الفعلية في عملية صنع القرار".

أثناء الحديث عن المجتمع المدني في ليبيا نقول أن ما نراه هو أن ليبيا تستحوذ على العديد من التنظيمات التطوعية الأهلية والنوادي، إلا أنها تقع ضمن البنية الرسمية للدولة التي تقوم بتحديد وظائفها الأساسية في تمثيل مصالح أعضائها والتعبير عنها. هذا إلى جانب اعتماد هذه التنظيمات على الدولة في تمويل نشاطها، مما أدى إلى أن أصبحت امتداد لمؤسسات الدولة[1] .بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية محظورة بحكم القانون[2] ومنه نرى من خلال هذا أن الحقوق السياسية في ليبيا منعدمة وتوجد العديد من الدلائل على ذلك وهي:

1- إلغاء الدستور الشرعي للبلاد صبيحة قيام الانقلاب العسكري. بمعنى لا وجود لدستور في البلاد.

2-إصدار عدة قوانين في غاية الخطورة على الحريات وحقوق الإنسان على رأسها ما سمي "بقانون حماية الثورة"، و" قانون تجريم الحزبية"[3] والذي يرى فيها العقيد القذافي صراع لا طائل من ورائه وشبهه بالصراع الطائفي أو القبلي[4] بالإضافة إلى قانون منع التظاهر والتجمعات والقانون الخاص بمصادرة الصحف، قانون الصحافة وما به من قيود على حريتها واستمرار صدور القوانين القمعية حتى الذي وصل الأمر إلى إصدار قانون العقوبات الجماعية فيما سمي زورا "بوثيقة الشرف" التي تجيز معاقبة القبيلة والمحلة والمدينة أيضا

---

[1]- محمد المغيربي، هيكلة النظام السياسي في ليبيا(1977-1994)، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا" ، الفصل الأول، ج3 ،(تم تصفح الموقع يوم:2015/11/27) http://www. libya forum. org/index. php ?option / =com_Content.&task=category&sectionid=&id=120&Itemid=261

[2]- المكان نفسه.

[3]- الشارف الغرياني،" ما يجري في ليبيا اليوم مخالف للسياسة ولكافة المواثيق والأعراف الدولية" ، ج.2 ، المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، منبر ليبيا-المستقبل،(تم تصفح الموقع يوم:2017/03/29) Libya Amostakbal. htm

[4]- أحمد المنيسي، ، مرجع سابق، ص.224 .

بسبب ما يرتكبه أحد أبناؤها من أعمال تعد مضادة للتوجه السائد في البلاد. وبمعنى آخر أعمال ضد الثورة في صورة توجهات ضد سلطة الشعب كما يروج له النظام الحاكم[1] .

بالإضافة إلى ما تم اتخاذه من قرارات سياسية صارمة تسمح للجان الثورية بمطاردة المعارضين السياسيين داخل وخارج البلاد، الأمر الذي أدى بتصفية العشرات من المعارضين المقيمين في أوروبا ووصل الأمر أيضا إلى قتل مئات من سجناء الرأي والسياسة في جريمة العصر المتمثلة في "مذبحة سجن بوسليم" التي راح ضحيتها أكثر 1200 سجينا سياسيا باعتراف القذافي[2] ذاته هذا بالإضافة إلى تصفية العناصر الوطنية من ضباط القوات المسلحة.

إن النظام الليبي لا يعترف بالمجتمع المدني ولا بالدور الذي يمكن أن يؤديه داخل الدولة، إذ أنه نظام تغيب الشرعية فيه ويتميز بانعدام العدالة وتكميم الصحافة وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان. وظهور التنظيمات السرية ومطاردة واعتقال مؤسسيها وأعضائها وانتشار المعتقلات السياسية والمحاكم الاستثنائية بأحكامها الجائرة وتصفية ومطاردة المعارضين السياسيين وخطفهم ونفيهم وإخفائهم قسرا وانتشار أساليب القمع والتعذيب والتهديد[3].

بالرغم من محاولات الفاعليين المدنيين في تطوير القوانين المنظمة للمجتمع المدني في الجماهيرية وهذا من خلال تنظيم ملتقى السادس تحت شعار" نحو تطوير آليات وبرامج مؤسسات المجتمع المدني من أجل تنمية مستدامة" وهذا يومي 15و2009/12/16م، بطرابلس، وبحضور عدد كبير من الجمعيات[4] والمنظمات الأهلية، من بينها جمعية أصدقاء البيئة بالجبل الأخضر، وجمعية إفريقيا لرعاية الأيتام بالبيضاء، والجمعية الأهلية لحماية المدينة طبرق، وجمعية النهضة بدرنة، وجمعية بيت درنة الثقافي، والجمعية الوطنية لرعاية الشباب، والجمعية الليبية لأصدقاء البيئة بنغازي، وجمعية الأمل الخيرية لرعاية الأيتام، وجمعية المعاقين والقاصرين عن الحركة، وجمعيات الصم والبكم، وجمعيات المكفوفين، وأعضاء الاتحاد العام للجمعيات

---

[1]– الشارف الغرياني، مرجع سابق.

[2]– بيان إلى الرأي العام الفرنسي، بمناسبة زيارة معمر القذافي دكتاتور ليبيا لباريس، (تم تصفح الموقع يوم:2013/03/04)
http://www. des Continents. L'hypothèse de wegener de la dérive des Continents a été. confirmée depuis
unetrentaine libya-alhora. net/host/files/zjf2mtmrkt5wnnhmmwmh. jpg

[3]

[4]– فاطمة الزهراء هيرات، مرجع سابق، ص ص.8–9.

الأهلية، وغيرها من الجمعيات من مختلف مناطق ليبيا خصوصا المناطق الصحراوية والجنوبية.... كما تمخض هذا الملتقى عن مجموعة من القرارات والتوصيات، نوردها كما هي:

1-التأكيد على الالتزام بمقررات وتوصيات الملتقيات السابقة للجمعيات الأهلية ومتابعة تنفيذها واعتبارها منهاج عمل لمنتسبي تدعو الجمعيات الأهلية إلى إنشاء مركز لدراسات المجتمع المدني بالجماهيرية العظمى وتوكل إليه إجراء الدراسات والبحوث فيما يخص المجتمع والتنمية المستدامة.

2-العمل على تضمين مقترح مشروع قانون منظمات العمل الأهلي ضمن بنود جدول أعمال المؤتمرات الشعبية في دورتها القادمة.

3- التأكيد على ضرورة اعتماد عضوية الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بأمانة مؤتمر الشعب العام ومجلس التخطيط الوطني.

4-التأكيد على مشاركة الجمعيات الأهلية في اللقاءات والمؤتمرات الدولية والمحلية.

5-ضرورة إدماج الجمعيات الأهلية بخطة التحول والبرامج التنموية المستدامة للدولة

6-التأكيد على الالتزام والعمل بالميثاق الوطني للجمعيات الأهلية.

7-التأكيد على حق استفادة الجمعيات الأهلية من العوائد الخيرية وفق ما نصت عليه التشريعات النافذة.

8-التأكيد على إصدار قرار الإشهار للاتحادات النوعية والجمعيات الأهلية التي استكملت إجراءاتها القانونية والتي تم إحالتها إلى اللجنة الشعبية العامة للشؤون.

9- المشاركة الفعلية في الحملة الدولية لإصلاح الأمم المتحدة وفق ما ورد في حديث الأخ قائد الثورة بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

10-الاستمرار في التشاور والتلاقي وعقد الملتقيات النوعية للجمعيات والاتحادات النوعية وفروع الاتحاد العام بالشعبيات والمناطق من أجل التواصل والتآزر لإنجاح برامج ومناشط الجمعيات الأهلية.

11--تبدي الجمعيات الأهلية ارتياحها للجهد الذي يقوم به أخ أمين المؤتمر العام للاتحاد العام للجمعيات الأهلية الدكتور سيف الإسلام معمر القذافي فيما يخص المصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بالجماهيرية العظمى.

12- تدعو الجمعيات الأهلية اللجنة الشعبية العدل واللجنة الشعبية العامة للأمن العام إلى إصلاح مؤسسات الإصلاح والتأهيل وتحسين وضع المساجين الليبيين بالخارج والدفاع عن حقوقهم، والعمل على العودة بهم لقضاء عقوباتهم بالجماهيرية العظمى. بالرغم من هذه الملتقيات الا ان ليبيا عرفت وبقيت بنفس السياسة

المسيطرة على كل مؤسسات الدولة من خلال المؤسسات الحكومية "الثورية" المتعددة والمنتشرة في مختلف قطاعات المجتمع الليبي.

ومن خلال هذا يمكن القول أنه لا وجود لمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع الليبي لأن هذا الأخير لا يتمتع بتراث مهم للتنظيم والمشاركة، فالأحزاب كما قلنا سابقا هي ممنوعة ومحظورة بحكم القانون والتنظيمات الأخرى لا وجود لها إلا في الإطار البنية الرسمية للدولة، ومن خلال ما يطلق عليه "المؤتمرات الشعبية المهنية والنقابية" والتي تتبع من الناحية التنظيمية المؤتمرات الشعبية الأساسية كبدائل للمعارضة وفقا لأطروحات "الكتاب الأخضر" و"النظرية العالمية الثالثة"، هذا من ناحية[1] . ومن ناحية أخرى ما يتسم به النظام الليبي كغيره من الأنظمة السياسية في البلاد العربية من شخصانية السلطة وعدم استعدادها للتحاور أو التعاون مع أي منظمة أو مؤسسة غير حكومية أو غير مؤدية للنظام أو مخالفة لمقولات "الكتاب الأخضر" و"النظرية العالمية الثالثة"، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى ظهور الكثير من الحركات والجماعات غير الشرعية كالتنظيمات السرية ، وحركا ت المعارضة[2].

أمام هذه القيود وهذا الاختناق، والحالة المزرية التي وصلت إليها الأحوال السياسية في ليبيا، برزت على السطح أصوات المعارضة التي تنادي بضرورة تواجد الأطر الأساسية الممثلة للديمقراطية كالأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، إلا أن هذه الأخيرة–المعارضة –تنشط خارج ليبيا مما يجعلها غير مؤثرة في القرار السياسي الليبي، لأن فعاليتها يمكن أن تظهر في الداخل إلا أن النظام الليبي لا يبيح لمثل هذه القضايا أن تنشط، والذي هدفها حسب رأيه يتمحور حول الإطاحة بالنظام أو بالأحرى بالعقيد "قائد الثورة"[3].

إن الحديث عن المعارضة المتواجدة خارج ليبيا يجعلنا نتساءل عن أبرز المؤسسات التي تمثلها "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" تعتبر من أهم فصائل المعارضة الليبية وزعيمها "محمد المقريف" ."الحركة الوطنية الليبية" فهي التي كانت تحمل إسم "عمر المختار" البطل الوطني .المنظمة السرية التي تطلق على نفسها

---

[1]– توفيق المديني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية**،(دمشق: اتحاد الكتاب العرب،2006)

[2]– المكان نفسه.

[3]– أحمد المنيسي، مرجع سابق، ص.235.

إسم "البركان". وكذلك "التجمع الإسلامي الليبي" "الحركة الليبية للتغيير والإصلاح". إذ أدى الأمر بهذه التشكيلات والتنظيمات أن تلتحم مع بعضها، في الخارج للتوصل إلى حل في إخراج الدولة الليبية من حالتها هذه المعادية للديمقراطية وحرية الرأي والتجمع والحوار واحترام الرأي الأخر إلى عهد جديد وزمن آخر يكون منفتحا على كل الشرائح جاعلا منهم المشارك الأساسي في تفعيل وتعزيز الكثير من القضايا التي كانت مغيبة أو مهمشة في الفترة الماضية[1] وأثناء القيام بالعديد من التجمعات والمؤتمرات في في الخارج وبالضبط في" لندن" للخروج من هذا الاحتقان السياسي توصل الجميع ووافق على التوصيات التالية[2]:

–ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية الوحيدة المتمثلة في دستور عام 1951 بتعديلاته اللاحقة الذي أقرته وصادقت عليه الجمعية الوطنية التأسيسية تحت إشراف مجلس الأمم المتحدة الخاص بليبيا.[3]

– تنحي العقيد معمر القذافي عن كافة سلطاته وصلاحياته الثورية والسياسية العسكرية والأمنية ورفض أسلوب التوريث.[4]

– تشكيل حكومة انتقالية في داخل البلاد من عناصر مشهود لها بالوطنية والنزاهة لإدارة البلاد لمدة لا تزيد عن سنة واحدة، تكون مهمتها الأساس العودة بالبلاد إلى الحياة الدستورية عن طريق الدعوة إلى انتخاب جمعية وطنية تأسيسية تقوم بمراجعة الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة وإحداث التعديلات المناسبة حياله، وعرضه على الشعب الليبي في استفتاء عام[5] .

–إقامة دولة دستورية ديمقراطية مؤسسة على التعددية السياسية والثقافية والتداول السلمي للسلطة، تكفل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وترسي قواعد العدل والمساواة وتكافؤ الفرص لكافة أبنا ء الوطن بدون أي تميز وتصون الثروات الوطنية وتنميها، وتقيم علاقات خارجية متوازنة مؤسسة على

---

[1]– سلاف سالمي، مرجع سابق، ص.77.

[2]– الشارف الغرياني، مرجع السابق.

[3]– جورج الراسي،" المعارضة الليبية:شرخ في الداخل . . ."**جريدة المستقبل اللبنانية** (الأربعاء 27 تموز/يوليو 2005)، (تم تصفح الموقع يوم:2013/03/31)

.NR/exetes BC5CE9F3-B7D8-4530-B781-35DD2AB86E2D. htm

[4]– السنوسي بسيكري،" المشهد الليبي،– الخارطة السياسية وآلية صنع القرار"،(تم تصفح الموقع يوم:2013/05/03)

http://www. aljazeera. net

[5]– الشارف الغرياني، مرجع سابق.

الاحترام المتبادل[1].

ومنه أن التفاعل بين المنظمات التطوعية وبين الدولة في ليبيا يقع ضمن نموذج "كوربورتارية الدولة" وعلية لا يمكن لنا الحديث عن المجتمع المدني ولا على الوظائف والأدوار التي يريد القيام بها في دولة تتميز ب:

1-أن الأحزاب السياسية محظورة منذ الأيام الأولى للثورة، واعتبر القانون تكوين الأحزاب السياسية جريمة ضد الثورة والشعب عقوبتها الإعدام (القانون رقم 71 للعام 1972) بالإضافة إلى ما كتب في الكتاب الأخضر "من تحزب خان".[2]

2-إن النقابات، الاتحادات، والروابط المهنية وغيرها من التنظيمات التطوعية يتم خلقها وتنظيمها وإعادة تنظيمها وإلغائها بقرارات ولوائح وقوانين رسمية[3].

3-إن الدولة تسيطر على عملية اختيار قيادات هذه المنظمات، وتحدد كيفية تمثيلها لأعضائها، وذلك باستخدام العديد من وسائل التحكم والسيطرة من أهمها وأكثرها فعالية اللجان الثورية.

إلا أن هذه الأفكار السلطوية التي كانت تتخبط فيها السياسة الليبية انتهت بانتهاء زعيمها القذافي الذي روج لها واعتبر كل من يخالفها مصيره النفي أو القتل[4]. إلا انه لم يكن يعلم أن موته وشيك وسينكل به كما نكل بكل هذه التشكيلات-المجتمع المني- التي تمنت لو تنشط يوما في ليبيا وتجعل من النظام أكثر مرونة. فقتل القذافي كان له من الايجابية في الأوساط الرسمية وكذا غير رسمية للإطاحة بنظام دكتاتوري عاش لمدة 40 عاما يستنزف خيرات الجمهورية الطبيعية من جهة وقتل للإبداع وللمشاركة ولكل عبارات المواطنة من جهة أخرى. إلا أنه ومع موت هذا القائد خلف مآسي كبيرة للشعب الليبي ولسلطته التي أصبحت تتكالب على الكرسي والذي أدى به إلى ظهور سلطات فرعية تدفعها النزعة القبلية وتحركها المخابرات الأجنبية، حيث أضحت ليبيا جنة للنشاطات الاستخبارية وبؤرة من بؤر الإرهاب العابر للقارات وكل ما له صلة

---

[1]- الشارف الغرياني، مرجع سابق.

[2]- متروك الفالح، مرجع السابق، ص.77.

[3]- محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**،(القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع)، ص.1.

[4]- أسماء خليفة، " الحرب على الحريات في ليبيا" ،(تم تصفح الموقع يوم:2023/10/15)-http:// www.arab reform.net

بالجريمة المنظمة. هذه الأوضاع المتأزمة في ليبيا ستؤثر لا محالة في الأمن الإقليمي لدول الجوار، إلا أن الحل لمواجهة هذه الأخطار والمتمثلة في تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى الى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية وتعدد ولاءتها، كذلك التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن الليبي واتجاهات متناقضة لرسم مستقبل دولة، بالإضافة الى تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح مع تعاظم المصالح الشخصية المبنية على الجهوية والقبلية وفي الاخير بروز ثنائية الليبرالية والاسلامية وهو ما أدى الى الصراع على هوية الدولة من ناحية وعلى الامساك بزمام السلطة من ناحية أخرى[1] ومنه فالحل للازمة الليبية هو التكامل بين أقاليم المنطقة والنظر للمصلحة العليا لليبيا وبالخصوص للشعب الليبي لأننا لا نريد أن تصبح ليبيا صورة طبق الاصل للعراق بعد موت صدام حسين. هذا ما أكدته جميع منظمات المجتمع المدني التي ظهرت بعد الثورة. إذ يؤكد الاستاذ " يوسف الصواني" أن الاقبال الكبير من طرف الليبيين في إنشاء المنظمات المدنية راجع لتعطشهم في العمل المدني الحر والمستقل عن أجهزة الدولة والذي عاشوا في ظله لمدة 42 عام مع اقصاءهم من المشاركة السياسية ضف إلى ذلك أن الفراغ الذي تعيشه السلطة في ليبيا أدى بهذه المؤسسات المدنية الالتفاف حول هذا الظرف الاستثنائي لتقوم بملئه.

إلا أنه ومع هذا الامل الذي كان يراه الشعب الليبي للعمل المدني بعد رحيل القذافي تعرض هو الاخر للتعسف من طرف حكومتي الشرق والغرب. ما يؤكد مرة أخرى رجوع معمر القذافي الى الحياة من خلال سياسته التي رجعت لها هذه الحكومات والتي تتدخل في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني مع تهديدها بالملاحقة القضائية لكل من يتجرأ على القفز على قانون 19 لسنة 2001. والذي يعترف فقط بتلك المنظمات المدنية العاملة في الجانب الخيري والرياضي والاجتماعي مع وضع كل الاجراءات لحظر كل مؤسسة مدنية ذات المجال الحقوقي مع اعطاء هذا القانون الحق للجهة التنفيذية على اشهار منظمات المجتمع المدني بمنحها الحق في الحل أو الاغلاق أو الادماج. ضف إلى ضرورة إلتزام المؤسسات المدنية بالحصول على إذن في فتح حساب مصرفي للجنة التنفيذية مع مراقبة هذه الاخيرة لنشاط وعمل هذه المنظمات وجهة تمويلها. هذه السلطات الواسعة الممنوحة للجنة التنفيذية ضربت الحق في حرية تكوين الجمعيات التي تقره المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي صادقت عليه

[1]–عاطف الجولاني، الأزمة الليبية إلى أين؟،**مركز دراسات الشرق الاوسط:** الاردن،ع.13، 2017، ص ص13–14.

البلاد عام 1970.لهذا فإن العمل بقانون سابق الذكر 90-2001 سيؤدي الى قمع أكبر للمجتمع المدني وملاحقة العامليين بها بطرق غير شرعية والحل هنا يكون بالامتناع عنه مع الامتثال للإعلان الدستوري لعام 2011 والقاضي باعتماد قانون جديد لتنظيم عمل الجمعيات ومكونات المجتمع المدني الاخرى الكافلة لحرية التنظيم متوافق ومعايير الدولية الناصرة لها. هذا ما تقره المادة 15 من الاعلان الدستوري 2011 والتي تضمن حرية تكوين الجمعيات: " **تكفل الدولة حرية تكوين الاحزاب السياسية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الاخرى، وتعتمد نظاما لتنظيمها**" [1]

للظروف التي تعيشها ليبيا بعد سقوط نظام القذافي 2011. نلاحظ أن منظمات المجتمع المدني لعبت دورا حيويا من خلال توثيقها لانتهاكات حقوق الانسان والعمل على المحافظة على التماسك الاجتماعي وتقديم المساعدات الانسانية لكل فئات المجتمع الليبي. إلا أن الهيئات الحاكمة المتنافسة في ليبيا قادرة على تنحية خلافاتها العنيفة جانبا والتوحد حول شيء واحد: هو خنق المجتمع المدني والهجوم على منظماته وانعدام ضمان الامن او الحماية لافراده والجمعيات المرتبطة به.

وبناءا على ماسبق ذكره تدعو منظمات المجتمع المدني الليبي الذي سيتم الاشارة لها لاحقا بكل انواعها السلطات الليبية الى[2]:

-اصدار مرسوم ينظم عمل منظمات المجتمع المدني للفترة المؤقتة مع مراعاة المعايير الدولية لحقوق الانسان وبالمشاركة مع المجتمع المدني حتى يتم اصدار قانون جديد ينظم عمل المجتمع المدني من السلطة التشريعية الجديدة.

-ضمان التحقيق في جميع اشكال الانتهاكات، بما في ذلك التهديدات والاعمال الانتقامية ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الانسان.

-محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

---

[1]-أنظر المادة الخامسة عشر من الاعلان الدستوري الليبي لعام 2011.

[2]- مقال دون مؤلف، "منظمات المجتمع المدني الليبية تطالب السلطات بايقاف القوانين الجائرة وحملات القمع التي تستهدف المجتمع المدني"، تم تصفح الموقع يوم: 2023/11/10 http://www.libyaanjustice.org

-توفير الحماية اللازمة للمدافعين والمدافعات عن حقوق الانسان بطريقة تسمح لهم بأداء اعمالهم ومتابعة انشطتهم بحرية. مع اتخاذ كل التدابير لوقف حملات التحريض على العنف والكراهية ضد مكونات المجتمع المدني.

-التأكيد على ان مفوضية المجتمع المدني هي هيئة منفصل تعمل بشكل مستقل عن أي سلطة في البلاد ولها ميزانيتها الخاصة لضمان عدم تعرض عملها لضغط السلطات السياسية او الجهات الامنية.

الموقعون من مكونات المجتمع المدني على البيان السابق هي:(محامون من أجل العدالة في ليبيا، مركز مدافع لحقوق الانسان، منظمة الأمان لمناهضة التمييز العنصري، ليبيا المستقبل، منبر المرأة الليبية من أجل السلام، منظمة التضامن لدعم المرأة، المنظمة العربية الدولية لحقوق الانسان، منظمة اركنو للفنون، منظمة نوازي لدراسات النوع الاجتماعي...)[1]

رابعا: موريتانيا

تعتبر موريتانيا واحدة من تلك البلدان المغاربية التي اتجهت منذ مستهل عقد التسعينيات، نحو عملية التحول الديمقراطي، وذلك بعد أن أعلن الرئيس "معاوية ولد الطايع" عزمه، على أنها حالة الاستثناء بوضع دستور جديد للبلاد يقر التعددية السياسية ويضمن احترام حرية التنظيم والفكر والرأي فيها، بعد أن ظلت ما يزيد عن العقد من الزمن تدار من طرف مجالس عسكرية (اللجنة العسكرية) في ظل غياب كامل للدستور[2] إلا أن المتأمل لفكرة التعددية السياسية وذهنية الانفتاح الديمقراطي، التي مست موريتانيا كنظيراتها المغاربية، تعرضت لدوافع وأسباب خارجية وداخلية بمعنى أن مرحلة التحول الديمقراطي لم تكن طوعية وتلقائية.

ولعل من أبرز تلك الأسباب الأحداث السياسية الساخنة التي مرت بها موريتانيا، واقصد عهد الانقلابات العسكرية*المتتالية عليها.

إن الحديث عن التعددية السياسية بمختلف أبعادها حديث يأخذونا للمجتمع المدني الموريتاني، وإلى ضرورة تبيان الدور الذي يقوم به هذا الأخير، في زمن عرف بالانفتاح الديمقراطي على هذا البلد الذي يعاني ولا

---

[1]- أسماء خليفة، مرجع سابق.

[2]- شيخنا محمدي ولد الفقيه، **الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا: قراءة أولية في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، ط.1(بيروت: 2004)، ص.359.

يزال العديد من الأحداث التي تجعله، متشوقا لوجود قطاع مليء بالحيوية، قطاع يجعل من فكرة المشاركة والحوار والمناقشة، هي قاعدته وأساسه.

فبالرغم من وجود تجليات لمؤسسات وقوى موصوفة بما يسمى بالمجتمع المدني في موريتانيا المعاصرة والراهنة، إلا أن التحول السياسي والديمقراطي وفي إطار التعددية الحزبية والعمل السياسي والانتخابات لا يعني أو يرتبط بأية صلة بالتكوينات المسماة ب"مجتمع مدني" وفاعليتها[1] بل إن ما يلفت الانتباه هو أن يكون التغير السياسي وباتجاه التحول الديمقراطي مع مطلع التسعينيات وما بعدها[2] آتيا هو الأخر من أعلى ومن السلطة وليس نتيجة مطالب "مدنية" على الرغم في الفترة ما بين عام 1960 وحتى نهاية الثمانينات[3] يمكن القول أن المجتمع المدني الموريتاني لا يقوى على أداء دوره وهذا راجع إلى:

وجود مجتمع مدني يتصف بالازدواجية، وبالانقسامات اللغوية والثقافية الشئ الذي يجعله بلا قيادة موحدة. بعبارة أخرى انقسام المجتمع المدني الى الناطق باللغة العربية والناطق باللغة الفرنسية. فالأول ممول من طرف المؤسسات الاسلامية في حين الثاني ممول من طرف الممولين الاوروبيين وشمال أمريكا[4] .

إن هيمنة الدولة الموريتانية على المجتمع وعناصره وفئاته بما ذلك القوى السياسية والأحزاب السياسية، وبما يعكس ضعف وهشاشة الأخيرة، فإذا كانت الأحزاب السياسية الموريتانية تعاني من مشكلات تقف أمام أداء وظائفها فكيف يكون عمل ودور المجتمع المدني الموريتاني؟ سيكون بالضرورة قليل الفائدة وعديم الفعالية، ويمكن ملاحظة هذا في الخطوات السياسية الخطيرة التي أقدمت عليها الحكومة الموريتانية المتمثلة بالاعتراف بإسرائيل وفتح سفارة لها هناك بعد رفعها التمثيل الدبلوماسي على الرغم من معارضة الشعب الموريتاني وأحزابه وقواه السياسية الرئيسة لتلك الخطوات، إلا أننا لا نرى أثرا يذكر في قدرة تلك القوى

---

*- عرفت موريتانيا منذ الإطاحة بنظام الرئيس الراحل المختار ولد داده في 10 من تموز/يوليو 1978 ما يربو على ست 1984 انقلابات ناجحة خلال الأعوام - (1978 1979) انقلابين في عام (1980 - 1984) وأخيرا انقلاب آب/اغسطس - 2005 الأخير، كما عرفت العديد من المحاولات الانقلابية الفاشلة التي كان من أخطرها على حكم ولد الطايع الانقلاب

[2]- السيد ولد أباه،" **الدولة والقوى السياسية**"، **في:موريتانيا:الثقافة والدولة والمجتمع**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص ص. 91-134.

[3]- متروك الفالح، مرجع سابق، ص.87.

[4]-استفاذو فرديكيا، خريطة منظمات المجتمع المدني الموريتاني مابين فترتي تنفيذ الصندوق الاوروبي ال10 وال11افريل 2016، الاتحاد الاوروبي، ص.20.

السياسية والأحزاب على تغيير مواقف الحكومة والدولة الموريتانية تجاه تلك المسألة، ومسائل أخرى ذات صلة داخلية تتعلق بموريتانيا تصل إلى حد الاتهامات الموجهة لبعض العناصر والقوى السياسية والمدنية وما اتصل بها من اعتقالات، والمضايقات على بغض المثقفين في إطار المواقف الانتقادية لتلك الإجراءات بكل اتجاهاتها وأن اتصلت بمسالة خارجية، وكذلك اعتقال عدد من رموز المعارضة وحل بعض الأحزاب مثل"اتحاد القوى الديمقراطية" –عهد جديد–[1] الحكومة الموريتانية، على العموم تتجاوب مع ضغوط الدول والقوى الغربية واتجاهاتها وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا تعير شعبها أو قواها وعناصرها القيادية والمثقفة أي اهتما م، ذلك أن مفاتيح القوة وعناصرها تمتلكها وتحتكرها الحكومة ذاتها، أن هيمنة الدولة على القوى السياسية والمدنية والعملية الديمقراطية[2].

ومنه أي دور للمجتمع المدني في ظل أوضاع قام بتلخيصها "أحمد ولد دادة" إذ يقول : "إذا كانت الأحزاب السياسية هي الضامن الأساسي للتعددية تحضر دون سند من القانون. كما أن الصحافة وهي المعبر عن حرية الكلمة تخضع لمختلف أنواع المضايقة والمصادرة، فضلا عن المحاصرة المالية، زيادة على كون البرلمان بغرفتيه عديم الدور، أي أن لونه واحد وطعمه واحد. والحوا ر السياسي غائب أو منعدم، والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى محاصرة وممنوعة من أدنى حقوقها، حالة مدنية فاسدة وإدارة منحازة وإعلام أحادي المادة والرأي"[3].

ويرجع ذلك الى العلاقة المتشابكة بين الدولة والقبيلة والتي توصف بالمعقدة والمتقلبة من جهة لا يمكن بشكل عام فصلها عن البنى التقليدية ففي منتصف التسعينات وعودة الحياة الديمقراطية برزت القبيلة بحلة جديدة[4] اذ يؤكد" ديدي ولد السالك" "ان مختلف السلطات السياسية المتعاقبة على موريتانية وظفت القبيلة من

---

[1]– عن تفاعلات الدولة والمجتمع في موريتانيا بما في ذلك الاعتقالات للمعارضة وحل الأحزاب وكذلك العلاقات الموريتانية – الإسرائيلية، انظر":علاقات موريتانيا بإسرائيل تثير فزع دول المغرب،(تم تصفح الموقع يوم:2013/06/08) .www. bbc " Couk/hi/arabic/news

[2]–" بلا حدود . . ."يرزقون : موريتانيا ومسارها السياسي"، حصة في التلفزيون على قناة الجزيرة، يوم 2012/12/20(اعادة).

[3]– متروك الفالح، مرجع سابق، ص .80. للمزيد من التوضيح أنظر": ولد داداه، الشرق الأوسط :الحكومة الموريتانية.

[4]– اقريني امينوه، " علاقة جدلية تجمع بين القبيلة والدولة في موريتانيا" (تم تصفح الموقع يوم 2022/10/20) http://www.independentarabia.com

اجل الحكم والدليل على ذلك تجربة الرئيس معاوية ولد سيدي احمد الطايع الذي قدم امتيازات الى شيوخ القبائل وجعل ممثليها وسطاء بين المجتمع والدولة"[1] هذا ما تؤكده المناسبات الاجتماعية التي تمجد القبائل وابناءها بشكل لافت ما يهدد حضور مفهوم المواطنة والدولة الحديثة بما تحمله من معاني للمدنية.

تعكس لنا هذه المعلومات وجود مجتمع مدني تصف بالازدواجية وبالانقسامات اللغوية والثقافية الشيء الذي يجعله بلا قيادة موحدة نتج عنه مجتمع مدني منقسم الى قسمين الناطق بالعربية والناطق بالفرنسية الاول الممول من طرف المؤسسات الاسلامية والثاني يتجه نحو الممولين الاوروبيين وشمال أمريكا[2].

خامسا: الجزائر

لم تحاول الجزائر تدعيم علاقتها بمجتمعها المدني بل اختارت تطبيق أسلوب السيطرة على تنظيماته والتقليص من حرية مشاركتها في صنع القرار وعدم إعطائها فرصة المشاركة، فبقدر ما يكون المجتمع المدني قوي مشارك في السلطة بقدر ما تكون السلطة أكثر تمثيلا وأكثر شرعية، فالدولة قد تتعرض لأزمات سياسية واقتصادية لكن المجتمع المدني بفضل تنظيماته وجمعياته يبقى القوة الوحيدة التي في مقدورها إخراج الدولة من محنتها، فالدولة قد تزول أو تضعف لكن المجتمع المدني باقي وقادر في كل مرة على إعادة تنظيم نفسه وإنتاج آليات للخروج من الأزمة مهما كانت طبيعتها أو حجمها.

إلا أن الدولة الجزائرية لم تعي هذا الأمر بل ركزت على هذه المرحلة- الاشتراكية-على البناء الفوقي للنظام السياسي الجزائري وعلى شكلية الديمقراطية كآلية وأسلوب للتنظيم أي تنظيم السلطة وتحديد صلاحياتها وعلاقاتها ولم تهتم بترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية بما نعنيه من حقوق الإنسان والحريات العامة، فلم تترسخ الممارسة الديمقراطية، فكانت الجزائر معرضة دوما للأزمات، وكانت السلطة قد استعملت الديمقراطية وآلياتها كغطاء لتحقيق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ولم يكن الهدف المراد الوصول إليه هو تحقيق الديمقراطية كهدف وغاية ضمن تصور بناء الدولة والمجتمع[3].

---

[1]- اقريني امينوه، مرجع سابق.

[2]- استفاذو فرديكيا، مرجع سابق، ص.ص.19-20.

[3]- عبد الناصر جابي،" تعقيب على بحث المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة"، مرجع سابق، ص.333.

بالإضافة إلى هذا فالنخبة السياسية الجزائرية لم تدرك عمق العلاقة العضوية بين المجتمع المدني والديمقراطية. خاصة إذا علمنا أن تنظيمات المجتمع المدني هي المسؤولة عن التنشئة السياسية والمدنية المبكرة للمواطن عبر الجمعية والنقابة[1]. فتم إذن في الجزائر الاهتمام بالسياسي الإيديولوجي على حساب الاجتماعي القيمي وهكذا لم يكن هناك مجال لمحاولة الخروج عن الخط الذي رسمه الحزب الواحد، وإلا اعتبرت تلك المحاولات عمل ضد الثورة وضد نظام الدولة الرسمي، مهما كان نوع النشاط الذي تؤديه تلك التنظيمات–المجتمع المدني– ومميزاتها بالإضافة إلى كون المشرع الدستوري خلال الفترة الاشتراكية رفض مبدأ إنشاء وتأسيس جمعيات ومنظمات مستقلة سياسيا وتنظيميا عن الحزب الواحد الحاكم، التي تشكل عماده أساس المجتمع المدني هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المشرع الدستوري ربما قد تصور أن المجتمع المدني يساوي المعارضة وفقط، لكن المجتمع المدني لا يساوي المعارضة، فالمعارضة السياسية لها أهدافها وهي الاستيلاء على السلطة والوصول إليها. في حين أن المجتمع المدني كمؤسسات وقيم لا يهدف إلى هذا، فهدفه هو المشاركة في الفعل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي[2] .

بمعنى أنه يمكن القول أن دور المجتمع المدني في ظل الحزب الواحد كان يتسم بالضعف نظرا لهيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على مختلف القوى الحية للأمة وذلك عن طريق توجيه نشاطات هذه القوى بما يدعم مرحلة ما بعد الاستعمار، أي تكريس هذه الهيمنة من أجل تحقيق التنمية وإنجاح تجربة الاشتراكية وهو ما نص عليه دستور 1976 وميثاق الجزائر لنفس السنة، ما يمكن قوله على التجربة الجزائرية هو أن القانون الصادر 79/71 أثر كثيرا في توجهات المجتمع المدني الجزائري وأكد على تكريس الولاء الايديولوجي للدولة ما أدى بالجمعيات سوى الاندماج في الاختيار الاشتراكي الذي كان من اختيار الدولة[3]. ما زاد من تعميق القيود التي فرضت على المجتمع المدني ومن الامثلة على ذلك: من خلال حصولها على الترخيص الخاص بالسلطات الادارية وكذا الموافقة قبل تقديمه أي اعتماد يحمل في طياته تأسيس لجمعية لأنها ستخول لها نشاطاتها وفقا لأهدافها .يتضح من خلال هذا ان نص القانون السابق يزيد من هيمنة

[1]–عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص.333..

[2]– المكان نفسه.

[3]– الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق 1976.

واحكام الدولة على منظمات المجتمع المدني وكبح لحرياتها–الرقابة– وهذا الا من خلال شروط توضع من قبل السلطات الادارية على مختلف مستوياتها المحلية والمركزية. ومن بين هذه القوى "الحركة النسوية"، "الحركة الثقافية"، "التنظيمات الطلابية"، "الاتحادات المهنية والعمالية". . . إلا أن الدولة الجزائرية عرفت بعد إثراء الميثاق الوطني في سنة 1986 نوع من الانفتاح إذ صدر قانون 87/15 المؤرخ في21 جويلية1987 والمتعلق بالجمعيات ليتجسد ذلك أكثر بعد صدور دستور 23 فيفري 1989 ويفتح المجال أمام حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية وتطبيقا لذلك صدر قانون 90/31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق 87/15 وفتح المجال لإنشاء الجمعيات غير سياسية بمختلف أنواعها وبتعدد أدوارها ووظائفها. وهذا ما تنص عليه المادة 02 : "**من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والتربوي والثقافي والرياضي**"[1].

إلا أن المتأمل للجزائر في ولوجها لصرح الديمقراطية يلاحظ أن هوامش الحريات اتسعت تدريجيا وإن كان ببطء، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة أو عجزها عن السيطرة عن المجتمع، والتحول نحو الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية في الجزء الآخر. إن التشريعات الجديدة المنظمة للعمل الجمعوي واصفة هذه القوانين بالمتسامحة خاصة أثناء تناول المادة رقم 7 من قانون الجمعيات المتحدثة عن شروط التأسيس والتي لا تتطلب نظريا إلا التصريح لدى السلطة الوصية المختصة[2]. كل هذا نظريا أما في التطبيق ضرورة القراءة الجيدة للقانون بمعنى آخر القارئ للتشريع تجعله يعيد النظر مرة أخرى فيه . هذا ما تؤكده المادتين 17 و18 واللتان تجعلان الجمعية مراقبة من طرف وزارة الداخلية مباشرة. أما الدستور الجزائري ففي فصله الرابع

[1]– المادة الثانية من قانون الجمعيات الجزائري 31/90 المؤرخ في 1990/12/04.

[2]– تنص المادة 7 على ما يلي: "تؤسس الجمعية قانونا بعد الإجراءات التالية:1. إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10 من هذا القانون، 2. تسلم وصل تسجيل تصريح التأسيس من خلال السلطة العمومية المختصة خلال 60 يوما على الأكثر من يوم إيداع الملف وبعد دراسة مطابقة لأحكام القانون. 3. القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني".

المتعلق بالحقوق والحريات وبالتحديد في مواده 33-41-43-44[1] أكد على الحقوق الفردية وكذا التمييز بين الاحزاب السياسية والجمعيات من حيث التأسيس والانشاء وكذا النقابة ويعترف بها كتنظيمات مختلفة كل بعمله.

إن سنة 1990 حققت بعض الخصائص لمؤسسات المجتمع المدني الجزائري مع تخفيفه لبعض الاجراءات التي تمس التأسيس الا انه بالمقابل اعطى للادارة القدرة في تجميد او اقصاء اية جمعية اذا كانت اهدافها مخالفة للنظام التأسيسي وهذا ما طبق فعلا في سنوات التسعينيات وبالخصوص مع الجمعيات الاسلامية. مع المنع لمؤسسات المجتمع المدني في الانضمام بأي شكل من الاشكال في أي تجمعات أو تنسيقيات دولية مهما كانت وكذلك الامر نفسه يخص الهبات المتحصل عليها من الخارج. عكس بعض الدول العربية فالمجتمع المدني الجزائري يبقى عاجزا أمام تجنيده للهبات والاموال من الخارج ما أبقى التمويل الداخلي فقط هو المعول عليه والذي يعتبره بالمحدود والضعيف.

إن الديمقراطية بقدرما هي تطوير للواقع وقبول بالتدريجية وامتثال لقواعد ومباد ئ التعددية والتداولية فإنها تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي المدني، وعليه فهي منهج يساهم في توفر مستلزما ت التعايش والسلام الاجتماعي والتطور والتراكم لاختيار أسلوب حكم يرتديه الناس استنادا إلى خصوصياتهم التاريخية والواقعية[2]، ويسمح للمواطن بالتمتع بحقوقه العامة وحرياته الأساسية. وبالتالي يستطيع الأفراد

[1]- ينص الدستور الجزائري في المادة 33 على الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة. وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 التي تنص على أن حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع، مضمونة للمواطن. كما يدرج الدستور مادة خاصة للتمييز بين الجمعي والحزب، ألا وهي المادة 42 المتصلة بالحق في إنشاء أحزاب حيث تنص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. غير أنها تضيف أنه لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسي على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. المادة 43 تنص على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون.

[2]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)،ص.33.

ممارسة نشاطهم بشكل حر ومستقل، وتشكيل مؤسساتهم المدني الخاصة بهم. لذلك فإن النظام الديمقراطي يسمح ويساعد بشكل حقيقي في تكوين مؤسسا ت المجتمع المدني والعكس صحيح[1].

لكن بالرغم من المعوقات التي لاقاها المجتمع المدني الجزائري إلا أن اللافت للنظر في التجربة الجزائرية هو حيوية المجتمع المدني، سواء قيست حيويته بتعدد تنظيماته أو بكثافة أنشطتها أو الانخراط العضوي فيها رغم الأزمة التي عرفتها الجزائر بداية من التسعينات، وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو الكمي المشهود بالتنظيمات المدنية في الجزائر، ومن بينها:

1- **الثقافة المدنية:** إن أهم المؤشرات الأساسية التي تنعكس على صياغة وتطور الثقافة المدنية هو التنشئة الاجتماعية والثقافة السياسية، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم المؤشرات لقياس التنمية السياسية في أي مجتمع من المجتمعات. وفي الجزائر لا يمكن الحديث عن وجود ثقافة سياسية تتميز بمظاهر كلية يلتزم بها كل من السلطة وجميع الأفراد مثل ما هو موجود في الأنظمة السياسية ذات الثقافة السياسية المتوازنة[2]. والواقع هو وجود تحول نسبي عما كان سائدا في مستوى الوعي والثقافة السياسية للمجتمع، فالقيم والتوجهات وإنما السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة السياسية التي يتعرض لها أفراد المجتمع[3].

إن غالبية مؤسسات التنشئة السياسية من الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلام والنقابات والجمعيات ...الخ لم تنمي ولم تشجع قيم العمل الجماعي ولا التسامح وقبول الاختلاف والتنوع وغير ذلك من قيم تؤثر في نضج الثقافة المدنية[4] بالمستوى المطلوب، لكن رغم هذه السلبيات النوعية في تلك الفترة إلا أنه لا يمكن إنكار أن كثافة التعليم ساعدت على تنمية الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية نتيجة السفر إلى الخارج والإطلاع على وسائل الإعلام الغربية والانفتاح الفكري والثقافي والحضاري على الغرب .

---

[1]- مبدر الويس، تعقيب على بحث برهان غليون، مرجع سابق، ص.773.

[2]- حياة قزادري،" علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية"، (مذكرة ماجستير في الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ديسمبر 2001)، ص ص. 64-65.

[3]-المكان نفسه.

[4]- أماني قنديل، مرجع سابق، ص. 110.

كل ذلك انعكس على الثقافة المدنية التي تشبع بها المثقف الجزائري الذي تبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان...الخ[1].

فالجديد في الجزائر هو التغير في الإيديولوجية التي أصبحت تتضمن مستوى من الوعي والقبول بالآخر وبالتنوع، وتحدد ذلك بالتعددية السياسية والحزبية وبعدد التنظيمات المدنية. في الوقت نفسه جرى نظريا بموجب هذا التعديل الفكري تحييد الدولة أو فصلها عن الحكم، بحيث تصبح الدولة أكثر تعبيرا عن الصالح العام أو عن المجتمع ككل. فلا يبقى (نظريا) سوى الاحتكاك الاعتيادي بين المجتمع والبيروقراطية، ومن المعلوم أن البيروقراطية تضعف عندما تقوى مؤسسات المجتمع المدني خاصة على المستويات المجتمعية الدنيا لقد انعكست هذه الوضعية الجديدة على خلق المؤسسات المجتمعية وتطورها وازدهارها، وما التطورات الراهنة في الجزائر إلا تعبيرا صريحا في بروز الوعي الديمقراطي والثقافة المدنية بما تتضمنه من مشاركة ونزوع للعمل التطوعي وإدارة الاختلافات والصراعات بشكل سلمي والمحاسبة والشفافية وغير ذلك من قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية.

2- تزايد احتياجات الأفراد: تسهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بما تتضمنه من مستويات للتنمية البشرية في الإعاقة أو الإسراع بتطور المجتمع المدني واتساع مطالب فئاته، فكانت الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي لم تعد الدولة قادرة على تنميتها – أو مستعدة- على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية وزيادة الدخل وتوفير فرص العمل وما إلى ذلك [2] من أهم العوامل التي ساهمت في اتساع حركة الإضرابات وتنظيم المظاهرات من أجل تحسن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية .إلى جانب ذلك شكلت المطالبة بالحرية السياسية والثقافية من طرف "الطبقة الوسطى" أحد عوامل انتشار وازدهار المجتمع المدني في الجزائر.

3-أحداث 5 أكتوبر 1988 ونتائجها: كما هو معروف شهدت الجزائر في العشرية الأخيرة أحداث مكثفة ومتعاقبة منها أحداث تيز ي وزو 1982 ، أحداث قسنطينة وسطيف عام 1986 ثم أحداث أكتوبر 1988 ، وقد كانت هذه الأخير ة الأعنف والأكثر تأثيرا على الصعيد الوطني، والتي أدت إلى إقرار دستور 23

[1]- نادية خلفة، مرجع سابق، ص.125.

[2]- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**،(مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،2000)، ص.30.

فيفري 1989 ، ما كرسه من وعود تمثلت في دولة القانون وحقوق الإنسان، والتعددية الحزبية، ودولة المؤسسات والتنظيمات ، والتي تغيرت بموجبها ملامح الوجه السياسي في الجزائر، ترجمته على أرض الواقع عدة إفرازات، كان أبرزها قيام الأحزاب السياسية مختلفة التوجهات والإيديولوجيات وتصعيد الممارسة حول الحركة الجمعوية في الجزائر وإذا كانت أحداث أكتوبر 1988 ومظاهراتها السبع القطرة التي أفاضت الكأس والعامل الجوهري في تغيير خارطة النظام السياسي الجزائري وصدور دستور 1989 ، كان على الموضوع أولا أن تعرف القارئ بأسباب هذه الأحداث لأن الأفكار والآراء تضاربت واختلفت حولها؟.

تعددت الأطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث، وهي باختلاف تصور وتحليل كل شخص وخلفياته وخاصة موقعه من النظام السياسي، لكن على العموم يمكن حصرها في اتجاهين اثنين هما:

الأول: يرى أن هذه الأحداث رد فعل عفوي أو إرادي كان منتظر من الجماهير نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما ترتب عنها .إذ في أواخر الثمانينات ، تدهورت الحالة الاقتصادية في الجزائر على نحو الشروط المواتية لتطور حركات الاحتجاج الاجتماعي، وفي بضعة سنوات منذ نهاية ازدهار النفطي في 1985، انخفضت عائدات التصدير إلى نسبة أكثر من 40 %، هذا النقص قوض بشدة النظام الاقتصادي المدعوم، وفي صيف 1988 زاد سعر . وبحلول 1988 وصل نمو البلاد إلى مستويات أوطئ 6.3%المواد الغذائية في السوق السوداء كما أن دعم الدولة للسلع أصبح نادرا[1].

الثاني: ترجع هذه الأحداث إلى الصراع في قمة النظام السياسي بين الاتجاهين الإصلاحي والمحافظ[2] فبالنسبة لأصحاب الاتجاه الأول يرى "السعيد بوالشعير": أن ما عرفته الجزائر من اضطرابات يرجع بالأساس إلى مشاكل عديدة منها انخفاض أسعار البترول، إلى جانب ضعف في القدرة الشرائية للمواطن، ارتفاع أسعار المواد الأولية، توقف الاستثمارات، ضعف الإنتاج الزراعي، قلة مردودية المؤسسات الاقتصادية التي وصل عجزها إلى ما يقارب 110 مليار دينار جزائري وارتفاع في ديون الجزائر الخارجية من 1 مليار سنة 1970إلى 19 مليار دولار سنة 11988 إلى 24 مليار دولار في جويلية 1991.

برزت الكثير من أطر ومؤسسات المجتمع المدني، ويمكن إرجاع انتشاره الهائل في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات إلى الأحداث الدموية التي عاشتها الجزائر. بسبب الإرهاب وما ترتب عليه من أثار تنافي

[1] -Frédéric Volpi, Ibid, P.37.

[2]– ناجي عبد النور، مرجع سابق ، ص.132.

وكل ما له صلة بالاستقرار الأمني للبلاد. ومنه نلاحظ أن هذه الجمعيات قد لعبت دورا كبيرا في العمل على إرجاع الجزائر الأمن، والاستقرار، والتصدي إلى كل الأيادي التي تريد إدخال الجزائر إلى دوامة من الأحداث العنيفة[1]. وهذا من خلال عقد اجتماعات وندوات حول إيجاد السبل الكفيلة للوصول إلى الحلول. وذلك من خلال إعطاء المساعدات للعائلات المنكوبة أي "أسر الضحايا" في شكل تعويضات مالية. أما فيما يخص الجانب المعنوي فقد، لعبت تنظيمات المجتمع المدني دورا بارزا في معالجة الجانب النفسي للأسر والعائلات وذلك بالتكفل بمعالجتهم في مصحات ومستشفيات وتقديم كل المساعدات لذلك ومنه يمكن القول أن المجتمع المدني في الجزائر عرف صحوة كبيرة في زمن التعددية السياسية والتحول الديمقراطي لما عرفته الجزائر من أحداث تطلبت تدخل القطاع الثالث لمشاركة الدولة، ولا تزال تنظيمات المجتمع المدني بكافة الأطر والتشكيلات تعمل الآن جنبا إلى جنب مع السلطة لتفعيل الكثير من القضايا ولعل من أبرزها التنمية المستدامة التي لا يمكن الوصول إليها، بالتركيز على عامل دون الأخر بل بمشاركة كل القوى والفواعل داخل الدولة ولعل الحركة الجمعوية من أبرزها في تحقيق ذلك. ومنه يمكن القول أن للعوامل الداخلية أثر كبير على المجتمع المدني الجزائري وعامل أساسي لظهوره.

4- البعد الدولي :من الصعب إغفال البعد الدولي كعامل مساهم في تطور المجتمع المدني في الجزائر، فالعامل الخارجي كان ولا يزال العامل الأساسي والحاسم في بناء المجتمع المدني في الجزائر.

ففي إطار بروز الكونية أو العالميةGlobalisation كمفهوم في أدبيات العلوم الاجتماعية، وكأداة تحليلية لوصف عمليات التغير في الحياة الاقتصادية والسياسية، فقد بدأ في الظهور نوع جديد من الوعي وهو الوعي الكوني الذي ارتبط بصياغة مواثيق أخلاق كونية تمس مباشرة الثقافة المدنية والديمقراطية[2] لقد عمت نتائج هذه الحركة كل العالم وفتحت الطريق أمام عناصر معيارية جديد ة أدت إلى انقلاب جذري وعميق في بنية المجتمعات، فاحترام حقوق الإنسان لم يعد شأنا داخليا لدولة ما، بل لقد أصبح محلا للاهتمام الدولي، كما أن مبدأ الشفافية أصبح مطلبا ومبدأ لكل المواثيق الأخلاقية المهنية، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالمنظمات

[1]- برنامج إدارة الحكم في الدول،" الحكم الراشد والمجتمع المدني . . .":"رغم إقرار"ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"،(تم تصفح الموقع يوم:http://www. pagar. org/arabic/countries civil. Asp? cid=5(2014/04/18

[2]- أماني قنديل، مرجع سابق، ص. 113.

غير الحكومية[1].إن وجود مناخ ديمقراطي عام في الساحة الدولية انعكس إيجابا على الجزائر وعلى كل الأنظمة السياسية غير الديمقراطية بفسح المجال للحرية، مما يساعد الأفراد على التحرك وإقامة مؤسساتهم الخاصة بهم، وهو ما كان له أثر كبير في إجراء تغييرات داخلية لصالح الحرية، مما ساعد على بعث الحياة في المجتمع المدني.[2] هذا ما أكده عام 2012 والذي حمل هو الاخر في طياته رياح الاصلاحات السياسية تزامنا مع رياح الربيع العربي فالجزائر سارعت هي الاخرى في كبح وصول ثورات الربيع العربي التي شهدتها الدول العربية المجاورة لها جاعلة من الاصلاحات السياسية كابحا لها . فقامت بإعادة النظر في بعض القوانين مثل: الاحزاب السياسية، الاعلام، الانتخابات، كذلك الجمعيات والتي نتحدث عليها في هذا المقام من خلال قانون 06/12 المؤرخ في جانفي 2012 والذي تضمن 73 مادة[3] .إلا أنه وأثناء القراءة لمواده يجدها متناقضة وأن المشرع هو الاخر مقيد أمام السلطة في تفسيره الواضح لمواده . فالمواد أثناء قراءتك لها توحي بنوع من الليبرالية لكن مع سعي المشرع الى فرض نوع من القيود مثال على ذلك ففي المادة 29 حدد القانون الجديد الكيفيات التي تقدم بها الدولة الاعانات والمساعدات للجمعيات لكن من خلال تشديد السلطة لذلك[4] ما يؤكد بطريقة أو بأخرى الزامية إطلاع الدولة من جهة أثناء التأسيس والتدخل في عمل وتوجهات الجمعية من جهة أخرى. هذا ما يتنافى تماما مع المادة 16 الذي تؤكد على عدم تدخل أي شخص كيفما يكون معنوي طبيعي وأجنبي في سير عمل الجمعية هذا ما يقلل من خاصية الاستقلالية (الادارية (التنظيمية) والمالية) للجمعية ما يتنافى مع نشاط وفعالية المجتمع المدني.

إلا أنه وفي الأخير نرجع ونقول، أن المجتمع المدني في الجزائر بالرغم من المعوقات والتحديات التي تتعرض له الا انه يبذل مجهودات كبيرة في ايصال صوته للسلطة بالطرق السلمية التشاورية المبنية على المصلحة العامة . وكما تؤكد الاستاذة " فاطمة الزهراء هيرات" في أحد كتاباتها هو أنه بالرغم من نقاط الضعف التي ذكرت على المجتمع المدني الجزائري إلا أنها تقابلها نقاط قوة والتي يمكن تعميمها بالنسبة

[1]– أماني قنديل، مرجع سابق، ص.113.

[2]– مبدر الويس، مرجع سابق، ص.774.

[3]– قانون الجمعيات 06/12 المؤرخ في 2012/01/6.

[4]– المادة التاسعة والعشرين من قانون الجمعيات 06/12.

لباقي دول المغرب العربي وهي كالاتي[1]:

1-الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات وعلى راس قيادتها، مع استمرارية قيم العمل التطوعي بين الاعضاء.

2-الدور البارز والملفت للفئات المؤهلة وللنخب العلمية في قيادتها لفعاليات المجتمع المدني وبالخصوص تلك التي تهتم بالميادين التنمية والبيئة والريف وكذا العمل الحقوقي.

المطلب الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع المدني المغاربي.

من الصعب مناقشة القضايا المتعلقة بالمجتمع المدني بمعزل عن الدولة، وبنيتها المؤسسية، وآلياتها فكما يقول "برهان غليون" أن: "الدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين إحداهما عن الأخر، ولكنهما مترابطان كليا" . فالجمعيات والروابط والنقابات، والتشكيلات العشائرية والطائفية والتكوينات القبلية كلها تنتمي إلى المجتمع المدني بدرجات مختلفة، ولكنها تتداخل مع حقل نشاط ونفوذ الدولة الحديثة.

إن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المغرب العربي، علاقة سيطرة من طرف السلطات الحاكمة على المجتمع المدني والحد من استقلاليته، مما أدى إلى خلق نوع من التوترات وحالات من التأزم شبه المستمر بين النظم الحاكمة، وبعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي يكشف عن أزمة مزدوجة تعانيها الدولة والمجتمع المدني معا، ما يتطلب إصلاح جهاز الدولة من ناحية، وتقوية المجتمع المدني من ناحية ثانية وإعادة صياغة العلاقة بينهما على أسس جديدة من ناحية ثالثة، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني الفاعل والمؤثر يوجد في إطار دولة قوية تقوم على المؤسسات والقانون وليس في إطار دولة تسلطية[2]. إلا انه وبحكم الوضع الطبيعي للدولة المغاربية، فإنها تريد أن تعكس في هيئاتها الحاكمة وسياساتها وممارساتها أهداف ومصالح وطموحات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية الرئيسة في مجتمعها. فالدولة سعت، وتسعى، إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع بالأساس، فضلا عن أساليب ممارسات أخرى سياسية، وإدارية، واقتصادية واجتماعية.

---

[1]- فاطمة هيرات، "المجتمع المدني في المغرب العربي..."، المركز الديمقراطي العربي. تم تصفح الموقع يوم: 2019/11/02 http :democraticac.de

[2]-عبد الاله بلقزيز، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي:أزمة المعارضة السياسية العربية**، بيروت:(مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص.33.

فعلى الرغم من هامش الحرية النسبية الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في عدد من دول الإقليم المغاربي وهذا راجع إلى الانفتاح الديمقراطي الذي اتخذته خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وهو هامش يتفاوت في حجمه من دولة إلى أخرى، إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الغالبية العظمى من هذه الأقطار –المغاربية–لا تزال علاقة غير صحية، ويرجع هذا إلى بقاء إيمان الدولة المغاربية بأن مؤسسات المجتمع المدني جاءت لتأخذ مكانها هذا ما جعل الدول المغاربية إلى ضمان استمرار نوع من السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني، فيما تتجه بعض تنظيمات المجتمع المدني "كتنظيمات حقوق الإنسان المغربية"، و" العمال" في الجزائر وتونس إلى مقاومة توجهات وسياسات الدولة للسيطرة أو الحد منها. وهو ما يؤدي إلى خلق توترات تصل أحيانا إلى التأزم بين الدولة وبعض تنظيمات المجتمع المدني[1] . فالمقصود بالمجتمع المدني هو المشاركة بمعناها الشامل وليس المقصود منه خلق معارضة سياسية في مواجهة دائمة مع الدولة.

بالإضافة، وعلى الرغم من الانتقال إلى التعددية السياسية، إلا أن النظم الحاكمة في معظم الحالات المغاربية، قد استمرت في العمل بقوانين الطوارئ وبترسانات من القوانين المقيدة للحقوق والحريات. كما أنه على رغم إقرار وتقنين التعددية الحزبية في أغلب دول المغرب العربي، إلا أن النظم الحزبية في هذه الدول خاصة، استمرت كأقرب ما تكون إلى نمط الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نمط التعدد الحزبي الحقيقي، حيث أصبح حزب الحكومة أو بالأحرى حزب رئيس الجمهورية هو الذي يحصل على أغلبية كبيرة في أية عملية انتخابية، مقابل تمثيل هامشي ومحدود لأحزاب وقوى المعارضة في أفضل الأحوال.

وعليه وباختصار يمكن أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المغرب العربي مازالت مهزوزة تسعى فيها الدولة إلى الاستحواذ والسيطرة ولاحتواء للمجتمع المدني واتخاذه غطاء لممارسات سياسية ديكتاتورية في مقابل ردود فعل اجتماعي تشكل خطرا على الوحدة الوطنية، مما ورث العداء والصراع بين طرفين ليعبر عن أزمة عميقة يعيشها المجتمع. ولا يمكن تجاوز هذا الوضع إلا برأ ب الصدع وتحقيق ما سماه "غليون" بالمصالحة، وأن تكون بكف الدولة عن عملية الاحتواء وكف المجتمع المدني إلى السعي إلى هدم الدولة، بل أنها حالة لا يمكن فيها لأي طرف أن يطغى على الآخر[2] فلا وجود لدولة من دون مجتمع ولا يستقيم استقرار

[1]– عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص.33.

[2]– عزمي بشارة، مرجع السابق.

المجتمع من دون دولة، لان المجتمع المدني بحاجة إلى مجتمع سياسي من خلاله تدار الدولة، كما أن الدولة بحاجة لمجتمع مدني من خلاله تحصل هي على جزء من شرعيتها منه[1] وإذا كان موضوع البحث يريد حل التناقض بين الدولة والمجتمع المدني فقد اقترحت مجموعة من الوسائل والآليات المسؤولة على عملية تنشيط مؤسسات المجتمع المدني لكن بالمقابل أرادت أيضا أن تسلط الضوء على مجموعة المعوقات التي تقف أمام فعالية دور المجتمع المدني المغاربي.

المطلب الثالث: أسباب ضعف عمل المجتمع المدني في المغرب العربي

ثمة مجموعة من العوامل تعترض طريق تطور المجتمع المدني المغاربي وأبرزها:

1-فقدان الاستقلالية: الاصل في مؤسسات المجتمع المدني أن تتصرف بكل حرية في أداء أدوارها ووظائفها ولا تكون مجرد تابعة لسياسة حكومة وسلطتها[2]. لكن العكس بالنسبة لدول المغرب العربي فهي المتحكم الأساسي في عمل فعاليات المجتمع المدني وهذا ما أكدته كل التجارب التي مر بها هذا الاخير. فالسلطة أصبحت تشكل أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الافراد وكذا المؤسسات المدنية ما يجعل من هذه المنظمات لا تملك الحد الأدنى من الإستقلال الذاتي وكذا القدرة في التحرك المستقل. فبرغم من الترسانة الكبيرة من النصوص التنظيمية التي وضعتها الدول المغاربية والتي فتحت المجال الواسع أمام مؤسسات المجتمع المدني لكي تساهم في تجسيد العديد من القضايا وفي مقدمتها الديمقراطية إلا أ ن هذا التوجه لم يجد تطبيقه في الواقع لأن النظام نجح في التأثير على مواقف العديد من مؤسسات المجتمع المدني لمساندته ودعمه متى كان في حاجة لها[3]. هذا من الجانب التنظيمي الاداري والحديث أيضا يأخذنا إلى الجانب المالي الذي يعاني هو الآخر من تبعية للدولة ففي دول المغرب العربي مؤسسات المجتمع المدني لا تملك ما يكفيها لاداء دورها واستمرارية تمسكها بالميزانية المخصصة لها من طرف السلطة. هذا إلى جانب ضعف القطاع الخاص في تمويل هذه المنظمات دون أن ننسى الرقابة الصارمة في المجال المالي التي تفرضها الدولة على الجهات الاجنبية وتمنع منعا باتا التعامل معها.

---

[1]- باقر سليمان النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى الإصلاح" ، **المستقبل العربي**، ع. 338 (السنة 29 ، نيسان(أفريل)،2007)،ص.61.

[2]- غنو أمال، " تعزيز دور المجتمع المدني كآلية لتجسيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم" ، **أكاديمية** : الجزائر: ع.05(جوان 2016)، ص.2.

[3]- المكان نفسه.

2-هيمنة السلطة وشخصانية نظام الحكم: فلا يزال الحاكم الفرد سواء أكان رئيسا للدولة أو زعيما للثورة أو أميرا للمؤمنين هو محور النظام السياسي. ويبدو أن هذه الوضعية لا تزال مهيمنة على النخب الحاكمة في دول الشمال الإفريقي، والمغاربي أيضا بالرغم من صور الديمقراطية كالانتخابات مثلا والتي تجرى في هذه الدول إلا أنها كلها تأخذ صفة الشكلية وأن منصب الرئيس الذي لازال يستحوذ على النظام بيد من حديد وفقا للإطار الدستوري والقانوني السائدة في معظم الحالات. ففي المغرب الأقصى تبدو بجلاء مركزية المؤسسة الملكية التي تستند إلى مرجعية دينية تقليدية التي ترجع الى آل البيت وأنه أميرا للمؤمنين ولا يحق لأحد ان يجأ على لمسها أو تغييرها. أما في ليبيا فالقذافي الذي جاء عن طريق انقلاب عسكري هو الاخر لا يؤمن بالديمقراطية الحقة والمتمثلة في ضرورة وجودأحزاب سياسية تتنافس بالطرق السلمية على السلطة وهو يعلم أن مجيئه للسلطة كان بطريقة غير شرعية .الذي ما جعله لا يتزحزح عن هرم السلطة لمدة تزيد عن اربعة عهود. والحديث نفسه لكن بأسوب اخر في تونس فإن بن علي الذي انقلب على بورقيبة بدوره استأثر بالسلطة ورفض أي عدول عنها منذ سنة 1987 ، أما الجزائر والتي عرفت سبع رؤساء إلا أنها تتجه نحو الحكم الفردي خصوصا بعد التعديل الدستوري الأخير الذي يعطي الحق للرئيس في أكثر من ولايتين، أما موريتانيا فإنها مازالت تدور في مسلسل الانقلابات العسكرية المتتالية والتي وصلت كمثال إلى ثمانية . والملاحظ في دول المغرب العربي أن الشعوب لا صوت لها في اختيار القيادات الحاكمة، بل هي مفروضة عليها وما على هذه الشعوب إلا تزكيتها.

2- المؤسسة العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية: لا تزال المؤسسة العسكرية بمفهومها العام تمثل مصدر التأييد السياسي الأساسي لنظم الحكم في دول المغرب العربي. وكثيرا ما يستخدم النظام سيطرته على مصادر الإكراه المادي لديه لاستيعاب واحتواء أي تهديد جدي يواجهه من القوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير. في البداية لا بد أن نؤكد بأن المجال العسكري هو تحت قيادة رئيس الجمهورية بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثلا الجزائر حسب المادة 91 من الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وكذلك الحال بالنسبة لتونس في المادة 44 وموريتانيا كذلك حسب المادة أما في ليبيا فالرئيس يعين قائد الأركان المسلحة في زمن معمر القدافي، وهذا يعني أن هناك تداخل ما بين الحياة السياسية والعسكرية[1] يكفي أن نشير إلى الحالة التونسية في مواجهتها لخطر التهديد الإسلامي. وهيمنة الجيش في الحالة الجزائرية واضحة منذ تدخله لإلغاء نتائج انتخابات عام 1991 التي فازت في جولتها الأولى الجبهة الإسلامية للإنقاذ.والتدخلات السافرة عبر الانقلابات في موريتانيا والتي كان أخرها سنة2005 .

إن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية يعد تحدي كبير للتطور الديمقراطي الحقيقي والذي ينعكس هو الاخر على نشاط وعمل مؤسسات المجتمع المدني وعلى مستقبلها. ويرجع ذلك أيضا إلى التدخلات التي تستعملها الجهات والأجهزة الاستخبارتية والبوليسية في كل من الجزائر والمغرب وتونس ضد المنظمات الحقوقية والدفاعية هذا مايؤدي إلى إعاقة نمو المجتمع المدني المغاربي.

3-ضعف عمل المؤسسة التشريعية : تشكل المؤسسة التشريعية إحدى أهم القنوات الرئيسية التي تربط الدولة بالمجتمع ولها دور كبير في صياغة شكل ومضمون العلاقة بينهما. ولكن النظم السلطوية تستخدم المؤسسة التشريعية بما يضمن تكريس الأوضاع القائمة واستمرار احتكار السلطة. وبالتالي غياب أو ضعف دور المؤسسة التشريعية في الحياة السياسية في أغلب دول مغرب العربي. وهذه الظاهرة تعكس في جانب منها حالة عدم التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لحساب الأولى وقد أكدت دراسات عديدة على ضعف وهشاشة دور البرلمان في العملية السياسية، بهذه الدول حيث:

أغلب البرلمانات يغلب عليها لون سياسي واحد مع ضعفها على صعيد الدور التشريعي والرقابي

4-تقليص دور المعارضة السياسية: هدف كل معارضة سياسية في كل مكان، وزمان، الوصول إلى السلطة، فلا وجود لحزب سياسي هدفه الحصري، دون السعي للسلطة التي من خلاله يمكنه تحقيق أهدافه، وبالتالي نميز بين طرفين في الحياة السياسية الطرف الأول هو المتواجد في السلطة والطرف الثاني هو المتواجد على مستوى المعارضة[2]. الحديث يسوقنا للدول المغاربية عموما، لا يوجد المستوى الثاني أو المجال الطبيعي لعمل المعارضة، وإن وجد فهو ضيق ومحفوف بمجموعة من القوانين بحجة حفظ الأمن

[1]- البزيت بيكار، "العسكريون العرب في السياسة من المؤامرة الثورية إلى الدولة السلطوية "غسان سلامة، وآخرون ،مرجع سابق، ص ص.529-532

[2]- عيشة عباش، مرجع سابق، ص.95.

العام. إذ جل دول المغرب العربي لم تسمح بإقامة أحزاب سياسية على أسس عرقية(أثنية) أو دينية، أو أي إيديولوجية معينة، لكن مع مرور الوقت، وحتى تتفادى دول المغرب العربي أية ضغط داخلي، فقد أنشأت مجموعة من الأحزاب الصورية (الشكلية) وضعت لها مجال عمل سياسي محدود[1].

5- السيطرة على المؤسسات المدنية: على الرغم من التوسع الذي شهدته حركة المجتمع المدني في معظم دول المغرب العربي إلا أنها لا تزال مكبلة بعدد من القيود القانونية. في الجزائر تدخلت السلطة لتسيطر على المرصد الوطني لحقوق الإنسان لتجعل منه مؤسسة حكومية، وفي تونس تدخلت السلطات لحل المنظمة التونسية لحقوق الإنسان وسجن رئيسها في عهد الرئيس بن علي ويعني ذلك أن الدولة لا تدخر أي سلاح لمواجهة المجتمع المدني بهدف احتوائه وتغييره بحيث يظل دوما طوعا لها غير مهدد لشرعية وجودها.

6-تهميش المثقف واغترابه: إن أي مجتمع مدني لا يمكن أن يتبلور ودون وجود نخبة مثقفة تستطيع أن ترسم مشروعا مجتمعيا محدد الابعاد. مجتمع تعكس طموحاته وتعبر عن كل ما يجيش فيه من احتجاجات وانتقادات للمجتمع السياسي ومكوناته المختلفة. ومن أجل ذلك، لا بد أن تتكون هناك طليعة من المثقفين المستقلين عن مختلف مكونات المجتمع السياسي أو عن أية تأثيرات سياسية سواء كانت داخلية أو خارجية[2] وإذا ما بحثنا عن هذه الطليعة في المشهد الثقافي المغاربي سنجد صعوبة كبرى في العثور عليها نتيجة لارتباط المثقف إما بالسلطة أو بالحزب.

ديمقراطي، تدفع إلى المشاركة الواعية والمسؤولة من جميع أفراد المجتمع في البناء والتنمية والتغيير والتقدم، بالإضافة إلى تبلور مشرع وطني يطرح ضمن ما يطرحه دور المنظمات المدنية في التنمية والتكامل[3].

---

[1]- عيشة عباش، مرجع سابق، ص.95.

[2]- محمد شقير، **السلطة والمجتمع المدني: آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب**، (المغرب: إفريقيا الشرق، 2011)، ص.243.

[3]- سلاف سالمي، "وسائل تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي" ، **الرائد المغاربي**، الجزائر: ع.01(جوان 2013)،ص.183.

المبحث الثالث: نشاط وعمل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي لتحريك صرح الوحدة المغاربية

توجد في الواقع أمثلة لبعض مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل من أجل تحريك الوحدة المغاربية وجعلها حقيقة وهذا كل حسب اختصاصه وأهدافه.

المطلب الأول: المجال الاقتصادي والتجاري

1-الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال:

يعود تأسيس الاتحاد المغاربي لرجال الاعمال الى يوم 17 فيفري 2007 بمدينة مراكش أي في الذكرى 18 لتأسيس الاتحاد المغاربي تيمنا بتلك الذكرى. وتم إختيار العاصمة الجزائرية مقرا دائما للتنظيم الجديد ويضم الاتحاد الجديد منظمات الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب ومجلس رجال الاعمال الليبيين والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية والاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين والكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل. وبنفس المناسبة تم اختيار السيد "الهادي الجيلالي" رئيس المنظمة التونسية كرئيس للاتحاد المغاربي[1]. وصرح الرئيس الجديد للاتحاد لإحدى وسائل الاعلام في حينه" إن الهدف الاساسي للمنظمة الجديدة هو الدفاع عن حرية التجارة والاستثمار في المنطقة المغاربية، والعمل من أجل رفع كل العراقيل التي تعيق تدفق السلع والخدمات والاستثمارات بين البلدان المغاربية، وجلب اكبر قدر من الاستثمارات الخارجية لهذه البلدان حتى تتمكن من تحقيق اهدافها التنموية ورفع تحدياتها الاقتصادية" وقال أيضا لنفس المصدر " أن أكبر تحدي إقتصادي يواجه الدول الخمسة هو تحدي التشغيل الذي يتطلب إحداث 800 الف منصب شغل سنويا على صعيد المنطقة" وأشار أنه لا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا بإزالة جميع الحواجز التي تعيق حرية التجارة والاستثمار بين البلدان المغاربية هذا ما شجع مبدئيا الاتفاق على عقد اجتماعات دورية نصف سنوية للهيئة التنفيذية للاتحاد المغاربي لأصحاب الاعمال، إلا أنه بعدها سرعان ما ظهرت الحاجة لعقد الاجتماعات دورية ثلاثة اشهر بدل ستة[2]. وأشار "الحبيب بن يحي" أمين عام إتحاد دول المغرب العربي دائما حسب نفس المصدر إلى قرب انطلاق" البنك المغاربي للتجارة الخارجية والاستثمارية"، الذي سيلعب دورا أساسيا في تمويل التجارة البينية والاستثمار والشراكة بين الفاعلين

[1]- مقال دون مؤلف،" دور المنظمات في البناء المغاربي"، **المغرب الموحد**، تونس: ع.01، (17فيفري2009) ، ص.34.

[2]- دور المنظمات في البناء المغاربي، مرجع سابق، ص.34.

الاقتصاديين المغاربيين. وقال أن الدول المغاربية قد اكتتبت فعلا في رأسمال هذا البنك والبالغ 500 مليون دولار. وقد حددت تونس لتكون مقر هذا البنك. ويمكن إيجاز الاهداف التي يريد إتحاد رجال الأعمال تجسيدها وتكون سببا في تجسيد الوحدة المغاربية في التالي[1]:

1- تنمية الشراكة من أهم الدوافع لتنشيط الاستثمار ودعم التبادل التجاري والنهوض بالتشغيل.

2-إعتبار أن دور الاتحاد عنصرا هاما في مسيرة تحقيق الوحدة الاقتصادية والمساهمة في إرساء علاقات دولية واعدة.

3- دعم القدرة التنظيمية الهيكلية للمؤسسة المغاربية بما يضمن لها المزيد من الشجاعة والخروج بالتالي من محيطها المحلي إلى المحيط الدولي.

4-تنسيق السياسات التجارية وتوحيد التصنيفات الجمركية وصياغة مشتركة لجلب الاستثمارات الخارجية.

5-إيلاء الأهمية للانطلاقة الفعلية للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية من شأنه.

6-إعطاء الدور الهام لاتحاد المصارف المغاربية لمساهمته الفعالة في دعم الاندماج المصرفي والمالي وتوطيد الروابط بين أعضاءه.

7-تحسين القدرات المالية المصرفية وتوفير المعلومات وآليات التمويل.

8-إشراك البنوك والقطاع الخاص في المصرف المغاربي لاستثمار والتجارة الخارجية.

9- وكذا لكسر الجمود الذي يطبع عمل الاتحاد المغاربي تم تشكيل المبادرة المغاربية للتجارة والاستثمار والتي تضم حوالي 500 رجل أعمال من دوله الخمسة لإذابة نوع من الجليد في الميدان التجاري وإحياء الأمل في تكاملها.

وبعدها انعقدت الندوة السادسة لمركز جامعة الدول العربية في 31 ماي2007 المعنونة ب " **المغرب العربي في مفترق الشراكات**" وكان من الحاضرون الخبراء في المجال الاقتصادي وثلة من رجال الاعمال المنتمين "لاتحاد المغاربي لرجال الاعمال" وقد تناولوا في محورهم المعنون ب "الفضاء الاقتصادي المغاربي: دور الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال". ومن بين الحاضرين رئيس الاتحاد المغاربي لرجال الاعمال السيد "الهادي الجيلاني"، الذي أبرز بأن منطقة المغرب العربي تعيش اليوم مرحلة حاسمة على مستوى العلاقات البينية والاقليمية والدولية معتبرا تنمية الشراكة من أهم الدوافع لتنشيط الاستثمار ودعم التبادل التجاري

[1]- دور المنظمات في البناء المغاربي، مرجع سابق، ص.34.

والنهوض بالتشغيل[1]، وبين أن بعث هذا الاتحاد يمثل عنصرا هاما في مسيرة تحقيق الوحدة الاقتصادية والمساهمة في ارساء علاقات دولية واعدة، مؤكدا أن المرحلة الحالية تحتم تكثيف العمل المشترك لأن عمل الاتحاد في الفترة المقبلة يرتكز أساسا على دعم القدرة التنظيمية الهيكلية للمؤسسة المغاربية بما يضمن لها المزيد من النجاعة والخروج بالتالي من محيطها المحلي الى المحيط الدولي، وكذلك العمل على تكريس الاندماج الاقتصادي المغاربي لاكتسابه مزيدا من النجاعة التي لن تتحقق دون تنسيق السياسات التجارية وتوحيد التصنيفات الجمركية وصياغة مشتركة لجلب الاستثمارات الخارجية[2] .

2-الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي:

انطلق الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي منذ سنة 1989 ففي 28-29 أوت 1989 أعلن عن تأسيس لجنة تحضيرية لتأسيس الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي بإشراف الامين العام لاتحاد الشغل التونسي السيد" اسماعيل السحباني"[3] وبحضور ممثلين عن الجزائر والمغرب وليبيا وتونس، وذلك بعد أشهر قليلة على قيام اتحاد دول المغرب العربي في فيفري من نفس السنة. وانعقد المؤتمر التأسيسي بالدار البيضاء في 06 و07 ديسمبر 1989، وقد اختار الاتحاد النقابي المغاربي ان يكون مقره في تونس وان يكون امينه العام من تونس، ويتولى السيد " عبد السلام جراد"، ويصدر مجلة دورية راقية[4].

والحقيقة ان الحركة النقابية المغاربية كان لها توق مستمر للتوحد، فكانت الانطلاقة مع "فرحات حشاد" كان اول من بادر الى الدعوة لتأسيس كونفدرالية عمالية مغاربية بغرض اجتماعي ومطلبي ولكن بالأساس لتكون عنصر فعل في مواجهة الاستعمار الذي كان يرزح بكله على بلداننا الخمسة.

وبعد استشهاد "حشاد" حصل لقاء طنجة للوحدة النقابية المغاربية في أكتوبر 1957 اي قبل عدة اشهر من اجتماع طنجة للأحزاب المغاربية وهو المؤتمر الذي انبثقت عنه لجنة التنسيق التي عقدت عدة اجتماعات، واستمرت التحركات حتى جاء موعد المؤتمر التأسيسي كما رأينا[5].

---

[1]- الهادي الجيلاني، "الفضاء المغاربي: دور الاتحاد المغاربي لرجال الاعمال"، ندوة المغرب العربي في مفترق الشراكات،(تونس: مركز جامعة الدول العربية، 2007/05/31)،ص.9

[2]- المكان نفسه.

[3]- دور المنظمات في البناء المغاربي، مرجع سابق، ص.34.

[4]- المرجع نفسه،ص.35

[5]- المكان نفسه.

3-الاتحاد المغاربي للفلاحين:

يعود تأسيس الاتحاد المغاربي للفلاحين لأكثر من عشر سنوات، وقد تمت اعادة احيائه، في اجتماع بالجزائر في جويلية 2007، ويقع مقر الاتحاد في تونس ويراسه السيد" مبروك البحري" رئيس اتحاد الفلاحين في تونس ويعنى الاتحاد بالعمل على تجسيد الاتي:

1- الاستفادة من البحث العلمي والدفع بالفلاحة في الاقطار المغاربة الى انتاجية أكبر باستهداف تحقيق الاكتفاء الغذائي في المنطقة.

2- يستهدف الى تطوير تأطير الفلاحين المغاربة لمزيد من الانتاج الزراعي.

3- تفعيل دور المنظمات الجماهيرية في تحقيق اندماج مغاربي أفقي يصحب ويدفع الاندماج العمودي المتمثل في اتحاد الدول المغاربية ومؤسساتها المختلفة.[1]

4-دور المصارف المغاربية في حلحلة ملف الاندماج الاقتصادي المغاربي:

نظم مركز جامعة الدول العربية بتونس ندوته السنوية السادسة "**المغرب العربي في مفترق الشراكات**" يوم 31 ماي 2007.وفيها تم توضيح من طرف الخبراء الاقتصاديين أمثال "عبد الرؤوف بن غزالة" **رئيس اتحاد المصارف المغاربية** على أهمية الدور الذي يقوم به اتحاد المصارف المغاربية والذي يضم حوالي 90 مؤسسة مصرفية مغاربية في دعم الاندماج المصرفي والمالي وتوطيد الروابط بين أعضائه وتثمين نشاطهم وتحقيق أهداف المغرب العربي في ظل انفتاح الأسواق ونشر تكتلات عالمية كبيرة وذات نفوذ وتثمين العلاقة بين المصارف والمؤسسات المالية المغاربية إلى جانب توفير الخدمات المشتركة من خلال تحسين القدرات المالية المصرفية وتوفير المعلومات وآليات التحويل[2] .

ويتم العمل على إرساء بطاقة مصرفية مغاربية لتسهيل التبادل التجاري والعمل على ملائمة الأنظمة للمصارف المالية وتعزيز رأسمال الاستثمارات ببعث صندوق الرأسمال المغاربي وتشريك البنوك والقطاع الخاص لتكون له الجدوى الاقتصادية بغض النظر عن البلد الذي سيقع فيه انشاؤه[3]. وأكد على أن آفاق منطقة التبادل الحر المغاربي وفرص جلب الاستثمارات الخارجية يظل رهين تحقيق التكامل الاقتصادي

---

[1]- ، دور المنظمات في البناء المغاربي، مرجع سابق،.ص.36.

[2]- عبد الرؤوف غزالة،" الفضاء الاقتصادي المغاربي دور اتحاد المصارف المغاربية في الاندماج المصرفي والمالي" ، ندوة المغرب العربي في مفترق الشراكات"، مرجع سابق،ص.9.

[3]- المكان نفسه.

المفتوح بين بلدان المغرب العربي وتأسيس وحدة رقمية بإزالة كل العوائق من شهادات الاستيراد وفرض المواصفات الأمريكية والأوروبية واحداث سوق مغاربية مشتركة وفتح الآفاق أمام الشركات لبعث مشاريعها وجلب الاستثمارات الخارجية وتوحيد السوق المغاربية[1].

بالاضافة الى ذلك فلقد نظم أيضا في 12 جويلية 2012 ملتقى مغاربي حول" دور المجتمع المدني في الاندماج المغاربي" بالرباط إذ ركز هذا الاخير على أهمية تقوية العلاقات بين بلدان المغرب العربي خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري. كما شدد الحاضرون من باحثين ومشاركين على ضرورة توحيد جهود مختلف الهيئات غير الحكومية بمنطقة المغرب العربي بناء اتحاد مغاربي قوي وفاعل، مع التاكيد على تحقيق هذا الاندماج الذي بات ضرورة ملحة لمواجهة كل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والامنية في الاقليم[2]. ولا يكون ذلك الا بتفعيل المقاربة التشاركية المدنية واعطاءها الفرصة والمبادرة في ذلك.

ففي 9 نوفمبر 2018 انعقدت القمة المصرفية المغاربية بالعاصمة التونسية .فقد أكدت فعاليات هذه القمة على مساعي العمل المغاربي في المجال الاقتصادي وضرورة التأكيد والاهتمام المتزايد للبنوك المركزية للدول الاعضاء حول رفع التحديات أمام المصارف المنطقة .وشهدت هذه القمة إقبالا كثيفا من قبل الجمعيات المهنية المغاربية. وبشأن الخطوات الملموسة التي تشغل عليها دول الاعضاء بالاتحاد لدفع الاندماج الاقتصادي الضعيف. يقول "عبد الفتاح الصغير غفار" رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف المغاربية: " إن هناك تعاونا جديا بين البنوك المركزية المغاربية لدفع المبادلات التجارية والاستثمار، كما تشكلت لجان تعمل حاليا على تذليل العقبات أمام التجارة البينية المغاربية والتي قال عنها ماتزال محتشمة" . كما تشاورت هذه اللجان بشأن الكيفية التي من خلالها يمكن النهوض بالتعاون الاقتصادي وهذا عن طريق تطوير وسائل الدفع الالكتروني وغيرها. كما يرى غفارأن هناك أفاقا واعدة لتعاون المغاربي عن طريق تفعيل دور اتحاد المصارف المغاربية التي تعمل أيضا على توفير خطوط التمويل وتفعيل الشراكة مع رجال الاعمال والمستثمرين المغاربة، الذين سينتفعون مع انطلاق مشاريع إعادة الإعمار ليبيا المدمرة من الحرب. كما علق الحاضرون أمالا كبيرة في تحريك ملف الاندماج المتعثر بين بلدان المغرب العربي على تحسين

---

[1] – عبد الله غزالة، مرجع نفسه،ص10.

[2] – وكالة الانباء الليبية. " دور المجتمع المدني في الاندماج المغاربي" ملتقى دولي : الرباط 2012/07/12 تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/27 https://lana.gov.ly

العلاقات الجزائرية المغربية معتبرا ان هناك بعدما دعا الملك المغربي محمد السادس مؤخرا لتشكيل لجنة للحوار مع الجزائر تهدف الى تجاوز الخلافات[1].

من جانبه قال المدير العام للمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية " نورالدين زكري" أن هناك فرصة كبيرة لدفع التعاون بين دول المغرب العربي ولاسيما مع انطلاق نشاط البنك المغاربي الذي قام بعشر عمليات تمويل بقيمة 43 مليون دينار(14 مليون دولار).وانطلق نشاط البنك فعليا 2018 برأس مال قدره 150 مليون دينار، رغم ان اتفاقية تأسيسه تعود الى عام 1991[2]. كما ان البنك يسعى جاهدا لان يكون الذراع التمويلية لاتحاد المغرب العربي من اجل دفع التنمية والاستثمار وخلق مواطن الشغل في الاتحاد وأضاف الحاضرون بالقمة ان انطلاق نشاط هذا البنك كان حلما صعبا، لكنه تحقق الان بفضل توفر الارادة. كما يأمل هذا اللقاء بجعل البنك اداة تمويل للمشاريع ذات الصبغة المغاربية المشتركة التي تعبد الطريق رويدا لبناء منطقة تبادل اقتصادي بين دول المغرب العربي[3] .

بالإضافة الى ذلك ففي الدورة الثامنة لمجلس محافظي البنوك المركزية لاتحاد المغرب العربي(UMA) المنعقدة في 17 نوفمبر 2018 في تونس وقع على خطة عمل هي الخطوة الاولى نحو تحقيق التكامل النقدي للبلدان المغاربية[4] عمل مجلس محافظي البنوك المركزية لدول المغرب العربي على التأكيد على مايلي:

1-استخدام التقنيات المالية الجديدة والعملات المشفرة.

2-التمويل الاسلامي باعتبار الطلب المتزايد من طرف المشتغلين الاقتصاديين لتطوير هذا النمط من التمويل.

3-مكافحة غسل الاموال والارهاب: لتجنب ادراج بنوك المغرب العربي في القائمة السوداء التي يعتمدها الاتحاد الاوروبي.

---

[1]-أي دور للمصارف في حلحلة ملف الاندماج الاقتصادي المغاربي؟ الجزيرة نت،(تم تصفح الموقع يوم: 2018/08/11) http://www.aljazeera.net

[2]-المكان نفسه.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- ظافر سعيدان، مرجع سابق، ص.28.

4-الشمول المالي: حيث انه يسمح بتوزيع فعال للثروة.

كما اكدت البنوك وكذا المصارف المغاربية على ضرورة مكافحة الفساد، والقطاعات غير الرسمية، والتخلص من المعاملات النقدية والتهرب الضريبي واقتصاد الظل من خلال التدابير التي تمكن من السيطرة على المخاطر والتي تم اختيارها في اطار الاتفاقيات الدولية.

كما تحدثت المصارف المغاربية على فكرة عنونت ب"**الاستراتيجيات العابرة للحدود للمصارف المغاربية**"، وهذا من خلال ان الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في الجمع بين الشركات المغاربية وعملها على تعزيز التجارة بين بلدان المنطقة المغاربية يؤدي الى مزايا في المعاملات المصرفية عبر الحدود[1].كما ان في تنامي الاستراتيجيات العابرة للحدود في المنطقة المغاربية فوائد وفرصا للبلدان المعنية، وتتمثل احدى المزايا الرئيسية لهذه العمليات المصرفية في اثارها على المنافسة والكفاءة من خلال:

1-تعزيز الوصول الى المهارات والخبرات رفيعة المستوى .

2-تحسين الوصول الى رأس المال.

ومنه يمكن القول أن البنوك المغاربية مع المصرف المغاربي عازمة على مواصلة مهمتها كرافد مهم من روافد التنمية في المنطقة المغاربية وهذا من خلال وجوب تكثيف الجهود قصد الشفافية المالية وتقليل القيود المفروضة على الضمانات مع تحسين قدرة البنوك على تقييم مخاطر الائتمان وتحديث الاطار المؤسسي لإقامة حوكمة في النظام المصرفي[2].

المطلب الثاني: دور المنتديات والأجيال الجديدة من الشباب.

1-نظم "**منتدى الجاحظ**" ندوة فكرية حول الاندماج المغاربي، أنعشها الدكتور "ديدي ولد السالك" رئيس المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية، وذلك في مقر المنتدى بالعاصمة تونس، مساء يوم الجمعة 10 ماي 2013 الجاري[3]. وأفتتح الدكتور "محرز الدريسي" إن موضوع الاندماج المغاربي تم تجاهله في السياقات السياسية الجديدة. وأكد أن منتدى الجاحظ يهدف من خلال هذه الندوة إلى التحسيس بأهمية الوحدة المغاربية

---

[1]- ظافر السعيدان، مرجع سابق، ص.65.

[2]-المكان نفسه.

[3]- جبريل جالو، " أفق الاندماج المغاربي في ظل التحولات الجارية في العالم لعربي" (تم تصفح الموقع يوم:2015/06/12) http://nawaat.org

وحث النخب وهيئات المجتمع المدني على العمل من أجل انطلاق قاطرة الاندماج المغاربي التي يجب أن تكون من أولويات العمل الحكومي وأضاف أن البناء الديمقراطي لا يمكن أن يكون فاعلا إلا إذا كان مرتبطا بالوحدة والامتداد الجغرافي ورحب الدكتور محرز بضيفه الموريتاني الدكتور ديدي ولد السالك الذي قدم المحاضرة تحت عنوان: أفق الإندماج المغاربي في ظل التحولات الجارية في العالم العربي[1].

الدكتور ديدي ولد السالك تناول الموضوع في محورين أساسيين هما : أبرز التحديات ثم الإمكانيات والفرص. فالتحديات تمثلت في(التخلف الاقتصادي لدول المنطقة، مشكل الاستبداد السياسي، معضلة قضية الصحراء الغربية) فقد أطلق على هذه المشاكل التحديات المزمنة والقسم الاخر اعطى له تسمية التحديات الراهنة والتي تمثلت في:(الوضع الراهن في ليبيا، جو الحريات التي تعاني منهاغلبية دول المغرب العربي) واختتم هذه المحاضرة بوضع جملة من الحلول والمتمثلة في اعطاء الفرص للاعلام وللتنظيمات المدنية وللنخب في تفعيل فكرة الاندماج المغاربي بالاضافة الى المناخ الدولي الذي يعزز من فكرة الاندماجات والتكتلات[2]

ب–**منتدى الشباب المغاربي:** يشكل الشباب القوة الدافعة والحيوية في المجتمع والمجتمع المدني وتنعكس مشاركة الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية بشكل ديناميكي وحيوي في كافة انشطة الحياة في الدولة مما يؤدي الى ارتفاع معدلات نموها وتقدمها[3]. ويعتبر هذا المنتدى الفضاء الوحيد الذي من خلاله استطاع الشباب المغاربي أن يمرر آراءه وأفكاره تجاه قضية باتت تشغلهم ألا وهي "**الوحدة المغاربية**" والعمل على إذابة كل الجمود الذي يهدد أجهزته، ومن خلال هذا كان الاجتماع يوم 19 أفريل 2016 "بمدينة سوسة" التونسية لإتاحة الفرصة لعدد كبير من شباب المنطقة المغاربية بلغ عددهم 120 شاب وشابة لمناقشة مواضيع عدة تمس الإقليم المغاربي[4] ولبحث السبل الكفيلة للقضاء على تلك العوائق التي وقفت أمام تحقيق التكامل بين الدول المغاربية.

ومنه يمكن القول أن المجتمع المدني المغاربي من خلال هذا المنتدى يلاحظ انه يعمل على تأدية دوره من أجل تفعيل الوحدة بين بلدانه وهذا من خلال جعل شباب المنطقة المغاربية عامل بناء، وأن تكون هناك

---

[1]– جبريل جالو، مرجع سابق.

[2]– المكان نفسه.

[3]– بلال أمين زين الدين، **منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية دراسة مقارنة** (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص.166.

[4]– "منتدى الشباب المغاربي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/19)http:// alaraby.co.uk

مشاريع مشتركة في كل المجالات بينهم لكسر الحدود، بدل أن يكون الشباب المغاربي قوة هدم كما تم تقسيم أعمال المنتدى إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي[1]:

المحور الأول: يركز على الجانب الأكاديمي والتنقل العلمي بين باحثي وطلاب دول المغرب العربي.

في هذا المحور كان الحديث حول ضرورة إيجاد السبل لتسهيل التنقل بين طلبة وأساتذة المغرب العربي من خلال ورشات العمل التي تمت بعنوان "التبادل الطلابي بين البلدان المغاربية" تطرق فيها إلى الأسباب التي تؤدي إلى تفضيل الطالب المغاربي الدراسة في الجامعات الأجنبية بدل من مواصلة دراسته في جامعة بالمنطقة المغاربية؟ ورجع هذا إلى أمرين اثنين هما:

الأول: عدم اكتراث الدول بهذه المسألة من جهة ومن جهة أخرى بسبب جودة التعليم في الجامعات الأوروبية مقارنة بما يوجد في البلدان المغاربية، لأنها تفتح بابا أوسع للشغل.

الثاني: العامل السياسي كان وراء ذلك، بسبب الحساسية المتواجدة بين دول المغرب العربي خاصة فكرة الحدود (الجزائر والمغرب).

إلا أنه وبالرغم من هذا كله كان الشباب المغاربي في هذا المنتدى يبحث عن السبل لإصلاح التعليم العالي ويرى في نفسه قادر على حلحلة الأوضاع لتكوين اتحاد مغاربي قادر على إيجاد حلول مشتركة في أهم المجالات، وخاصة التدريب والتعليم.

المحور الثاني: يركز على الرياضة المجتمعية وكسر الحدود بين لاعبي الرياضات المختلفة بين دول المغرب العربي.

من خلال هذا المحور قدم الشباب من العديد من الجمعيات الرياضية والشبانية مجموعة من المقترحات التي من خلالها يمكن تعزيز الرياضة المغاربية والتي تعزز فيما بعد صرح المغرب العربي الكبير.

إذ أنه في 24 جانفي 2017 "بالرباط" تم إجتماع للأمانة العامة للجنة المغاربية، المكلفة بتنسيق ومتابعة تنفيذ توصيات المجلس الوزاري المغاربي للشباب والرياضة. إذ ركزت بعض الجمعيات الرياضية المغاربية لثلاث دول تونس، الجزائر، المغرب على ضرورة الإسراع في تنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بتشجيع الرياضة وتعزيزها بين البلدان المغاربية وهذا من خلال[2] :

---

[1]– هدى الطرابلسي،" شباب بلدان المغرب العربي يناقش عوائق الاندماج"، العربي الجديد، (تم تصفح الموقع يوم :2021/01/23) https://www.alaraby.co.uk/society/2016/4/19

[2] - almaghribalarabipress.com (31/01/2017).

1- ضرورة إحداث موقع رياضي للشباب المغاربي على شبكة الانترنيت .

2- دراسة إمكانية إحداث الصندوق المغاربي لتمويل أنشطة الشباب والرياضة.

3- التركيز على إنشاء منتدى مغاربي للشباب توكل إليه مهمة النظر في القضايا الخاصة بالشباب الرياضي المغاربي.

4- تشجيع الرياضة بين الدول المغاربية وهذا من خلال التعاون الرياضي المتمثل في التبادل الرياضي للمدربين واللاعبين (تبادل الخبرات والتجارب).

5- ضرورة إحداث التوأمة بين الدول المغاربية وخاصة الجزائر والمغرب، وهذا لا يتأتى إلا بفتح الحدود.

كما أكدت هذه الجمعيات الممثلة للمجتمع المدني المغاربي على ضرورة تفعيل الوحدة المغاربية والتي تعتبر مكسبا كبيرا لدوله.

المحور الثالث: يركز على الثقافة والفن

حيث من خلاله يدعم ويحفز التبادل الثقافي والفني بين مثقفي وفناني المغرب العربي من (كتاب، شعراء، مسرحيين، مغنيين، حرفيين) بالإضافة إلى تشجيع إحياء التراث المشترك بين أقطار المغرب العربي مثل: تخليد القواسم المشتركة التي تعمل الزوايا على المحافظة عليها، مهرجان الشعر الشعبي الملحون، مهرجانات الفروسية، مهرجانات ومعارض خاصة بالصناعات التقليدية والأكلات الشعبية التي تزخر بها المنطقة، إحياء اللغة الامازيغية وهذا للمحافظة عليها من الاندثار والزوال. وأثناء ذكر الموضوع اللغة الأمازيغية هذا من شأنه أن يكون مقوم أساسي ترتكز عليه الدول المغاربية وهذا من خلال دراسة جديدة قام بتمويلها معهد كندي أنجزت على الصعيد الإقليمي، إذ أوضح هذا البحث أن الأمازيغية كلغة وهوية تعد عامل وحدة وانسجام بالنسبة للشعوب المغاربية. هذه الندوة العلمية التي أشرف عليها الأستاذ الجزائري " ناصر جابي" بالعاصمة الجزائر والتي عنونت ب"حكامة التنوع: وضعية المجموعات الأمازيغية في شمال إفريقيا" .الحديث هنا يأخذ الموضوع إلى الاتحاد الموجود بين الباحثين المغاربة (المغربيين، الجزائريين، التونسيين، الليبيين، وكذا مصريين) هذا إن دل على شيء إنما يدل على ضرورة وعي النخبة المثقفة بالقضية وإعطاءها كامل الاهتمام والجدية للمضي قدما نحو التكامل والاندماج.

إذ أكد الحاضرون أن الأمازيغية تشكل عنصرا موحدا لمكونات شعوب المنطقة وأضاف الأستاذ جابي في بحثه " لم نعتمد على فرضية عرقية وإنما على المكونات المشتركة لشعوب شمال إفريقيا المتمثلة في اللغة والثقافة والهوية والتاريخ المشترك وكذا حول الشعور بالانتماء إلى فضاء جغرافي واحد "[1].

في ذات الشأن رحبت الكثير من الجمعيات المغربية المدافعة على القضية الأمازيغية بالقرار الصادر من طرف الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" بخصوص جعل رأس السنة الأمازيغية يوما وطنيا، فقد كانت هذه الجمعيات قد طالبت، عبر "فيدرالية الجمعيات الأمازيغية بالمغرب"، من الحكومة المغربية " إقرار رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا في ظل دستور 2011 الذي نص على الأمازيغية لغة رسمية للدولة" [2] إن دل هذا على شيء إنما يدل على المكانة التي تحظى بها اللغة الأمازيغية التي تعبر عن الهوية المغاربية. واعتبرت كذلك الجمعيات المساندة للأمازيغ في دول المغرب العربي هدفها يتمحور أيضا في ضرورة إحياء وتنمية التراث والثقافة الامازيغية بكل الدول المغاربية سعيا منها إلى تدارك ما يعتبر بالنسبة لها تجاهلا لتاريخ هذه الفئة العرقية ومحافظة على العادات والتقاليد الأمازيغية التي تعرضت للتهميش والإقصاء منذ زمن طويل[3] .

-منتدى الشباب المغاربي" 2521 " (تنقل الشباب من أجل الاندماج الشبابي) بمشاركة منتدى تمكين المرأة والشباب

من ضمن اعمال منتدى الشباب المغاربي المقام بسوسة التونسية 30 أفريل 2018 ما يعرف بمشروع 2521 والذي نفذته المنظمات المدنية التالية منظمة " **آجير**" من الجزائر، و"**أوراش**" من المغرب ، و"**تحن نحب سوسة**" من تونس، في اطار تثمين الوحدة المغاربية واشراك الشباب المغاربي في دعم وتقوية رؤية مشروع2521 الخاص بالتنقل الشبابي والاندماج المغاربي. وأكد مدير منتدى الشباب المغاربي " انيس

---

[1]- "الأمازيغية عامل وحدة وانسجام للشعوب المغاربية"، **العالم للإدارة**، ع.984(12 فيفري 2018)، ص.03.

[2]- "الامازيغية حلبة صراع جديد بين الجزائر والمغرب"، (تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/18)
http://www.maghrebvoices.com/a/412865.html

[3]- مختار الشيباني، " أمازيغ المغرب العربي: بين عمق الحضارة والثقافة وقساوة الواقع" ،(تم تصفح الموقع يوم:2017/06/23) http://www.noonpost.org/content/11510

بوفريخة" عن العمل الكبير والجهد العظيم التي بذلته رئيسة منتدى تمكين المرأة والشباب السيدة" الفاخري" منذ بداية هذا المشروع 2016[1].

من جانبها جمعية "**المواطنة**" بالمغرب وكذا "**جمعية Agir**" الجزائرية أكدتا فكرة أن الشباب المغاربي يستطيع أن يخرج من النقاش في ورشات المنتدى لتكوين مشاريع على ارض الواقع، لأن الشباب الحاضر لديه من القوة والعزيمة، ولديهم أيضا رؤية نقدية لمجتمعاتهم وللسياسات العمومية الموجهة للشباب، وبالتالي لديهم أفكار وحلول لتغيير الواقع[2].

كما دعا الوزير المغربي المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني إلى استرداد الشعوب المغاربية المبادرة وإجراء استفتاء شعبي مغاربي على الانترنت حول الفكرة المغاربية بعد عجز الانظمة عن تحقيق تطلعات شعوب المنطقة بالوحدة والاندماج المغاربي وقال ان لا تقدم بالمنطقة الا عن طريق الديمقراطية. وقال الحبيب الشوباني الوزير أن للمجتمع المدني دورا في بناء صرح وطن مغاربي مندمج متكامل وموحد وأكد على ضرورة إطلاق استفتاء شعبي مغاربي على الانترنيت من أجل الفكرة المغاربية، كخطوة محرجة للساسة وحتى تصير الأرقام الكبيرة ورقة ضغط في وجه السياسيين[3]. كما أوضح في مداخلة بالملتقى العاشر لشبيبة العدالة والتنمية (الحزب الرئيسي بالحكومة) أن الأجيال السابقة قامت بعدة أدوار وبشكل متواضع ومحتشم وأورثتنا واقعا سلبيا، ورغم وجود مجتمع مدني راكم بنضالاته وكفاحه أشياء إيجابية، إلا ان حصيلة العمل لم ترق إلى مستوى تحقيق الحلم المغاربي، مما يؤكد أن فكرة الاندماج المغاربي هي فكرة مستقبلية تستوجب من المجتمع المدني القيام بأدواره حتى تسترد الشعوب المبادرة في موضوع الاندماج المغاربي وشدد الوزير المغربي في ندوة «دور المجتمع المدني المغاربي في البناء الديمقراطي» التي نظمت في إطار الملتقى على دور الديمقراطية في تحقيق الحلم المغاربي حيث أنه لا اندماج ولا وحدة ولا تكامل ولا فتح للحدود المغلقة إلا بالتقدم الديمقراطي في الدول المغاربية.

---

[1]– منتدى تمكين المرأة والشباب"،(تم تصفح الموقع يوم:2019/01/26)، http://www.yef.org.ly.archives

[2] -"Maghreb Youth 2521" Forum (14-16 April 2016)www.youtube.com watch؟ u :0649 WSSOW80.

[3]– محمود معروف، "الاتحاد المغاربي: وزير مغربي يدعو الى اجراء استفتاء شعبي حول الوحدة المغاربية على الانترنيت لإحراج السياسيين"، (تم تصفح الموقع يوم 2014/08/31)،/http://file/c/Users/pc/Documents

وحث شوباني على انتاج دساتير تساهم في تطوير وتعزيز الديمقراطية التشاركية في إطار تكامل إيجابي مع الديمقراطية التمثيلية، وضرورة «تكريس مقاومة مدنية لانتزاع حقوق المجتمع المدني، كأحد الحلول العملية ليتمكن المجتمع المدني من أخذ مكانته كشريك في صناعة القرار، مشيرا إلى الدستور المغربي الذي أصبح يعترف بالمجتمع المدني وعزز مكانته إلى جانب المجتمع السياسي. وأضاف ان المبادرة والإبداع وتقديم نماذج وتجارب ناجحة للمجتمع المدني في مختلف الأوطان والعمل على جمعها وتطويرها[1]. ودعا كذلك في هذه الندوة إلى تطوير عمل المجتمع المدني من خلال الشباب إلى العمل على ترسيخ مفهوم المواطنة المغاربية والعمل على الترافع لتجسيدها كالمطالبة بالحق في التنقل والشغل وحقوق أخرى، لما لها من أثر على تحقيق الاندماج المغاربي وطلب من الشباب استثمار التكنولوجيا بإطلاق استفتاء شعبي مغاربي على الانترنيت من أجل العمل على الفكرة المغاربية لأنه على المجتمع المدني ان يسترد دوره .وقال الوزير المغربي ان الفساد والاستبداد وجهان لعملة واحدة في وجهها الفساد وفي ظهرها الاستبداد وكل منهما يغذي الاخر و"كلما كافحنا الفساد اقتربنا من تحقيق الاندماج المغاربي"، مبرزا أن "الفكرة المغاربية ليست ترفا بل هي مطلب وقضية نضال ضد سرطاني الفساد والاستبداد"[2].

وأضاف «نتطلع إلى لحظة اختيار الشعوب في استفتاء ديموقراطي عن الاندماج المغاربي ونصل إليها كثمرة وعي وكفاح». لان الوحدة المغاربية قرار سياسي في يد الحكام، الأمر في يد الأنظمة وعلى قدر استعدادها يكون التقدم أو العرقلة "لشعوب المغاربية لم تأخذ بعد زمام الديمقراطية لتكون إرادتها هي أساس كل السياسات[3]. وأكد على انه «لا يمكن للمنطقة التي ننتمي إليها ان تجيب عن أسئلة كبرى كالبطالة والديمقراطية والأمن ضد التهديدات الإرهابية والأمن الغذائي دون اندماج مغاربي»، داعيا الشباب المغاربي إلى "أخذ مسافة مما جرى والتركيز على مطلب المواطنة المغاربية وحشد الفعالية لتطبيقه" ودعت الأكاديمية الجزائرية "وهيبة قطوش" عضو "مجلس أمناء المنتدى المغاربي للتعاون الدولي"، لتشبيك جهود العمل المدني المغاربي لإحداث نسيج يصل بنا إلى تكامل ثم إلى الوحدة المغاربية المنشودة». وقالت من المهم معرفة ان المشتغل في المجتمع المدني لا ينتظر الظروف بل يصنع الفرص والمبادرات من أجل

[1]– محمود معروف، مرجع سابق.

[2]– المكان نفسه.

[3]–المكان نفسه.

الوصول لأهدافه من هذا العمل المدني، وبالتالي فمن المهم في "عملنا المدني المغاربي أن نعطي فرصا للتكامل في ما بيننا من منطلق الحاجة إلى الآخر حتى نصل إلى الوحدة بشكل تلقائي[1]. وأضافت أن العمل المدني هو مجال للشباب للتعاون والتميز وفتح مجال للمبادرة، وأن القاعدة الأساسية في العمل المدني هو الاشتغال بالصالح العام والإيمان بقاعدة أساسية هي خدمة الصالح العام وهو بشكل من الأشكال خدمة فردية للفرد والمتطوع، وأن المجتمع المدني هو عبارة عن نهضة مستمرة وإنتقال من حال سيئ إلى حال أحسن، دون الاكتفاء بحال معين حتى الوصول للتميز والتقدير في كل المجالات. ودعت إلى تقسيم مجالات العمل بين الفاعلين المدنيين المغاربين وأن يشتغل كل فاعل على مجالات تخصصه حتى نربط مجالات الاقتصاد والتربية والثقافة بين دول الفضاء المغاربي لنفعل نظرة التكامل حتى تصبح نظرة مشروعة .

كما شاركت " لجنة العلاقات الدولية باتحاد المحامين العرب"، دول اتحاد المغرب العربي وشعوبها الاحتفال بالذكرى التاسعة والعشرين لتأسيس اتحادهم. وأكدت الأمينة العامة المساعدة للعلاقات الدولية باتحاد المحامين العرب، في بيان اللجنة " لمياء صبري" على ضرورة تحقيق الاهداف والمبادئ المرجوة، والتي كانت الاسس الحاكمة والرائدة في تأسيس الاتحاد تناشد الدول المغاربية على نبذ الخلافات ورأب الصدع والعمل على ايجاد حلول للمشكلات الحدودية المغلقة، لتجد تلك الاهداف صدى على ارض الواقع ويكون الاتحاد خطوة ثابتة ومؤهلة للوحدة وللتكامل العربي المنشود الذي يحقق الشعب العربي، ويفسح للامة العربية مكانا ومكانة متقدمة دوليا، ويضعها في مصاف القوى العظمى ويجعل منها قوة لا يستهان بها في مواجهة المخطط الاستعماري الدولي والاقليمي[2].

كما أعلن عن إطلاق منظمة الشباب المغاربي والتي بدورها ستعمل على مخرجات مشروع "2521" وذلك بتقديم تقارير موجزة عن طريق مقرري ورشات الفن والريادة الاجتماعية وورشات صحفية والتنقل الاكاديمي. وهذا من اجل خلق فضاء وجسر تواصل مباشر بين الشباب بغية مناقشة القضايا وسبل معالجتها. كما كان للوفد الموريتاني والليبي حضور بارز أثناء هذه الورشات[3].

---

[1]– محمود معروف، مرجع سابق.

[2]– اتحاد المحامين العرب، تم تصفح الموقع يوم(2021/02/11)،http://www.alu1944.com

[3]– المكان نفسه.

يمكن القول أن المثقف الشاب يلعب دورا كبيرا في تغيير الأوضاع، إلى الأحسن، وهذا راجع لإلمامه بكل حيثيات المسائل التي تناقش من جهة وازدياد الوعي عنده. هدف هذه الندوة هو إعلاء صرح الوحدة. وما مدى الدور الكبير الذي تلعبه أطر المجتمع المدني في ذلك على اختلاف تشكيلاتها ويركز البحث على النخبة المثقفة المتعلمة والأكاديمية التي تعتبر الركيزة المعول عليها في المجتمع. لأنها تعي تماما الثمن الباهظ لتكلفة اللامغرب عربي قوي وموحد.

المطلب الثالث: المنظمة النسوية المغاربية " مغاربيات بلا حدود"

هي مبادرة نسوية مغاربية تهدف إلى تجسيد الوحدة بأيادي نسائية، وهذا من خلال بناء تكتل نسوي يجمع تحت راية المتطوعات في العمل المدني (الناشطات) من الاقليم المغاربي أينما كن[1]. ظهرت هذه الفكرة في تونس لتنتقل لباقي الدول المغاربية والتي كانت عدة اجتماعات من بينها اجتماع خاص للناشطات الجزائريات بمدينة سطيف عام 2018 ليعلن عن ميلاد هذه المبادرة التي أخذت إسم " مغاربيا ت بلا حدود" ولقد أكدت رئيسة هذه المبادرة " هيفاء شرفة" أن هذه التسمية ليس صدفة وإنما يلخص الرسالة التي نعمل من أجل تفعيلها وهي: " أن ما يجمع سكان المغرب العربي أكثر مما يفرقهم..." مما دفعهن لتشكيل هذا الصرح الذي يعتبر بمثابة همزة وصل بين النساء المغاربيات من خلال فعاليات المجتمع المدني من أجل تذليل ما عجزت عن تحقيقه الفواعل الرسمية. كما تهدف هذه الاخيرة – المبادرة– في المساهمة في تحقيق حلم الاتحاد المغاربي بتحريك الضمير المغاربي النسوي داخل الاقليم أو خارجه[2].

المطلب الرابع: الصحة كعامل للتعاون بين دول المغرب العربي(الجمعية الموريتانية لطب النساء والتوليد"، الحماية المدنية المغاربية).

يعمل المجتمع المدني على تحقيق التكامل والتآزر بين الدول المغاربية وهذا من خلال هذه الأعمال التي تحمل الكثير في طياتها اتجاه دول وشعوب المنطقة المغاربية ومنها :

في 13 ديسمبر 2016 تم عقد اجتماع في العاصمة الموريتانية " نواكشوط" لفريق العمل المغاربي المكلف " **بالحماية المدنية** " أدى هذا الاجتماع إلى مشاركة وفود من الدول الخمسة للمغرب العربي

[1]– شركة ولكن، " مغاربيات بلا حدود...."(تم تصفح الموقع يوم: 2019/2/12)، http://www.sharikawalaken.media

[2]– المكان نفسه.

(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) يهدف هذا اللقاء المغاربي إلى تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات حول آخر المستجدات في مجالات تدخل أجهزة الحماية المدنية في كل دول المغرب العربي وكيفية التعامل مع المخاطر والكوارث المختلفة التي تهدد الإقليم المغاربي. بالإضافة إلى مراجعة مشروع اتفاق التعاون في مجال الحماية المدنية[1]. أي ما يعرف بتطوير إستراتيجية الحماية المدنية المغاربية . من خلال عرض هذا المثال الذي سيشكل إسهاما في إطار تعزيز وتطوير علاقات التعاون بين الدول المغاربية للنهوض بهذا القطاع الحساس الذي يشكل تطويره بشريا ولوجستيا لبنة هامة تضاف للصرح المغاربي[2] الذي تأمل الدراسة على تشيده. هذا ما أكده مدير الشؤون السياسية في الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي" هو فرصة للمشاركين من بلدان اتحاد المغرب العربي لتبادل الخبرات والتشاور وتعزيز الحوار". كما ركز عليه أيضا "3RD الفريق العامل المغاربي المكلف بالحماية المدنية " هو مساهمة حقيقية في تطوير علاقات التعاون بين البلدان المغرب العربي لإنعاش هذا القطاع الحساس الذي يشكل معلما هاما في الصرح المغاربي والذي نطمح إليه".

وفي نفس العاصمة الموريتانية " نواكشوط" في 20 نوفمبر 2016 احتضنت المؤتمر المغاربي الثامن عشر " **لطب النساء والتوليد**" وذلك بمشاركة "رابطات النساء والتوليد كل من تونس، الجزائر، المغرب" وهذا المؤتمر منظم من طرف "**الجمعية الموريتانية لطب النساء والتوليد**" إذ كان يهدف إلى مناقشة مواضيع عديدة من أبرزها علاج سرطانات عنق الرحم وكذا السكري لدى المرأة الحامل. من خلال هذا المؤتمر ثمنت كل الدول المشاركة فعالياته لأنه سيشكل مثالا ملموسا لتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير على المستوى الطبي. كما أكدت رئيسة " الجمعية الموريتانية لطب النساء والتوليد " "... أن انعقاد هذه الدورة سيسهم في الرفع من المستوى الصحي للنساء، من خلال تبادل التجارب والمستجدات العلمية في مجال طب النساء والأطفال، والذي شهد خلال السنوات الأخيرة في موريتانيا تقدما ملموسا، وذلك بفضل الجهود المبذولة من

---

[1]– مقال دون مؤلف، "تطوير استراتيجية الحماية المدنية المغاربية ومناقشتها في نواكشوط"، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/22) www.protectioncivile.dz arab/controller=article&action=contenu&ida=347&idr=–

[2]– مؤتمر مغاربي يناقش "سرطانات الرحم": موريتانيا 2016/11/20 (تم تصفح الموقع يوم:2017/02/03)
http//:saharamedias/m/saharamedias/_a32513.html

طرف السلطات العليا في البلاد من جهة والاتصال بالدول المجاورة الشقيقة من جهة أخرى من أجل المساهمة في التعاون بين رابطاتها في هذا المجال..."إضافة التعاون الجزائري التونسي في المجال الطبي(طب العيون والنساء والتجميل) والذي كلل بنجاح كبير هذا ما اكدته جل القنوات التلفزيونية التونسية وكذا المجلات والصحف عبر مقالات خاصة بالاطباء والاعلاميين في هذا الصدد.دون ان ننسى المقابلات المعدة في المصحات والمستشفيات لمرضى جزائريين ابدو ارتياحهم لكل الجهود المبذولة من طرف الاطباء والتي كللت هي الاخرى بنجاح كل العمليات المجرية في كل التخصصات.

المطلب الخامس: الزوايا والموروث الصوفي المشترك ودورهما في تعزيز الاندماج المغاربي.

جلب موضوع " الوحدة المغاربية" اهتمام الباحثين والعلماء لأنه السبيل الوحيد للنهوض بالبلاد المغاربية وتطورها، ولا بد لهذا المسعى أن يثمن دائما التراث الثقافي والديني الذي زخرت به بلدان المغرب العربي ولعب دورا كبيرا في ترسيخ قيم واخلاق نشدت منذ سنين خلت وحدة ثقافية متميزة على مختلف الاصعدة دعمت وتبنت وحدة الاقطار عن طريق منهج الاخيار[1]

إن من أعظم المقاصد التي حث الشرع الحكيم على تحقيقها هو وحدة الأمة وعدم تفرقتها لقوله تعالى" واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"[2]. كما أكدت السنة المشرفة على هذه الوحدة، وعلى كون الأمة كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى[3]. تنزيلا لهذا الأصل العظيم حرص المغاربة عبر التاريخ على التشبث بثوابتهم الدينية، وعلى الانخراط في كل ما يجمع شمل الأمة، وقد كان من وراء هذه الاختيارات في التدين علماء عرفوا برسوخهم في العلم والمعرفة الشرعية وبحرصهم الشديد على الالتزام بالكتاب والسنة[4].

---

[1]– خليدة البشاري،" البعد الثقافي والديني لدول المغرب العربي، ودوره في تعزيز الوحدة المغاربية والصمود أمام التحديات الاقليمية والدولية"،(تم تصفح الموقع يوم: 2022/02/22)http://www.asjp.cerist.dz

[2]– سورة ال عمران، الآية 103، ص.63.

[3]– من حديث رواه النعمان بن بشير، عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال" مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"، البخاري في صحيحه،ص.6011.

[4]– محمد المهداوي، " إسهام التصوف في حفظ الثوابت الدينية وتعزيز الرأسمال اللامادي للأمة العربية"،(تم تصفح الموقع يوم:2022/06/26)، http://www.fm6oa.org.C

إن تنمية الرأسمال المادي واللامادي لا بد أن تنطلق من الانسان، وأن تراعي حاجاته على كل المستويات، نفسيا وروحيا وفكريا واجتماعيا فقبل أن نهتم بتنمية المحيط والعمران ينبغي أولا ان نهتم بتنمية الانسان، وهي الفكرة الجوهرية التي حملها ديننا الحنيف حيث جعل من الانسان مركز الدائرة التي يدور في فلكها كل مشروع إنمائي[1]. فأساس كل مشروع تنموي ناجح هو الانسان الصالح الذي يحمل في قلبه قيم الصدق والاخلاص والمحبة. وهذا لا يكون إلا بصلاح القلب وتطهيره وتنقيته من سائر الأوصاف القبيحة. وكانت ولا تزال دول المغرب العربي نموذجا رائدا في بث روح التسامح والتعايش وترسيخ قيم الحوار والتعارف. ولا يخفى التميز الذي عرفه المغرب من خلال ما شهده من وفرة لأعلام التصوف ومدارسه. كيف لا وهو أرض الولاية والصلاح، حتى قيل عنه المقولة الشهيرة" إذا كان المشرق بلاد الأنبياء، فالمغرب بلاد الأولياء"[2] ولعل الحديث هنا يأخذنا الى الشراكة الروحية بين الشقيقتين التونسية والجزائرية لأحد أولياء الله " سيدي عبيد" مثلا.

ولهذا نؤكد على دور الكبير لزوايا والمدارس الصوفية والذي كان ومازال هاما في تكوين الاجيال على قيم المحبة والتسامح وقبول الاخر والعيش المشترك وهذه كلها قيم يتسم بها المجتمع المدني. اذ المحبة هي غاية التربية الروحية، التي تمتد في سلوكه وطبيعته وعطاءاته، ومنه كان أثره فعالا وايجابيا في خدمة مجتمعه وتنمية وطنه في سائر المجالات بما فيها المجال الاجتماعي والتربوي والعلمي والثقافي والاقتصادي والسياسي[3] .

لان المحبة لا تكمن في الوجدان الروحي فحسب، بل تتعدى في السلوك العام للإنسان وهذا سر القوة في التربية الصوفية التي تسعى لإصلاح الخلق لان مجتمعنا يكون غالبيته افراده على هذه الشاكلة ،لن يصدر منه ما يمزق وحدته ولا ما يضعف تماسكه عكس المجتمعات التي تنتشر فيها النفوس الخبيثة والانانية وكل المساوئ الملتصقة بها، لان صاحب النفس الامارة بالسوء يخل بالتوازن الخلقي والاجتماعي.

كما تعتبر الزوايا عاملا موحدا بين الشعوب والدول في العالم الإسلامي على العموم والمغاربي على وجه الخصوص. إذ عملت على إزالة الخلافات والصراعات بين مختلف فئات المجتمع وحل النزاعات بين القبائل

[1]– محمد المهداوي، مرجع سابق.

[2]– المكان نفسه.

[3]– المكان نفسه.

والعشائر. إلى جانب أنها مؤسسة يجتمع فيها للذكر الأوراد، ومأوى لطلبة القران الكريم والعلم ومنبر للاستفتاء والصلح بين المتخاصمين[1].

فالكيفية التي نشأة من خلالها الزاوايا في الاقليم المغاربي ، تبرز حجم الدور التربوي والاجتماعي الكبير في التأثير على حياة المجتمع بدءا بالفترة الاستعمارية من خلال الاهداف التي كان يريد تحقيقها المستدمر الغاشم من طمس للشخصية العربية الإسلامية ولعل "جمعية العلماء المسلمين" مثالا على ذلك إذ كانت تحارب وتناضل من أجل إعلاء راية الدين الإسلامي وتأكيد أن اللغة العربية هي انتساب الشعب الجزائري. وقد كانت تستمد هذه الجمعية نشاطها وبقائها من دعم الدول المغرب العربي الأخرى لها(تونس، المغرب).

كما لا تزال الزوايا تعمل على ما كانت عليه في السابق هذا من خلال تقديمها لخدمات اجتماعية كإيواء الفقراء العجزة والتكفل بالطلبة من جميع النواحي المادية والمعنوية. من كافة أنحاء العالم لترسيخ قيم التعاون والتضامن. كما تستمد الزوايا حضورها وقوتها من الشريعة الإسلامية والسنة النبوية الشريفة، والتي تؤكد على ضرورة حب المسلم لأخاه المسلم، ومساعدته قبل المال والعيال. وكذا التركيز على الأخلاق الحسنة ومن بينها حسن الجوار[2]. وهذا ما نلمسه بين زوايا دول المغرب العربي التي كانت ومازالت متحدة ومندمجة مع بعضها البعض، بالرغم من الفتنة التي تريد بعض النفوس الشريرة وأصحاب القلوب الضيقة نشرها في الإقليم المغاربي. يرجع هذا الانسجام بين الزوايا في المغرب العربي إلى السياسة الواضحة التي تعمل بها والى تطبيق تعاليم الدين الحنيف من القران الكريم والسنة النبوية[3].

ومن بين الزوايا الأكثر انتشارا في الإقليم المغاربي "الزاوية التيجانية" ، "الزاوية القادرية"، "الزاوية العلوية" وهذا راجع إلى شيوخها الذين تنقلوا بين أرجاء الإقليم المغاربي وهذا من أجل طلب العلم والمعرفة ومن بين الأمثلة الشاهدة على ذلك شيخ الزاوية التيجانية "أحمد التيجاني" الذي ولد في الجزائر وبعدها تنقل إلى مدينة "فاس" المغربية للتعلم إذ كانت حاضرة من حواضر العلم ويقصدها الطلاب من كل مكان. وفيها

---

[1]– الغالي بن لباد، "الزوايا في الغرب الجزائري التيجانية والعلوية والقادرية"(رسالة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان،2008)، ص.38.

[2]– المكان نفسه.

[3]– المرجع نفسه،ص.39.

التقى بأعلام التصوف فتتلمذ على يدهم وأخذ منهم أمثال "الشيخ الوزاني" وشيوخ الطريقة القادرية والصديقية[1]. ليعود ثانية إلى تلمسان ويستقر فيها ليرحل منها ويتجه إلى الصحراء الجزائرية " البيض" لينتقل مرة أخرى إلى المغرب " فاس" وفيها أسس "أحمد التيجاني" زاويته وباشر في نشر الطريقة والإذن في الأوراد[2].والقارئ لهذه الطريقة يلتمس أنها حضيت ولا تزال بمكانة رفيعة بين الناس، حيث بلغ عدد مريديه ألاف من التابعين وكانت سببا لانتشار الإسلام في إفريقيا وتبنتها شعوب كثيرة في إفريقيا: نيجيريا، السودان، السنيغال، المغرب، ليبيا...أين نسجل حضورا قويا للتيجانية وهذا كله يعود للفضل الكبير لأتباعها. كذلك الحديث نفسه بالنسبة للزاوية "العلوية والقادرية" ونكتفي بالكلام حول المبادئ السامية التي نشرتها ولا تزال هذه الطرق تنشرها من أجل إعلاء كلمة الدين الواحد الذي يعتبر المنهج الصحيح وهو السبب في إنتاج هذه العلاقات الروحية، ويغرسها داخل المجتمع. إذ بسبب هذه الطرق تمكن الدين الإسلامي من صنع نظام قرابي خاص به، وذلك من خلال العلاقات الاجتماعية التي كانت تربط الأفراد بعضهم ببعض، دون أن تكون بينهم روابط دموية، فمصطلح "أخي في الله" نجد عامة المسلمين يستعملونه تقربا من الله تعالى، وهذا ما تؤكد عليه الزوايا في المغرب العربي (الأخوة، حسن الجوار، التعاون، التسامح، المحبة، التضامن...) .

من خلال هذا يمكن القول أن للزوايا دور كبير في مساعدة الدول، في الوصول لبعض المسائل العاجزة على تطبيقها، ولعل الوحدة المغاربية تعتبر من بين القضايا الهامة التي لابد على الزوايا التدخل لتفعيلها. فالدول تستعين بالزوايا لأجل المحافظة على المرجعية الدينية من جهة ودواء تعالج به غضب الشعب من جهة أخرى. وعليه يمكن القول أن الزوايا والمدارس الصوفية تعمل على تحقيق الاندماج الفعلي مع قضايا المجتمع ودوها الاساسي في ترسيخ القيم الروحية والتنمية البشرية. بالإضافة فإن المنهج التربوي لأهل التصوف لا يقوم أبدا على الاقصاء بقدر ما ينبني على التكامل والانسجام مع كل المكونات الحضارية والانسانية وذلك من باب احترام ارادة الله في الخلق، اذ لو شاء الله تعالى لجعل الناس أمة واحدة، وبذلك فقد قدمت المدارس الصوفية المنتمية لدول المغرب العربي صورة مشرفة عن روح الاسلام وسماحته وشموليه[3].

---

[1]– الغالي بن لباد، مرجع سابق، ص.38.

[2]– محمد المهداوي، مرجع سابق.

[3]– المكان نفسه.

ولعل القدرة التي تمتلكها الزاوية في القضاء على العديد من المسائل الخطيرة والتي تهدد الإقليم المغاربي كبيرة جدا مثل: (الإرهاب، المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الفتنة، التطرف، التفرقة....) ومنه تستطيع "الرابطة الوطنية للزوايا" في الجزائر وكذا الأمر بالنسبة للمغرب وتونس من العمل سوية لأجل تحفيز الدول على تجسيد الوحدة المغاربية. فبعد التدشين الذي قام به رئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة" " للزاوية البلقايدية" مثال يقتدى به في التمسك بالتعاليم السمحة التي جاء بها ديننا الإسلام من خلال نشر الأخوة بين الحاضرين وتأكيدا لحديث رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم" إنما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق". والحديث هنا على الأساتذة والدكاترة الذين جاؤوا من كل مكان للمشاركة في الدروس المحمدية ومن بينهم من المغرب الشقيق ، وتونس الشقيقة " والتي كانت محاضراتهم حصنا منيعا وملاذ آمنا ضد خطاب التطرف، والتفرقة، ومازالت ضامنا لتحقيق الامن والاطمئنان والاستقرار والسلم والوحدة والوئام. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الوحدة الموجودة بين صفوة المجتمع المغاربي (الأساتذة) بعيدين على تلك الفتن والتصادم الذي يريد إضعاف الدول المغاربية.

المطلب السادس: الإعلام ودوره في الوحدة المغاربية

أضحت قضية الاندماج المغاربي في ظل الظروف المحيطة بنا الاقليمية والدولية ضرورة ملحة. وهو السبيل الوحيد لمواجهة ما هو قادم. وهذه الفكرة لا بد ان يرددها الاعلاميين بعيدين عن السلطة. لان هذه الاخيرة تذهب وتأتي سلطة اخرى الا ان الاعلام هو باق لا يرحل. لا بد ان يكون اندماج اعلامي مغاربي وتعاون بين الصحفيين في كل الاقليم المغاربي مستغلين هذه الظروف التي تعيشها المنطقة للحديث عن اتحاد المغرب العربي وسبل تجسيده وهذا عن طريق التشبيك بين المؤسسات الاعلامية المغاربية هذا من جهة وفعالية المجتمع المدني المغاربي تزداد قوة اذا اظهر فهما اكبر لوسائل الاعلام بالقضايا التي تهم الاقليم المغاربي وعلى رأسها الوحدة.

فالعلاقة بين المؤسسات المدنية –المجتمع المدني– والاعلام علاقة وطيدة ومتينة لدرجة كلما كان المجتمع المدني قويا وفعالا ومشاركا في مجريات الاحداث في محيطه كلما فتح المجال امام وسائل الاعلام لتغطية هذه الفعاليات والاحداث لتكون المؤسسات الاعلامية في المجتمع منبرا للحوار والنقاش من اجل القرار السليم والحكم الرشيد[1].

[1]– علي كنعان، **المجتمع المدني والاعلام**، ط.1(عمان: دار الايام للنشر والتوزيع،2014)،ص.15.

كما ان العلاقة بينهما –الاعلام والمجتمع المدني–علاقة تكاملية، وعلاقة تأثر وتأثير. فالإعلام الفعال الذي يعزز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الاعلام الذي يستند الى مجتمع مدني فعال والى قوة مضادة داخل المجتمع تعمل على افراز ثقافة ديمقراطية وحراك سياسي يقومان على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة[1].

كما أن لنشر ثقافة المجتمع المدني بحاجة الى مؤسسات إعلامية ووسائل إتصال تؤمن به وبالمثقف وبالقيم المجتمعية الاصلية. فالمشرف على المؤسسة الاعلامية والقائم بالاتصال يجب أن يؤمن بالمجتمع المدني وبالثقافة المدنية وبرسالة التي يعملان من أجل تحقيقها لصالح المجتمع بأسره وليس الركض وراء الاعلانات والربح السريع أو العمل لمصلحة أصحاب النفوذ السياسي والمالي في المجتمع[2].

وعليه فالمجتمع المدني يعتمد في أنشطته وفي تحقيق اهدافه على وسائل الاتصال الجماهيري التي تعتبر الحليف الاستراتيجي له والوسيلة الفعالة والاداة الضرورية لتحقيق مبادئه وقيمه في المجتمع. فمضمون وسائل الاتصال الجماهيري هو الغذاء الروحي والفكري والعقلي للثقافة المدنية واداء هذه المؤسسات في المجتمع يعتبر سلوكا مدنيا يدعم المجتمع المدني والثقافة المدنية[3].

من هنا نتساءل عن ماهية الدور الذي تلعبه المؤسسات الاعلامية في المغرب العربي فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية ونشر الوعي السياسي وثقافة الديمقراطية وثقافة الحوار والاختلاف والتعددية والتنوع؟. ومنه الوصول الى تنشيط القضايا المشتركة للدول المغاربية ومن الامثلة التي تؤكد على دور الاعلام في تجسيد الوحدة بين دول المغرب العربي ما يلي: اعتمدت الجزائر وتونس والمغرب في الفترة الممتدة 1972–1975 في الجانب الاعلامي على برنامج تنفيذي:

---

[1]– علي كنعان، مرجع سابق،ص ص.15–16.

[2]– المكان نفسه.

[3]– المرجع نفسه، ص.17.

تبادل البرامج المسجلة بين الاقطار الثلاثة – تونس، الجزائر، المغرب– اذاعيا وتلفزيونيا وبثها للجماهير المغاربية، عمل برامج مشتركة فيما بينهم وتبث في الاقطار الثلاثة في نفس الوقت، تحسين وتدعيم الشبكات الثلاثة وربطها ببعضها البعض[1].

1 – الاعلام المرئي: قناة "نسمة"

هناك إجماع بين النخب على اعتبار الاعلام مسألة هامة واستراتيجية ذات دور محوري في تشكيل طبيعة التغيرات الدولية في بعث عدة مشاريع وطموحات إلى الوجود المجتمعي العالمي. لذلك نجد من خبراء الاتصال من يدافع بقوة على فكرة أننا تحولنا إلى مجتمعات إعلامية بالأساس يفعل فيها الإعلام فعله الخطير بالمعنين السلبي والايجابي. وعندما نضع في البال حجم التعثرات التي يعرفها الإتحاد المغاربي، فإن التفكير في بعث فضائية ذات توجهات مغاربية بالأساس يعد مبادرة ذكية تسعى إلى النضال مغاربيا بتوخي ألية الاعلام سلاحا قويا من شأنه ان يدفع بشكل غير مباشر عجلة الاتحاد المعطلة. ففي هذا الاطار من الايمان بدور الاعلام وأهميته، نتعاطى مع حدث بعث قناة " **نسمة تي في**" التي انطلقت رسميا يوم 20 مارس 2009 وما تم تداوله من شرح لتوجهات القناة وطموحاتها، فإننا نستنتج جدية النهج المغاربي الذي تنوي السير فيه والعمل ضمن اتجاهه، اذ تهدف قناة " نسمة تي في" الى اشباع التوقعات التالية:[2]

–تبادل التجارب والكفاءات بهدف اظهار الطاقات الخلاقة في مجتمعات المغرب العربي.

–الطموح الى ان تكون المغرب العربي وان تصبح جسرا متميزا بين ضفتي البحر الابيض المتوسط.

–الاسهام في النهوض بالثقافة المغاربية.

–تكريس قيم الانفتاح والتسامح والحداثة وتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات في الفضاء المغاربي.

وكما نرى فان مثل هذه الطموحات من شأنها أن تساعد على تعزيز أركان اتحاد المغرب العربي كتكتل اقليمي لم يرى النور بالشكل الذي ترتضيه طموحات المغاربة وأحلامهم . ومن النقاط اللافتة في الاداء الاعلامي لقناة " **نسمة تي في**" التي تتوجه الى جمهور مغاربي بالأساس يتعدى 90 مليون نسمة، نذكر مسالة الاهتمام بفئة الشباب، وهو ما يظهر بالخصوص في طبيعة البرامج ومواضيعها والجمهور المستهدف،

[1]– عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996)،ص.359.

[2]– "قناة نسمة في خدمة المشروع المغاربي"، **المغرب الموحد**، ع.4(نوفمبر– ديسمبر 2009/جانفي2010)، ص.47.

وهي نقطة تحسب لصالح القناة وتعكس ادراكها العميق بانها تتحرك في فضاء اجتماعي وثقافي تغلب على مجتمعاته سمة الشباب، من جهة اخرى، المتأمل في بعض برامجها على غرار "ناس نسمة" او "المبعوث الخاص" يدرك المحاولة الجادة لتقديم اعلام محترف في اقرب ما يكون الى شروط تلفزيون الواقع. ولعل تشبع أصحاب القناة بطبيعة التحديات المغاربية القائمة جعل من خطابهم واضح التصور والأهداف، وهو ما نلمسه في تصريحاتهم التي تعلن التطلع الى نشر التراث الثقافي المغاربي في العالم، سواء التراث الموسيقي او الحضاري بشكل عام. وفي هذا السياق قاموا ببث مشروع **برنامج** "**ستار أكاديمي**" مغاربي ضخم يركز على الاصوات الغنائية الشابة ويأخذ بيدها كي تثبت موهبتها وتحقق النجومية، خصوصا أن هناك وعي لإعطاء الاولوية للتراث الموسيقي المغاربي سواء "المالوف التونسي" أو "الراي الجزائري"[1]. بالإضافة الى الانتاج المشترك والمزيج الحاصل بين الفنانين الجزائريين والتونسيين في عديد من الاعمال ولعل المسلسلات الرمضانية مثال على ذلك ومنها **مسلسل** "**تسيبتي العزيزة**" الذي أكد مرة أخرى على التلاحم الموجود بين القطر التونسي والجزائري بالإضافة الى "**مسلسل مشاعر**" هذه صورة اخرى من صور الاندماج الفني المغاربي دون ان ننسى الحصة التلفزيونية ل"**جاك المرسول**".

وفي الحقيقة، لا يخفى على أحد مدى حاجة النخب المغاربية والطاقات المبدعة المعروفة منها أو الناشئة الى جهاز اعلامي يعرف بهم ويساعدهم على التحليق في سماء الفن العربي والعالمي، الشيء الذي يضاعف من أهمية الدور الذي من المنتظر أن تضطلع به **قناة** "**نسمة تي في**" المغاربية روحا وطموحات واذا ما نجحت في قطع خطوات حقيقية في هذا الاتجاه، فإنه ساعتها يمكن الاقرار بكل ثقة بأن الاتحاد المغاربي وجد محركا إعلاميا نشطا لتجسيده.

2-الاعلام المكتوب "مجلة المغرب الموحد":

للإعلام المكتوب أيضا دور كبير في تجسيد الوحدة المغاربية ، ففي 17 فيفري 2009 ولدت مجلة فصلية مستقلة جامعة، تصدر من تونس بأقلام من كل الاقطار المغاربية، تؤمن بأن الحلم المغاربي ليس مستحيلا، إنه قدر وارادة وفعل. فمجلة " المغرب الموحد" منبر اعلامي يهدف الى:[2]

-إحياء الطموح والأمل نحو بناء مغرب عربي كبير موحد ومتضامن.

---

[1] - "قناة نسمة في خدمة المشروع المغاربي"، المرجع نفسه، ص.47.

[2] -"المغرب الموحد"،ع.1(فيفري2009) (تم تصفح الموقع يوم 2014/02/12)www.maghrebuni.org

-التأكيد على علاقة وترابط الديمقراطية والتنمية والبناء المغاربي المشترك.

-إبراز دور القوى الجديدة والصاعدة في عملية البناء المغاربي، من أحزاب وتنظيمات المجتمع المدني ونساء وشباب ورجال أعمال ومثقفين.

-اعادة تجسير العلاقة بين الجيل المؤسس للدولة الوطنية، وبين الاجيال الجديدة وتوطيدها.

-التركيز على المسائل الاقتصادية والتنموية ايمانا بان الاقتصاد هو احد المداخل الاساسية لتحقيق التكامل وبناء الفضاء المغاربي المشترك، عبر تحسين المستوى المعيشي للفرد في مناطق الاتحاد.

-تناول مظاهر التنوع والتعددية في المجتمعات المغاربية، باعتبار ان الديمقراطية لا تنمو ولا تترسخ الا في ظل احترام الخصوصيات، والمحافظة على الحق في الاختلاف.[1]

-المساهمة في تعزيز موقع مغرب عربي كبير وموحد ومتعدد، ضمن الفضاءات العربية والافريقية والمتوسطية، ايمانا بان حوار الثقافات هو خيار استراتيجي وان دول الشمال الافريقي هو طرف كامل السيادة، والحقوق للإسهام من اجل تعاون اقليمي قومي قاري انساني ودولي متكافئ شعارنا في كل ذلك " غدا يبدأ اليوم" .

وتتكون هيئة التحرير من ثلة من الباحثين والمفكرين والاساتذة في اقطار المغرب العربي فمن تونس: "مصطفى الفيلالي" ، " المنصف الوناس" ، "أمال موسى" . ومن الجزائر: "عبد الحميد مهري" ، " عمار جفال" ، " سعيد مقدم". ومن المغرب: " محمد العربي المساري" ، "محمد المالكي" ، " عبد العالي مستور". ومن ليبيا: " علي الحوات" ، " محمود احمد الديك". ومن موريتانيا: " أحمد محمود ولد افاه" ، "عبد الله ولد محمد سالم ولد السيد".

3-شبكات التوصل الاجتماعي ومعالجتها للقضايا الحساسة بالمنطقة المغاربية:

باتت وسائل التواصل الاجتماعي في الآونة الاخيرة " اعلاما اجتماعيا أو مجتمعيا" يلعب دوره الهام في تناقل المعلومة وتداولها وحتى صناعتها[2]. فقد تجاوزت وسائل التواصل الاجتماعي مفهومها الضيق من تبادل للتعارف والدردشات وغيرها الى صناعة المحتوى وتوزيعه على اوسع نطاق وباتت اهم ادوات التأثير

---

[1]-المغرب الموحد، مرجع سابق، ص.47.

[2]- نجاة فقيري،" تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي على الصحافة في المغرب العربي. ثنائية النشر والانتشار"، (تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/22)www.afrigatenews.net

في صناعة الراي العام وتشكيله وتثقيف المجتمعات[1]بتقريب الاحداث والمفاهيم على اختلافها. ولعل الامر كذلك بالنسبة للوحدة المغاربية فقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في ابرازها والتعريف بها للراي العام الذي بات يستطيع النفاذ الى المعلومة في كل وقت وفي كل مكان. ومن ابرز القضايا التي تناولتها وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بالوحدة بين دول المغرب العربي التالي:

1- **مكافحة الارهاب:** تعتبر قضية مهمة والتعاطي معها اصبح ضرورة ملحة لأنها تهدد الاقليم. من خلال هذه النقطة اراد موضوع البحث ان يركز على ان مسألة الارهاب أيضا تعتبر عامل وحدة بين الدول المغاربية والتصدي له يكون من جميع جهات الاقليم. وفي هذا الصدد عقدت ندوات عديدة آخرها في 2016/05/03 جمعت بين الاعلاميين الجزائريين والتونسيين والمغربيين لمناقشة هذه المعضلة. الاعلامي الجزائري " هشام موفق مداد" أكد على أن قضية الارهاب بالنسبة لتونس جديدة عليها ولا بد أن تستفيد كل الاستفادة من التجربة الجزائرية من جهة ومن الاعلاميين الجزائريين من جهة أخرى في هذه القضية من خلال (الخبرة، معالجة المواضيع...) 20 سنة من مكافحة الارهاب في الجزائر واصبح الارهاب خبير وذكي وكذلك فطن في تتبع المعلومة الامنية[2]. وأكد كذلك الاعلامي التونسي " عبد الدايم سماري" ضرورة العمل بسياسة التشبيك بين المؤسسات الاعلامية الجزائرية والتونسية وسيسمح هذا بانطلاق مبادرات التعاون بين الاعلاميين.

2- قضية غلق الحدود بين الجزائر والمغرب:

النقاش متجدد حول موضوع فتح الحدود المغربية الجزائرية على مواقع التواصل الاجتماعي والتي شهدت دعوات وحملات لتعزيز صرح الوحدة المغاربية بضرورة فتح هذا الملف –الحدود- ومن ابرز هذه الحملات ما قام به الممثل الكوميدي " سليم مجاهد" من خلال مقطع فيديو، ظهر فيه وهو يحي المغاربة قرب المنطقة الحدودية ، ويعرفهم بنفسه، ليتفاجأ انهم يعرفونه جيدا ويشاهدون برنامجه التليفزيوني على قناة " الشروق الجزائرية" .حظي هذا الفيديو بتفاعل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلق عليه العديد من

[1]- نجاة فقيري، مرجع سابق.

[2]- هشام موفق مداد،" الاعلام والوحدة المغاربية في التصدي لآفة الارهاب" (تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/12) www.twenssafm.com.

النشطاء المغاربة والجزائريين على حد سواء. الذين رحبوا بالمبادرة ودعوا بدورهم الى فتح الحدود من اجل لم شمل العائلات واعادة صلة الرحم بين المغاربة والجزائريين[1].

في لقاء له رئيس منظمة العمل المغاربي الاستاذ "ادريس لكريني" مع "انديبندنت عربية" في تصريح خاص معها[2]. تحدث قائلا: إن هاجس فتح الحدود المغلقة واعادة العلاقات وارساء علاقات طبيعية بين البلدين الجاريين، هو حلم تتقاسمه جميع شعوب المنطقة المغاربية" وأفاد أيضا بأن الاصرار على غلق الحدود البرية الذي تلاه قطع العلاقات من الجانب الجزائري أحبط كل هذه المحاولات وأردف قائلا بأن الاكثر تضررا من هذه الوضعية غير الطبيعية هم سكان الحدود، إذ كانت تبعات إغلاق الحدود وقطع العلاقات كارثية عليهم، كما عقدت من مأمورية تواصلهم، فمعاناتهم مضاعفة باعتبار علاقات المصاهرة وعلاقات التعاون على مستوى تدبير المجالات الفلاحية والتجارية والاقتصادية. وقدم الاستاذ "ادريس لكريني" مجموعة من الحلول من بينها[3]:

– ضرورة التعامل مع ساكنة الحدود بمنطق استثنائي يأخذ في الاعتبار الروابط العائلية والاجتماعية والمصالح التي تربط بين هذه العائلات.

– العمل على طي الخلافات الثنائية التي لا تعكس مطلقا ارادة الشعوب ومصالحها الاستراتيجية في من يقتضي التنسيق والتعاون واليقظة لمواجهة اخطار وتحديات الازمات العابرة للحدود التي لا تستثني احدا تستهدف الجميع.

– التأكيد على الروابط المشتركة الحضارية والتاريخية التي تجمع شعوب المنطقة، وقلع كل من يصر على تشويه هذا المشترك التاريخي والحضاري بين البلدين الجارين، وادخاله في متاهات سياسية خطيرة، واقحامه في صراعات تكرس الفرقة والخلافات.

---

[1]– ايمان ملوك، "فتح الحدود المغربية – الجزائرية ...بين طموح الناس وقسوة السياسة" (تم تصفح الموقع يوم: 2020/02/14) http://www.dw.com

[2]– حسن الاشرف، " الحدود تقطع صلة الرحم بين المغاربة والجزائريين" (تم تصفح الموقع يوم2022/11/2) www.independentarabia.com

[3]– المكان نفسه.

1- الرياضة

رغم الخلافات السياسية بين البلد الجزائري والمغربي إلا أن الجزائر دعمت الملف المغربي وصوتت عليه لمونديال 2026 وهذا ما جعل المغرب يفرح بهذا الموقف بعدما خذلته معظم الدول العربية. من هذا المنطلق يمكن القول أن الجزائر أرادت أن تضع التوترات السياسية جانبا وتستغل الجانب الرياضي في تعميق العلاقة بين الجارة المغربية وما وصفته الجزائر وسمته هو عبارة " خوك خوك لا يخونك –لايغرك– البراني". كل هذا أكدته الجزائر كدولة وكذا مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها "الاتحادية الجزائرية للرياضة" دون أن ننسى ما فعلته الحملات الفيسبوكية والتي باركت بهذا الموقف الأخوي الذي ليس هو الأول من طرف الجزائر بل أنها دائما تعطي دروسا في الأخوة وافتخارها بالانتماء العربي.

من هنا جاءت حملة " خلي الحدود تفتح" بين الجزائر والمغرب والتي أصبحت تتصدر كل الاخبار العربية. إذ أكد مستعملي "الفايس بوك" على "أن الشعبان المغربي والجزائري شعب واحد، وقبح الله السياسة التي تفرق، والمستفيد الوحيد هو المستعمر القديم الجديد...".

كما أكد الناشطون لهذه الحملات على مواقع التواصل الاجتماعي إلى التآزر والتلاحم الذي دار بين الاشقاء المغربيين والجزائريين في مونديال 2018 بروسيا. كل بطريقته فمنهم من ألصق العلم الجزائري مع العلم المغربي. ومنهم من ناصر المنتخب المغربي من خلال تأليفه لبعض الاغاني الداعمة للمغرب في مونديال 2018. وهذا كله يؤكد أن الرياضة يمكن أن تسهم بشكل كبير في تهيئة المناخ لتحسين العلاقات بين البلدين. هذه كلها أمنيات ترجمتها مواقع التواصل الاجتماعي وكذا الجمعيات والاندية الرياضية التي أكدت بأن الرياضة تستطيع إذابة جليد الحدود بين البلدين وكذلك تجاوز الخلافات العالقة بينها لأن الشعب واحد وحبذا لو تصل هذه الأفكار وكذا التصورات إلى أصحاب القرار والسياسة لكلا البلدين.

المطلب السابع: آليات تعزيز عمل المجتمع المدني في دول المغرب العربي

لتفعيل صرح الوحدة المغاربية، يتطلب البحث الجاد لإيجاد السبل والآليات لاشتراك مؤسسات المجتمع المدني في ذلك وهذا عن طريق التالي:

1- إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية: وهذا يتطلب الإصلاح الدستوري القانوني على نحو يكفل صيغة فعالة ومحترمة لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ولمبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن المفقود ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولمبدأ التعددية السياسية، وتفصيل دور البرلمان، بما يمكنه من تجسيد

حقيقي للإرادة العامة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوى السياسية المختلفة[1]

2-إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة: على إنجاز انتقال سياسي سلمي- دون صدمات -نحو النظام الديمقراطي من خلال الاتفاق على مختلف حلقاته المرحلية بكل شفافية وبروح من الالتزام، بعيدا عن أشكال التحايل والخداع[2] ومما سبق يتضح لنا أنه لا مجال للبحث عن الديمقراطية الجاهزة (الغربية) وتطبيقها في الدول العربية ذلك أن النموذج الديمقراطي القائم في المغرب العربي، مثلما يرى المفكر الأخضر الإبراهيمي -ليس من شأنه أن يساعدنا على تحقيق أهدافنا في بناء مجتمع عصري ومتقدم وتحقيق أهداف التنمية[3]وفي هذا الإطار فقد توصل المفكر "محمد عابد الجابري " إلى أن الانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العلمية أحد الخيارين :إما التدرج وذلك بالعمل من جهة على فتح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتهيمن، والقيام من جهة أخرى بديمقراطية الدولة بالانتقال بها إلى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية مع ما يتطلب ذلك من فصل للسلطات وإصلاح الحريات...، وإما سلوك طريق آخر غير سبيل التدرج، وذلك إما بعمل الحاكم على التنازل تحت ضغوط القوى الديمقراطية، وإما بإزاحته من طرف هذه القوى الديمقراطية .

3- ضرورة التعاون الإقليمي والمغاربي لتحقيق الديمقراطية: بالموازاة مع جهود الباحثين على المستوى التنظيري كانت في الأفق عزيمة على مستوى القادة العرب من أجل تحسين الوضع العربي* وقد تجسد ذلك في قرارات القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في 23 ماي 2004، حيث تم اعتماد وثيقة "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح العربية" ومما جاء في هذه الوثيقة:

أ- حماية واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، من اجل الانتقال من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية، لان النضال من اجل إرساء قواعد مجتمع مغاربي ديمقراطي، تدفع إلى المشاركة الواعية والمسؤولة من جميع

---

[1]- أحمد منيسي، "أفاق التحول الديمقراطي في تونس"، في، أحمد منيسي وآخرون، مرجع سابق، ص.318.

[2]- عبد الإله بلقزيز،"الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، **المستقبل العربي**، بيروت:ع.219 ، (ماي1997)، ص.26.

[3]- عادل حسين، " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، بيروت:السنة3، ع.19، (سبتمبر1979)، ص.118.

أفراد المجتمع في البناء والتنمية والتغيير والتقدم، بالإضافة إلى تبلور مشرع وطني يطرح ضمن ما يطرحه دور المنظمات المدنية في التنمية والتكامل[1].

ب- العمل في إطار مغاربي يشكل تعبيرا عن الإرادة الشعبية الحقيقية لممارسة المهام الحضارية والإنسانية للشعوب في مواجهة تحديات العولمة والتكتلات الدولية، التي تتطلب تكتلا يمدها بالقوة لاستعادة حقوقها وتكريس حضورها ووحدتها، وتجنب الآثار السلبية للعولمة على مصالحها ومستقبلها. - أهمية الالتزام بتسوية وحل النزاعات بين الدول المغاربية في إطار مغاربي منعا للتدخلات الأجنبية.

ج-العمل على تفعيل ما هو موجود من مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع مغاربي وإعطاءها الحيوية اللازمة. بالإضافة إلى منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من الحرية للتحرك والمبادرة على المستوى المغاربي لخلق التواصل المطلوب بين البلدان المغاربية والمساهمة في تنمية التعاون بينها وربط جسور للتواصل الدائم بين مواطني المغرب العربي يشعرهم بمسؤوليتهم ودورهم الحاسم في البناء المغاربي.

هـ- ضرورة تحفيز الاهتمام وتشجيع التعاون والمشاركة في المؤتمرات العلمية ذات الصلة بالاتحاد المغاربي من جانب الجامعات المغاربية والعربية، ومن جانب المتخصصين والخبراء والمهتمين بشؤون المغرب العربي والحرص على حث المسؤولين في الاتحاد المغاربي ومؤسسات المختلفة للمشاركة في المؤتمرات والملتقيات المتعلقة به.

و- التأكيد على ضرورة القيام بنشر الوعي وتحسيس الرأي العام بأهمية الإتحاد المغاربي، عن طريق نشر الدراسات والبحوث الأكاديمية وإصدار البيانات والنشريات، بضرورة تحقيق الوحدة بين دول المغرب العربي.

ز- يتعين عليه استعادة الثقة في قدراته على كسب الرهانات التي تستدعي تدخله، بعبارة اخرى على المجتمع المدني ان يعبئ من خلال تفعيل الحكامة ودعم الفاعلين بكل تصنيفاتهم والذين لا يمكن تجنبهم وهي المنظمات الشبانية والناشطين على المستوى العمل المدني[2]

5- **ضرورة بناء مغرب الشعوب:** لابد من تجاوز المواقف والشعارات المجحفة التي يدفع ثمنها شعوب المنطقة، فالخطاب السياسي المغاربي يؤكد على أن الوحدة المغاربية هي وحدة الشعوب ومطلب جماهيري، لكن في حقيقة الأمر أن هذه الوحدة كانت دائما مطلب دول وحكومات، مع العلم أن

[1]- سلاف سالمي، "وسائل تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي" ، مرجع سابق، ص.183.

[2]- استفاذو فرديكيا، مرجع سابق، ص.21.

الشعوب المغاربية لها مجموعة مقومات حضارية وتحس بوحدة المصير، فالاختلافات الاجتماعية الحقيقية في المنطقة لا تتفق والحدود السياسية بين دول المغرب "فلا يتحدث السكان القدامى –كبار السن– عن دول مغاربية بل عن مدن وحسب طنجة ، صفاقص، وهران، فالوحدة الثقافية بمعناها الواسع للمنطقة حقيقة اجتماعية تاريخية تعكس تجانس اللغة والدين[1]. ما نلاحظه أنه هناك قواسم مشتركة بإمكانها أن تكون المصدر الأساسي للوحدة، فلم يحدث أن أقدمت حكومة مغاربية على تنظيم استفتاء شعبي حول موضوع الاتحاد كما هو الحال في أوروبا، فالتكامل المغاربي كان بفعل البلدان وليس الشعوب[2].

5- الإيمان بالحوار وقبول الرأي الآخر: فالحوار هو الغائب الأكبر على الساحة المغاربية، وغيابه سبب مهم من الأسباب التي جعلت الاتحاد يتخبط في مشاكل، فلا بد من تفعيل التواصل والحوار بين مختلف الفعاليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فتواصل وتفاعل الفاعلين الثقافيين والاجتماعيين والاقتصاديين يتم عن طريق التنسيق والتعاون حول قضايا ومهام وأهداف بناء الوحدة المغاربية وتحقيق تنمية مغاربية، كالدفاع مثلا عن الحريات النقابية والعمل بكل الوسائل المناسبة التي تدعمها وتصونها، ومن ثمة إنماء الوعي النقابي عبر بلورة وحدة المصلحة الطبقة الشغيلة المستفيدة، فإلى غاية 1999 توصلت الأمانة العامة إلى حصر 82 منظمة مغاربية غير حكومته (28 جمعية –41 اتحاد 13 رابطة مهنية)[3].

6- العمل على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المؤمنة والداعية للوحدة المغاربية للضغط على المؤسسات الحاكمة ودفعها إلى تجاوز خلافاتها واتخاذ مواقف تنسجم مع المصالح الوطنية والإقليمية إذ أن فاعلية المجتمع المدني تكمن من خلال تدعيم مؤسسات والقوى الاجتماعية المغاربية، بالتالي تصبح قادرة على تبوء المكان المناسب والتأثير على قرارات القادة الموجهة خصيصا لبناء الوحدة المغاربية وذلك من

[1]–عز الدين شكري، مرجع سابق، ص.146.

[2]– إلهام نايت سعدي، "دور المجتمع المدني في تفعيل الاتحاد المغاربي".

[3]– المكان نفسه.

خلال تنشيط العمل الجمعوي، وهذا لن يكون إلى بإزالة العوائق الإدارية والقانونية والمالية التي تعترض عمل هذه المؤسسات[1].

7- إن المجتمع المدني المغاربي مرتبط مع الدولة فلكل نظام سياسي، مجتمع مدني يتماشى معه، لذا لابد أن تتوافر الأطر القانونية والسياسية، التي تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لنشاطه وحركته، وهذا لن يتأت إلا بالدولة القانونية، هذه الدولة "قائمة على أساس التعدد السياسي وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم"[2].

8- ضرورة الارتفاع فوق الخلافات البينية والالتقاء على أرض الواقع لتحقيق المصالح المشركة بين دول المغرب العربي، ولقد بدأ الاتجاه الاقتصادي يطرح نفسه بفاعلية في التوجهات المغاربية للعمل على إرساء بنية تحتية مغاربية قادرة على تحقيق التقارب في ضوء الواقع المعيش، ليفتح أمامنا فيما بعد أفاقا زاهرة بفعل ما تحمل وحدة المغرب العربي من فرص ذهبية لأبنائها، وستكون تلك الوحدة، خير إطار لحل جميع المشاكل التي تسببت في زرع بذور التفرقة وانعدام الثقة...

9- ضرورة الإيمان بأهمية التعاون والتفهم حول كيفية مواجهة المشاكل وطرح الحلول، عن طريق التشاور والتحاور، وذلك بالتوفيق والتوازن بين الأهداف والمصالح المشتركة، ومواجهة التحديات سواء منها الداخلية أو الخارجية، عن طريق الانطلاق من الواقع، واحتواء المشكلات بين الدول المغاربية وتنسيق السياسات في جميع المجالات، سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية[3] ويمكن لنا التأكيد على أمرين اثنين في هذا المجال:

1- نبذ الخلافات وطرح جانبا المشاكل المفتعلة، ومحاولة فصل المسار التكاملي عن المزاجات المنقلبة للحكومات حتى لا يصبح التكامل كبش فداء لأبسط خلاف بين تلك الحكومات، وقضية إغلاق الحدود سنة

---

[1]- عز الدين شكري، **المغرب العربي في مفترق الطرق: في ظل التحولات العالمية**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية1996)، ص. 34.

[2]- أحمد شكر الصبحي، مرجع سابق، ص.220.

[3]- محمد الأمين لعجال، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي"، (رسالة دكتوراه قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008)، ص.15.

1994، وما انجر عنها من تجميد الاتحاد، وهي عبرة للأجيال القادمة وللشعوب المنطقة التي أثرت بشكل مباشر ي عملية دفع التكامل المغاربي إلى الأمام.

2- إفساح الطريق للمشاركة الشعبية في تقرير المصير المشترك طبقا للأسس الديمقراطية في الحوار والتفكير، مما يجنب المنطقة المغاربية موجات العنف والاضطرابات التي من شأنها عرقلة الاستقرار السياسي، الذي يعتبر أساس وقاعدة للتنمية في جميع المجالات.

10- إعادة النظر في محتوى المعاهدة المنشأة لاتحاد المغرب العربي، ومعالجة ما يشوبها من خلل، خاصة المادة السادسة، التي تسببت في عرقلة، بل توقيف وتجميد مسار الاتحاد، هذا بالإضافة إلى تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي بما يتلاءم والمصالح المشتركة للبلدان المغاربية، عن طريق تسريع المصادقة على الاتفاقيات التجارية والجمركية، والبروتوكولات المرتبطة بها ووضعها موضع التنفيذ بقصد تأسيس السوق الموحدة الداخلية، التي تدعم حرية انتقال الأفراد والموارد والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية[1].

11-إذا كان تم في الماضي القريب اتفاقيات شراكة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة ودول المغرب العربي متفرقة، قصد زيادة تفتح اقتصاديات الدول المغاربية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتزمت الحكومات المغاربية بتطبيق الإصلاحات الهيكلية، والاستفادة من المساعدات المالية المشروطة، فإنه من الأجدر بالدول المغاربية، من تصور وضع صيغة للتنسيق والتكامل بين الخطط والسياسات الاقتصادية لكل دول المغرب العربي، عبر إستراتيجية موحدة تتيح الدخول في شراكة اورومغاربية بصفة تعاقدية بين الاتحاد الأوروبي كطرف والدول المغاربية مجتمعة كطرف ثاني.

إن هذا التصور لا يمكن إدراكه، إلا بإعادة ترتيب البيت المغاربي عبر مراحل، وذلك لتقوية مراكز دول مغاربية في إطار حوار الشراكة مع الأطراف الأخرى، بغية الاستفادة من الظروف الدولية والمحيطة.

12- تستدعي هذه العملية بعث مشروع قومي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية بعيدا عن الخطابات الإيديولوجية، حيث توضع في المقام الأول المصالح العليا المشتركة للمجتمع المغاربي ورسالته الحضارية ويمكن تجسيد ذلك عبر تدعيم اتحاد المغرب العربي بصفة تدريجية، منطلقين من المشاريع الاقتصادية المشتركة.

[1]- محمد الأمين لعجال، مرجع سابق، ص.15.

13- يكون النقاش أكثر جدوى عندما نطرح أسئلة عن الكيف، وحينها نتبادل وجهات النظر ويمكن أن نتوصل إلى أشكال للمساهمة بدفع العجلة المغاربية إلى الأمام مع ضرورة ربط بين المجالات الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية لتأكيد العمل الجماعي على إقامة حياة ديمقراطية حقة تنمو في ظلها شخصية المواطن المغاربي...

14- ضرورة وعي الاتجاه السياسي الرسمي ومتطلبات الواقع المعاصر للمغرب العربي من أجل إيجاد أرضية مشتركة تخدم التقارب والتعاون وتعجل في تأسيس المشروع الوحدوي المغاربي، مع التأكيد على أنه هناك عوامل دينية وجغرافية وسلالية تستوجب الوحدة، إلا أنه ومن أجدر بالاعتبار في هذا العصر، هو أن اقتصاديات دول المغرب العربي غير متكاملة، بل هي متزاحمة فالضرورة تفرض علينا أن ننسق جهودنا وأن نضع تخطيطا مشتركا للنهوض بمجتمعنا في إطار ديمقراطية سياسية واقتصادية تضمن لكل قطر من أقطارنا الاحتفاظ بخصائصه، ولكنها تربط بيننا برباط مصلحي يقوي جانب الارتباط الأخوي المتين. كما يعمل المجتمع المدني من أجل تفعيل الوحدة المغاربية التالي:

15-تنشيط دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وتشجيع القطاع الخاص، وضرورة إدخال إصلاحات على القوانين المنظمة للاتحاد المغاربي في اتخاذ القرارات لتوفير مجهودات في مستوى تفعيل القرارات والإجراءات الاقتصادية المشتركة.

16-ضرورة إنشاء استفتاء شعبي مغاربي على الانترنيت حول الفكرة المغاربية بعد عجز الأنظمة عن تحقيق تطلعات شعوب المنطقة بالوحدة والاندماج المغاربي.

17-ضرورة إنتاج دساتير تساهم في تطوير وتعزيز الديمقراطية التشاركية في إطار تكامل ايجابي ما لديمقراطية التمثيلية، وضرورة تكريس مقاومة مدنية لانتزاع حقوق المجتمع المدني، كأحد الحلول العملية ليتمكن المجتمع المدني من اخذ امكانته كشريك في صناعة القرار.

18-دعوة الشباب من طرف منظمات المجتمع المدني عن طريق الشبكات الاجتماعية ومنها الفيسبوك والتويتر إلى العمل على ترسيخ مفهوم المواطنة المغاربية والعمل على الترافع لتجسيدها، كالمطالبة بالحق في التنقل والشغل وحقوق أخرى، لما لها من اثر على تحقيق الاندماج المغاربي وطلب المجتمع المدني من الشباب أيضا استثمار التكنولوجيا باء طلاق استفتاء شعبي مغاربي على الانترنيت من أجل العمل على الفكرة المغاربية لأنه على المجتمع المدني أن يسترد دوره في مزاحمة السياسيين في مبادرة الاندماج المغاربي لان هذه الشبكات الاجتماعية وسيلة لانشاء مجتمع عبر الانترنيت والتواصل مع هذا المجتمع بصورة سريعة

ودون تكاليف تذكر حيث يمكن نشر رسالة معينة او انشاء مجموعة تهتم بقضية معينة وتناقش وتتفاعل بشكل بناء مما يحقق الكثير من الاهداف المنظماتية، كما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تنظيم حدث مغاربي مشترك وحشد الجماهير كالبدا مثلا بإبراز التعاون والاتحاد الذي كان يجمع الاخوة المغاربة إبان الاستعمار وكيف كان المغرب العربي متماسك ويعبر عن كتلة واحدة بالرغم من وجود الحدود التي كانوا يرونها وهمية فالليبي كان جزائري والمغربي كان تونسي والتونسي كان موريتانيا. كذلك يمكن من هنا يمكن استنتاج أن هذه الشبكات تمثل مساحة غير محدودة للناشطين وتجعلهم يتجاوزون معظم المعوقات التي تحد من نشاطهم.

19-الوحدة المغاربية قرار سياسي في يد الحكام، الأمر في يد الأنظمة وعلى قدر استعدادها يكون التقدم أو العرقلة، ومنه فإن شعوب المنطقة المغاربية لم تأخذ بعد زمام الديمقراطية لتكون إرادتها هي أساس السياسات.

20-ضرورة الوضوح الأكبر في الرؤية والابتعاد عن الشعارات الجوفاء من طرف الجسم الجمعوي والعمل على تشبيك جهود العمل المدني المغاربي لإحداث نسيج يصل بنا إلى تكامل ثم إلى الوحدة المغاربية المنشودة. تضاف في سيناريو التنسيق والاندماج اي دور للمجتمع المدني ؟وفي ضوء ذلك سنحدد أبرز الوسائل الرئيسية لفعالية ونجاعة" المجتمع المدني المغاربي "للقيام بأدواره وتتمثل في الآتي:

أ-حماية واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان[1]، من أجل الانتقال من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية، أن النضال من اجل إرساء قواعد مجتمع مغاربي ديمقراطي في دولة ديمقراطية، تدفع إلى المشاركة الواعية والمسؤولة من جميع أفراد المجتمع في البناء والتنمية والتغيير والتقدم، بالإضافة إلى تبلور مشروع وطني تقدمي يطرح ضمن ما يطرحه دور المنظمات المدنية في التنمية.

ب-إعادة النظر حول تلك العلاقة التي تجمع المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي، وإخراجها من دائرة الصراع والنزاع إلى مجال التعاون والتشارك في حل المشكلات التي تعترض الدول المغاربية، بمعنى آخر أن منظمات المجتمع المدني نفسها، لن تنمو أو تزدهر إلا إذا رفعت الدولة يدها وقبضتها عنها، وسمحت لها

[1]-حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين**. ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)، ص.945.

بأن تقوم بدورها ووظائفها المرجوة [1] لمستقبل واعد للدول المغاربية، فإذا لم تفعل الدولة ذلك طواعية، وهو الأرجح، فإن منظمات المجتمع المدني مدفوعة إلى المجاهدة والتصارع من أجل حريتها في التنظيم والحركة. وبذلك تشد بقية المجتمع معها إلى أعلى، وتحقق من خلال ذلك احد شروط التنمية والتحول الديمقراطي[2]. بالإضافة إلى أنه "علي أومليل" يؤكد ويشدد على ضرورة الانتقال بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المغرب العربي من علاقة الصراع إلى علاقة المشاركة من خلال كف الدولة عن عملية ابتلاع المجتمع من خلال التخلي عن إيديولوجية ميراث النضال من أجل الاستقلال أين < تكونت دولة احتلت كل المجال العام وابتلعت مجتمعها المدني[3]>> إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على مستويين: "توسيع القاعدة الاجتماعية للديمقراطية وبناء التنمية على أساس من اللامركزية"[4]

ج- على منظمات المجتمع المدني أن تنطلق من تبني مشكلات وقضايا القطاعات والفئات الاجتماعية بالمعنى الجماعي وليس مجرد التركيز على قضايا وانتهاكات فردية. ومن هنا ينبغي التأكيد على ضرورة أن تقترب هذه المنظمات أكثر من قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

د-ضرورة إخراج منظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان حقوق الإنسان من طابعها الذي يقتصر على المفهوم السياسي لحقوق الإنسان، بمعنى أنها تدافع عن من تعرض للسجن أو التعذيب ثم تدخل في معارك مع الحكومة بحثا عن ضجيج إعلامي بل لا بد من دمج الحق الاقتصادي والاجتماعي والتنموي وجعلها من أولوياتها أيضا.

هـ-قبول المجتمع للحق في الاختلاف باعتباره حقا مشروعا لكافة المواطنين، فضلا عن التعددية التنظيمية في المجتمع، والتي تفترض بطبيعة الحال حرية التنظيم المهني والنقابي[5]و كذا حرية وسائل الإعلام

---

[1]- محمد حسن عبد الحافظ، "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، في، **المجتمع المدني وسياسات الإفقار**، مرجع سابق،ص.192.

[2]- أحمد منيسي، مرجع سابق، ص.

[3]-علي أومليل،"الدولة النامية والمجتمع المدني صراع أم شراكة"، **أوراق فلسفية**، ع. 4-5 (مصر: مركز النيل للكمبيوتر، جويلية ديسمبر 2001)، ص.211.

[4]- المرجع نفسه،ص.216.

[5]-أحمد منيسي، أفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق،ص.304.

والصحافة وعدم احتكارها من جانب الدولة أو جماعة سياسية، وشفافية السلوك الحكومي [1] المركز على إرساء مبادئ الحكم الراشد.

و –ضرورة وجود نظام قضائي حر ونزيه وفعال[2]، وهذا لتأدية مهامه خارج رقابة السلطة وتعسفها وردعها. هذا من جهة ومن جهة اخرى يقوم بدور المنسق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية بين الدول الأعضاء للاتحاد، وذلك لضمان حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول أعضاء التكامل[3].

ز – بلورة مؤشرات كمية وكيفية لبناء المجتمع المدني، وهذا لا يكون إلا بالتعامل مع عدد من المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم على مستوى الفكر والواقع، ومن ثم فان اقتراح بعض الحلول، لمواجهة هذه المشكلات أو بعضها، يقع في إطار عملية بناء المجتمع المدني[4] في المغرب العربي، باعتباره وثيق الارتباط بخصوصيات البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبطبيعة الدولة، وبقضية الديمقراطية،و وبالتالي لا يمكن التفكير فيه بمعزل عن كل هذه الأمور.

ح– إن الدور الأهم لتنظيمات المجتمع المدني والجمعوي تكمن في قوة الاقتراح المشاركة في عملية التحديث السلمية، لا المحافظة على مشاعر الحقد والانتقام، لان التحديث السلمي وهذه هي الخاصية الجوهرية للمجتمع المدني، يقوم على طرح الأفكار والقيم للأخر مهما كان هذا الأحد[5] من هنا كان على الدول المغاربية بفضاءاتها الخمس، أن تعي تماما أنه من أجل التقدم في التنمية المستدامة وتجسيم أهدافها لا بد

---

[1]– أحمد المنيسي، مرجع سابق، ص.309.

[2]– المكان نفسه.

[3]– محمد سيف عبد الفتاح، **أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974)، ص.16.

[4]–حسين توفيق إبراهيم،" بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية"، مرجع سابق،ص.693.

[5]–عروس الزبير، "المجتمع المدني الأداة، الرأي والفقراء الجدد"، في، **المجتمع المدني وسياسات الإفقار في عالم العربي**، مرجع سابق،ص.169.

من مشاركة جميع القوى الحية، التي تزخر بالطاقات والتجارب وهذا العامل يساهم في تفعيل المجتمع المدني[1].

ط-في مجال الاستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني، هناك مقترحات بهذا الشأن يمكن إجمالها:

1-لا بد التركيز على قضية، إخراج مؤسسات المجتمع المدني من واقعها القطري إلى رحاب العمل الجماعي المغاربي ليكسبها مناعة وقوة.

2- دفع الطبقات والأفراد الأغنياء إلى المساهمة في دعم هذه المؤسسات وتوعيتهم بأهميتها في دعم الديمقراطية[2].

3- تشجيع هذه المؤسسات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا[3].

4- تصعيد النضال للمحافظة على المنظمات والمؤسسات المغاربية الموجودة وتطويرها.

5- اقتراح إنشاء مصرف يضم جميع دول المغرب العربي لتمويل عمل مؤسسات المجتمع المدني المغاربية[4].

21-المجتمع المدني هو عبارة عن نهضة مستمرة وانتقال من حال سيء إلى حال أحسن، دون الاكتفاء بحال معين حتى الوصول للتميز والتقدير في كل المجالات، ومنه ضرورة تقسيم مجالات العمل بين الفاعلين المغاربيين وان يشتغل كل فاعل على المجالات تخصصه حتى نربط مجالات الاقتصاد والتربية والثقافة بين دول الفضاء المغاربي لنفعل نظرة التكامل حتى تصبح نظرة مشروعة.

---

[1]- محمد المهدي مليكة، "دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم التنمية المستدامة في المغرب العربي وإفريقيا"، في المغرب العربي في مفترق الشركات،(ورقة بحثية قدمت في، **ندوة علمية** حول: التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته تونس 15 افريل2008).

[2]- أنظر تعقيب محمد صفي الدين خربوش على ورقة سعد الدين إبراهيم: "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية" ص ص.719-720.

[3]- مناقشة بشارة مرهج ، مرجع سابق، ص. 844.

[4]-المكان نفسه.

خلاصة الفصل الرابع:

كخلاصة لهذا الفصل الذي تم فيه التأكيد على المجتمع المدني كمقاربة فعلية وضرورة حتمية في دفع عجلة الوحدة بين دول المنطقة المغاربية وللوصول إلى هذه النتيجة كان لابد علينا أولا تسليط الضوء على العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في خلق نسيج من المؤسسات المدنية المغاربية راسمة لها الطريق لمباشرة عملها ونشاطها. إذ غدى المجتمع المدني إحدى الآليات الأساسية والحيوية للإصلاح السياسي ومدخلا هاما في الوصول للأهداف فكانت هذه الأسباب دافعا لذلك. بالإضافة إلى ذلك فقد أملى الواقع على الدول المغاربية في ظل موجة الديمقراطية النظر في فعالياتها المدنية من الناحية التشريعية (القانونية) والعملية (النشاط) إلى الاعتراف بالمجتمع المدني كفاعل إجتماعي أساسي من خلال مشاركته الضرورية في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية الهامة. إن اعتراف دول المغرب العربي بهذا القطاع (القطاع الثالث) يجد تفاوت من دولة إلى أخرى فإذا تطرقنا إلى التجربة المدنية المغربية نرى بأنها قطعت أشواطا كبيرة على درب البناء الديمقراطي. فالمتتبع للتطور السياسي والدستوري المغربي يلمس ذلك بجلاء من خلال التكاثر الملفت لفعاليات المجتمع المدني إلا أن الملاحظ لذلك يؤكد بأن هذا النمو لا يعدو أن يكون مجرد تطور كمي لا غير ويرجع ذلك في كون أن البناء المؤسساتي للمجتمع المدني المغربي دون المستوى المطلوب مرتبط بعدم الفاعلية في ظل وجود مؤسسات مدنية أخرى تكون مضادة لها تابعة لنظام المخزن. في حين يرى البعض من ناحية أخرى مساهمة المجتمع المدني كبيرة من خلال الظروف التي تعيشها المملكة من تجديد النخب ومعالجة لبعض القضايا ذات الطابع الحقوقي ما دفع بظهور جيل جديد من المطالب ذات الصبغة الثقافية والتنموية ومجتمع مدني مشارك للقضايا الهامة التي تمس البلاد. أما إذا انتقلنا إلى تونس فبرغم ما يميزها عن باقي دول المغرب العربي من أنها لا تعاني من المشكل الإثني، إلا أنها تشكو من عدة عقبات تتجلى في ضعف مجتمعها المدني، وهذا راجع لنوعية النظام السياسي التونسي في زمن بن علي الذي كان رافضا للفكرة الاصلاح الحقيقي والذي كان لا يحترم حقوق الإنسان، بسبب الاعتقالات التحكمية والتعذيب في السجون، التي طالت الناشطين في الحقل السياسي، وعدم وجود صحافة مستقلة ومعارضة قوية تشارك، في اتخاذ القرار وكل ما يقال فهو، كلام وحسب بعيدا عن الممارسة الفعلية والدور البارز لكل الفعاليات، إلا أنه وبسبب ما فعلته الثورة أدى الأمر إلى حلحلة التوترات والصراعات التي تخبطت فيها تونس خاصة فيما يتعلق بنشاط المنظمات المدنية التي نجحت في إظهار كفاءتها بمختلف تشكيلاتها في التحكم في الاوضاع ولجائزة "نوبل للسلام" لرباعي الحوار الوطني كدليل على ذلك. أما إذا

تحدث موضوع البحث على الجزائر فقد شهدت هي الاخرى تطورات كبيرة مست نظامها السياسي وفواعله يرجع كل هذا إلى التحولات المتصاعدة في مختلف المجالات منذ بداية الثمانينات، أدى إلى إصلاحات سياسية عميقة، بدأت بالتخلي عن النظام الاشتراكي. استبدل مبكرا بمواقف أكثر واقعية في الثمانينات منحت الوقت الكافي للمجتمع لاستيعاب الثقافة الديمقراطية والتكيف مع المعطيات الجديدة التي تعززها، كل هذا أدى بتعزيز الرغبة التي أرادت التعجيل بهذا التحول، ولا يتحقق هذا إلا من خلال تحرك صريح للمجتمع، يخلق مبررا مقنعا لإحداث هذه التحول. ويرجع هذا إلى قوة الشعب في تغيير الأوضاع التي يراها غير صالحة.

أما بخصوص ليبيا، فهذه الحالة ضمن دول المغرب العربي، التي كان يشكل نظامها السياسي نموذجا فريدا في المنطقة بخصوصياته المؤسساتية ونهجه الإيديولوجي. فالنظام الليبي رغم إقدامه على بعض الإصلاحات الاقتصادية فإنه يعاني من فقر الديمقراطية، فاحتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة بقيادة معمر القذافي يجعل إقامة نظام ديمقراطي بليبيا شبه مستحيل في ظل الواقع الحالي، حيث لا وجود لمجتمع مدني ولأحزاب سياسية ولانتخابات ولو صورية ولا لحقوق الإنسان ولا وجود لدستور ينظم الاختصاصات ويوزع السلطات، إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من أجل تحقيق التغيير، حتى وإن نادى الطرف المقرب للقذافي وهو ابنه "سيف الدين الإسلام" بالإصلاح فلا يمكن له تجاوز الخطوط الحمراء لوالده. إلا أنه وبعد قتل القائد على حسب تعبير الليبيين. دخلت ليبيا في مرحلة من الجمود من جهة في مؤسساتها السياسية وخراب لبيئتها الداخلية من جهة أخرى من طرف القبائل التي تتناحر من أجل الكسب السريع والبقاء للأقوى حسب تعبير الصحفيين الليبيين وكل هذا أدى إلى إضعاف الدولة، التي أراد لها المجتمع المدني الناشط في الخارج الازدهار والتقدم، وهذا من خلال التفاف كل الجهود الحكومية والشعبية، بعيدا عن قانون القوة والتخريب من جهة والمؤامرات الخارجية من جهة أخرى. أما إذا وصل موضوع البحث إلى موريتانيا، فإن هناك عدة عراقيل تواجهها تتمثل في، الطابع القبائلي والعشائري للدولة، مما يجعل الولاء يكون للقبائل وليس للدولة، كما أن الأحداث الساخنة وسلسلة التطورات السياسية التي مست موريتانيا عطلت الكثير من الإصلاحات، كما أن النخب السياسية الموريتانية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني تبقى ضعيفة وهشة إلى حد كبير، الشيء الذي يجعل حجم ووزن التغيرات لا يستجيبان لطموحات المرحلة، فالترميمات بقيت شكلية ودون مضمون بسبب وجود الظروف الاقتصادية والاجتماعية

المحلية الموريتانية غير كفيلة باستيعاب المفاهيم الديمقراطية الغربية كوجود هياكل وأطر المجتمع المدني تشارك السلطة في اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة للبلاد.

إن المجتمع المدني المغاربي يعمل جاهدا للتغيير من خلال تجسيد أهدافه على أرض الواقع ولعل ما حدث في ظل ما عرف بأحداث "الربيع العربي" دليل قاطع على حركيته إذ كان مؤثرا في مواقف الدول وتوجهاتها. إذ تمكن من الضغط على الانظمة الحاكمة فمنها من غادر ومنها من جعلها تستجيب لمطالبه بإصلاحات تمس كل المجالات. إن هذه التحولات التي عاشتها المنطقة المغاربية في السنوات الماضية أكدت مرة أخرى على إعادة رسم ملامح جديدة لهذه العلاقة بالتركيز على استقلالية المجتمع المدني بكل أطيافه. لكن بالرغم من كل هذا الجهد المبذول من طرف المؤسسات المدنية المغاربية تبقى هناك محبطات تعكر صفو عملها وهذا ليس بيدها بل بسبب الدولة وأجهزتها. ويركز موضوع البحث هنا على طبيعة العلاقة التي تجمع بين الدولة والمجتمع المدني المغاربي وهي علاقة تتصف بالتأثير والتأثر. فلا يمكن أن يكون مجتمع مدني قوي في ظل دولة لا تهيء له المجال لعمله. ولا يمكن الاطناب في الحديث حول تحول ديمقراطي يمس كل المستويات دون وجود قدر من الانسجام والتكامل بين هذين الطرفين (الدولة والمجتمع المدني).

والأمر هنا يأخذنا إلى الشعوب المغاربية التي لابد أن تتضافر كل جهودها إلى تجسيد صرح الوحدة في أطر منظمة–المجتمع المدني– ومؤمنة بالقضية. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حتمية الوحدة في ظل هذه الظروف التي تعيشها المنطقة من: توترات، مؤامرات، تخريب، تهريب وغيرها وهذه المسائل لا يمكن القضاء عليها إلا بتحقيق الاتحاد المغاربي. كما يمكن القول أنه رغم التحديات التي يصطدم بها المجتمع المدني المغاربي على المستوى السياسي خاصة، يبقى الامل عنده موجود من خلال كل الجهود التي بدلت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والشبابي وأكد في كل مرة ضرورة انخراط الدول المغاربية في هذا المجال(العمل المدني) كل هذه المحاولات لا تثبط من عزيمة مؤسسات المجتمع المدني المغاربي في العمل سوية من أجل إخراج المنطقة إلى بر الأمان. وإذا أراد الشعب أمرا التحم مع بعضه ولعل ما نبدأ به ما حدث في تونس" ثورة الياسمين " استطاعت أن تغير النظام السياسي وكذا ليبيا التي استطاع شعبها الاطاحة بنظام ديكتاتوري دام أكثر من 40 عام والتي نأمن أن تحتوي ثورتها على نتائج ايجابية لشعبها لنصل لعام 2019 الذي اتسم هو الاخر برياح التغيير والتي مست الجزائر متمثلة في الحراك الشعبي الجزائري الذي هو الآخر استطاع الاطاحة بنظام دام 20 عام ومنه ما أردت الوصول إليه هو تلك الامنيات التي نريد أن تتحقق وهي

تضامن وتضافر كل الجهود الشعبية المدنية المغاربية في إعلاء كلمة واحدة ألا وهي الوحدة وتجسيد الاتحاد المغاربي الذي يعتبر حلم الشعوب المغاربية وتطلعها والتي لن تتحقق الا بإعطاء الفرصة للمقاربة المدنية في إرساء ذلك.

الخاتمة

الخاتمة

بناءا على مختلف جوانب الموضوع التي حددت في الخطة والمقسمة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن المجتمع المدني لقي دراسة عميقة من طرف المفكرين من كلتي البيئتين الغربية والعربية. فمن خلال الرؤية الغربية خلصنا إلى وجود إختلاف كبير بين المفكرين في تعريفهم للمجتمع المدني فالبعض مزجه مع المجتمع السياسي في حين يوجد من لم يخلط بين المصطلحين. هذا إذا كنا نتكلم على المجتمع المدني في الفكر الغربي القديم. أما إذا انتقلنا إلى المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث أخذ أبعادا اخرى متمثلة في ربط المجتمع المدني بجوانب عدة منها الاقتصادية والاجتماعية وكذا جعل المجتمع المدني يتخلل بين الخاص والعام مستبعدا كل ما له علاقة بالقرابة (العائلة) من جهة والعمل السياسي (الاحزاب السياسية) من جهة أخرى.
- المجتمع المدني في الفكر العربي إنقسم هو الاخر إلى شقين هما: أن الاول قد أيد الفكر الغربي في تعريفه للمجتمع المدني وربطه بالليبرالية في حين يأتي القسم الثاني الذي عارض هذا التوجه مدللا ذلك بالاختلاف الكبير بين البيئتين الغربية والعربية في النظم والقيم .
- لن تحقق مؤسسات المجتمع المدني الادوار الموكلة إليها الا من خلال توفر بعض الشروط – الخصائص– والتي تعد بمثابة العمود الفقري لها. ولقد جمعت بين المعنوية تارة والمتمثلة في المنظومة الاخلاقية والسلوكية التي تنطوي عليها هذه المنظمات بقبولها الاختلاف في الرأي وحل كل النزاعات بطرق سلمية متخضرة بعيدة عن ممارسة القوة والعنف. وهذا لن يكون إلا بامتلاك مواطن واعي للعمل التطوعي السلمي المتشبع بقيم التسامح التي تجعلنا نطلق عليه صفة " المدني" كذلك من خصائص المجتمع المدني أيضا هي قدرتها على التكيف مع التطورات والمستجدات فعنصر التكيف يجعلها قادرة على الاستمرار والبقاء وقد قسم التكيف الى (الزمني، الجيلي، الوظيفي) بالاضافة الى هذه الخصائص المعنوية توجد خصائص مادية تكمل وظيفة الاولى متمثلة في الاستقلال التنظيمي والمالي فالاولى تتعلق بالشؤون الداخلية لعمل هذه المؤسسات –لوائحها وقوانينها– بعيدا كل البعد عن تدخل الجهات الرسمية. أما ما يمكن قوله على الجانب المالي اقصد هنا (الموارد) التي لابد ان تكون تابعة لجهة غير رسمية. لأن ضعف التمويل سيؤدي إلى لجوء هذه المؤسسات إلى مساعدة الدولة (الحكومة) والتي فيما بعد ستستخدم هذا الاجراء كورقة ضغط على منظمات المجتمع المدني في التدخل في عملها وشؤونها مثلا.

– توصلنا في هذا الموضوع إلى الوظائف التي ستؤديها المنظمات المدنية بوجود الخصائص–سابقة الذكر– تجعلها سهلة واسهاماتها في تحقيق الافضل يكون مواتيا. أي أداء المجتمع المدني يكون فاعلا وجادا. تتنوع الوظائف الموكلة لمؤسسات المجتمع المدني من الادوار الاساسية والمتمثلة في التنشئة الاجتماعية والسياسية. أي من خلال غرسها لقيم ومبادئ نفوس الافراد التي تؤدي عجنهم ليصبحوا مواطنين صالحين متشبعين بروح المبادرة والتضامن والعمل على تحمل المسؤولية والمشاركة في العمل لبناء المجتمع. كما أن وجود مثل هذه المنابر –فعاليات المجتمع المدني– تشعر الفرد بالحرية في إدلاء رأيه دون تعسف. مما يجعل مؤسسات المجتمع المدني بتشكيلاتها المتنوعة مخزن لإفراز القيادات الجديدة لإمداد المجتمع بها في حالة ما انسحبت الدولة أو تراجعت عن أداء مهامها وهنا يأتي دور المجتمع المدني في ملأ الفراغ والذي لا يؤثر فيما بعد على المواطنين.

– ظهور مصطلح التكامل على المستوى الدولي إثر مساعدة العديد من الاحداث، ما دفع بالدول الغربية إلى إيجاد صيغ جديدة للعلاقات فيما بينها في جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولقد تباين تعريف التكامل من مفكر لآخر ويرجع هذا إلى إرتباط كل مفكر ببيئة (الاقتصادية والسياسية) من جهة ومن جهة أخرى منهم من يرى في تعريف التكامل على أنه حالة بمعنى إلغاء كل أشكال التفرقة بين دول الأعضاء. في حين يرجع طرف آخر تعريف التكامل على أنه عملية وهذا لانطوائه على الآليات والوسائل التي تستعمل في انجاز العملية التكاملية.

–توصلنا أيضا إلى تلك الشروط الواجب توفرها لإنجاح التكامل بين الدول والمتمثلة في:

–لا يخلو أي مفهوم من مقاربته النظرية في تفسيره، وقد رافق هذا المفهوم –التكامل– تطور على المستوى الفكري وإسهامات للعديد من النظريات التي تنطوي على منطلقاتها ومسلماتها في تفسيرها لمفهوم التكامل ولقد تعددت بين الفيدرالية التي تنطلق من التكامل كونه من سماتها فهي في جوهرها خطة لتحقيق هدف مشترك لتبلور المصالح. أما النظرية الوظيفية والتي جاءت لتؤكد على الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم، وهذا عن طريق دعم الاستقرار السياسي الدولي بتناسي الحدود السياسية مع ادخال تعديلات اقتصادية واجتماعية للوصول للتقدم في جميع المجالات .لتظهر فيما بعد الوظيفية الجديدة التي هي إمتداد للوظيفية والتي تعتبر إسهاماتها مرجع فكري لا يستهان به للظاهرة التكاملية معتمدة على التكامل الجهوي بدل من التكامل الدولي مع ضرورة إدراج النخب المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني كشريك في العملية التكاملية. ليصل الموضوع إلى إحدى المقاربات النظرية التي حاولت التركيز على الظواهر التعاونية في

العالم والحديث هنا يأخذنا للمقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة التي تنطلق من قيم التعاون بدل الصراع وهذا بالتأكيد على دور المؤسسات في التغلب على الفوضى.

– كما تناولنا التجربة التكاملية المغاربية من خلال رصد لاهم المراحل والتطورات التي لحقت بها معتمدين في ذلك على تعريف المنطقة المغاربية بدءا بالجانب الجغرافي والموقع الاستراتيجي الذي تتوفر عليه هذه المنطقة التي تتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. ان هذا المجال متوفر على كل مقومات الاندماج تنوعت بين التاريخ المشترك ووحدة الدين واللسان والمصير والعادات والتقاليد وكذلك بين المحددات الاقتصادية المختلفة التي تزخر بها دول المغرب العربي والتي بدورها تخلق تنوع خاص. بالإضافة الى الامكانيات المتصلة بالتطلعات المشتركة للمواطن المغاربي الآمل في بناء فضاء متحد خدمة للمصالح المشتركة للشعوب المغاربية.

–إن معالم البعد المغاربي تجسدت في تاريخ الاقطار المغاربية منذ خضوعها للاستعمار ما أقر بضرورة النضال المشترك والتضامن للقضاء على المخططات الاستعمارية الرامية الى طمس الهوية العربية الاسلامية لشعوب المغرب العربي مع العمل على تقسيمه وتجزيئته كل هذا دفعهم للعزم على تحقيق وحدتهم لمقاومة العدو المشترك فكانت العديد من المحاولات لإفشال برامجه الاستدمارية في المنطقة بدءا بالعمل السياسي المتمثل في دور الحركة الوطنية المغاربية في ذلك والمسماة أيضا بحركة شمال افريقيا مع التأكيد على مشاركة كل الفعاليات الشبانية مثل جمعية طلبة شمال افريقيا والتي كان لها دور بارز في نشر الوعي في وسط الطلاب من خلال تأطيرهم للمضي قدما نحو تجسيد المطالب خاصة تلك المتعلقة في إحياء الهوية المغاربية العربية الاسلامية.

–بروز الفكر الوحدوي المغاربي المشترك لتكلل الانطلاقة بمرحلة حساسة متمثلة في النضال المغاربي المشترك من خلال عقد مؤتمر المغرب العربي عام 1947 في القاهرة الذي إجتمع للبحث على الاليات الناجعة في توحيد الخطط مع ضرورة العمل النضالي المشترك المنظم. ويدل هذا اللقاء على أهمية العمل المغاربي كوسيلة ناجحة في التعاون من أجل تحقيق الاستقلال التام لكل الدول المغاربية.

وبعد كل هذه المحاولات السياسية لفعاليات الحركة الوطنية المغاربية، إستدعى الامر مع مطلع الخمسينات إلى العمل العسكري فتشكل الجيش المغاربي. إلا أن الاستعمار لم يتردد على كسر جسور الكفاح المسلح المشترك بعد حصول كل من تونس والمغرب على استقلالهما ما أدى الى تفويت الفرصة على الدول المغاربية في تحقيق الوحدة عبر العمل المسلح الثوري.

إلا أن هذا لم يحبط من عزيمة الدول المغاربية في العمل المشترك فالهدف لايزال مستمرا مما دفعهم في التفكير مرة أخرى عام 1958 في مؤتمر عقد من طرف الاحزاب المغاربية الثلاثة بطنجة المغربية لتجديد مطالب الشعوب المغاربية في الوحدة وتعد هذه الخطوة ايجابية عكست وعي النخب السياسية المغاربية.

-مرحلة الاستقلال حملت في طياتها جملة من المحاولات التكاملية، طرحت في شكل معاهدات واتفاقيات جماعية لدول المغرب العربي مؤكدة على تنشيط الروابط الاقتصادية مثل اللجنة الاستشارية ومنها ما كان ذا إتفاق ثنائي مثل: بيان جربة بين تونس وليبيا ومعاهدة مستغانم بين الجزائر وليبيا.

-حمل عام 1988 في ثناياه لدول المغرب العربي مبادرة جادة في تأسيس الاتحاد المغاربي تمثلت في إجتماع كل قادة المغرب العربي في زرالدة الجزائرية بهدف التأكيد مرة أخرى على الرغبة الكبيرة في إقامة إتحاد مغاربي مع تكوين لجنة تبحث عن الوسائل الكفيلة لتجسيد هذا الصرح.

-في 17 فبراير عام 1989 أعلن رسميا عن قيام إتحاد إقليمي يجمع كل دول المنطقة تحت إسم " إتحاد المغرب العربي" بمراكش المغربية. حمل ميثاق الاتحاد الكثير من الاهداف في جميع المجالات مثل: تعزيز أواصر الأخوة بين الدول والشعوب مع العمل على تحقيق الرفاهية لها. فكانت هذه المعاهدة المسماة بالمنشئة بمثابة دستور يحمل جملة من المواد كلها تؤكد على العمل المغاربي المشترك وفق هيكل تنظيمي يقسم المهام على العديد من الاجهزة التي تنوعت بين الرئيسية والفرعية.....

-ما توصلنا له أيضا هو أنه بالرغم من هذه المبادرات المشجعة للعملية التكاملية المغاربية، والتي أكدتها اللقاءات الجادة التي تم ذكرها والاشارة إليها في الاطروحة إلا أنه ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين صاحب الاتحاد المغاربي تحديات جسيمة لم تتجاوزها دول المغرب العربي عبر مسيرتها للتخلص منها وقد تنوعت هذه العقبات بين السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في عرقلة أماله ولا تزال تفعل فعلتها .

ويؤكد كل الدارسين بأن فشل الاتحاد المغاربي في تجسيد أهدافه يرجع بالدرجة الاولى إلى العديد من العوامل تنوعت من سياسية إلى اقتصادية وكذلك مؤسساتية والتي تعمل على نسف كل محاولات إحياء هذا الصرح وهذا ما أكده الرئيس التونسي السابق" منصف المرزوقي" الذي صرح وقال: أن الكلام حول الاتحاد المغاربي أصبح مملا ومحبطا... في كل مرة يذكرنا بالفرص التي أضاعتها دول المنطقة جراء تمسكها ببعض المعوقات التي يمكن تجاوزها إذا ما نظرت إلى مستقبلها ومستقبل شعوبها التواقة لبناء مثل هذا الاتحاد...". فبقيت هذه المعوقات تراوح مكانها منذ أكثر من 34 عام.

الخاتمة

في حقيقة الامر الكلام عن الاسباب الحقيقية وراء تعطل عمل الاتحاد المغاربي هي كثيرة نستهلها بالعامل السياسي الذي جعل منه كيانا إداريا لا غير. فمنذ سنوات السبعينات والثمانينات دخلت المنطقة المغاربية في سياسة التحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي مثل الاتفاقيات المبرمة بين تونس والجزائر والتي لحقت بهما موريتانيا 1983 والتي كانت تدعو للتعاون والاخوة .إلا أن كل من الرباط وطرابلس كانتا ترى في هذه الاتفاقية تجاوز في حقهما فكان ردهما هو تأسيسهما لاتحاد عربي إفريقي عام 1984 في مدينة وجدة المغربية. يتضح من هنا أن العلاقات بين دول المغرب العربي تربطها الاهواء والشكوك لا منطق الاخوة والتعاون.

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية ذات البعد الدولي والأممي بمثابة الضربة التي شلت كل محاولات التفاهم بين المغرب والجزائر ما نتج عنه إنعكاسات سلبية على العلاقات بين البلدين من جهة وعلى مستقبل الشعبين من جهة أخرى والتي أثرت على مسيرة الاتحاد المغاربي. فالمغرب يتهم الجزائر في كل مرة بمساندتها للبوليساريو في كل المجالات سياسيا، عسكريا، ماليا، فيما تؤيد الجزائر وتؤكد في كل مرة على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

كان لعام 1994 وقع كبير على البلدين من خلال تأزم الاوضاع بينهما بسبب الانفجارات التي حدثت في مراكش المغربية والتي أدت بإتهام المغرب للجزائر كون هذه الاخيرة كانت تعاني من سنوات العشرية السوداء ما جعل المغرب يتخذ قرار فرض تأشيرة على الجزائريين لتقابل الجزائر هذا التصرف غير الموضوعي برد أقوى ألا وهو غلق الحدود. ما أثر سلبا على نفسية الشعبين (الضحية) وهذا الخلاف كان سببا وراء تواري ذاكرة التاريخ والمصير المشترك التي تبناها الأجداد والأباء سنوات الاستعمار والاستقلال. كما عجل هذا الوضع بتعطيل العمل المغاربي المشترك والوصول إلى تجميد مؤسساته. أي منذ قمة تونس 1994 وكل الطموحات التي خطط لها لم تتحقق بل بقيت في أدراج المسؤولين.

لقد كان لقضية لوكربي عام 1992 التي فرضت على ليبيا والتي تعرف بالحظر من المشاكل التي استجدت بعد تأسيس الاتحاد المغاربي والتي إنعكست سلبا على علاقات التعاون بين دول المغرب العربي لأن ليبيا هي الأخرى إتهمت الدول المغاربية بعدم التضامن معها في مواجهة هذا الحصار الدولي وإعتبرته خيانة لها. وإستنتجت بعدها بأن المادة القائلة " بأن أي إعتداء على دولة من دول الاتحاد يعتبر إعتداء على كل المنطقة" مجرد كلام لخصته هذه المشكلة التي تعرضت لها ليبيا.

توصلنا أيضا من خلال موضوع البحث بأن للعامل الاقتصادي دور كبير في عرقلة الاتحاد المغاربي الذي كلف بلدان المنطقة خسارة كبيرة حجمها نحو 6.1 مليار دولار. بالإضافة إلى ضعف التجارة البينية

التي لا تتعدى 2 بالمئة من قيمة التعاملات الخارجية هذا ما يبقي هذه الدول في تبعية للجهة العمودية (شمال جنوب) بدل العمل الاقتصادي الافقي المشرك. ضف الى هذا فالدول المغاربية لم تكن متفقة منذ البداية على الكيفية المتبعة لبناء اقتصاد مغرب عربي ما أثر على مستقبله فمنهم من إنتهج الاشتراكية (الاقتصاد الموجه) كالجزائر وليبيا في حين إعتمدت كل من موريتانيا والمغرب وتونس الاقتصاد الليبرالي. ما جعل دول الاتحاد الاوروبي تستخدمه كورقة ضغط عليها في مفاوضاتها مع دول المغرب العربي ما يبقي هذه الدول الخمس عاجزة على تحقيق اندماجها الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على السياسي ومنه على مسألة الوحدة المغاربية.

كما شاب الجانب المؤسساتي (التنظيمي) ثغرات ساهمت هي الأخرى في فشل الاتحاد المغاربي ونستهلها بالطبيعة المتخلفة للمعاهدة المنشئة خاصة فيما يخص مبدأ الاجماع الذي يعيق أي قرار. لأنه يشترط موافقة كل دول الاعضاء على أي اتفاقية لتصبح سارية المفعول. فمن بين 37 اتفاقية فلم تدخل حيز التنفيذ سوى 5 اتفاقيات. بالإضافة إلى مركزية القرارات في يد مجلس الرئاسة دون منح أي صلاحية لباقي الهيئات ما أدى إلى تعطيل عمل الاتحاد. لأنه إذا لم يجتمع مجلس الرئاسة تتعطل كل النشاطات. هذا ما تشير إليه المادة السادسة "لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار"..

في ظل هشاشة وضعف العلاقات المغاربية مع بعضها البعض بسبب المشكلات سابقة الذكر ، دفع الامر بها إلى التعاون مع الخارج ضمن شراكات ثنائية وأخرى جماعية مثل مشروع الشراكة الاورومتوسطية المعروف بمبادرة برشلونة لعام 1995 إلا أن هذا المشروع كان لفائدة الضفة الغربية على حساب الضفة المتوسطية الجنوبية وهذا بسبب الاتفاقيات الثنائية الموقعة من طرف تونس والمغرب لاهتمام بإقليمهما (أمنيا، إقتصاديا، إجتماعيا، سياسيا) على حساب باقي دول المنطقة. فإنخراط كل دولة من دول الاقليم المغاربي في إستراتيجية موحدة أمام الاتحاد الاوروبي عرقلت مسار الاتحاد المغاربي المنشود من طرف دوله.

بالإضافة إلى التفاعل الاخر مع الجوار الاوروبي والمعروف بمجموعة 5+5 والذي يعتبر منتدى غير رسمي يهدف إلى تحسين الاستقرار لدول غرب المتوسط، غير أن الاجتماعات المزمع عقدها خاصة تلك المتعلقة بالإقليم الجزائري أجلت من عام 1991 الى عام 2001 وبقي الحوار معلقا وهذا بسبب الازمة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر. وفي ضوء عدم وجود كتلة مغاربية موحدة قادرة على فرض نفسها في مواجهة الطرف الاوروبي والاكتفاء بالعمل الفردي ما أدى إلى بروز عقبات أخرى ضد هذه المبادرة.

التحديات سابقة الذكر التي تتخبط فيها دول المنطقة لم توقف جهود النخب المغاربية وحلمها في تجسيد الوحدة إلى إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي والذي ألحت عليها ظروف حساسة تعيشها دول الاقليم مرة أخرى

في البحث على مقاربات جديدة تكون بمثابة المنقذ والمخرج من نفق العقبات التي تواجه مسار الاتحاد المغاربي وتجسيده.

فإذا ما لاحظنا كل المقومات التي تتوفر عليها المنطقة المغاربية من قواسم مشتركة(اللغة، الدين، الروابط التاريخية، القرب الجغرافي...) والتي تشكل للناظر عناصر قوة لهذه الدول. في حقيقة الأمر دول المغرب العربي لم تستفاد منها بل تناستها أمام النظرة الضيقة لعنصر القطرية الطاغي.

ومنه فإن المبادرات المغاربية من أجل تحريكها كان لا بد التعويل على المقاربة المجتمعية المدنية ودورها في تجسيد صرح الوحدة بين دول المغرب العربي ما جعل موضوع البحث يقوم برصد العوامل المتسببة في ظهور المجتمع المدني المغاربي والتي أثرت على أداءه. فإنقسمت بين العوامل الخاصة بالبيئة الداخلية لدول المنطقة وأخرى تخص البيئة الخارجية ومدى تأثيرها على هذه الدول.

فالحديث عن المحركات الداخلية فلقد تنوعت في المنطقة المغاربية من بينها تراجع أنظمة الحزب الواحد في معظم دول المغرب العربي باستثناء التجربة الليبية. ويرجع سبب ذلك في تآكل شرعية هذه الانظمة وعجزها في تحقيق الكثير من المطالب الشعبية في الجانب السياسي والاقتصادي (المشاركة السياسية، التنمية، الاستقرار...) ما دفع هذه الظروف بالتعجيل في قضية التحول الديمقراطي الذي أتى بمبدأ التعددية السياسية التي أعطت فرصة للمعارضة وكذا لفعاليات المجتمع المدني المغاربي للمشاركة في التعبير عن نفسها مدافعة عن القضايا التي عجزت عنها الدولة المتسلطة عن تحقيقها .

التعليم هو الاخر كان سببا هاما في بروز مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي. فقد أخذ هذا الأخير منحنى إيجابي في دفع المواطن للاهتمام بالعمل المدني وإسهامه في بناء الدولة من خلال المشاركة الفعلية في هذه الفعاليات المجتمعية.

الحديث عن العوامل الخارجية الدافعة لظهور مجتمع مدني مغاربي يقودنا مباشرة الى ظاهرة العولمة وانعكاساتها على دول المنطقة. فقد حملت الكثير من القيم مست كل المجالات تؤكد على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان مع إشاعة ثقافة مدنية عالمية. الانتشار الهائل للمنظمات غير الحكومية أدت إلى تحولات كبيرة خلال العقود الاخيرة من خلال خلق فضاء نشط للحركة الجمعوية ما أكدته العديد من المؤتمرات العالمية التي أقيمت (مؤتمر البيئة، حقوق الانسان، الاسكان، المرأة...)هذا ما أدى بتعزيز لدور الفعاليات غير الحكومية والتي يكمن عملها في نشر الوعي الانساني، تقديم المساعدات، تدعيم المشاريع، تنشيط التنمية ومحاربة الامراض والاوبئة التي تهددها. ما يمكن استخلاصه من المحدد الخارجي أنه عزز من نمو المجتمع المدني المغاربي .

الخاتمة

استنتجنا من المجتمع المدني المغاربي أن منظومته القانونية والتشريعية تتقارب حينا وتتمايز حينا آخر. فظهور المجتمع المدني بالمغرب إرتبط هو الاخر بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفها، وقد تزايدت ضرورة ظهوره بضعف الدولة وعدم إمكانيتها وقدرتها على القيام بالمهام المنوطة بها. إلا أن المغرب يعد مجتمعه المدني من أكثر الفعاليات نشاطا مقارنة بالدول المغاربية الاخرى وأكثر حيوية. لكن في حقيقة الامر هذه الحيوية لا تلقي إستجابة كافية أو مساعدة على نفس المستوى من قبل الحكومة.

فقوانينها المتعلقة بالجمعيات (الظهير الشريف) الذي يضبط أحقية تأسيس الجمعيات يوضح بجلاء الرقابة التي تمارسها الحكومة على مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الجمعيات متبعة إجراءات عديدة إبتداء بالتأسيس مرورا بالتمويل. مع تعامل الدولة بثلاثة طرق إتجاه مجتمعها المدني مستعملة المواجهة والتصادم المباشر بينهما والذي أسفر على نتائج تتمثل في الاعتقال والمنع بالنسبة للعمل النقابي والطلابي. والطريقة الثانية تتمثل في المنافسة والتي أسفرت هي الأخرى على الاهتمام المتزايد لمؤسسات المجتمع المدني أما الطريقة الثالثة فتسمى بالاحتواء لأن الدولة توصلت إلى نتيجة مفادها أنها لا تستطيع القضاء على المجتمع المدني لهذا إختارت سياسة أخرى في التعامل معه وهي الاحتواء بدل المواجهة. وهذا من خلال مشاركته في إعداد الخطط والبرامج الحكومية مع توزيع حضوره في وسائل الإعلام لكن السلطة هنا تعمل باستراتيجية ذات اتجاهين فالأولى سعيها إلى ترسيخ ثقافة حقوق الانسان وتجريم كل إنتهاك للمواثيق الوطنية والدولية أما الثانية توفير أجهزتها المخزنية لحماية منهكي هذه الحقوق من موظفيها، وتدفع المواطنين إلى الاعتقاد بعدم جدوى الاحتجاج على الحق. جاعلة لثقافة الوساطة والعلاقات الشخصية الضيقة السياسة المفضلة لها في التعامل.

إلى حين برزت تلك التطورات التي مست جوانب الاقتصادية والاجتماعية في شكل اصلاحات وهذا بحلول الحراك السياسي لعام 2011 الذي مس هو الاخر في المغرب بإفرازه لدستور جديد وحكومة جديدة. فالمرحلة الانتقالية التي عرفها المغرب كانت بمثابة نقلة في تاريخه المعاصر والتي انجر عنها ايضا تحول كبير للمجتمع المدني لبذي كان لفترة وجيزة يتعرض لكافة انواع الاضطهاد والتعسف. ظهر هذه المرة في شكل تشكيلات فاعلة وقوية مست اتخذت العديد من الاشكال مثل: التعاونيات، الاتحادات، النوادي، جمعيات الاحياء والودادیات...) وتميزت بخصائص جعلتها تشارك في البناء الديمقراطي إذ أصبحت تشكل قوة ضاغطة في الفعل السياسي من خلال مساهمتها في تنشيطه. ضف إلى ذلك قدرتها في التأثير على مشاريع التنمية التي تنتجها وتسيرها (رجال الاعمال) ويمس هذا الامر البناء الاقتصادي دون أن ننسى وجود نسبة

عالية من الوعي لدى المواطنين المنتميين لهذا القطاع – المجتمع المدني– والذي يعتبر بمثابة غذاءها الذي تعتمد عليه في اكبر القضايا المصيرية.

أما اذا انتقلنا الى التجربة المدنية التونسية استنتجنا من خلال قراءتنا لها أنها هي الاخرى مرت بالعديد من المراحل بدأت بمرحلة القمع بكل أشكاله لتنظيمات المجتمع المدني ما إنعكس على نشاطه الذي وصف بالضعيف لتأتي مرحلة جديدة بزغ فيها زمن جديد بعد ثورة 2011 التي حملت في طياتها نضج ووعي كبير لدى النخبة الوطنية وفي مقدمتها قوى المجتمع المدني التي قادت هذه المرحلة مع تحملها مسؤولية نتائج هذه المرحلة التي تمثل قطيعة لنظام قمعي وبوليسي يعوضه نظام ديمقراطي يعترف بالمشاركة لكل فعاليات المجتمع. ما يمكن استنتاجه هو ان تونس استفادت من تجاربها السابقة الذي كانت تهيمن عليها السلطة الحاكمة .هذه التجارب زادتها نضجا تجسد في ثورة 2011 التي استطاعت ضمان استقلالها عن السلطة، من خلال تعزيز مكانة المجتمع المدني بتنشئة مواطنين ذوو وعي ثقافي عالي جاعلة منهم مدشنين لنظام ديمقراطي تبدأ مهمته بوضع دستور جديد يتضمن مؤسسات ديمقراطية حقيقية هدفها تجسيد دولة الحق والقانون –الحكم الراشد.

إن المجتمع المدني الليبي في عهد الرئيس السابق معمر القذافي كان غير مسموح له على الاطلاق من وجوده ويرجع ذلك للأيديولوجية التي كان يمارسها الرئيس والمتمثلة في أنها كانت قائمة على فكرة مشاركة الجميع في الشأن العام بواسطة المؤتمرات واللجان الشعبية ومنه لا داعي لبروز لمثل هذه المنظمات –المجتمع المدني– ولا حاجة لقيامها. بطي صفحة القذافي دخل الشعب الليبي إلى عهد جديد تميز بالحرية بشتى انواعها (حرية التعبير وروح المبادرة) هذا ما عكسه الواقع وترجمه في منظمات تميزت بالعمل المدني والتي اصبح لها دور كبير في مشاركة في قضايا التي تهم البلاد ومستقبلها. بل تعدى دورها لتصبح بمثابة جماعات ضغط على مؤسسات الدولة لمتابعتها ومساءلتها خاصة في هذه الفترة التي تعيشها البلاد المعروفة بالانتقالية مع السهر على تجسيد كل المطالب التي قامت الثورة من أجلها. لكن تصادف هذا الاخير بقيود أخرى تعكس زمن القذافي لم يتوارى وهذا من خلال العقبات التي وضعت لمؤسسات المجتمع المدني من اجل مباشرة نشاطها وأؤكد هنا على قانون 2001/19 وكل من يتعدى على نصوصه يعتبر في حكم الخارج على القانون من جهة وتعرض تنظيماته المدنية لكل أنواع الإغلاق والحل.

تعتبر موريتانيا هي الاخرى من بين الدول المغاربية التي شهدت حياتها السياسية تطورات هي الاخرى فالمتتبع للنظام السياسي الموريتاني يلاحظ أن للبيئة إنعكاس كبير على تطوره والحديث هنا يأخذنا للقبيلة التي أثرت ولمدة كبيرة على السلطة ونشاطها غير أنه ومع سنوات التسعينات نلاحظ أن البلاد إختارت النهج

الديمقراطي الذي يجعل الكل له الحق في المشاركة السياسية بعدما وضع للبلاد دستور جديد يقر بالتعددية السياسية الضامنة لحرية التعبير والتنظيم جاعلة مؤسسات المجتمع المدني من أولوياتها فقد شهد هذا الاخير إنتشار كبير إلا أن الفكرة التي نشأ من خلالها كانت من طرف السلطة أي أنها لم تكن نابعة من مطالب مدنية من هنا نوضح أن مؤسسات المدنية الموريتانية لا تزال تحت الهيمنة الرسمية التي تؤثر فيما بعد على أداءه وفعاليته.

إن المتأمل للمجتمع المدني الجزائري يلاحظ هو الاخر قد مر بالعديد من التطورات وهذا راجع للظروف التي لحقت بالبلاد. فبعد الاستقلال ومع تواجد ايديولوجية الاحادية الحزبية وكذا الاشتراكية فإن شروط بروز المجتمع المدني متناقض تماما وما تحمله مبادئ الديمقراطية كحرية التجمع والتنظيم بالرغم من وجود دساتير تؤكد على حرية إنشاء جمعيات لكن هذا لم يكن له أي تأثير على النشاط في الواقع وبقي الأمر عليه إلى عام 1989 بعد إنتهاء تلك الازمة التي تتخبط فيها البلاد في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية (أكتوبر 1988) والتي أدت إلى إقرار دستور 23فيفري 1989 الذي سمي بالدستور التعددي وهذا راجع لاعترافه بالعمل الجمعوي على الاقل على المستوى التشريعي مع إعترافه بالأحزاب السياسية والتعددية الاعلامية وكذا حرية المبادرة الاقتصادية. ليكلل هذا الاخير بقانون للجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الذي جاء مرافقا لتلك التحولات التي عرفتها الجزائر ولقد سمح هذا القانون بنمو التنظيمات المدنية بالرغم من الازمة الامنية التي كانت تتخبط فيها البلاد والتي إنتهت بمجيء عبد العزيز بوتفليقة عام 1999 للحكم واستطاعته تهدئة الاجواء بوضع قوانين (الوئام والرحمة) جاعلا من مصلحة الجزائر هي العليا وان استرجاع أمنها سيضع الدولة في محك آخر.

في هذه المرحلة الدولة إتبعت خطة ذات إتجاهين لأنها لم تكن قادرة تماما على التراجع على الحرية الجمعوية التي أقرها الدستور السابق 1989 فقامت باغراق المجتمع بمؤسسات مدنية موالية لها وممولة من طرفها ضامنة ولاءها للسلطة الحاكمة (التحالف الرئاسي) مثل ما فعلته التجربة (المغربية والموريتانية والتونسية) أما البرنامج الثاني المتبع من طرف السلطة الحاكمة هي العمل على تضييق الخناق مرحليا على المؤسسات المدنية هذا ما أكده القانون المراجع تراجعا في حجم الحريات إذا ما قورن بالقانون السابق 1990.

بعد الاوضاع التي عرفتها المنطقة المغاربية والمعروفة بثورات الربيع العربي قامت الجزائر كنظيرتها المغربية بوضع قانون جديد للجمعيات 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 لأن الدولة الجزائرية كانت متخوفة من قضايا التمويل الخارجي(الاجنبي) من جهة ومن بعض الامور التي تعجز عن متابعتها (مراقبتها). فقامت

بمراجعة قانون 31/90 وبقي العمل به إلى مجيء الحراك الشعبي 22 فيفري 2019 بالجزائر والذي يمثل أهم حدث سياسي عرفته البلاد منذ الاستقلال جاعلة منه مثالا للتحضر والوعي السياسي الكبير الذي اتصف به الشعب الجزائري الذي كان يعمل في شكل منظمات مدنية منظمة ذات شعارات تتمحور حول السلمية ، المصلحة العليا للبلاد، وضد العهدة الخامسة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة. وبالفعل إستطاع الشعب (المواطن) من الاطاحة بنظام حكم لمدة 20 عام آملا في المزيد مع محاسبة كل من كانت تسول له نفسه مساندة هذا النظام وبقاءه أقصد هنا العصابة(المافيا) مع ضرورة استعجال بإنتخابات رئاسية لعدم دخول البلاد في فراغ دستوري يؤدي إلى أوضاع لا يحمد عقباها.

ففي 12 ديسمبر قرر إجراء إنتخابات رئاسية بالرغم من تلك الاصوات المرتفعة لمكونات المجتمع المدني الجزائري الرافضة لهذه الانتخابات المركزة على ضرورة وجود ضمانات حول نزاهتها وشفافيتها وهذا بإبعاد كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي كانت موجودة في عهد الرئيس السابق(المستقيل) .

من خلال موضوع بحثنا استنتجنا كذلك أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني في دول المغرب العربي هي مختلفة ومتفاوتة من دولة لأخرى وفق العديد من المعايير التي تحكمها. كطبيعة الحكم والارادة السياسية، كذلك مستوى الايمان بالعملية التشاركية ومبادئ المواطنة التي تمليها الديمقراطية وكذلك مدى قدرة المواطنين في التصدي للأنظمة المتسلطة والصمود أمام وجهها. من هنا نتأكد بأن العلاقة لم تكن ليوم ثابتة بل في حركية نتيجة ظروف هذا التصور ينطبق على الدول المغاربية. فهي في حالة صراع وتصادم حينا وحالة من التشاركية حينا آخر. فبخصوص الأولى فإن الدولة كانت تتحكم في الافراد وتقوم بترويض تحركاتهم مع عدم الاعتراف بالمجتمع المدني ما أدى بكثير من الاحيان إستخدام العنف بكل الاساليب أما بخصوص الحالة الثانية فإنها كانت مجبرة على مواكبة التطورات التي لحقت بها مع مسايرة لتحولات الشارع المنادي بالتغيير جاعلة منه سبيلا في إرساء علاقة تشاركية معها ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف مكوناته. ونقصد هنا بالتحولات التي مستها ذلك الوعي المجتمعي بعد "الربيع العربي" الذي أبرز مدى تحمس المواطن للاضطلاع بأدوار متعددة خدمة للمصلحة العامة. ما يمكن استنتاجه في الاخير بأن مسار التطور والتغير السياسي مرهون ببناء علاقة صحية بين الدولة والمجتمع المدني في مغرب العربي.

استنتجنا من موضوع البحث أيضا أن مؤسسات المجتمع المدني تبذل كل جهدها في كل المجالات لتأكيد تواجدها لتجسيد صرح الوحدة بين دول المنطقة. وهذا من خلال اللقاءات الدورية التي تقوم بها هذه الاخيرة في تعزيز العمل المغاربي المشترك في كل الميادين. لأن المؤسسات المدنية متعطشة لتحقيق التكامل بين الاقطار المغاربية وهذا كما قلنا من خلال الجهود المبذولة والتي تثمن في كل مرة النتائج المتوصل إليها

والتي تؤكد على حاجة الاقليم إلى التعاون والانصهار في كتلة واحدة متمثلة في الاتحاد. ولعل الامثلة المذكورة في متن الاطروحة تؤكد ذلك فلقد تنوعت المؤسسات المدنية ونشاطاتها في كل المجالات لتؤكد دورها في تحريك عجلة الزمن للوصول للوحدة بين الاقطار المغاربية ففي الجانب الاقتصادي والتجاري تمحورت أعمال مؤسساته المدنية والمتمثلة في الاتحاد المغاربي لرجال الاعمال، والاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي، الاتحاد المغاربي للفلاحين في التأكيد على تنمية الشراكة بين دول المغرب العربي لأنها تعتبر الدافع الاساسي لتنشيط الاستثمار والتبادل التجاري للنهوض بالتشغيل بالإضافة الى اعطاء الدور الهام لاتحاد المصارف المغاربية لمساهمته في دعم الاندماج المصرفي والمالي وتوطيد الروابط بين اعضاءه كما كان لاتحاد المغاربي للفلاحين دور كبير في التركيز على العديد من النقاط التي تسرع من عجلة التعاون والتنسيق بين دول الاقليم المغاربي من خلال الدفع بالفلاحة لتحقيق اكتفاء ذاتي مع تطوير تأطير الفلاحين المغاربة وذلك بالاعتماد على البحث العلمي مع العمل على تفعيل دور المنظمات المدنية في هذا المجال على المستوى الافقي لدفع الاندماج المغاربي بالإضافة الى ارساء بطاقة معرفية مغاربية لتسهيل التبادل التجاري مع ايجاد ملائمة لأنظمة المصارف المالية مع تعزيز الاستثمارات ببعث صندوق الرأسمال المغاربي مع اشراك القطاع الخاص في ذلك. من خلال هذا يمكن القول ان لفعاليات المجتمع المدني في الجانب الاقتصادي دور كبير في الجمع بين الشركات المغاربية وتعزيزها للتجارة البينية ما يؤدي الى مزايا في جانب المعاملات.

أما اذا انتقلنا إلى وظيفة المنتديات وتشكيلاتها المدنية خاصة الشبانية منها في مجال الوحدة المغاربية فقد تنوعت وتعددت فمن بينها منتدى (الجاحظ) الذي جمع نخبة المجتمع المغاربي من أساتذة في كل التخصصات للتذكير بأهمية التكامل المغاربي. فالهيئات المدنية الحاضرة تؤكد عزمها على العمل من اجل اطلاق قاطرة الاندماج لان البناء الديمقراطي لا يمكن أن يكون فاعلا إلا إذا كان مرتبطا بالوحدة والامتداد الجغرافي. مع تناولها أيضا لجملة التحديات التي تواجه المنطقة مع ضرورة البحث على الامكانيات والفرص لحلحلة الوضع.

كما كان للشباب المغاربي الدور الكبير في أنشطة المؤسسات المدنية لوصول هذه الفئة إلى درجة الوعي بأن التكامل والوحدة هو المخرج لها من كل الظروف التي تعيشها منطقة المغرب العربي جاعلين أمثلة التكتلات الدولية(جنوب شرق اسيا، الاتحاد الاوروبي...) مثال على ذلك. فمن خلال هذه المنتديات الشبانية يستطيع الشاب المغاربي تمرير أراءه وأفكاره تجاه قضية باتت تشغلهم(الوحدة) فبرمجت العديد من اللقاءات مع كافة الأطر المدنية في الدول المغاربية لمناقشة الكثير من المواضيع ذات الصلة بالإقليم المغاربي

مؤكدين على ضرورة العمل سوية على إذابة كل الجمود الذي يهدد مؤسسات وأجهزة الاتحاد من خلال كسر كل ما له صلة بالحدود المغاربية بالتركيز على الجانب الاكاديمي والتنقل العلمي بين الطلاب والباحثين المغاربة بتسهيل كل الاجراءات في ذلك كما تطرق لكل الاسباب التي تؤدي الى تفضيل الطالب المغاربي الدراسة في الجامعات الاجنبية بدل المغاربية.

كما ركز الحاضرون من جمعيات على الرياضة والتي تعد الوسيلة القوية في كسر الحدود بين لاعبي الرياضات المختلفة في المغرب العربي فقد تناولت الجمعيات الرياضية جملة مقترحات المعززة للرياضة المغاربية والدافعة لصرح الوحدة لمغرب عربي كبيرمن خلال ضرورة إنشاء موقع رياضي للشباب المغاربي على شبكة الانترنيت، مع إحداث صندوق مغاربي لتمويل أنشطة الشباب والرياضة بإدراج منتدى مخصص للنظر في القضايا الخاصة بالشباب الرياضي المغاربي. عملت الجمعيات الرياضية أيضا على تشجيع الرياضة بين دول المغرب العربي من خلال التعاون الرياضي والتبادل الرياضي(اللاعبين والمدربين) .

كان لمحور الثقافة والفن حضور لافت من خلال فعالياته المدنية المختلفة والتي عملت علىإحياء التراث المشترك للمنطقة (مهرجان الشعر الملحون، الفروسية، معرض خاصة بالصناعات التقليدية والاكلات الشعبية)، تبادل الثقافي والفني بين الممثلين وفناني المغرب العربي (كتاب، شعراء، حرفيين، مغنيين...) مع العمل على الحفاظ على اللغة الامازيغية من الزوال. كما كان للمنظمات المدنية مثل " آجير " من الجزائر و"أوراش" و" المواطنة" من المغرب و" نحن نحب سوسة" من تونس وكذلك التكتل النسوي " مغاربيات بلا حدود" ورشات عمل لتثمين الوحدة المغاربية وإشراك الشباب المغاربي بصنفيه –ذكور وإناث– في دعم وتقوية رؤية ومشروع (2521) الخاص بالتنقل الشبابي والاندماج المغاربي وهذا بضرورة إجراء إستفتاء مغاربي عن طريق الانترنيت حول موضوع الوحدة المغاربية بعدما عجزت الأنظمة في تحقيق ذلك.

إن المتتبع لكل هذه المبادرات واللقاءات الخاصة بفعاليات المجتمع المدني المغاربي الخاصة بالمجال الشبابي عنوان يقرأ من خلاله أن الشاب المغاربي يمتلك من القوة والعزيمة لتغيير الواقع وأنه يعمل بكل ما أوتي من قوة دون أن يفقد الأمل في تجسيد هذا الحلم (التكامل).

كما توصلنا في هذه الأطروحة إلى أن للجانب الصحي دور كبير في تجسيد التآزر بين الدول المغاربية من خلال فعالياته الجمعوية مثل رابطات النساء والتوليد في المغرب العربي مع الجمعية الموريتانية لطب النساء والتوليد والتي شاركت في مؤتمر تخللت أعماله حول كيفية علاج سرطانات الرحم وكذا السكري لدى المرأة الحامل في الدول المغاربية فكان يهدف هذا اللقاء في رفع المستوى الصحي للنساء في منطقة المغرب العربي وأكدت كل الرابطات على قدرتها في التعاون والتنسيق من أجل الوصول إلى هذه الغاية – رفع

مستوى الصحة المغاربية– دون أن ننسى تلك الجهود المكللة بنتائج إيجابية بين الشقيقتين الجزائرية والتونسية في هذا المجال (الصحة) في العديد من القطاعات (طب العيون، طب النساء والتوليد، والطب التجميل.

إن الوحدة المغاربية كانت هي الاخرى محل إهتمام الزوايا والتي رسخت للتراث الديني والثقافي المشترك للمنطقة المغاربية مع نشر قيم وأخلاق دعمت وتبنت وحدة الاقطار المغاربية في جل أعمالها فالاية الكريمة "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا..." تؤكد وحدة الأمة ونبذ كل عوامل الفرقة بينها. تركز الزوايا على الانسان الذي يعتبر الرأسمال الحقيقي لأي مشروع إنمائي متخذة من جانبه الروحي قاعدة لذلك . فلإنسان الصالح هو الذي يحمل في نفسه قيم الاخلاص والمحبة والصدق والتسامح وحسن الجوار والتعايش السلمي وهذا ما نادى به ديننا الحنيف من جهة ونادت به التنظيمات المدنية من خلال قيمها وخصائصها المعنوية . والسبب وراء التعويل على الزوايا والتي هي منبر هام في تفعيل الوحدة بين الدول المغاربية يرجع إلى الدور البارز الذي لعبته إبان الاستعمار الذي إجتاح المنطقة والذي كان يهدف بسياساته إلى طمس الشخصية العربية الاسلامية فكانت مثلا جمعية العلماء المسلمين أحد الاسلحة الموجهة له والتي وجدت دعما ومساندة كبيرة من طرف كل الدول المغاربية الاخرى في إعلاء راية الاسلام واللغة العربية.

أما في زمننا الحاضر فلزاويا في دول المغرب العربي أدوار كبيرة خاصة تلك التي تهدد الاقليم من فتن ونشر للتطرف والارهاب والآفات الاجتماعية بمختلف أنواعها. فلها من القدرة ما يؤثر على الوازع الديني للفرد المغاربي بنشر وتعزيز قيم الاخوة والسلام والوحدة بين أفراد المجتمع المغاربي جاعلة منه جسدا واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له باقي الجسد بالسهر والحمى. هذا ما رسخته الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يرى في الزوايا الداعم لكل القضايا التي تهم البلاد والاقليم المغاربي على حد سواء . جاعلا من رأيها الوسطي منهاجا يهتدى به في الشدة. بالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الرابطة الجزائرية للزوايا التي تعاونت مع الرابطات المغاربية الاخرى في عقد العديد من اللقاءات العلمية الدينية التي جمعت خيرة الاساتذة والدعاة والتي كانت محاضراتهم متمحورة حول السيرة المحمدية المبنية على التسامح والاخوة ونبذ الفرقة واشاعة منهاج أحب لأخيك ما تحب لنفسك ولعل الحديث هنا يأخذنا الى الزاوية البلقايدية في الغرب الجزائري ما لها من دور.

تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على الإعلام باعتبارهأحد الوسائل الهامة للتأثير ولتوصيل انشغالاتها بالإضافة لكون الإعلام مشاركا فاعلا في مجريات الأحداث المحيطة به لتغطية كل القضايا. من هنا استنتجنا ان المجتمع المدني المغاربي بحاجة للإعلام لنشر ثقافته التي هي في الحقيقة ثقافة الاعلام ونخص بالذكر الديمقراطية التي تعتبر الهواء الذي يتنفسه. من هنا نؤكد أن للإعلام المغاربي دور كبير في نشر

الوعي وثقافة الحوار والتعددية مع تنشيط كل القضايا المشتركة لدول المغرب العربي. هذا ما طمحت له مؤسسات المجتمع المدني المغاربية ولا تزال تطمح عبر هذا الحليف(الاعلام). ولهذا قامت الدول المغاربية (تونس، الجزائر، الغرب) بمجهودات كبيرة بصدد تجسيد الوحدة بينها باعتماد برنامج تنفيذي في جانبه الاعلامي لتبادل البرامج والحصص المسجلة بين البلدان وبثها للجماهير (اذاعيا وتلفزيونيا) مع تحسين الشبكات الثلاثة وربطها ببعضها البعض وتقديم برامج مشتركة وكان هذا في سنوات (1972-1975).

وعليه فلقد توصلنا في هذه الاطروحة أن للإعلام دور أساسي في بناء فضاء مغاربي موحد من خلال مجالاته المتعددة (المرئية(التلفزيون)، المكتوبة(مجلة)، شبكات التواصل الاجتماعي. فمن خلال مجاله المرئي تعد قناة "نسمة" انجازا مغاربيا لدول الاقليم من خلال تبادل التجارب والكفاءات بهدف إظهار الطاقات الخلاقة في المجتمعات المغاربية والاسهام في نشر التراث الثقافي المغاربي المشترك ولعل البرامج المعدة دليل على ذلك (برنامج ستار أكاديمي) والمسلسلات الرمضانية وكذا الافلام السينمائية المشتركة بين الاقطار المغاربية مثل (نسيبتي لعزيزة) و(مشاعر) والحصص التليفزيونية مثل(جاك المرسول) التي تكرس جميعها قيم التلاحم بين دول المنطقة.

كما كان للإعلام المكتوب (مجلة المغرب الموحد) حضورا بارز وهذا بصدور مجلة جمعت بين الاقطار المغاربية الكل الخمس بهيئة تحرير مكونة من خيرة الباحثين والاساتذة والمفكرين وبأقلام مغاربية مؤمنة بأن الحلم المغاربي في الاتحاد ليس مستحيلا بل ممكنا في ظل وجود إرادة من طرف مؤسسي هذا الصرح والاجيال المتعاقبة المؤمنة بإحياء طموح مغرب عربي موحد وإبراز دور القوى الجديدة في عملية البناء من مختلف فعاليات تنظيمات المجتمع المدني (نساء، شباب، رجال أعمال). فاذا كان الجيل القديم قد جعل من مجلة المغرب الموحد وسيلة في الدفاع عن حلم الوحدة المغاربية فللأجيال الجديدة أيضا عملت في توصيل رسالتها في الوحدة المغاربية وتعزيزها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي(فايس بوك، تويتر، يوتوب...) تبادل المعلومات وصناعة المحتوى وتوزيعه على أوسع نطاق إذ باتت أهم أدوات التأثير على الرأي العام ولعل ما فعلته هذه الشبكات قبل وأثناء وبعد ثورات الربيع العربي الذي إجتاح المنطقة وقدرتها في تسريع الاوضاع ومشاركتها في الاطاحة بأنظمة حكم ظلت لسنوات طويلة مثال على ذلك.

توصلنا إلى نتيجة مفادها أيضا أن شبكات التواصل الاجتماعي تعمل على دور كبير في إبرازها للقضايا التي تمس الاتحاد المغاربي فكان على رأسها قضية الارهاب التي أصبحت تهدد المنطقة ككل والتصدي لها لا يكون إلا من جميع جهات الاقليم من خلال عقدها للعديد من الندوات جمعت كل الاعلاميين المغاربة لمناقشة هذه المعضلة وأن تستفيد دول المغرب العربي الاخرى من التجربة الجزائرية في ذلك من خلال

سياسة التشبيك بين المؤسسات الاعلامية المغاربية خاصة (الجزائرية والتونسية) والذي سيسمح هو الاخر بانطلاق مبادرات التعاون والتنسيق بين الاعلاميين.

المسألة الاخرى التي تناولتها شبكات التواصل الاجتماعي هي قضية غلق الحدود بين الجزائر والمغرب والتي شهدت هي الاخرى دعوات وحملات لتعزيز صرح الوحدة بفتح هذا الموضوع وضرورة مناقشته. فلقد أدى ظهور أحد ممثيلي الجزائر " سليم مجاهد" المعروف ب"آلك" وهو قرب المنطقة الحدودية رافعا يديه لتحية المغاربة من الضفة الاخرى ويعرفهم بنفسه ليتفاجأ بأنهم يعرفونه ويشاهدون برنامجه الفكاهي. لقد حظي هذا الفيديو المصور بتفاعل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي من طرف الكثير من النشطاء المغاربة والجزائريين الذين رحبوا بالمبادرة على ضرورة فتح الحدود من اجل لم شمل العائلات (صلة الرحم) بين الجزائريين والمغاربة.

أكد هو الاخر الاستاذ " إدريس لكريني" رئيس منظمة العمل المغاربي في لقاء له مع (انديبندنت عربية) أن جميع شعوب المنطقة المغاربية تتقاسم هاجس فتح الحدود مع الشقيقتين الجزائرية والمغربية وإعادة العلاقات بينها. مؤكدا بأن استمرار غلق الحدود والاصرار على ذلك سيؤذي بطبيعة الحال سكان المنطقة الحدودية لان تبيعات غلق الحدود عليهم كارثية من الجانب التجاري الاقتصادي والجانب العائلي (علاقات المصاهرة) التي عقدت من تواصلهم.

فحملة الحدود تفتح أكدتها الرياضة هي الاخرى فبرغم من التوترات التي تجمع المغرب والجزائر إلا أن الجزائر صوتت على الملف المغربي لمونديال 2026 بعدما خذلته كل الدول العربية الاخرى التي إعتبرها المغرب صديقة وحليفة. فالموقف الجزائري لاقى ترحيبا هو الآخر من طرف الاتحادية الجزائرية للرياضة جاعلة عبارة " خوك خوك لا يغرك صاحبك" هي شعارها. ما دفع بشبكات التواصل الاجتماعي هي الاخرى والتي باركت بهذا السلوك الحضاري المعروف من الجزائر .كما أكدت جل الشرائح المستعملة للفايس بوك أن الشعب المغربي والشعب الجزائري شعب واحد (خاوة خاوة) وقبح الله السياسة والسياسيين المفرقة بينهما. هذا ما أكدته أيضا الجالية المغاربية في الخارج التي لا تجد في التحامها في الخارج من خلال هذه التظاهرات سوى متنفس لها في الغربة فالمغربي والتونسي والجزائري والليبي والموريتاني يشكلون لحمة واحدة هي المغرب العربي.

فكانت الرياضة هي الاخرى موضوع اتخذته كل منصات التواصل الاجتماعي لتلاحم الشعبين الجزائري والمغربي في مونديال 2018 بروسيا. أثناء المناصرة التي تمت فالجزائري يشجع المغربي بوضع العلم المغربي على رأسه وكتفه في حين المغربي إختار تشجيعا من نوع آخر لاصقا العلمين مع بعضهما.

مؤلفين بينهم أغاني داعمة للفريقين وكلها حماس ما يؤكد مرة أخرى أن الشعب فعلا شعب واحد ويمكن للرياضة ان تكون هي الاخرى البيئة لتحسين الاوضاع وإذابة جليد الحدود بين البلدين. هذا ما ترجمته جل الاندية والاتحاديات وكذا الجمعيات الرياضية المختلفة للمغرب العربي عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ما يمكن استخلاصه هو أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف المجتمع المدني المغاربي في تفعيل التكامل بين الدول المنطقة إلا أنها لا تزال تعترض طريقها جملة من العقبات أدت إلى محدودية فاعليتها نلخصها في مايلي:

- العلاقة التي تجمع مؤسسات المجتمع المدني والدولة والتي لا تسمح بوجود لهذا الاخير وإن وجد فلا بد له أن يكون مواليا لها ويرجع هذا لشخصانية الحكم مع هيمنته .
- عائق اللاستقلالية التنظيمية (الادارية) والمالية الذي يؤثر في طبيعة الدور الذي تؤديه المؤسسات المدنية.
- الديمقراطية الصورية –الشكلية– التي تتخبط فيها مؤسسات المجتمع المدني المغاربي.
- تهميش المثقف من العمل المدني وجعله مغتربا.
- تحديات أخرى تعرقل عمل المجتمع المدني المغاربي منها ما ارتبط بالاتحاد المغاربي في حد ذاته والتي تم ذكرها سابقا وعلى رأسها توتر العلاقات الجزائرية المغربية.

ولتصبح مؤسسات المجتمع المدني فاعلة قادرة فعلا على تنشيط وتحريك ومنه تحقيق للوحدة المغاربية كان لا بد على موضوع البحث وضع جملة من التوصيات وهي كالآتي:

التوصيات:

1- ضرورة الحفاظ على المبادئ الديمقراطية وقيم المواطنة من خلال مراقبة مؤسسات المجتمع المدني للقضاء من جهة والحكومة من جهة أخرى لتمرير اي ممارسة غير شرعية (كالتحايل على القانون، الفساد...) لتطبيق مبادئ الحكم الراشد والمتمثلة في المحاسبة والمساءلة. فبالحفاظ على هذه القيم يمكن تأطير مواطن يعي تماما بالعمل الجمعوي الذي ينعكس علىأداء المؤسسات المدنية من خلال تعزيز الفكر التشاركي التطوعي ما ينجر عنه تشكيل كتلة ضاغطة موحدة منسقة قادرة على فرض نفسها على الحكومة لتمرير انشغالاتها وانشغالات المواطنين.
2- ضرورة إعطاء الفرصة للمؤسسات المدنية المغاربية في إعداد وصياغة الدساتير وكذا السياسات العامة للدول من خلال إقتراحاتها المقدمة والتي تكون مبنية على رؤية علمية معدة من طرف نخب المجتمع(الباحثين من مختلف المعاهد والجامعات ذوو الاختصاص).

3- ضرورة إستقلالية المؤسسات المدنية (الادارية والمالية) على السلطة لتستطيع العمل بكل حرية والتحرك من دون رقابة على برامجها الهادفة.

4- الاعتماد على الدبلوماسية الشعبية والتي لها من القدرة في تبادل الأراء بين المؤسسات المدنية داخل الاقليم المغاربي ما قد يساهم بشكل أو بآخر في تكسير الحواجز والرتابة وكذلك لغة التجافي بين بعض الاقطار المغاربية والحديث هنا يأخذنا مباشرة إلى الجارتين المغربية والجزائرية فلم يعد لهما أي مبرر في قطع جسور اللقاء والتقارب، حيث لا يمكن لأي أحد أن يجادل في المصير المشترك للشعبين.

5- تسوية الخلافات بين الجارتين الجزائرية والمغربية بالطرق السلمية والمتمثلة في (الدبلوماسية، الوساطة، المساعي الحميدة) لأن النزاع الاساسي الذي يعيق تجسيد الاتحاد المغاربي والذي ينعكس بدوره على فاعلية أداء مؤسسات المجتمع المدني هي قضية الصحراء الغربية كمسألة جوهرية. فلا بد على الجزائر والمغرب تبادل الأراء بقصد تسوية النزاع بما يخدم جميع الاطراف ومستقبل شعوب المنطقة من خلال المبعوثين الدبلوماسيين ووزراء الخارجية وهي الطريقة المعتادة في فض النزاعات والتوترات بعقد اتفاقيات ومعاهدات.

6- الوساطة والتي تقوم دولة من الدول لإيجاد حل للنزاع بين الطرفين المتخاصمين وتتدخل هذه الاخيرة إما بتلقاء نفسها وهذا من خلال تقديم أو ببناء طلب من أطراف النزاع وهذا من خلال إقتراح تقدمه باسمها للحل وهذا ما فعلته تونس خلال تولي الرئيس منصف المرزوقي الرئاسة والذي عمل بكل ما بوسعه في إمكانية حلحلة الوضع بين الجزائر والمغرب واضعا المصلحة العامة للشعب المغاربي فوق كل التجاذبات السياسية للبلدين.

7- بالإضافة إلى تدخل بعض الدول من الاقليم او خارجه مستعملة المساعي الحميدة كمحاولة لتقريب بين الدولتين –المغرب والجزائر– مع حثهما على الدخول في مفاوضات لحل التوتر القائم بينهما – الصحراء الغربية، الحدود– كما تهدف هذه الدولة من خلال هذا المسعى منع نشوب أي نزاع مسلح والحديث هنا يأخذناإلى السعودية ودورها الكبير في حل التوتر الذي جمع بين الجزائر والمغرب سابقا. ونؤكد هنا ما عبر عنه " كارل دوتيش" بمفهوم الأمن عبر الجماعة الدال على عدم استخدام القوة في حل المشاكل السياسية والامنية.

8- التركيز على وسائل الاعلام في المغرب العربي(المسموعة والمرئية والمكتوبة...) لما لها من دور أساسي في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني من جهة ومؤسسات الاتحاد المتجمدة من جهة أخرى

من خلال مخاطبة الجماهير المغاربية والعمل على ضرورة التغلب على مشكلة عدم إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية مغاربية تعنى بإقامة صلات وثيقة مع دول الاقليم وشعوبه والتي بدورها تؤدي إلى تجسيد صرح الوحدة على ارض الواقع.

لقد أخذ المجتمع المدني المغاربي على عاتقه مسؤولية العمل المغاربي المشترك وهذا من خلال استفادته من نشاط كل الفعاليات (جمعيات، واتحادات، ومنتديات شبانية) باعتبارها المرآة العاكسة للاهتمامات الراي العام المغاربي متخذة الفكرة التي أكدها مجلس الرئاسة في دورته السادسة (1994) على أهمية عمل المنظمات المغاربية غير الحكومية ومساهمتها في تحقيق أهداف الاتحاد مع ضرورة تكيفها مع الواقع وهذا بحصر الفعاليات المدنية ذات التوجه المغاربي من جهة وكبح كل التحديات المعترضة للتكامل المغاربي (سابقة الذكر) والولوج في منهجية جديدة تكون بادرة خير على الاقليم المغاربي معتمدة على أساليب وأليات واقعية تواكب المرحلة التي تعيشها المنطقة المغاربية.

فالمقاربة المجتمعية هي السبيل الوحيد في تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي الذي هو طموح شعوب المنطقة منذ 30 عام (1989-2019) فلا بد على دول المغرب العربي أن تضع كل التحديات جانبا لتتفرغ لتجسيد التكامل الذي هو أساس تطورها وازدهارها ولعل التجربة الاوروبية خير مثال على ذلك فبرغم من المشاكل التي كانت بين أكبر دوله –فرنسا وألمانيا– إلا أن حلم الشعوب ومصلحتها كانت هي الهدف الأسمى والتي طمحت له الدول. لأن الظروف التي تمر بها المنطقة المغاربية (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، ...) تحتم النظر كل مرة في مستقبل الشعوب المغاربية.

لهذا يبقى المجتمع المدني المغاربي بمختلف تشكيلاته القاطرة الضامنة للوصول إلى صرح الوحدة المغاربية فبعدما غابت المحاولات السياسية في تحقيق ذلك واحتشمت المبادلات الاقتصادية كذلك والتي تؤكد في كل مرة أن الاتحاد المغاربي تحقيقه أمرا مستحيلا في ظل ظروف أملت ذلك بقي التعويل على المقاربة المجتمعية المدنية في تجسيد ذلك لان عدم تفعيل الاتحاد المغاربي فاتورة ثمنها باهض تدفعها شعوب المنطقة.

الملحق الأول(1)

مشروع معاهدة اتحاد المغرب العربي

توطئة

إيمانا بانتماء دول المغرب العربي الكبير للأمة العربية وحتمية تضامنها للنهوض بشعوبها تحقيقا للتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والرقي الحضاري ومواجهة للتحديات في معركة إثبات وجودها وحماية مصيرها وبناء وحدتها.

وانطلاقا من التوجهات الوحدوية المشتركة التي ظلت قرون تغذي مطامح الشعوب المغاربية المشروعة في الوحدة والكرامة والحرية والازدهار والتي انصهرت في كيان واحد عبر الإشعاع الحضاري الكبير للإسلام.

واستكمالا للنضالات التي خاضتها الأجيال السابقة من أجل استرجاع الأمجاد الوطنية بتخليص البلاد من السيطرة الأجنبية وتوفير أسباب الوحدة وبناء المجتمع المتحرر الخالي من كل أنواع التعسف والاضطهاد والاستبداد.

ونظرا إلى أن المغرب العربي يتوفر على كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية اللازمة لتطويره وتمكين أبناءه من بناء المجتمع المتقدم في إطار الوحدة المغاربية وإن الاستفادة من هذه الإمكانيات تتطلب تنظيما واستثمارا وتوظيفا بتخطيط قوامه العقل وأساسه التشاور والتعاون والتنسيق بين الجهات المختصة في سائر أقطار المنطقة.

وإيمانا بالمصير المشترك للشعب العربي في شمال إفريقيا وتطلعاته المشروعة في تحقيق الاندماج الكامل في جميع المجالات خاصة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكفيلة بتوفير عوامل إقامة وحدة المغرب الكبير كخطوة أساسية نحو تحقيق وحدة الأمة العربية الشاملة.

ونظرا إلى أن ما يحدث من تحولات اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي يتطلب من دول المغرب العربي الكبير توحيد جهودها وتآزر قواها من اجل ضمان أمنها المشترك وتحقيق رفاهية شعوبها.

وإيمانا بمبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة، وانسجاما مع ميثاقا جامعة الدول العربية الهادف الى تقوية وتوثيق الصلات بين الدول العربية.

وإدراكا للدور الأساسي الذي يجب أن يقوم به المغرب العربي الكبير القوي والموحد في إنجاح عملية بناء الوحدة العربية الشاملة لمواجهة تحديات العصر وتحرير كافة الأجزاء المحتلة، والارتقاء بالأمة العربية إلى مصاف الأمم المتقدمة.

وانطلاقا من انتماء المغرب العربي إلى إفريقيا وإسهاماته الجادة عبر مختلف القنوات في تحقيق نهضة هذه القارة.

واعتبارا لكل ما سبق وعملا على تجسيد التنمية المتكاملة والمتناسقة في جميع الميادين ووصولا إلى توفير الموضوعية اللازمة لإقامة وحدة المغرب العربي.

فإن رؤساء دول المغرب العربي المجتمعين في: مدينة مراكش–المغرب، يقررون إنشاء مجموعة دول المغرب العربي وفقا للأسس والمبادئ والقواعد التالية:

الفصل الأول

الفرع الأول

المادة(1)

تنشأ بموجب هذه المعاهدة مجموعة مغاربية تسمى اتحاد المغرب العربي تضم كلا من:

- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
- الجمهورية التونسية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- المملكة المغربية.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ويشار إليها فيما يلي:باسم(اتحاد المغرب العربي).

المادة (2)

اتحاد المغرب العربي يتمتع بالشخصية الإعتبارية والأهلية القانونية.

المادة(3)

يكون لاتحاد المغرب العربي مقر يحدده مجلس الرؤساء.

المادة(4)

يتمتع المغرب العربي وهيئاته في الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه.

المادة(5)

لاتحاد المغرب العربي أن يعقد اتفاقيات مع الدول الأعضاء أو مع دول أخرى مع المنظمة أو المجموعات الدولية الأخرى.

الفرع الثاني

المادة(6)

تهدف هذه المعاهدة إلى:

أ- إقامة مجتمع مغاربي يجسم حرية وتضامن شعوب المنطقة، ويعمل على تحقيق وحدتها كخطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة.

ب- العمل على توحيد السياسات الخارجية لدول "الاتحاد" بما يكفل حماية وأمن المنطقة ونصرة القضية الفلسطينية وسائر القضايا العادلة.

ج- مضاعفة الجهود لتطوير التعاون بين دول الاتحاد في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الى التكامل والتوحيد كلما كان ذلك متأتيا.

د- تنسيق السياسات الاقتصادية عن طريق وضع خطط تنموية تكاملية تستهدف الوصول الى خطة اقتصادية اندماجية.

هـ- العمل على انشاء مجال اقتصادي متكامل تعلى فيه على مراحل الحواجز الجمركية وغير الجمركية ويطبق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات ولعنصر الانتاج ذات المنشأ المغاربي.

و- توحيد المناهج التعليمية التربوية بما يكفل تأكيد القيم الروحية والدينية وترسيخ الايمان والوعي بالبعد المعاصر لحركة الوحدة العربية ومكافئة الاسلاب الثقافي بكل أشكاله.

ز- العمل على توحيد سياسة البحث العلمي والتعجيل بربط الصلات بين مراكز هذا البحث في مجالاتها المشتركة، قصد توفير مناخ انسب لإفادة طموحات التنمية الوطنية لدول "الاتحاد".

ح- السعي إلى توحيد السياسات الاعلامية والثقافية والتكوينية في المغرب العربي.

ط- العمل على توحيد النظم المالية والاجتماعية.

ي- العمل على تحقيق حرية تنقل المواطنين عبر مختلف أقطار المغرب العربي وتمكينهم من التملك والاقامة حيث شاءوا.

الفصل الثاني

هيئات اتحاد المغرب العربي واختصاصاته

المادة(7)

يمارس اتحاد المغرب العربي اختصاصاته ومسؤولياته عن طريق الهيئات التالية:

- مجلس الرؤساء .
- مجلس الوزراء.
- مجلس الشورى.
- هيئة قضائية.
- لجنة تنفيذية.
- لجان وزارية متخصصة.

المادة (8)

تلتزم كل دولة من دول اتحاد المغرب العربي بتطبيق قرارات وتوصيات ولوائح الهيئات المنبثقة عن هذه المعاهدة.

الفرع الأول – مجلس الرؤساء:

المادة(9)

يتألف مجلس الرؤساء من رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة.

المادة(10)

مجلس الرؤساء هو الهيئة العليا لاتحاد المغرب العربي وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها،ويضع القواعد التي تسير عليها في جميع المجالات قصد تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير.

المادة(11)

الرئاسة في المجلس بالتناوب.

المادة(12)

يجتمع المجلس في دورة عادية مرة كل 6 أشهر ويجوز له أن يجتمع في دورات استثنائية إذا دعت إلى ذلك الضرورة.

المادة(13)

يصدر المجلس قراراته ولوائحه بالإجماع.

الفرع الثاني- مجلس الوزراء:

المادة (14)

يتألف مجلس الوزراء من وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي أو من ينوب عنهم من الوزراء.

المادة(15)

يجتمع الوزراء مرتين في السنة وتكوين رئاسته بالتناوب.

المادة (16)

يقوم مجلس الوزراء بتنسيق خطط التنمية وتقديم المشاريع والتوصيات والدراسات إلى مجلس الرؤساء كما يسهر على تنفيذ قرارات مجلس الرؤساء.

المادة (17)

للمجلس الوزاري صلاحية إنشاء لجان فنية لبحث مواضيع محددة.

المادة (18)

يصدر مجلس الوزراء قراراته بالاجماع.

الفرع الثالث – مجلس الشورى:

المادة (19)

يتألف مجلس الشورى من "100" مائة عضو لكل عشرون عضوا تختارهم الهيئة التشريعية بها وإذا تعذر ذلك يعينون طبقا للنظم الداخلية لكل دولة.

المادة (20)

تنحصر مهام مجلس الشورى فيما يلي:

أ- مناقشة السياسة العامة للمجموعة وتقديم توصيات بشأنها إلى مجلس الرؤساء.

ب- مناقشة ميزانية التنمية وتقديم توصيات بشأنها إلى مجلس الرؤساء.

ج- بحث المسائل التي يرى مجلس الرؤساء عرضها عليه.

د- مراجعة الحساب الختامي لميزانية الاتحاد وتقديم توصيات بشانها لمجلس الرؤساء.

و- لمجلس الشورى طلب أية بيانات أو معلومات أو إحاطة حول سير الاتحاد ومناقشتها ورفع توصيات بشأنها إلى مجلس الرؤساء.

المادة (21)

يختار مجلس الشورى رئيسه ومكتبه ويضع لائحته الداخلية ويكون اللجان اللازمة لأداء مهامه.

المادة (22)

يجتمع مجلس الشورى مرة في السنة.

المادة (23)

مدة العضوية:

الفرع الرابع – الهيئة القضائية:

المادة (24)

تشكل الهيئة القضائية من رئيس وأعضاء يصدر بتعينهم قرار من مجلس الرؤساء ويراعي في التشكيل أن تضم عضوا من كل دولة ويبين ملحق خاص النظام الأساسي لها وتعد الهيئة لائحتها الداخلية ولائحة إجراءاتها.

المادة (25)

تختص الهيئة القضائية بالمهام التالية:

أ- مهمة استشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرؤساء وهيئات الاتحاد.

ب- مهمة تحكيمية في النزاعات الناشئة بين الدول الأعضاء التي تحال عليها من مجلس الرؤساء أو الأطراف إذا اتفقت على ذلك.

ج- مهمة قضائية تتمثل في البث في النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف في تفسير أو تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات المكملة لها وقرارات الرئاسة، واختصاصات الهيئة في الحالة الثالثة ملزمة،وتكون أحكامها ملزمة.

د- إذا وقع نزاع قبل أن تشكل الهيئة القضائية أو عاقها عائق عن أداء مهمتها تلجأ الأطراف المتنازعة إلى الهيئة القضائية الدولية.

الفرع الخامس – اللجنة التنفيذية:

المادة (26)

تتألف اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء "عضو من كل دولة" وتكون رئاستها بالتناوب.

المادة (27)

تقوم اللجنة التنفيذية تحت إشراف مجلس الوزراء وفي إطار التوجيهات الصادرة عن مختلف الهيئات المغاربية بإعداد الدراسات والخطط التنموية اعتمادا على أعمال اللجان المتخصصة،كما تتولى متابعة تنفيذ

قرارات وتوصيات مجلس الرؤساء ومجلس الوزراء وتقوم بإعداد الميزانية وتحضير الاجتماعات والندوات والمشاركة في المؤتمرات.

الفرع السادس – اللجان الوزارية المتخصصة:

المادة(28)

تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من ممثلي دول الاتحاد على مستوى الوزراء المعنيين أو من ينوب عنهم.

المادة(29)

تقوم اللجان الوزارية المتخصصة بدراسة واقتراح سياسات العمل المشترك بين دول الاتحاد كل في دائرة اختصاصها،كما تقوم بوضع الإجراءات التفصيلية على ضوء توجيهات وقرارات مجلس الرؤساء.

المادة(30)

يمكن لكل لجنة وزارية متخصصة تنظيم وتنشيط اللجان القطاعية المغاربية ومراكز الدراسات أو إنشاء لجان ومراكز يوكل إليها دراسة وإقتراح برامج العمل والمشاريع المشتركة،كما تقوم بتنفيذ قرارات اللجنة الوزارية المتخصصة.

الفصل الثالث

الميزانية

الفرع السابع:

المادة (31)

يكون لاتحاد المغرب العربي ميزانية للتسيير يتم تنظيمها بقرار من مجلس الرؤساء.

المادة(32)

الحصص:تحدد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية التسيير بناء على قواعد وأسس المساهمة في ميزانية منظمة الأمم المتحدة.

المادة(33)

تقوم اللجنة التنفيذية بإعداد مشروع ميزانية التسيير.

الفصل الثالث

أحكام ختامية

المادة(34)

لا تؤثر أحكام هذه هذه المعاهدة على أحكام المعاهدات التي أبرمتها الأطراف المتعاهدة مع بلاد أو جهات أخرى ولا تخل في شيء بالتزاماتها تجاه المنظمات الإقليمية والدولية.

المادة(35)

من حق كل طرف في هذه المعاهدة أن يحتفظ لنفسه بحرية إبرام الاتفاقيات والمعاهدات مع دول أخرى شريطة أن لا تكون متناقضة مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة (36)

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء في المجموعة وفقا للإجراءات الدستورية المعمول بها في كل منها.

المادة(37)

يجوز إدخال تعديل على أحكام هذه المعاهدة باقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه حسب الإجراءات المنصوص عليها في المادة(36).

***المصدر**:فؤاد اليوسفي،اتحاد المغرب العربي،طرابلس:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،ص ص 224-233.

الملحق الثاني(2)

إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

-انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير.

-واستلهاما من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة،

-وتجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

-ووعيا منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تضافر الجهود وإقامة تعاون فعال بن دولنا وتكامل مطرد في مختلف المجالات.

-ونظرا لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدول بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

- ونظرا لما نلمسه من ملامح الحاجة إلى تضافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

- ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.

– وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاما من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

– وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم، وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية.

– واعتبارا لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية وإستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة،

– وإيمانا منا بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية،

– واعتقادا منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة،

– واقتناعا منا بأن كيانا مغاربيا متطورا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الإفريقية وازدهارها.

– واعتبارا لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.

– ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحها وتحصينه،

– واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا،

– وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية،

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متضافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانيات لتعزيز استقلال أقطار المغرب العربي وصيانة مكتسباتها،وللعمل مع المجموعة الدولية بإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته.

وتحقيقا لهذه الأهداف،أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 الهجري الموافق ل17 فبراير 1989 ميلادي.

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي.

عن المملكة المغربية: الحسن الثاني.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد.

عن الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية: معمر القذافي.

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.

الملحق رقم(3)

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية.

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني،رئيس الدولة الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة،واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم،

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية،وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض .

- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي:تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع:صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي:تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي:إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستويات وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف،خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء،وهو أعلى جهاز فيه .

-كون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

-يعقد مجلس الرئاسة الاتحاد دورته العامة كل ستة أشهروله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

-المادة السادسة:

-لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار،وتصدر قراراتها بإجماع أعضائها.

المادة السابعة:

-للوزراء الأول لدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

-يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه اللجنة المتابعة ولجان الوزارية المتخصصة من الأعمال.

المادة التاسعة:

-تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد،تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد،تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر:

- يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو،وتمارس الأمانة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء،وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

- **المادة الحادية عشر(جديدة)**

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها كما يعين أمينا عاما لها.

- **المادة الثانية عشر:**

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية لدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.
- فقرة جديدة:يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة،يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية لدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة،كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة
- يبدي مجلس الشورى رأيه بما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

- **المادة الثالثة عشر:**

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف في قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاثة سنوات. وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضها على مجلس الرئاسة للمصادقة عليها،ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها

- **المادة الرابعة عشر:**

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

- **المادة خمسة عشر:**

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس امن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية لدول الأعضاء الأخرى.

- **المادة السادسة عشرة:**

- لدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

- **المادة السابعة عشرة:**

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت دول الأعضاء ذلك.

- **المادة الثامنة عشر:**

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

- **المادة التاسعة عشر:**

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في اجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الابرك عاشر رجب الفرد 1409هـ الموافق ل17 فبراير(النوار)1989م.

عن الجمهورية التونسية:زين العابدين بن علي.

عن المملكة المغربية:الحسن الثاني.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"الشاذلي بن جديد.

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:معمر القذافي.

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية:معاوية ولد سيدي احمد الطايع.

- **الملحق رقم (4)**

النظام الأساسي للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي

المادة الأولى:

تتولى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي المهام المحددة لها في هذا النظام والمهام التي يسندها إليها مجلس الرئاسة وكذلك ما يسند إليها من مهام في إطار الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

المادة الثانية:

تتمتع الأمانة العامة بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي.

المادة الثالثة:

يكون للأمانة العامة مقر دائم بمدينة.....

بـ.....

المادة الرابعة:

يتم بين دولة المقر والأمانة العامة اتفاق مقر وفقا للاتفاقيات الدولية المعمول بها في الغرض.

الباب الأول

المهام

المادة الخامسة:

تقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.

1-المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

2-إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.

3-إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.

4- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.

5-حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.

6-العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي وجعلها متاحة للممارسين.

7-ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.

8-ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

الباب الثاني

هيكلة الأمانة العامة

المادة السادسة:

تتكون الأمانة العامة من:

-أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. – عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء للأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة.

الباب الثالث

أحكام عامة

المادة السابعة:

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الخامسة يتولى الأمين العام تسير الأمانة العامة وتمثيلها ويكون مسؤولا أمام مجلس الرئاسة عن ممارسة الأمانة العامة لمهامها.

يعمل الأمين تحت إشراف مجلس وزراء الخارجية.

تمارس الأمانة العامة مهامها بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد الأخرى.

المادة الثامنة:

يصدر مجلس وزراء الخارجية اللوائح الإدارية والمالية اللازمة لممارسة الأمانة العامة لمهامها بناءا على اقتراح من الأمين العام.

المادة التاسعة:

يمارس الأمين العام وسائر العاملين بالأمانة العامة مهام وظائفهم بحياد تام وللصالح المشترك للاتحاد مع التحلي بسلوك يتفق مع أحكام اتفاق المقر واللوائح الداخلية للأمانة العامة.

المادة العاشرة:

تمنح للامين العام وللعاملين بالأمانة الحصانات والامتيازات اللازمة لأداء مهامهم وفقا لاتفاقية المقر.كما يتمتع العاملون بالأمانة العامة أثناء تنقلهم بين دول الاتحاد في مهمات وظيفية بالتسهيلات والامتيازات اللازمة للأداء مهامهم وفقا للتشريعات القطرية والاتفاقيات الدولية المعمول بها في كل دولة عضو في الاتحاد.

الباب الرابع

مقتضيات مالية

المادة الحادية عشر:

1-يعد الأمين العام مشروع ميزانية الأمانة العامة يوافق عليه مجلس وزراء الخارجية طبقا للنظام المالي للأمانة العامة.

2-يعتمد مجلس وزراء الخارجية الحساب الختامي السنوي للأمانة العامة بعد الموافقة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي للأمانة العامة.

المادة الثانية عشر:

تساهم الدول الأعضاء في ميزانية الأمانة العامة وفقا لأحكام النظام المالي للأمانة ويكون الأمين العام الأمر بالصرف.

الملحق رقم (5)

النظام الأساسي للهيئة القضائية الاتحاد المغرب العربي

المادة الأولى:

يقصد بالكلمات المنصوص عليها في هذا النظام المعاني المبنية إزاءها.

-الاتحاد: الاتحاد المغرب العربي.

-المعاهدة: معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

-مجلس الرئاسة: مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي.

-الهيئة: الهيئة القضائية لاتحاد المغرب العربي.

-النظام الأساسي: نظام الهيئة القضائية.

-القضاة: أعضاء الهيئة القضائية للاتحاد.

-الوكيل: ممثل الأطراف المتنازعة في القضية المعروضة على الهيئة القضائية.

الفصل الأول

تنظيم الهيئة

المادة الثانية:

1-تكون الهيئة القضائية التي أنشأتها المعاهدة بمقتضى المادة 13 منها الجهاز القضائي للاتحاد وتعمل الهيئة وفقا للأحكام المعاهدة ولهذا النظام الأساسي.

2- يكون مقر الهيئة بـ.....

3-تعقد الهيئة جلستها بمقرها، ويجوز لها عند الاقتضاء وبقرار منها عقد جلساتها خارج المقر في اية دولة من دول الاتحاد.

المادة الثالثة:

جميع الدول الأعضاء في الاتحاد أطراف في هذا النظام الأساسي.

المادة الرابعة:

تعين كل دولة عضو في الاتحاد قاضيين وفقا لأحكام المادة 13 من المعاهدة.

المادة الخامسة:

يعين القضاة لمدة ستة(6) سنوات على أن يجدد نصفهم عند نهاية السنة الثالثة من الولاية الاولى. وفي هذه الحالة تتولى كل دولة تعيين العضو الثاني.

تحسب مدة الولاية من تاريخ أداء اليمين.

المادة السادسة:

يؤدي القاضي قبل مباشرة عمله أمام الهيئة، اليمين التالي:(أقسم بالله العظيم أن أحكام بالعدل وأن أمارس وظيفتي بكل أمانة ونزاهة).يؤدي القضاة في أول تشكيلة للهيئة اليمين في جلسة علانية أمام رئيس مجلس الرئاسة.

المادة السابعة:

1-تتمتع الهيئة في الدول الأعضاء بالحصانات والمزايا التي تتطلبها تحقيق أغراضها والقيام بوظائفها، كما يتمتع موظفوها وخبراؤها وشهودها وممثلو الدول المتنازعة أمامها بالحصانات والمزايا التي يتطلبها ضمان استقلالهم وحريتهم في القيام بمهامهم.

2-يتمتع القضاة في الدول الأعضاء بالحصانات القضائية، أثناء مباشرة أعمالهم أو بسببها، ويتمتعون ببقية الحصانات والمزايا الدبلوماسية في إطار اتفاقية تبرمها الهيئة مع دولة المقر.

المادة الثامنة:

تلتزم دول الأعضاء باحترام حياد القضاة واستقلالهم، وبعدم التأثير على أي منهم بأي شكل كان أثناء ولايتهم، وكذلك بعدم مساءلتهم بعد انتهاء الولاية عن الأعمال التي مارسوها أثناءها.

المادة التاسعة:

إذا رغب احد أعضاء الهيئة في الاستقالة فعليه أن يقدمها إلى الرئيس الذي يتولى إبلاغها إلى رئيس مجلس الرئاسة ورئيس الدولة المعني، ويخلوا المنصب بهذا الإبلاغ.

المادة العاشرة:

تتولى الدولة المعنية في جميع حالات شغور منصب قاضي تعيين خلفه للمدة الباقية .

يستمر القاضي الذي تنتهي ولايته القانونية في عمله للفصل في القضايا التي أعلن فيها عن اختتام المرافعة.

المادة الحادية عشر:

لا يجوز للقاضي خلال مدة ولايته أن يتولى أية وظائف أو مهام تتعارض مع الوظيفة القضائية المحددة في هذا النظام الأساسي.

ويحدد النظام الداخلي المنصوص عليه في المادة الثانية والعشرين من هذا النظام الأساسي الوظائف والمهام المحضور القيام بها.

المادة الثانية عشرة:

لا يجوز للقاضي الاشتراك في الفصل في أية قضية سبق له أن كان وكيلا عن احد أطرافها آو محاميا له أو سبق عليه بصفته عضوا في محكمة وطنية أو دولية أو لجنة تحقيق أو أبدى رأيا فيها،أو بأية صفة أخرى.

وتبت الهيئة في الموضوع متى ثار الشك في عدم الالتزام بهذه الشروط.

المادة الثالثة عشرة:

إذا رأى احد القضاة ما يوجب تنحية بسبب خاص عن الاشتراك في البث في قضية معينة،أخطر الهيئة بذلك ويعتبر متنحيا بموجب هذا الإخطار.

إذا رأى احد أعضاء الهيئة انه لا يجوز لأحد القضاة أن يشتركوا بسبب خاص في البث في قضية معينة،وجب عليه إبلاغ الهيئة بذلك لتثبت في الموضوع.

المادة الرابعة عشرة:

تحدد الرواتب والمكافات والمزايا المالية للقضاة بقرار من مجلس الرئاسة.

المادة الخامسة عشرة:

تنتخب الهيئة من بين أعضاءها رئيسا لها ونائبا له لمدة سنة واحدة.

المادة السادسة عشرة:

تجتمع الهيئة في جمعية عامة مرة في السنة على الأقل للنظر في المسائل الإدارية والمالية،ولها أن تفوض مكتبا للقيام بهذه المهام.

المادة السابعة عشرة:

للهيئة ان تقرر تعيين دوائر خاصة لاتخاذ بعض إجراءات التحقيق والإجراءات الاستعجالية.

المادة الثامنة عشرة:

يكون انعقاد الهيئة صحيحا بحضور ثمانية قضاة على الاقل،على ان يكون من بينهم قاض عن كل دولة من دول الاتحاد على الاقل.

و تصدر الاحكام بموافقة سبعة من الاعضاء الحاضرين.

المادة التاسعة عشرة:

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للهيئة،ولها أن تسمح بتقديم الوثائق والمستندات بالغة الاجنبية بشرط ترجمتها الى اللغة العربية.

المادة العشرون:

تكون الهيئة ميزانية مستقلة،تتولى اعدادها وعرضها على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الواحدة والعشرون:

تضع الهيئة النظم الداخلية التي تتعلق بقيامها بوظائفها والاجراءات المتبعة لديها وشؤونها الادارية والمالية.

المادة الثانية والعشرون:

1-يكون للهيئة امين يعاونه عدد كاف من الموظفين تعينهم الهيئة.

2-يؤدي أمين الهيئة قبل مباشرة مهامه اليمين أمامها في جلسة علنية وفق الصيغة التالية:(أقسم بالله العظيم أن أؤدي واجبات وظيفتي بصدق وأمانة وان أحافظ على سرية أعمال الهيئة ووظائفها).

3-يحضر أمين الهيئة اجتماعاتها،ولها أن تتطلب حضوره في المداولات.

الفصل الثاني

الاختصاص القضائي للهيئة

المادة الثالثة والعشرون:

تختص الهيئة بالنظر في النزعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع.

المادة الرابعة والعشرون:

تنظر الهيئة في النزاع الذي ينشب بين اجهزة الاتحاد وموظفيه وفق لما ينص عليه نظامهم الخاص.

المادة الخامسة والعشرون:

1-تبث الهيئة في النزاعات ترفع اليها.

أ)بصفة اساسية وفقا:

-للمعاهدة .

-للاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد بين الدول الاعضاء.

-للقرارات التنفيذية الصادرة عن اجهزة الاتحاد.

ب)بصفة احتياطية وفقا:

-للمبادئ العامة للقانون المشترك بين الانظمة التشريعية للدول الاعضاء في الاتحاد.

-للمبادئ العامة للقانون الدولي المتلائمة مع المعاهدة.

المادة السادسة والعشرون:

يجوز للهيئة أن تستأنس بأحكام المحاكم ومذاهب كبار فقهاء القانون في مختلف الدول إذ لم تكن متعارضة مع احكام المعاهدة.

الفصل الثالث

الإجـراءات

المادة السابعة عشرة:

يحيل مجلس الرئاسة الدعوى كتابة إلى رئيس الهيئة

المادة الثامنة عشرة:

1-ترفع الدعاوي الأخرى كتابة إلى أمين الهيئة.

2-يتعين أن تتضمن الدعوى تحديد موضوع النزاع وأطرافه.

3- يعين أطراف الدعوى وكلاء عنهم،ولهم أن يستعينوا أمام الهيئة بمستشارين وبمحامين.

المادة التاسعة عشرة:

يتولى أمين الهيئة إبلاغ نسخة من صحيفة الدعوى إلى الأطراف ويخطر بذلك الدول الأعضاء.

المادة الثلاثون:

1-إذا رأت إحدى دول الأعضاء أن لها مصلحة قانونية يؤثر فيها الحكم،جاز لها أن تطلب من الهيئة الإذن لها بالتدخل في الدعاوي المرفوعة قبل اختتام المرافعات.

2-تبث الهيئة في طلب التدخل.

3-اذا قبلت الهيئة التدخل اعتبر صاحبه طرفا في الدعوى.

المادة الواحدة والثلاثون:

للمدعي أن يتنازل عن دعواه في أية مرحلة من مراحلها،وذلك قبل جلسة النطق بالحكم،وللهيئة أن تقرر قبول هذا التنازل ما لم يعترض احد الأطراف على ذلك.

المادة الثانية والثلاثون:

1-للمدعي عليه أن يتقدم بدعوى معارضة ضد المدعي وذلك في أول مذكرة يجيب بها على الدعوى الأصلية.

2-يشترط لقبول هذه الدعوى أن تكون ذات صلة مباشرة بالدعوى الأصلية وان تدخل في اختصاص الهيئة.

المادة الثالثة والثلاثون:

إذا تخلف احد الأطراف عن الحضور أو امتنع عن الدفاع عن دعواه،جاز للطرف الأخر أن يطلب من الهيئة أن تحكم له بطلبات،ولا يستجاب لهذا إلا بعد التثبت من انه يقوم على أساس صحيح من حيث الواقع والقانون.

المادة الرابعة والثلاثون:

للهيئة عند الاقتضاء أن تتخذ قرارا بالتدابير المؤقتة التي تراها ضرورية لحفظ حق أي طرف ويبلغ هذا القرار فور اتخاذه بحسب الحال إلى مجلس الرئاسة عن طريق رئيس الهيئة،أو إلى الأطراف عن طريق أمين الهيئة،لاتخاذ التدابير اللازمة.

المادة الخامسة والثلاثون:

للهيئة أن تقرر من تلقاء نفسها،أو بطلب من احد أطراف الدعوى سماع شهود،على الشاهد أن يؤدي اليمين وفق الصيغة التالية "اقسم بالله العظيم أن أقول الحق ولا اشهد إلا بالحق".

المادة السادسة والثلاثون:

1-إذا رأت الهيئة ضرورة إجراء تحقيق،قامت به بنفسها أو عهدت به إلى إحدى دوائرها.

2-للهيئة في كل وقت أن تعهد إلى خبير أو خبراء بالبحث أو باء بداء الرأي في مسالة ما.

3-الهيئة التدخل اعتبر صاحبه طرفا في الدعوى.

المادة السابعة والثلاثون:

للهيئة أن تطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد ومن المجالس واللجان والأجهزة التابعة له المعلومات والوثائق المتعلقة بالقضايا التي تنظر فيها،وذلك عن طريق الأمانة العامة للاتحاد.

المادة الثامنة والثلاثون:

الإجراءات أمام الهيئة نوعان:إجراءات كتابية وأخرى شفاهية:

1-تشمل الإجراءات الكتابية ما يقدم للهيئة وللأطراف من مذكرات وإجابات وتعقيبات،كما تشمل الوثائق والمستندات المؤيدة لذلك.

2-تقدم المذكرات والإجابات والتعقيبات إلى أمين الهيئة طبقا للشروط والآجال المحددة من قبلها.

3-تشمل الإجراءات الشفاهية استماع الهيئة للشهود وأقوال الخبراء والوكلاء المستشارين والمحامين.

المادة التاسعة والثلاثون:

1-تكون جلسات الهيئة علنية ما لم تقرر خلاف ذلك تلقائيا أو بناء على طلب الأطراف.

2-يعلن الرئيس ختام المرافعات بعد الانتهاء من دراسة القضية.

3-تكون المداولة سرية ولا يشارك فيها إلا القضاة الذين تولوا النظر في القضية.

المادة الأربعون:

1-يصدر الحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية بعد إخطار الأطراف ووكلائهم بذلك بصفة قانونية.

2-يبين الحكم الأسباب التي بني عليها،يتضمن أسماء القضاة الذين صدر عنهم.

3-إذا لم يصدر الحكم بالإجماع كلا او بعضا فمن حق كل قاض لم يشارك في الإجماع إصدار بيان مستقبل برايه يرفق بالحكم.

4-يوقع الحكم من الرئيس ومن امين الهيئة.

المادة الواحدة والأربعون:

تكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية وذات حجية على أطراف الدعوى.

المادة الثانية والأربعون:

تتولى الهيئة تصحيح ما قد يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية،وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب احد الأطراف،ويتم ذلك دون مرافعة.

المادة الثالثة والأربعون:

يحق لأي من أطراف الدعوة أن يطلب من الهيئة تفسير ما يراه غامضا أو مبهما في منطوق الحكم.

المادة الرابعة والأربعون:

1-لا يقبل التماس إعادة النظر في الحكم الصادر عن الهيئة إلا في إحدى الحالتين التاليتين:إذا قضت الهيئة بما يطلبه الأطراف

-إذا تكشف أمر حاسم بالنسبة للدعوى كان يجهله حتى صدوره الحكم،كل من الهيئة والطرف الذي التمس إعادة النظر،على أن لا يكون ذلك ناشئا عن إهمال من قبل هذا الطرف.

2-لا يترتب على تقديم الالتماس وقف تنفيذ الحكم ما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك.

المادة الخامسة والأربعون:

يقدم الالتماس خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم في الحالة الأولى،ومن تاريخ تكشف الأمر في الحالة الثانية،ولا يقبل الالتماس بأي حال بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ صدور الحكم.

المادة السادسة والأربعون:

تبث الهيئة في الالتماس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه لها،ويبلغ الحكم إلا الأطراف.

المادة السابعة والأربعون:

يتحمل كل طرف من أطراف الدعوى المصاريف الخاصة به ما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك.

الفصل الرابع

الاختصاص الاستشاري للهيئة

المادة ثامنة والأربعون:

1-تصدر الهيئة أراء استشارية في أية مسألة قانونية بناء على طلب مجلس الرئاسة.

2-يرفع رئيس الهيئة إلى مجلس الرئاسة الرأي الاستشاري الصادر عنها.

المادة التاسعة والأربعون:

تنطبق على الآراء الاستشارية أحكام المواد 11 و12 و13 من هذا النظام الأساسي.

الفصل الخامس

تعديل النظام الأساسي

المادة الخمسون:

1-لمجلس الرئاسة وللهيئة حق المبادرة بتعديل هذا النظام الاساسي.

2-تقوم الهيئة في الحالتين،بإعداد مشروع لهذا الغرض وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه.

المادة الواحدة والخمسون:

يدخل التعديل حيز التنفيذ فور المصادقة عليه من طرف مجلس الرئاسة.

الملحق رقم(6)

النظام الداخلي لمجلس الشورى

توطئة

تنفيذا لأحكام معاهدة اتحاد المغرب العربي ولا سيما المادة 12 منها، يوضع هذا النظام ويسمى النظام الداخلي لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.

أولا–أحكام تنفيذية

المادة الأولى:

يشكل مجلس الشورى هيئة لاتحاد المغرب العربي ليبدي رأيه حول مشاريع القرارات التي يعرضها عليه مجلس الرئاسة.

كما له يرفع إلى مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

المادة الثانية:

يتألف مجلس الشورى من ثلاثين عضوا من كل دولة يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء او وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

المادة الثالثة:

تجدد فترة عمل مجلس الشورى كل خمس سنوات.

–يكون مقر مجلس الشورى بالجزائر ويتمتع بحرمة طبقا لما تضمنته اتفاقية المقر.

المادة الرابعة:

تنتهي العضوية في مجلس الشورى بالوفاة أو الاستقالة أو باء شعار من الهيئات النيابية أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

المادة الخامسة:

عند اقتضاء العضوية في مجلس الشورى وفي حالة عدم اختيار أعضاء جدد في الآجال المحددة يستمر الأعضاء الذين انتهت عضويتهم في ممارستها إلى غاية اختيار من سيخلفهم.

ثانيا –افتتاح فترة عمل مجلس الشورى

المادة السادسة:

عند ثبوت حالة شغور عضوية بالمجلس تتم معالجتها بالاستخلاف خلال اجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر وفقا للإجراءات المتبعة في اختيار العضو السابق.

المادة السابعة:

عند افتتاح الجلسة الأولى لفترة عمل مجلس الشورى يشغل مهام الرئيس العضو الأكبر سنا محاطا بأصغر عضوين ويتكون من هؤلاء المكتب المؤقت،لافتتاح الدورة والمناداة على أعضاء المجلس ويشرف على تكوين المكتب.

-لا تتم تحت رئاسة العضو الكبير سنا ايه مناقشة يكون موضوعها خارجا عن تكوين المكتب.

ثالثا-العضوية-الحقوق والواجبات

المادة الثامنة:

يتمتع أعضاء مجلس الشورى خلال مدة عملهم بالحصانة البرلمانية على إقليم الدول الأعضاء في الاتحاد. للمجلس حق رفع الحصانة بطلب من إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد وإعلام الجهة التي ينتمي إليها العضو.

المادة التاسعة:

لا يمكن أن يتابع أي عضو أو يتوقف وعلى العموم لا يمكن أن ترفع عليه دعوى مدنية أو جزائية بسبب ما عبر من أراء أو ما تلفظ به من كلام أو بسبب تصويته أثناء ممارسته لعمله.

المادة العاشرة:

تسلم لأعضاء مجلس الشورى بطاقة عضوية تضمن لهم حرية التنقل والمساعدة والحماية داخل دول الاتحاد وتسلم للأعضاء السابقين اللذين لم يعد اختيارهم بطاقة عضو سابق.

المادة الحادية عشرة:

يستفيد أعضاء مجلس الشورى من تعويض خاص بالدورة.

المادة الثانية عشرة:

لا يجوز لأي عضو في مجلس الشورى الجمع بين عضويته في المجلس وأية مسؤولية أخرى في الاتحاد.

رابعا-أجهزة مجلس الشورى

القسم الأول

المكتب

المادة الثالثة عشرة:

يتكون المكتب من خمسة أعضاء ويجدد اختيارهم كل سنة على أساس عضو لكل بلد من بلدان الاتحاد.

المادة الرابعة عشرة:

يتولى مجلس الشورى على الخصوص:

-تحديد مكان وتاريخ انعقاد الجلسات الموالية لافتتاح الدورة.

-إعداد مشروع جدول أعمال دورات المجلس بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد.

-توزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان.

-إقرار عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء.

-إعداد برنامج عمل المجلس

-تنظيم علاقات المجلس مع البرلمانات الجهوية والدولية الأخرى.

-الإشراف على أعمال المجلس.

المادة الخامسة عشرة:

يتخذ المكتب قراراته بأغلبية 4/5 من أعضائه وفي حالة تعذر حضور احد أعضاء المكتب يفوض من ينوبه من أعضاء مجموعته.

المادة السادسة عشرة:

يتولى كل عضو في المكتب رئاسة مجلس الشورى بالتناوب ولمدة دورة كاملة وحسب الترتيب الأبجدي للدول.

القسم الثاني

رئيس المجلس

المادة السابعة عشرة:

يتولى رئيس المجلس على الخصوص:

-رئاسة اجتماعات المكتب وتطبيق النظام الداخلي أثناء الجلسات.

-رئاسة جلسات المجلس وضمان حسن سيرها.

-تنسيق أشغال اللجان.

-عرض القضايا للتصويت والإعلان عن نتائجها.

-ضمان التنظيم المادي للدورات.

-تمثيل مجلس الشورى في التظاهرات أو الأعمال الرسمية أو الدولية.

المادة الثامنة عشرة:

في حالة الغياب يكلف رئيس المجلس العضو الذي سيتولى الرئاسة بعده لينوبه عنه.

القسم الثالث

اللجان

المادة التاسعة عشرة:

-يكون مجلس الشورى اللجان الدائمة التالية:

1-لجنة الشؤون السياسية.

2-لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي.

3-لجنة الشؤون القانونية.

4-لجنة الموارد البشرية.

5-لجنة البنية الأساسية.

كما يجوز للمجلس تكوين لجان مؤقتة.

المادة العشرون:

تستدعى اللجان أثناء الدورة من رؤسائها أو بنائها على طلب من مكتب مجلس الشورى ولايتم النصاب القانوني الا بحضور الاغلبية المطلقة لكل لجنة وفي حالة تنازع الاختصاص بين لجنتين أو أكثر يبث مكتب المجلس في النزاع ويعين اللجنة المختصة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية

أولا: القرآن الكريم

1- سورة آل عمران، الأية 103.

2- سورة يوسف، الأية 02.

ثانيا: الأحاديث النبوية:

1- رواه النعمان بن بشير، حديث، عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، البخاري في صحيحه، ص.6011.

ثالثا: الوثائق الرسمية

1- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الدستور الجزائري، الفصل الرابع.

2- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق 1976.

3- الدستور المغربي، عام 2011.

4- الاعلان الدستوري الليبي عام 2011

5- الجمهورية التونسية، الدستور التونسي، الفصل الثامن.

6- الجمهورية التونسية، بيان السابع من نوفمبر.

7- الجمهورية التونسية، قانون1988.

8- الجمهورية الجزائرية الشعية الديمقراطية، قانون الجمعيات الجزائري31/90 المؤرخ في 1990/12/04.

9- الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، قانون الجمعيات الجزائري 06/12 المؤرخ في 2012/01/12.

10- المعاهدة المنشئة للاتحاد المغاربي.

11- الامانة العامة.

12- النظام الداخلي لمجلس الشورى المغاربي.

13- النظام الداخلي للأكاديمية المغاربية.

14- الهيئة القضائية للاتحاد المغاربي.

رابعا: الكتب

1- إبراهيم، سعد الدين. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي(تقديم) في** عبد الباسط عبد المعطي. الدولة والمجتمع المدني في قطر. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،1998.

2- ابراهيمي، عبد الحميد. **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

3- إدريس، نبيل علي. **الاتحاد المغاربي: التعاون المشترك والتقارب الاقتصادي**.ط.1. الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2017. الزغيدي، محمد لحسن. **النضال الوحدوي من النجم الى طنجة 1926- 1958**. الجزائر: دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

4- الشامي، علي. **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**. د.ط بيروت: دار الحكمة للنشر، 1980.

5- العفاس، عمر ابراهيم. **نظريات التكامل الدولي والاقليمي**. ط.1.ليبيا: منشورات قار يونس، 2008.

6-العقابي، علي عودة. **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**.ط.1.ليبيا:دار الكتب الوطنية،1996.

7-أدولف، فرانك. **المجتمع المدني، النظرية والتطبيق السياسي** ترجمة عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2008.

8- استفادو، فرديكيا. **خريطة منظمات المجتمع المدني الموريتاني مابين فترتي تنفيذ الصندوق الاوروبي**. الاتحاد الاوروبي: 2016.

9- الإمام، محمد محمود. **التكامل الاقتصادي: الاساس النظري والتجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربي. في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي: مقاربات نظرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990 .

10- الباز، أمين. البسيكري، منير. **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية**.ط.1. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

11- الباز، شهيدة. **التنمية الشاملة وقضية الديمقراطية، انظر: في المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي**. ط.1. القاهرة: ميريث للنشر والمعلومات،2002.

12- البشري، طارق. **منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي**. مركز دراسات العالم الإسلامي،1991.

13- الجابري، محمد عابد. **فكرة المغرب العربي اثناء الكفاح من اجل الاستقلال في: وحدة المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

14- الجوهري، بن حماد. إسماعيل، **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**. ط.4. بيروت: دار العلم للملايين،1987

15- العفاس، عمر إبراهيم. **نظريات التكامل الدولي والإقليمي**.ط.1. ليبيا: منشورات قار يونس،2008.

16- العقابي، علي عودة. **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات. ط.1 ليبيا: دار الكتب الوطنية، 1996.

17- العمامرة، سعد الدين البشير. **هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978**.د.ط الجزائر: قصر الكتاب. د.س

18- الفاسي، علا. **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**. المغرب: دار الطباعة المغربية، 1948.

19- الفقيه، شيخنا محمدي ولد . **الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا: قراءة أولية في الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**. ط.1 بيروت: 2004.

20- الفيلالي، مصطفى .**المغرب العربي نداء المستقبل**. ط.3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

21- القزويني، علي. **التكامل الإقليمي والدولي في ظل العولمة**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا،2004.

22- الليثي، محمد عماد .**التكامل التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات الاقتصاد الدولي المعاصر**. القاهرة: دار النهضة العربية،2002.

23- المخادمي، عبد القادر رزيق. **نزاعات الحدود العربية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

24- المديني، توفيق. **إتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية**. دمشق: اتحاد كتاب العرب،2006.

25- المعبودي، محمد بن ناصر. **إطلالة على موريتانيا من الجغرافيا والرحلات**. ط.1.د.ب: مكتبة الكتب العلمية، 1997.

26- المغيربي، محمد زاهي. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع.

27- المنوفي، كمال. **الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية**. مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام،1979.

28- النقيب، خلدون. **صراع القبيلة والديمقراطية**-حالة الكويت-. بيروت: دار الساقي،1996.

29- الود غيري، عبد العلي. **العربية اداة الوحدة والتنمية وتوطين المعرفة**.ط.1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

30- إمام، عبد الفتاح . **الديمقراطية والوعي السياسي**.ط.1. مصر: مكتبة النهضة، مصر،2006.

31- باهي، سمير. **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية -دراسة للنموذج الليبي-**. ط.1. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

32- بخوش، صبيحة. **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**.ط.1. عمان (الأردن): دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

33- بخوش، مصطفى. **حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**. د.ط. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

34- بدوي، ثروت. **أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى**. القاهرة: دار النهضة العربية،2001.

35- بركات، حليم .**المجتمع العربي في القرن العشرين**. ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

36 - بلقاسم، محمد. **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954-1975**.ط.1. الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2013.

37- بلقزيز، عبد الإله. **المعارضة والسلطة في الوطن العربي:أزمة المعارضة السياسية العربية**.

38- بن عبود أمحمد. **مكتب المغرب في القاهرة دراسات ووثائق**. الرباط: مطابع منشورات عكاظ.

39- بن عنتر، عبد النور .**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**.(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005).

40- بن عنتر، عبد النور. **الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي: نحو هندسة أمنية شاملة في المتوسط**. ط1. باريس: معهد العالم العربي،2006.

41- بلعربي، عائشة. "الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب تأكيد مواطنة النساء"، في، كتاب **وعي المجتمع المدني بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي**. ط.1. دار البيضاء: دار توبقال للنشر،1998.

42-بوعشة، محمد. **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، دراسة المفاهيم والنظريات.ط.1. بيروت: دار الجيل،1999.

43-بوكساني، رشيد. ووبيش، أحمد. **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الاوروبية**. الجزائر: دار الهدى، 2005.

44- بشارة، عزمي. **المجتمع المدني-دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998 .

45- بغزوز، عمر. **الجزائر والمغرب: الرهان المتوسطي**.ط1. باريس:،معهد العالم العربي، 2006.

46- بوقارة، حسين. **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**. الجزائر: دار هومة،2010.

47- بوقارة، حسين. **التكامل في العلاقات الدولية**، سلسلة دراسات دولية(3). جامعة الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008.

48- توفيق، حسين. **النظم السياسية العربية:الاتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005.

49- ثابت، أحمد. **الإصلاح السياسي في العالم الثالث، في كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة**. مصر: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والمجلس الأعلى للجامعات،1999.

50- جندلي، عبد الناصر. **التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** .ط.1.الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،200.

51-جلال العظم، صادق. **العلمانية والمجتمع المدني**. القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان،1998

52-حافظ، صلاح الدين، **حرب البوليزاريو**.ط.1 القاهرة: 1984.

53-حرب، علي. **العالم ومأزقه. منطق الصدام ولغة التداول**. ط.1. المغرب: المركز الثقافي العربي، 2007.

54- حربي، محمد. **الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي1928 - 1954**. في: وحدة المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

55- حسين خليفة، فريال. **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**. القاهرة: مكتبة مدبولي،2005.

56-خليل، حامد. **الوطن العربي والمجتمع المدني. كراسات استراتيجية**. دمشق: مركز الدراسات الاستراتيجية.

57- داهش، محمد علي. **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004.

58- رياض عزيز، هادي. **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**. ط.1. بغداد: الشؤون الثقافية العامة، 1995

59- رحماني، موسى. **التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج** .في : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية. دار الهدى، 2005.

60- زين الدين، بلال أمين. **منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية دراسة مقارنة**. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.

61- سعيد محمد، السيد. **متغيرات السياسة الدولية على الوطن العربي**. القاهرة: معهد البحوث العربية، 1991.

62- سغذي، عثمان. **عروبة الجزائر عبر التاريخ، الجزائر**: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1983.

63-سعيدان، ظافر. **اتحاد المصارف المغاربية: دور فعال في مجال التنمية الاقتصادية**. تونس: جامعة صفاقص،2008.

64- شقير، محمد لبيب . **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

65- شقير، محمد. **السلطة والمجتمع المدني: آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب**. المغرب: إفريقيا الشرق، 2011.

66- شكر، عبد الغفار. **المجتمع الأهلي**. دمشق: دار الفكر، 2003.

67- شكري، عز الدين. **المغرب العربي في مفترق الطرق: في ظل التحولات العالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996.

68- صبحي، أحمد شكر. **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

70- صغور، هشام. **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية**. ط.1الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،ط2014،1.

71- صيام، عماد. **المنظمات غير حكومية في مصر ومكافحة الفقر (افكار ونقاش). في المجتمع المني وسياسات الافقار في العالم العربي**. القاهرة: ميريث للنشر والمعلومات،2002.

72- عاشور، محمد. **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات**. مصر: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة،2005.

73- عبد الصادق، علي. **مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007.

74- عبد الفتاح، محمد سيف. **أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

75- عبد القادر، محمود. **النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي:1945-1985** . منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار،2001.

76- عبد الكريم، خليل. **الاسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية**. القاهرة: سينا للنشر، 1995.

77- عبد الله ،ثناء فؤاد. **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997.

78- عبيد محمد، محمد. **انعكاسات تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على البلدان الإسلامية**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، د.س.

79- عزيز هادي، رياض. **العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية**.ط.1. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،1995.

80- عكاشة، سعيد. **الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا، في التحول الديمقراطي في المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004.

81- عمر، صقر. **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**. الإسكندرية: الدار الجامعية،2001.

82- غرامشي، انطونيو. **كراسات السجن**، ترجمة عادل غنيم. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

83- غليون، برهان. الديمقراطية العربية، **جذور الأزمة وأفاق النمو، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية**.ط.1.بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1994.

84- قيرة، إسماعيل وآخرون. **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

85- كامل السيد، مصطفى. **المجتمع المدني في الوطن العربي، في ممدوح سالم(محرر)،المجتمع المدني ودوره في الإصلاح**. أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح. مكتبة الإسكندرية،2004.

86- كامل السيد، مصطفى. **مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية.** القاهرة: مركز البحوث والدراسات،1995.

87- كاناليس، بدر. **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها.** باريس: مركز الدراسات العربي- الاوروبي-،1997.

88- كنعان، علي. **المجتمع المدني والاعلام.** ط.1.عمان: دار الايام للنشر والتوزيع، 2014.

89- مانع، جمال عبد الناصر. **اتحاد المغرب العربي-دراسة قانونية سياسية-**.عنابة(الجزائر): دار العلوم للنشر والتوزيع،2004.

90- متولي، عبد الحميد. **نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية.** الإسكندرية: دار نور الفجر للطباعة والتجليد،2007.

91- محمد السعيد، إدريس. **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية.** الأهرام: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية،2001.

92- محمد جابر، سامية. **الفكر الاجتماعي : نشأته واتجاهاته وقضاياه،** (بيروت، 1989).

93- محمودي ، عبد القادر. **النزاعات العربية –العربية وتطور النظام الاقليمي العربي: 1945-1985.** منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والاشهار، 2002.

94- مخادمي، عبد القادر. **الاتحاد من أجل المتوسط الابعاد والافاق.** د.ب: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

95- مقلاتي، عبد الله. **العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية ابان الثورة التحريرية.** الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.

96- هلال، علي الدين. مسعد، نيفين. **النظم السياسية-قضايا الاستمرار والتغيير**-.ط.1.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

97- هويدي، فهمي. **الإسلام والديمقراطية.**ط1.القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993.

98- ولد اباه، السيد. **الدولة والقوى السياسية في موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

99-صدوق، علي. **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

100-صديق، أحمد. **إتحاد المغرب العربي في العالم العربي.** دار البيضاء: افريقيا الشرق، 1999.

101-صغير، مريم. **المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954-1962**. الجزائر: دار الحكمة،2012.

102-عبد الفتاح، محمد سيف. **أثر السوق الاوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

103-عودة، جهاد. **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع،2005.

104-لعلو، فتح الله. **الاقتصاد الربي والمجموعة الاوروبية**. لبنان: الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

105-مالكي، أمحمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**.ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

106-متروك الفالح. **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية-دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**. ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

107-مجاهد، يونس. **المجتمع المدني والتجربة المغربية . في المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي**. تجمع الباحثات اللبنانيات. لبنان: مؤسسة فريدريش ايبرث، 2004.

108-منيسي، أحمد. **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**. القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002.

109-ناجي، عبد النور. **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. قالمة(الجزائر):مدرية النشر، 2006.

110-ناصيف، يوسف حتي. **النظرية في العلاقات الدولية**.ط.1.بيروت:دار الكتاب العربي،1985.

111-ناظم، هشام نعمة. **سياسة التكتل في أسيا**.ط.1.طرابلس: أكاديمية للدراسات العليا والبحوث الاقتصادية،1997.

112-هيرات، فاطمة الزهراء. **المجتمع المدني في دول المغرب العربي-مهام فرص وتحديات مابعد الربيع الديمقراطي**-. المغرب: مركز افاق للدراسات والبحوث، 2014.

113-ولعلو، فتح الله. **المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية**. المغرب: دار توبقال لنشر،1997.

خامسا: المجلات والدوريات العلمية

1. الأطرش، محمد. "التوحيد الاقتصادي العربي والشراكة الاورو-متوسطية". **المستقبل العربي**. بيروت: ع.262 (أكتوبر 2001).
2. الأمازيغية عامل وحدة وانسجام للشعوب المغاربية"، **العالم للإدارة**، ع.984(12 فيفري 2018).

3. الأيوبي، نزي، جيران متباعدون. "العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا". **السياسة الدولية** . القاهرة: ع. 124(أفريل1996).
4. الجولاني، عاطف. "الازمة الليبية الى اين؟". **مركز دراسات الشرق الاوسط** . الاردن: ع.13(2017).
5. الخوني، الصادق ،"من ملامح شخصية المغرب العربي: العصور الوسطى" **سلسلة الدراسات الاجتماعية** ع.09،(1983).
6. السامرائي، شفيق عبد الرزاق. "الأحزاب السياسية في العالم العربي" رصد وعرض. **المنار**.ع.67.
7. العملة، أحمد مصطفى. "أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي" . **السياسة الدولية**. القاهرة: ع.106 (أكتوبر 1991).
8. العيوطي، ياسين. "افريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة". **السياسة الدولية**ع.106 (جويلية1991).
9. الوافي، أحمد." السلطة القبيلة ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني" .**المستقبل العربي**. بيروت: ع .189(1995).
10. أعجال لعجال، محمد لمين. " معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك". **المفكر**. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.ع.5(2010).
11. البشاري، خليدة. " البعد الثقافي والديني لدول المغرب العربي ودوره في تعزيز الوحدة المغاربية والصمود أمام التحديات الاقليمية والدولية". **اللغة العربية**. م21.ع.47(2019).
12. الجمال، أحمد مختار. " الاتحاد من أجل المتوسط، بداياته وتطوراته ومستقبله". **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**. (ديسمبر 2008).
13. الخشت، محمد عثمان. "المجتمع المدني والدولة. **الموسوعة السياسية للشباب(18)**. القاهرة: مكتبة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2007.
14. الذمي، بن عيسى. "بحث عن المجتمع المدني المنشود". **المستقبل العالم الاسلامي**.ع.04(خريف1991).
15. العايب، معمر. " التباين الايديولوجي لقيادات مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة يرهن مشروع مستقبل وحدة المغرب العربي السياسي". **المصادر**. تلمسان: ع.24.
16. العبيدي، سعد عبد خليفة. " حركات التحرر المغربي والجامعة العربية 1945-1948". **البحث العلمي في الاداب**.ع.19(2018).

17. الكروي، محمود صلاح. "أبعاد المضمون القومي". **المستقبل العربي**. بيروت: ع.362(2009).
18. الكيلاني، عبد الوهاب وآخرون. "**الموسوعة السياسية**". بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979.
19. المغراوي، عبد السلام. " دمقرطة الفساد في المغرب: إصلاحات سياسية في ثقافة سلة ثابتة". **الدراسات والنقد الاجتماعي**.ع.19(2004).
20. النجار، باقر سليمان. "المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى الإصلاح. **المستقبل العربي**. بيروت: ع. 338 (نيسان(أفريل)2007).
21. التميمي، مصطفى. "إتحاد المغرب العربي بين مستلزمات الدولة القطرية ومتطلبات الوحدة". **الميادين**. وجدة: ع.06(فيفري 1990).
22. أومليل، علي. "الدولة النامية والمجتمع المدني صراع أم شراكة". **أوراق فلسفية**. ع. 4-5 مصر: (ديسمبر 2001).
23. بن عمراوي، عبد الدين." تعثر الاصلاح السياسي وعسر الانتقال الى الدولة الحديثة في تجارب ما بعد الحراك في الدول المغاربية: (تونس، الجزائر، المغرب) انموذجا". **الباحث في العلوم القانونية والسياسية**. سوق أهراس: ع.01(1جوان 2022)،
24. برقوق، محند. " الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية". الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية.ع.1(جانفي 2006).
25. بلعيفة. أمين." السياسات الاقليمية وانعكاساتها على مشروع التكامل لاقتصادي المغاربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الاقتصادي". **أبحاث قانونية وسياسية** .الجزائر: ع.03، د.س.
26. بلقاسم، محمد . "طلاب الوحدة: جمعية طلبة شمال إفريقيا". **مجلة الرؤية** . الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.ع.3 (1997).
27. بلقزيز، عبد الإله ،"الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي" "العوائق والممكنات". **المستقبل العربي**. بيروت: ع.219، (ماي1997).
28. بوزيدي، عبد المجيد وحسين، طاهر." تمحيص في الاقتصاد المغاربي المعاصر وإشكالية الاندماج". **المستقبل العربي**. بيروت: ع.174 (أوت1974).

29. جـواد، سـعد نـاجي. "إفريقيـا والتحـول نحـو التعدديـة والديمقراطيـة". **كليـة العلـوم السياسـية**. ع.9(شباط1993).

30. حروري، سهام. "سياسات الاتحاد الاوروبي اتجاه الدول المغاربية". **المفكر**. بسكرة: ع.08(نوفمبر 2012).

31. حسـين، عـادل. " أزمـة الديمقراطيـة فـي الـوطن العربـي". **المسـتقبل العربـي**. بيـروت: ع.19 (سبتمبر 1979).

32. داهش، محمد علي. "إتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر". **دراسات إستراتيجية**. الامارات: ع.87 (2003).

33. دياب، أحمد عبد الحكيم . "إتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوربية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام 2000" . **المستقبل العربي**. بيروت: ع.184 (1994).

34. رخيلة، عامر. " الثورة الجزائرية والمغرب العربي". **المصادر**. الجزائر: ع.01(1999).

35. رداف، طارق. " العلاقات الجزائرية المغربية وامكانات التكامل المغاربي" الجزائرية للامن الانساني، ع.01(جانفي 2022).

36. زبير، محمد. "دور الثقافة في بناء المغرب العربي". **المستقبل العربي**. بيروت:ع.79 (سبتمبر 1985).

37. زينهم، وفاء. "موريتانيا والتجربة الديمقراطية بين الحكومة والأحزاب". **السياسة الدولية**ع.19 (يناير 1995).

38. سالمي، سلاف. " وسائل تنشيط وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي". **الرائد المغاربي**. الجزائر: ع.01(جوان 2013).

39. سبهان، خير الدين. " دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية". **الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**.ع.32(جانفي 2018).

40. سعيدوني، ناصر الدين. " التاريخ واهميته في بناء الوطن". **الباحث**.ع.02(1984).

41. شرابي، عبد العزيز. " إتحاد المغرب العربي: الاوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية". **الاقتصاد والمجتمع**. قسنطينة: ع05(2008).

42. شريط، عابد. "الاندماج الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي". **السياسة الدولية**. القاهرة:ع.163 (جويلية2003).

43. شريط، عابد. "واقع الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية مع دول المغرب العربي" **العلوم الإنسانية.** قسنطينة: ع.21 (جوان2004). جواد، سعد ناجي." إفريقيا والتحول نحو التعددية والديمقراطية". **كلية العلوم السياسية**ع.09 (شباط1993) .

44. صالحي، صالح ."التبعية الغذائية وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل بين الأقطار المغاربية". **المستقبل العربي.** بيروت: ع.211(سبتمبر1996).

45. صوالحية، منير . "المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البيئة والأهداف". **العلوم الاجتماعية والإنسانية.** باتنة: ع.19 (2008).

46. صغبيني، هلا. " الاتحاد من اجل المتوسط دفن لمسار برشلونة ام اخراجه من غرفة الانعاش". **المستقبل.** بيروت: ع.300(جويلية 2008).

47. عبد الحي، وليد. "علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي". **المستقبل العربي.** بيروت: ع.267(مايو 2001).

48. عبد الفتاح، نبيل." الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات". **السياسة الدولية.** القاهرة: ع.108(أفريل1992).

49. عصمت، عبد المجيد. "مستقبل المنطقة العربية في ظل الرهانات الحالية". **مجلس الأمة.** الجزائر: (سبتمبر2004).

50. عقيل محمد، وصفي. "التحولات المعريفية للواقعية الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة". **دراسات.** الجامعة الاردنية: العلوم الانسانية والاجتماعية.المجلد42،ع.01(2015).

51. عز الدين، ناهد، "المجتمع المدني". **موسوعة الشباب السياسية(1).** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،(2000).

52. عزيزة، بدر." الصحراء الغربية ومفاوضات 2007". **السياسة الدولية.** القاهرة: ع.170(أكتوبر 2007.

53. غنو، أمال. " تعزيز دور المجتمع المدني المغاربي كآلية لتجسيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم". **أكاديمية.** ع.5(جوان 2016).

54. قصري، محمد عادل. " معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي واساليب تفعيله". **دراسات اقتصادية.** الجلفة: ع.04(2017).

55. قنديل، أماني." تطور المجتمع المدني في مصر". المجلد 27،ع.3(مارس1999).

56. كوثراني، وجيه وآخرون. "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية". بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت(1992).

57. لعجال أعجال، محمد لمين. "معوقات التكامل المغاربي –دراسة تحليلية–" **مجلة دراسات إستراتيجية**.الجزائر:ع.9 (ديسمبر 2009).

58. مسلم، طلعت أحمد. "التجمعات الإقليمية العربية والنظام الدفاعي العربي". **السياسة الدولية**. القاهرة: ع.101(يوليو 1990).

59. مقلد الغنيمي، عبد الفتاح . **موسوعة المغرب العربي**. القاهرة : مكتبة مدبولي،1994 .

60. مهابة، أحمد ." مشكلات الحدود في المغرب العربي". **السياسة الدولية**. القاهرة: ع.89(1987) .

61. ولد احمد جدوا، محمد الأمين. "أثر المتغيرات العالمية الجديدة في ديناميكية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي". **المستقبل العربي**. بيروت: ع.215 (1998).

62. ولد السالك، ديدي. "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل". **المستقبل العربي**، بيروت:ع.312 (2005).

63. ولد السالك، ديدي، "إتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل". **المستقبل العربي**. بيروت: ع.184 (1994).

64. مقال دون مؤلف." دور المنظمات في البناء المغاربي"، **المغرب الموحد**، تونس: ع.01، (17فيفري2009)

65. ناصري. سميرة. " الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية في الواقع والاسباب" .**الحقوق والعلوم السياسية**. الجزائر: ع.08(جوان 2017).

66. نقادي، سميرة. " مكتب المغرب العربي في القاهرة بين الذاكرة والتاريخ". **تاريخ المغرب العربي**. وهران: ع.05.

67. نموشي، نسرين. " تأثير متغيرات البيئة الاقليمية والدولية في مسار التكامل المغاربي في فترة مابعد الحرب الباردة". **الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**. الجزائر: ع.04(2017).

68. نواصر، نصيرة. بوسالم، صالح. " محطات من النضال التحريري المشترك بين المغرب الاقصى وتونس ما بين سنتي (1945–1956)" . **الواحات للبحوث والدراسات**. الوادي: ع.02(2018).

69. –هاشم، عمرو. "ميزان القوى في المغرب العربي 1983–1987".**السياسة الدولية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.ع.89(1987).

70. ولد محمد فال، داهية. "قضية الصحراء الغربية مقاربة للحلول". **العربية للعلوم السياسية.** د.ع.د.س.

سادسا: المؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية والمحاضرت

1. الكايد، زهير. "الحكمانية". ورقة بحثية مقدمة إلى **المؤتمر الدولي** السابع حول:" المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة". الشارقة:17-18 ديسمبر ،2000."
2. برقوق، محند. " **محاضرات** في مقياس التكامل في دول المغرب العربي". قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2008-2009.
3. برقوق، محند. "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية". ورقة بحثية مقدمة في **ملتقى وطني** حول: "السياسة الخارجية الجزائرية بين الضغوطات الخارجية والتطلعات الدولية". كلية الحقوق، جامعة جيجل، قسم العلوم السياسية، يومي 15-16 ديسمبر 2007.
4. بلعيد، منيرة. "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر كفاعل في المنطقة". ورقة بحثية مقدمة في **الملتقى الدولي** حول: "الأمن في المتوسط". كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية،
5. بوريش، رياض. " **محاضرات** في مقياس الاقتصاد في دول المغرب العربي". قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2008-2009.
6. جلامة، وحيد. "قراءة في أسباب ونتائج مجزرة ساقية سيدي يوسف". ورقة بحثية مقدمة في **يوم دراسي** حول: " ساقية سيدي يوسف" .كليو العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة أم البواقي، قسم التاريخ، نوفمبر 2023.
7. صالحي، صالح وآخرون . "الاتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة". ورقة بحثية مقدمة في **الندوة العلمية الدولية** حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية-". سطيف: 8-9 ماي 2004.
8. فتحي إبراهيم، شادية ." محددات الإصلاح في الدول العربية، كراسات التنمية"، ورقة مقدمة في **مؤتمر** حول:" قضية الديمقراطية في الوطن العربي". القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية،2004.
9. كاس، عبد القادر. "المجتمع المدني الخصائص والعوامل المؤثرة" . ورقة بحثية مقدمة في **ملتقى** حول: "المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية ". مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 7-8 ديسمبر 2011.

10. عبد الصمد، زياد. "المجتمع المدني وتحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير". ورقة بحثية مقدمة إلى **مؤتمر** حول: "المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي". بيروت: 2004.
11. غزالة، عبد الرؤوف. وآخرون. "الفضاء الاقتصادي المغاربي: دور إتحاد المصارف المغاربية في الاندماج المصرفي والمالي". ورقة بحثية مقدمة في **ندوة علمية** حول:" المغرب العربي في مفترق الشراكات". تونس: مركز جامعة الدول العربية، 2007.
12. قنديل، أماني. "إلى أي حد يمكن الحديث عن المجتمع المدني متطور في مصر". ورقة بحثية مقدمة إلى **مؤتمر** حول: "مستقبل التطور الديمقراطي في مصر". جامعة تنمية الديمقراطية،1997.
13. محمد المهدي، مليكة. "دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم التنمية المستدامة في المغرب العربي وإفريقيا". ورقة بحثية مقدمة في **ندوة علمية** حول: "التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته". تونس: 15 أفريل2008.
14. مظلوم، محمد جمال. " دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية". ورقة مقدمة في حلقة ندوة علمية حول: " دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية المرورية". الرياض: كلية التدريب/قسم البرامج التدريبية، 6-10/أفريل/2013.

سابعا: الدراسات غير منشورة (رسائل الدكتوراه ومذكرات الماجيستير)

1- رسائل الدكتوراه:

1. العمري، مؤمن. "شعار الوحدة ومضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني". رسالة دكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2010/2009.
2. بن لباد، الغالي. " الزوايا في الغرب الجزائري التيجانية والعلوية والقادرية". رسالة دكتوراه في الأنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 2008.
3. حسن، إيمان. " تقييم أداء الجمعيات الدفاع عن حقوق الانسان في مصر 1993-2003". رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.
4. عدلي رومان، هويدا. "المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، دراسة في التسامح السياسي لدى النخبة في مصر من 1982-1993"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة.
5. كتاب، زهية. " الشراكة الأورومغاربية -أبعادها ورهاناتها-" . رسالة دكتوراه في القانون، قسم الحقوق، جامعة مستغانم، 2019/2018.

6. محمد رستم، حسين رستم. " مؤسسات المجتمع المدني ودورها في الحياة السياسية المصرية". رسالة دكتوراه في القانون، جامعة القاهرة، 2012.
7. نوري، منيرة. "دور السياسات النقدية في تعزيز التكامل الإقتصادي المغاربي" . رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة1 ،2016-2017.
8. لعجال أعجال، محمد الأمين. "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي". رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
9. مصطفى، عبد النبي. " إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية". رسالة دكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة الجزائر1، 2014/2013.
10. منصري ، نجاح. " أثر إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية". رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014.
11. ويكن، فازية. " طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على المسار التكاملي المغاربي"،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2016.

2- مذكرات الماجيستير:

1. باهي، سمير." تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية:-دراسة للنموذج الليبي-". رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2010-2011.
2. بن عبد العزيز، خيرة. " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد انموذج المنطقة العربية". مذكرة ماجيستير في التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007
3. بلقاسمي، رقية . "التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والافاق المستقبلية". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2010-2011.
4. بهولي، لبنى. "الأزمة اللبنانية بعد إتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2009-2010.
5. بوزرب، رياض. "النزاع في العلاقات الجزائرية-المغربية 1985/1963". مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2008/2007.

6. بولغيتي، بلقاسم . "لجنة تحرير المغرب العربي واسهامها في وحدة الكفاح المغاربي(1948-1956)". مذكرة ماجيستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة أدرار، 2012.

7. بيرم، فاطمة. " أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2010/2009.

8. خلفة، نادية ."مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية-دراسة تحليلية قانونية-" . مذكرة ماجستير في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة باتنة،2002-2003.

9. زاوي، رابح." بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن والقوة وسلم القوة دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014/2013.

10. سالمي، سلاف. "دور المجتمع المدني في المغرب العربي في زمن التعددية السياسية الجزائر - دراسة حالة-". مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والاداري، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2010-2011.

11. سليم، معمر. " البعد الأمني في العلاقات الأورو مغاربية فترة ما بعد الحرب الباردة". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012/2011.

12. سليماني، مباركة. " أثر متغيرات البيئة الدولية والاقليمية على مسار التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011/2010.

13. شيخ، فتيحة." الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2006-2007.

14. عباش، عيشة ." إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس". مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2007 -2008.

15. عبد الكريم، هشام. "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر1989-1999". مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، مارس2006.

16. عموري، محمد. " أزمات العلاقات المغاربية ومشروع الوحدة من مؤتمر طنجة الى لقاء زيرالدة 1958-1988" مذكرة ماجيستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الادارية، جامعة الجزائر، 1995.

17. عطيش، يمينة. " البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطية". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008/2007

18. غنام، فايزة. " (التعاون)؟ الأمني الأورو-مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5 ". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2011/2011.

19. قزادري، حياة ."علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية" .مذكرة ماجستير في الإعلام والاتصال، قسم الاعلام، جامعة الجزائر، 2001 .

20. مرجي، عبد الحليم . "قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي 1919-1962".مذكرة ماجيستير في التاريخ، قسم التاريخ ، جامعة المسيلة،2014.

21. مولوج، فوزية. "الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الإستقلال المغربي، التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي 1958-1989)". مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2011.

ثامنا: المواقع الالكترونية

1- البشاري، خليدة ." البعد الثقافي والديني لدول المغرب العربي، ودوره في تعزيز الوحدة المغاربية والصمود أمام التحديات الاقليمية والدولية".(تم تصفح الموقع يوم: 2022/02/22)http://www.asjp.cerist.dz

البلبيسي، محمد مجدي . "ملف التسلح في منطقة المغرب العربي". تم تصفح الموقع يوم: 2012/04/11. http://defensearabe.com/vb/member.php!s=0299aa354bfbba5fb9bf41ccc7a529d3e8v=13491.

2- الخلفي، مصطفى . "نزاع الصحراء والعلاقات المغاربية الجزائرية". تم تصفح الموقع يوم:2016/05/25. http://www.alasr.ws/index

3- الدويكات، سناء ." ظاهرة الهجرة السرية" . تم تصفح الموقع يوم: 2017/03/23https://mawdoo3.com

4- الرزقي، المنذر . " الحوار 5+5: دفع جهوي لمسار اقليمي" . تم تصفح الموقع يوم: 2017/06/14 http://www.mafhoum.com/press6/173p51.htm

5- السرجاني، راغب . " الصحراء الغربية ... المغرب أم البوليساريو". تم تصفح الموقع يوم:2017/05/25. http://forum.stop.com. .html439243/55

6- الشارف الغرياني،" ما يجري في ليبيا اليوم مخالف للسياسة ولكافة المواثيق والأعراف الدولية" ، ج.2 ، المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، منبر ليبيا-المستقبل، تم تصفح الموقع يوم:2017/03/29 . Libya Amostakbal. Htm

7- المهداوي، محمد . " إسهام التصوف في حفظ الثوابت الدينية وتعزيز الرأسمال اللامادي للأمة العربية". تم تصفح الموقع يوم:2022/06/26. http://www.fm6oa.org

8- المغيربي، محمد . هيكلة النظام السياسي في ليبيا(7:197-1994)."المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا" .الفصل الأول، ج3 ، تم تصفح الموقع يوم2015/11/27 http://www. libya /forum. org/index. php ?option =com_Content.&task=category&sectionid=&id=120&Itemid=261

9- أبو زكريا، يحي. "أزمة الصحراء الغربية". تم تصفح الموقع يوم:2018/09/12 http://www.arabtimes.com/zobala/zakaria-news.htm

10-الكتاب الاخضر، مكتبة النور،(تم تصفح الموقع يوم 2015/02/12)-http://www.noor book.com

11- اليعقوبي، إسماعيل." المجتمع المدني في الفكر المعاصر". الحوار المتمدن. ع.2368 . تم تصفح الموقع يوم: http: //www.ahewar.org/debat/show.art asp ?aid=

12- امينوه، اقريني. " علاقة جدلية تجمع بين القبيلة والدولة في موريتانيا". تم تصفح الموقع يوم: 2022/10/20.http://www.independentarabia.com

13-الحاج، حكمت. "قمة الحوار 5 زائد 5: تفعيل الشراكة المغاربية الاوروبية". تم تصفح المقال يوم:2012/05/01. https://elaph.com

14- الحديد حنان. " اهمية موقع المغرب العربي". (تم تصفح الموقع يوم 2023/09/21) http:// mawdou3.com.

15- السعيدي، فتحية." المجتمع المدني في تونس...والمغالطة التي يتعرض لها من السلطة". (تم تصفح الموقع يوم2023/12/15)https://kapitalis.com

16-الداسر، أمحمد. "التحول الديمقراطي في المغرب العربي" تم تصفح الموقع يوم: 2012/06/22.

w3ena.ac.ma/Ena Final/démocratie-dans_le_MA_PDF.

17- الراسي، جورج. "المعارضة الليبية :شرخ في الداخل وشرخ في الخارج". -جريدة المستقبل اللبنانية- الأربعاء 27 تموز/يوليو 2005 . تم تصفح الموقع يوم:2013/03/31

http://www.aljazeera.net/NR/exetes/Bc5cE9F3-B7D8-4530-B781-35DD 2AB8 tm. 6E2D.h

18-أي دور للمصارف في حلحلة ملف الاندماج الاقتصادي المغاربي؟ الجزيرة نت،(تم تصفح الموقع يوم: http://www.aljazeera.net(2018/08/11

19-""أهم مبادئ النظرية الليبرالية الجديدة في فهم العلاقات الدولية"، (تم تصفح الموقع يوم: https://cte.univ-setif2.dz .(2022/11/22

20-"الامازيغية حلبة صراع جديد بين الجزائر والمغرب"، تم تصفح الموقع يوم: 2018/05/18

depuis une trentain.libya- alhora.net/host/files/ zjF2mtmrkt5 wnnhmmwmh.jpg

21- اتحاد المحامين العرب، تم تصفح الموقع يوم: 2021/02/11. http://www.alu1944.com

22-برنامج إدارة الحكم في الدول. "الحكم الراشد المجتمع المدني...رغم إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية". تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/18

23- بيان إلى الرأي العام الفرنسي. بمناسبة زيارة معمر القذافي دكتاتور ليبيا لباريس. تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/04

http: //www.des continents.L'hypthése de wegener de la dérive des Continents a été Confirmée depuis une trentain.libya- alhora.net/host/files/ zjF2mtmrkt5 wnnhmmwmh.jpg

24- بالة، صباح. " مسار برشلونة 1995". تم تصفح الموقع يوم:2021/05/10-https :political encyclopedia

25-بن عنتر ،عبد النور."الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع". تم تصفح الموقع يوم:2012/06/27.

Aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/08/8-14-9htm

26- بنت عبد الوهاب، فاطمة . "الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية". تم تصفح الموقع يوم:2015/07/28.

http://www.aljazeera.net/MR/exerces/DFOFBC80_905A_42D2.htm4.

27-بلقزيز، عبد الإله. "التناوب التوافقي في المغرب استثناء ، أم قاعدة". تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/12.http: //www.Arabr reneual-aryl-articles/gwir8

28- بسيكري، السنوسي. " المشهد الليبي،- الخارطة السياسية وآلية صنع القرار". تم تصفح الموقع يوم:2013/05/03 http://www. aljazeera. Net

29-بوقارة ، حسين. " سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج" .مطبوعة محاضرات. **الاكاديمية العربية**. تم تصفح الموقع يوم:2022/09/14. http://academia-arabia.com

30- بورنان، نعيمة. "ملخص محاضرات مقياس التكامل والاندماج الدوليين". تم تصفح الموقع يوم(2023/10/20 .https://www.scribd.com

31- بوزيد، عمر. "نزاع الصحراء: أزمة التسوية الاممية ". تم تصفح الموقع يوم:2019/01/11. http://www.alasr.ws/index.CFM ! method=home.cat&categoryib=90

32- تركماني، عبد الله. "التحديات المغاربية في عالم متغير". تم تصفح الموقع يوم:2022/04/27 http://m.ahewar.org.

33- جالو، جبريل." أفق الاندماج المغاربي في ظل التحولات الجارية في العالم لعربي". (تم تصفح الموقع يوم:2015/06/12) http://nawaat.org

34-جرموني، رشيد. "المجتمع المدني والتجربة المغربية بين السياق الكوني". تم تصفح الموقع يوم: 2012/05/15

35-جمال، بدور. وآخرون. " محاضرات في نظرية التكامل والاندماج. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. تم تصفح الموقع يوم 2022/11/16.:politics-dz.com -

36- جغرافية ليبيا. تم تصفح الموقع يوم: 2022/09/24). http://www.noor-book.com

37-خليفة، أسماء. " الحرب على الحريات في ليبيا" . تم تصفح الموقع يوم:2023/10/15 .

http:// www.arab-reform.net

38- سعيد، محمد السيد ." المجتمع المدني العالمي..الصعوبات والتحديات". تم تصفح الموقع يوم:2015/10/23 . http: //www.Islam online.net Arabic maFaheem 2004 04 article 01 shtme.

39- سليماني، مباركة. وآخرون. " أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي". تم تصفح الموقع يوم2017/02/16. http://www.asjp.cerist.dz

40- شبي، كريم مزعل. " مفهوم الارهاب (دراسة في القانون الدولي والداخلي). تم تصفح الموقع يوم: 2023/02/12 https://abu.edu.iq/research/articles

41 - شكر، عبد الغفار. "دور المجتمع في بناء الديمقراطية-الجزء الثالث- ". تم تصفح الموقع يوم: 2013/11/14..459=? http: //www.rezgar.com/m.asp

42-شكر، عبد الغفار. "نشأة وتطور المجتمع المدني وإطاره التنظيمي". تم تصفح الموقع يوم: 2013/06/10 http: //www.pydBe/pud/arabic/00000086.htm

43- صايج، مصطفى. "تجربة اتحاد المغرب العربي: تصادم الارادات والحلم والمحصلة والافاق". تم تصفح الموقع يوم:2020/05/13 http://araa.sa/index.php

44- شركة ولكن. " مغاربيات بلا حدود...." . تم تصفح الموقع يوم: 2019/2/12 http://www.sharikawalaken.media

45- عنتر، يوسف. " الخيار النووي المغربي بين الدوافع المحفزة والأسباب المانعة". تم تصفح الموقع يوم:2014/04/28 .www.tpin.on.MA-

46- مقال دون مؤلف. "تطوير استراتيجية الحماية المدنية المغاربية ومناقشتها في نواكشوط". تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/22.

www.protectioncivile.dz arab/controller=article&action=contenu&ida=347

47- مقال دون مؤلف. "مؤتمر مغاربي يناقش: سرطانات الرحم": موريتانيا 2016/11/20. تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/03 saharamedias/m/saharamedias/_a32513.html//:http

48- مقال دون مؤلف، "اتحاد المغرب العربي، الاهداف والهيكل التنظيمي".. مركز الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات. تم تصفح الموقع يوم:2021/05/12

49- مقال دون مؤلف، "الجزائر والمغرب.. خلافات ولقاءات وحدود مغلقة" (تم تصفح الموقع يوم: 2022/12/15) http://www.aljazeera.net

50-مقال دون مؤلف. "في سبيل سياسة متوسطية". تم تصفح الموقع يوم:2012/05/14 http://www.deljar.cec

51-مقال دون مؤلف. " التسابق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب".تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/14 http://www.emtiyaz.net/ub/nember.php/u=4655

52-مقال دون مؤلف. " لماذا فشل اتحاد المغرب العربي". تم تصفح الموقع يوم:2019/05/18.
http://www.turess.com

53-مقال دون مؤلف. "المحاولات الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية".تم تصفح الموقع يوم 2018/04/27.
http://www.aljazeera.net/MR/exerces/A24A1881_1A67_4250_9571_DE003F179EFA2.htm

54- مقال دون مؤلف. المجتمع المدني. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. تم تصفح الموقع يوم: http: //www.ahram. org/acpss/index_arabic.asp2013./12/21

55-مقال دون مؤلف. "اتحاد المغرب العربي". موسوعة المعرفة. تم تصفح الموقع يوم: https://m.marefa.org2022/11/04

56-مقال دون مؤلف. "الجزائر تشدد إجراءات الأمن على حدودها". تم تصفح الموقع يوم:2018/05/12
http://www.Mghorebia.com/comcon/aui/vchtm/1ar/features/aui/features/2008/08

57-مقال دون مؤلف. "منظمات المجتمع المدني الليبية تطالب السلطات بإيقاف القوانين الجائرة وحملات القمع التي تستهدف المجتمع المدني". تم تصفح الموقع يوم: 2023/11/10
http://www.libyaanjustice.org

58-موافق، محمد. "مميزات العمل الجمعوي بالمغرب". تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/10
http: //test.tanmia.ma/article.php3 ?id_article=1689&lang=ar

59-عن تفاعلات الدولة والمجتمع في موريتانيا بما في ذلك الاعتقالات للمعارضة وحل الأحزاب وكذلك العلاقات الموريتانية -الإسرائيلية، انظر":علاقات موريتانيا بإسرائيل تثير فزع دول المغرب. تم تصفح الموقع يوم:2013/06/08.www. bbc. Couk/hi/arabic/news. "

60-قسم البحوث والدراسات. " دول المغرب العربي". معلومات أساسية. تم تصفح الموقع يوم:
http: //www.aljazeera.net/NR/Exares/F c66bffd.bdff-4122.2012/05/12

61- معروف، محمود. "الاتحاد المغاربي: وزير مغربي يدعو الى اجراء استفتاء شعبي حول الوحدة المغاربية على الانترنيت لإحراج السياسيين". تم تصفح الموقع يوم 2014/08/31.http://file/c/Users/pc/Documents- مفهوم الحلف، موسوعة المعرفة،(تم تصفح الموقع يوم2018/09/11)https://m.marefa.org

62-"منتـــدى تمكـــين المـــرأة والشـــباب". تـــم تصـــفح الموقـــع يـــوم:2019/01/26.
http://www.yef.org.ly.archives

63- و، عبد السلام. " المجتمع المدني في تونس :ثمرة وفاق وطني". مجلة فكرية . تم تصفح الموقع يوم: 2017/07/25.
www.afkaronline.org/arabic/archives/Sep-Oct2006/dammak.htm

64-ولد جدو، أحمد. " أرض غنية وشعب فقير.. كيف تدار ثروات موريتانيا"، السفير العربي، مؤسسة روزا لكسمبورغ 2019/06/27. تم تصفح الموقع يوم:2022/09/24. http://assafirarabi.com

65-وكالـة الانبـاء الليبيـة. " دور المجتمـع المـدني فـي الانـدماج المغـاربي" ملتقـى دولـي : الربـاط 2012/07/12 تم تصفح الموقع يوم: 2018/04/27. https://lana.gov.ly

66-ولد القابلة، إدريس. "المسار المغاربي ينتظر التفعيل". الحوار المتمدن. تم تصفح الموقع يوم:2012/05/12.=? 10654.http: //www.ahewar.org/debat/showw.art.asp

67- خريطة المغرب العربي: http://alwaght.net/ar/News/187591/

ب: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Samuel Huntington, **Democracy's thrid wave,Journal of Democracy** ,Spring 1999.
2. Thomas Carothers, **Civil Society,Foreing Policy,issuc** 117,Winter 1999-2000.
3. Larry Diamond, **To word Democratic Consolidation Rethinking Civil Society of Democracy** vol 5 N3,1994.
4. Jeff Haynes **Democracy and Civil Society in third world politics and New Political Movement**,Cambridge,Press,1997.
5. Saad Eddin Ibrahim, »**the Role of NGOs in Europe and the Maghreb Mashreq Countries** « Political Social and cultural Trends, the Euro-Arab, Partnership :A perspective on Arab NGOs in the Role of NGOs in the Development of Civil Society :Europe and the Arab Countries,

international Dialogues Series ,proceedings of a Seminar held in Amman Jordan on December 6-7,1997.

6. David Mitrany,**The Prospect of intégration :Federal or Functional ?**international Regionalism :edited by J :Nye,jr,(Boston :little Brown and Company,1968).
7. Etizioni **Political Unification and Comparative Study of leaders and Forces** ,NewYork ,Rinchaert and Winston,1965.
8. Hammdy Abdel Rahman Hassan, **The State and Civil Society in Africa Perspective**, African Journal of Political Science and international Relations ,full length, Research Paper, political science, Faculty of economics and political science,Cairo University,12 Januray 2009.

ج: المراجع باللغة الفرنسية

1. Marcel Merle, **Forces et Enjeux dans les Relations internationales** ,Economica, Paris,1981.
2. Djamel Eddine Guechi, **L'union du Maghreb Arabe, intégration régionale et développement économique**, Alger :CASBAH édition,2002.
3. Fathallah Oualaou, **Après Bercelone le Maghreb est nécessaire** ,Casablanca :Toubkal ,Paris L'Harmattan,1996.
4. Monique Cmm'ndré enser la formation de demain,prospective et scinaries pour la formation ouverte, Montpellier 3 centre d'études et de recherche sur l'information et la Communication
5. Rouger ,Le tourneau, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane (1920-1961),Paris,1962.

6. CENEAP, Panorama des économies maghrébines Contemporaines, Alger,1991.
7. Abderrahmane mebtoul , **l'intégration économique maghrébine un destin oblige ?**paris l'harmattan2014..
8. Salim Chena, Enjeux géopolitiques au Maghreb: questions globales, intérêts Régionaux obtenu en parcourant consulter : (12/04/2018)http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/vol_11_no_5.pdf.
9. **Le premier réacteur nucléaire de recherché marocain**, jeudi 30 novembre 2006 :www.AFRIK.com
10. **lutte contre le racisme ,le blanchiment de l'argent ,la criminalité organisée**,article86-87-88,l'accord euro-mediterraneen
11. Les échanges connaissent une récession entre les pays maghrébins, consulté le 18/05/2016. in :http://www.bladi.net/pdf.
12. Adair Philippe, **L'économie informelle au Maghreb :une perspective comparatiste**, Université Paris x// /Gratice, ,Consulté le 12/03/2012. in http://www.univ-paris 12.Fr/www/labos/gratic/Adair.rtf
13. Abdennour Ben Antar, Etude états unis/Maghreb :regain d'intérêt ?,Algérie,2007.
14. Déclaration des neuf sur le dialogue et la coopération en méditerranée occidentale sur : http://www.maec.gov_ma/fr/europe/declaration des 9htm.
15. Déclaration commune des neuf pays de la Méditeraanée occidentale ….entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du sud, Rome le 10 octobre 1990 sur :http://www.vie-publique.fr
16. L'Europe communataire dans la négociation Nord-Sud sur : http://books.openedition.

17. www.enpi-euro med, 05/07/2012.
18. almaghribalarabipress.com (31/01/2017).
19. Meziane Rabhi, Commerce intra-maghrébin : si faible encore !in :Liberté Economie 3-9/08/2005,p7.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

1/فهرس الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة المغرب العربي (الموقع الجيو إستراتيجي)	

2/ فهرس الاشكال:

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	رسم تخطيطي يوضح الهيكل التنظيمي الاتحاد المغرب العربي	

3/ فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي	**39**
02	الأراضي الزراعية في المنطقة المغاربية	**78**
03	الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر وليبيا	**79**
04	إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية2001	**80**
05	النمو الديمغرافي وتوقعاتهم المستقبلية في بلدان الاتحاد المغاربي	**81**
06	الكثافة والتوزيع السكاني حسب الريف والمدينة	**83**
07	إجمالي الصادرات السلعية وإجمالي الصادرات البينية لدول المغرب العربي 1995-2000 (مليون دولار)	**151**

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

إهداء

خطة البحث

مقدمة..... 1

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري لموضوع البحث

تمهيد 14

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني 14

المطلب الثاني: المفهوم المعاصر للمجتمع المدني في الفكر الغربي..... 21

المطلب الثالث: مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الحديث 23

المبحث الثاني: خصائص المجتمع المدني ووظائفه..... 32

المطلب الأول: خصائص المجتمع المدني 32

المبحث الثالث: الاطار النظري للتكامل 40

المطلب الأول: مفهوم التكامل..... 40

المطلب الثاني: علاقة التكامل ببعض المفاهيم الأخرى 44

المطلب الثالث: شروط التكامل..... 45

المبحث الرابع: مجالات التكامل وأهدافه..... 47

المطلب الأول: مجالات التكامل..... 47

المطلب الثاني: أهداف التكامل..... 48

المبحث الخامس: المقاربات النظرية المفسرة للعملية التكاملية..... 50

المطلب الأول: النظرية الدستورية أو الفيدرالية..... 50

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية Functionalist théory 51

المطلب الثالث: نظرية الوظيفية الجديدة Neo-Functionalist théory 52

خلاصة الفصل الاول 57

الفصل الثاني: التكامل المغاربي: المقومات والمراحل

المبحث الأول: مفهوم المغرب العربي ومقوماته..... 60

المطلب الأول: مفهوم المغرب العربي..... 60

المطلب الثاني :الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمغرب العربي 62

المطلب الثالث: مقومات الوحدة المغاربية 69

المبحث الثاني: التطور التاريخي لفكرة إنشاء الإتحاد المغاربي..... 84

المطلب الأول: المحاولات الوحدوية قبل قيام الاتحاد المغاربي 84

المطلب الثاني: نضج العمل الوحدوي المغاربي1947-1958..... 86

المطلب الثالث: قمة زيرالدة نوفمبر 1988 وقيام الاتحاد المغاربي فبراير 1989. 101

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي وطبيعة أهدافه.....103

المطلب الأول: الأجهزة ذات الطابع السياسي 104

المطلب الثاني: الأجهزة ذات الطابع التقني 109

المطلب الثالث: الهيئة القضائية 112

المطلب الرابع: الاجهزة ذات الطابع التخصصي:.....112

خلاصة الفصل الثاني: 116

الفصل الثالث: معوقات الوحدة بين دول المغرب العربي

تمهيد 119

المبحث الأول: أسباب تعثر الوحدة بين الدول المغاربية 119

المطلب الأول: المعوقات المؤسساتية القانونية.....119
المطلب الثاني: المعوقات السياسية 121
المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية.....144
المبحث الثاني: أثر العامل الخارجي على مسار الوحدة المغاربية.....154
المطلب الأول: لمحة تاريخية للعلاقات الاوروبية المتوسطية 154
المطلب الثاني: السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي.....156
المطلب الثالث: تبيعات الشراكات الاورومغاربية على الاتحاد المغاربي 164
خلاصة الفصل الثالث:.....166

الفصل الرابع: المجتمع المدني المغاربي كآلية لتجسيد الوحدة

تمهيد: 169
المبحث الأول: عوامل ظهور المجتمع المدني في المغرب العربي 169
المطلب الأول: العوامل الداخلية 169
المطلب الثاني: العوامل الخارجية 179
المبحث الثاني: واقع المجتمع المدني في دول المغرب العربي 184
المطلب الأول: المجتمع المدني المغاربي 184
المطلب الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع المدني المغاربي. 218
المطلب الثالث: أسباب ضعف عمل المجتمع المدني في المغرب العربي 220
المبحث الثالث: نشاط وعمل مؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي لتحريك صرح الوحدة المغاربية 224
المطلب الأول: المجال الاقتصادي والتجاري 224
المطلب الثاني: دور المنتديات والاجيال الجديدة من الشباب. 230

المطلب الثالث: المنظمة النسوية المغاربية " مغاربيات بلا حدود" 238

المطلب الرابع: الصحة كعامل للتعاون بين دول المغرب العربي(الجمعية الموريتانية لطب النساء والتوليد"، الحماية المدنية المغاربية). 238

المطلب الخامس: الزوايا والموروث الصوفي المشترك ودورهما في تعزيز الاندماج المغاربي. 240

المطلب السادس: الإعلام ودوره في الوحدة المغاربية 244

المطلب السابع: آليات تعزيز عمل المجتمع المدني في دول المغرب العربي 251

خلاصة الفصل الرابع: 261

الخاتمة 267

قائمة الملاحق 287

قائمة المراجع 319

فهرس المحتويات.....347

فهرس الموضوعات.....349

آفاق تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التكامل بين دول المغرب العربي

الملخص:

يهدف موضوع هذا البحث إلى تحليل الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي، وذلك للمكانة الهامة للمجتمع المدني الذي غدى في الآونة الأخيرة من أكثر الوسائل المعول عليها في تجسيد الكثير من المسائل التي تعجز عنها الدول. إن الاهتمام المتزايد بفعاليات المجتمع المدني جعل الدول المغاربية تبادر هي الأخرى بالاعتراف بنشاط هذه الفضاءات المدنية عن طريق وضع جملة من القوانين التي تسمح بعملها بشكل قانوني ومنظم. ومن أبرز القضايا التي سعى المجتمع المدني المغاربي لتحريكها هي قضية التكامل والاندماج بين الدول المغاربية لتجسيد صرح الوحدة عن طريق الاتحاد المغاربي.

يستند موضوع البحث على العديد من الادوات البحثية المتعلقة بالجانب النظري كجملة المقاربات والنظريات المفسرة لمفهومي المجتمع المدني والتكامل، وكذلك للمنظومة القانونية التي تعمل من خلالها مؤسسات المجتمع المدني في الدول المغاربية من أجل الوقوف على مدى فعاليتها وطبيعة دورها. كما اتخذ موضوع البحث الملاحظة كأداة أخرى بغرض تسليط الضوء على العديد من منظمات المجتمع المدني في الدول المغاربية التي تتنوع بتنوع نشاطها وهذا بتتبع حركيتها لرصد طبيعة مشاركتها ومساهمتها في الدفاع عن المشروع الوحدوي المغاربي.

تتمثل النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال موضوع البحث في الآتي:

- تناضل مؤسسات المجتمع المدني في سبيل توحيد الجهود لبناء اتحاد مغاربي قوي وفعال.
- إن دور فعاليات المجتمع المدني المغاربي ومساهمته في تفعيل التكامل بين دول الإقليم مرتبط أساسا بفاعليته وبمستوى الاستقلالية التي يتمتع بها.
- تجسيد الاتحاد المغاربي بات ضرورة ملحة لمواجهة التحديات البينية والخارجية التي تعترض دوله.
- تكلفة "اللامغرب العربي" باهظة والمتضرر الرئيسي هي شعوب.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التكامل، المغرب العربي، التفعيل، الاتحاد المغاربي.

The Prospects of Activating Civil Society Institutions to Foster Integration Among the Countries of the Arab Maghreb

Abstract:

The main purpose of the present research is to investigate the role played by Civil Society institutions in activating the integration between the countries of the Arab Maghreb, given the significant importance of Civil Society, which has become lately one of the most relied-upon means to address many issues that governments struggle with. The increasing interest in the activities of civil society has led Maghreb countries to recognize the importance of these civic spaces by enacting laws allowing them to operate legally and in an orderly manner. Among the prominent issues pursued by Maghreb Civil Society is the issue of integration and cooperation among Maghreb countries to achieve the aspirations of unity through the Maghreb Union.

The research topic, in order to assess the effectiveness and role of Civil Society, leans upon various research tools related to the theoretical aspect, such as approaches and theories explaining the concepts of Civil Society and Integration, as well as the legal framework through which Civil Society institutions in Maghreb countries operate. Observation has also been utilized as another tool to shed light on various Civil Society organizations in Maghreb countries, which vary in their activities, by tracking their activities to monitor their participation and contribution to supporting the Maghreb Unity project.

The main findings of the research include:

- Civil Society institutions strive to unify efforts to build a strong and effective Maghreb Union.
- The role of Maghreb Civil Society activities and their contribution to activating integration among the countries of the region is primarily linked to their effectiveness and level of independence.
- Achieving the Maghreb Union has become an urgent necessity to confront internal and external challenges facing the countries.

- The cost of "Non-Arab Maghreb" is high in price, and the main affected parties are the peoples of the entire region.

Keywords: Civil Society, Integration, Arab Maghreb, Activation, Maghreb Union